عالم المعرفة

150

حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي

• الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ترجمة: عبدالسلام رضوان

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

150

حاجات الانسان الأساسية في الوطن العربي

الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ترجمة: عبدالسلام رضوان



يونيو 1990

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

تصدير

كرست الدراسات التحليلية لسياسات وخطط التنمية القومية والتعاون الدولي من أجل التنمية، خلال العقد الأخير، جانبا كبيرا من اهتمامها بقضية تخفيف معاناة الأغلبية الواسعة من جماهير الناس، وإشباع الحاجات الأساسية. وفي الوقت الذي حظيت فيه الجوانب المتصلة بتعريف الحاجات الأساسية، والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإشباعها باهتمام ملحوظ بتلك الدراسات، فإن الجوانب المتعلقة بالتوافر الدائم للموارد الطبيعية وبنوعية البيئة لم تلق الاهتمام نفسه.

وبرغم أنه من الواضح أن الحفاظ على الموارد الطبيعية، أو ترشيد استخدامها وتحسين وحماية البيئة يشكل أحد العوامل الرئيسية في استمرارية التنمية، فلا يزال يتعين على سياسات وخطط التنمية القومية وبرامج التعاون الدولي من أجل التنمية، سواء على صعيد التخطيط أو التنفيذ، أن تدرس القضايا المتعلقة بالبيئة بوسائل تتسم بالمنهجية والشمول. وبصورة أكثر تحديدا نقول: إنه بما أن الموارد الطبيعية نادرة وقابلة للاستنزاف، وبما أن تفشي الفقر على نطاق واسع يمكن أن ينطوي على نتائج بيئية معاكسة وبعيدة الأثر (على سبيل المثال: تعرية التربة، إزالة الغابات والأشجار، التصحر، انتشار الأمراض المرتبطة بالبيئة)، فإن الحاجة تدعو إلى النظر إلى قضايا العدالة التوزيعية في مجال النمو الاقتصادي، وإلى حماية

وتحسين البيئة بمنظور واحد. فالمشاركة الموسعة في مزايا النمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين الخواص البيئية تمثل ظواهر يجمعها ارتباط متبادل، وتتعين الاستفادة من العلاقات القائمة بينها من أجل إضفاء المزيد من الفعالية على التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي من أجل التنمية. وتستحق السياسات المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا اهتماما خاصا من حيث إنها تملك القدرة على تحويل البيئة، وكذلك الأوضاع المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية تحويلا بعيد الأثر.

وبمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية-«أليكسو» (ALECSO)-نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة-«يونيب» (UNEP)-بالتعاون مع معهد أسبن للدراسات الإنسانية و «أليكسو» حلقة بحث ضمت مجموعة من الخبراء البارزين لمناقشة الجوانب البيئية، والتكنولوجيات، والسياسات المطلوبة لتلبية الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والصحة والسكن. وقد تم اختيار المنطقة العربية كدراسة حالة بهدف ربط المناقشة بمشكلات وتجارب ملموسة ومحددة. وقد تمثل الهدف الرئيسي لحلقة البحث في دراسة تحديات الإشباع القابل للاستمرار بيئيا للحاجات الأساسية واستخلاص توجه في السياسة القومية والتعاون الإقليمي والدولي فيما يتعلق بكيفية الربط بين أساليب معالجة السياسات لإشباع الحاجات الأساسية، وبين التحسين البيئي، مستفيدين إلى أقصى درجة من أداة التكنولوجيا.

وتشكل الإطار العام للمناقشة من أبحاث أعدها خبراء من المنطقة العربية. وتناولت هذه الأبحاث بالتفصيل، سواء من وجهة النظر العامة أو الوجهة الإقليمية النوعية، مختلف القضايا والاعتبارات المتعلقة بالموضوع. وتم تناول الجوانب الدولية للإشباع الدائم للحاجات الأساسية من خلال بحث أعده خبير من خارج المنطقة. ويشتمل هذا الكتاب على التقرير الذي أقرته حلقة البحث والأبحاث المقدمة إليها.

ولقد اتسم موضوع حلقة البحث بالتنوع والتعقيد. وأسفر عن عدد من التوصيات النوعية على مستوى القطاعات المختلفة فيما يتعلق بأساليب العمل على المستويين القومي والدولي فضلا عن استخلاص بعض النتائج العامة، إذ لوحظ، على سبيل المثال، أن التكنولوجيات المطلوبة لإشباع

الحاجات الأساسية متاحة في المنطقة، إلا أن تطبيقها يصادف عقبات اجتماعية ومؤسساتية في الأساس. كذلك تم التوصل إلى نتيجة مؤداها أنه بالنظر إلى الضعف العام للبيئة في المنطقة العربية، فإن الحاجة تدعو إلى إبداء اهتمام خاص بمراقبة الآثار البيئية المترتبة على أنماط التنمية وتكنولوجياتها والتنبؤ بها وتقييمها.

وإننا لنرجو أن يشجع نشر هذا الكتاب على القيام بالمزيد من الأبحاث حول القضايا المتعلقة بالجوانب البيئية لإشباع الحاجات الأساسية، لا في المنطقة العربية وحدها، بل في كل مناطق العالم الأخرى. كما نرجو أن يحث على المزيد من الاهتمام بالجوانب البيئية في الأنشطة القومية والدولية التي تستهدف تخفيف حدة الفقر خصوصا في المنطقة العربية.

تقرير حلقة البحث

النتائج الرئيسية التي توصلت إليها حلقة البحث:

هناك تسليم عام بأهمية إشباع الحاجات الأساسية بوصفه عنصرا أساسيا في استراتيجيات التنمية بالمنطقة. على أن المفهوم يتصف، في نظر المشاركين في حلقة البحث، بالدينامية وبقابليته للتغير بتغير الزمان والمكان، وبأنه يتسق مع الكفاح من أجل إقامة مجتمع حديث له هويته الثقافية المتميزة وأسلوبه الخاص في الحياة. والحاجة تدعو لإجراء تحليلات مفصلة لمستويات إشباع الحاجات الأساسية، والتعرف على مواقع الثغرات في عملية إشباع تلك الاحتياجات سواء في الحاضر أو في المستقبل.

كذلك ساد شعور عام بين المشاركين في حلقة البحث بأن التكنولوجيات المطلوبة لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة متوافرة في الوقت الحاضر، وأن العقبات الرئيسية التي تصادف تطبيقها هي عقبات اجتماعية ومؤسساتية في الأساس.

ومن الممكن في الوقت الحاضر، إذا ما طبقت التدابير المناسبة، توفير احتياجات المنطقة فيما

يتعلق بالغذاء والرعاية الصحية. أما الإسكان فسيظل احتياجا يتعذر إشباعه في المستقبل القريب.

ومن العناصر الأساسية فيما يتعلق بإشباع الحاجات العمالة المنتجة ذات الدخل المعقول، والإنتاجية المتزايدة، وأقصى قدر من المشاركة من جانب الجمهور الواسع من أفراد الشعب . ومن الضرورة بمكان إشراك المرأة في كافة المشاورات والممارسات المتعلقة بتخطيط الحاجات الأساسية.

وهناك حاجة لتعديل النمط السائد لعملية نقل التكنولوجيا وإلى تكريس المزيد من الاهتمام، وتخصيص المزيد من الموارد، لبرامج وأنظمة التشغيل و «الخبرة الفنية» بدلا من تركيز الاهتمام كله في الآلات والمعدات. وبالجمع بين ذلك وبين تعزيز القدرات العلمية التكنولوجية الذاتية لبلدان المنطقة، والتوفيق بين قطاعات التكنولوجيا التقليدية والحديثة، يمكن إحراز تحسن ملموس فيما يتعلق بفعالية تطبيق التكنولوجيا بأنماطها المختلفة من أجل إشباع الحاجات الأساسية.

ويتطلب الحفاظ على الاستمرارية بذل الجهود من أجل توسيع قاعدة الموارد في المنطقة وتغيير أنماط الاستهلاك وتطبيق تكنولوجيات جديدة كلما دعت الضرورة لذلك.

نظرة إجمالية لمشكلة الإشباع الدائم للحاجات الأساسية في المنطقة العربية:

أثارت الخبرات الحديثة المتعلقة بجهود التنمية، سواء على المستوى القومي أو الإقليمي أو الدولي، الاهتمام بعدد من الموضوعات التي يتم طرحها للنقاش بصورة مكثفة في مناسبات مختلفة، وفي العديد من الندوات العلمية. ومن أمثلة هذه الموضوعات المطالبة بنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة، والحاجة إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب، والضرورة الملحة لحماية البيئة المتدهورة على نحو متسارع، وترشيد استخدام مواردها المحدودة، والقلق المتزايد من جراء الفشل في إشباع الحاجات الأساسية لقطاع كبير من سكان العالم، وضرورة الاستخدام الأكثر فعالية للعلم والتكنولوجيا في التنمية. من هنا جاءت فكرة دراسة إشباع بعض الحاجات الأساسية-في بيئة نوعية محددة هي المنطقة العربية-بوصفه عنصرا أساسيا

في سياسة التنمية، وبطريقة دائمة أو قابلة للاستمرار، ودون انتهاك للمعالم الخارجية للبيئة. وهذا هو الموضوع الذي تناولته حلقة البحث بالدراسة مع تأكيد خاص على السياسات والممارسات التكنولوجية المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف.

وقد تناولت حلقة البحث بالدراسة والنقاش، فضلا عن المعالجة النظرية لمفهوم الحاجات الأساسية، ثلاث حاجات نوعية (هي الغذاء، والصحة، والمسكن) بوصفها أمثلة جزئية، وفي حدود السمات الخاصة للمنطقة العربية، والدور المحتمل للمساندة الدولية فيما يتعلق بتلبية تلك الحاجات. ولقد سلم المشاركون في حلقة البحث بأن مثل هذه المناقشة سوف تتركز أساسا حول «موضوع خلافي» (Problematic)، أي حول عدد من المشكلات المترابطة ترابطا وثيقا، والتي تعطي تشكيلة منوعة من فروع البحث، والتي تستلزم أن نأخذ بعين الاعتبار البيئية الاجتماعية، والميراث الثقافي، ونظام القيم فضلا عن السياسة (والعلاقات) الداخلية والخارجية، وليست مجرد مناقشة تدور حول مشكلات منفصلة. وفي الوقت الذي مثلت فيه النظرة التكاملية الشاملة عاملا أساسيا فيما يتعلق بتقييم تلك المجموعة من المشكلات باستخدام منهج يقوم على تعدد فروع البحث، فقد تم التأكيد على ضرورة أن تكون الخطوات التنفيذية ذات طابع نوعي، وأن ينظر إليها على أنها سلسلة من الخطوات التي تعزز كل منها الأخرى، وتؤدي بالتدريج إلى تغيرات مرجوة بالغة الأهمية. فهذه الممارسات أو الخطوات التنفيذية سوف تشارك في تنفيذها فئات متنوعة، ومستويات وظيفية متدرجة من العاملين والمسؤولين التنفيذيين بدءا من الفرد المعني أكثر من غيره بالمشكلة وجماعته الخاصة، وحتى صناع القرار القومي، أي الأكاديميين والسياسيين ومنظمي المشروعات والمؤسسات القومية والإقليمية والدولية.

ونظرا للجدل الذي أثاره تعبير «الحاجات الأساسية»، وفي ضوء البيان الصادر عن مجموعة دول عدم الانحياز، تم التأكيد على ضرورة ألا يكون هناك تعريف وحيد للحاجات الأساسية ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات. إذ إنه مفهوم دينامي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان. كما أن الحاجات الفردية هي شيء مستقل عن الحاجات الاجتماعية، ويتعين وضع كل منهما في الاعتبار في عملية التخطيط. والواقع أن النقطة الهامة

في الموضوع لا تتعلق بتحديد مستوى مطلق أو مجرد يتم تعيينه لإشباع حاجة ما، بل تتمثل بالأحرى في إدراك هذه الحاجة والعمل على إشباعها من جانب الشعب المعني. ويتعين أن يكون الهدف من مناقشة الحاجات الأساسية هو التركيز على الدراسة النقدية لقضية إعادة تخصيص الموارد بعيدا عن الاستهلاك المسرف والترفي والمبذر من جانب الأقلية، وفي اتجاه إفادة الأغلبية الفقيرة بطريقة قابلة للاستمرار. وهو ما يشمل بالضرورة زيادة دخول وفرص عمل وإنتاجية الأغلبية الفقيرة من أفراد الشعب وتوفير السلع والخدمات لها، أي أن الموضوع المطروح للبحث هو تعديل أو إعادة تخطيط السياسات العامة بوصفه وسيلة لتخفيض استهلاك منتجات معينة، ومن أجل إشباع متطلبات الحد الأدنى، داخل إطار مجتمع «حديث»-أي المجتمع الذي يتم فيه توصيف وتطبيق سلسلة من التكنولوجيات «المناسبة»- له أسلوب حياته الخاص والمختلف عن أسلوب الحياة السائد حاليا في «الشمال» الصناعي.

وقد كرست خطط التنمية في المنطقة جهودها، بالضرورة، لهذه القضية بدرجات متفاوتة من النجاح. والواقع أن أي استراتيجية دائمة للتنمية ينبغي أن تقوم على توفير مستويات محددة لعدد من المتطلبات الأساسية بوصفها عنصرا أساسيا في النسق المتكامل لاستراتيجية التنمية وخططها. ويشتمل إشباع الحاجات الأساسية على ثلاث مهمات: توفير السلع والخدمات المطلوبة بكميات كافية، والحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستمرار بيئيا، وكفالة التوزيع العادل للمزايا أو الفوائد التي تترتب عليها تغيرات في أنماط الاستهلاك بعيدا عن الأنماط المغالية في الإسراف، وفي اتجاه الأنماط الأساسية. وعلينا ألا نساوي بين ذلك وبين المستوى المعيشي «المنخفض»، أو الحياة «البسيطة» الخالية من أي ترف.

إن الحاجات الأساسية، سواء المادية أو المعنوية، منصوص عليها بوصفها حقوقا أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المواد 23، 25، 26). على أن إشباع هذه الحاجات لا يقبل التحقق إلا من خلال مشاركة الأفراد والمجتمعات المعنية، بطريقة تساعد على تجديد وحفظ وتحسين البيئة تحسينا فعالا، وتنمية الموارد، فضلا عن كفالة أفضل تفاعل ممكن مع مصادر التمويل والتزويد الأخرى من خارج المجتمع.

وتغطي التكنولوجيات المطلوبة لتحقيق ذلك سلسلة بكاملها من أنماط التكنولوجيا بدءا من الحديث والمعقد وحتى التقليدي والبسيط. كما يتعين أن تشمل أيضا التكنولوجيات الجديدة التي يتم تطويرها الآن، والتي يمكن أن تكفل إشباع الحاجات بصورة مستمرة ودائمة. فاستمرارية إشباع الحاجات الأساسية تستلزم التطور غير المفيد للإنتاج، حتى مع نضوب، أو استنفاد بعض الموارد، أو حدوث تغيرات بيئية.

وبالتالي فإن التكنولوجيات الجديدة مطلوبة، بوجه عام، من أجل كفالة الاستمرارية. على أن التكنولوجيا ليست سوى نتاج اجتماعي مشروط بالاحتياج الاجتماعي. وهي لا تعدو كونها أحد العناصر المطلوبة في عملية السعي إلى إشباع الحاجات الأساسية من خلال إنتاج السلع والخدمات الضرورية. وتمثل العوائق الاجتماعية والسياسية عناصر حاسمة فيما يتعلق بتطبيق نوع محدد من التكنولوجيا، والذي يتعين أن يكون متاحا ومناسبا في وقت معا. على أن هذين الشرطين لا يقبلان التحقق بسهولة دائما.

ولقد اعتمدت الجهود الحديثة للتنمية في المنطقة العربية، ربما بحكم الضرورة، على النقل المكثف للتكنولوجيا من الخارج. فكانت التكنولوجيا تنقل في أغلب الأحوال في صورتها المجمعة كآلات معدنية كاملة التركيب. وهو ما أدى إلى إعاقة تطوير القدرات الذاتية فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا (مثل «الخبرة الفنية»، وبرامج وأنظمة التشغيل)، وفيما يتعلق بفهمها وفك طلاسمها وتقييمها، ومن ثم تكييفها واستغلالها بصورة اقتصادية في إطار نظم الإنتاج القومي. وقد نوقشت هذه القضية وحللت باستفاضة مؤخرا. وما يعنينا هنا هو أن أنماط الاستهلاك والإنتاج، فضلا عن أساليب ومناهج تنفيذ المشروعات، اعتمدت دائما على قطاع التكنولوجيا الحديثة لإنتاج قسم كبير من السلع والخدمات المطلوبة لإشباع طلب الأقليات الحضرية والريفية داخل إطار من التوزيع بالغ التفاوت للدخول. وعلى ذلك فمن الضروري أن يصبح توزيع الدخول أكثر عدلا، بحيث ينشأ طلب فعال على المنتجات الأكثر ملاءمة، وهو ما يستلزم ضمنا استخدام التكنولوجيا التقليدية المحسنة جنبا إلى جنب مع الأنماط المناسبة مع التكنولوجيا الحديثة. ومن غير المرجح، في المستقبل المنظور، أن تحقق التكنولوجيا المحلية القائمة على نتائج البحث العلمي المحلي، وإرادة التنمية المحلية

نجاحا ملموسا في الحلول محل الوارد الأجنبي من التكنولوجيا، كما أنه ليس أمرا مرغوبا فيه لذاته. وفضلا عن ذلك فليس من الحكمة في شيء تجاهل إمكانات بعض أنماط التكنولوجيا الجديدة. بدءا من تربية الدواجن على مستوى صناعي حتى الهندسة البيولوجية والبيولوجيا الجزيئية، فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية بطريقة دائمة. على أن المتطلب الأهم في هذا الصدد هو القدرة على تحديد نوعية هذه التكنولوجيات وتقييم آثارها وتطبيقها، طالما كانت مناسبة، في حدود نظام الإنتاج.

وسوف يستلزم الأمر، من أجل تحقيق هذه الأهداف، تحليل النمط القائم لعملية صنع القرار فيما يتعلق بالخيارات التكنولوجية، ولتحديد سبل تغييرها في اتجاه صياغة وتنفيذ السياسات التكنولوجية المساعدة على تحقيق الإشباع الدائم للحاجات الأساسية. ومن المهم أيضا مراقبة ومتابعة تطور التكنولوجيات الجديدة التي يمكن اعتبارها مناسبة لعملية الإشباع الدائم للحاجات الأساسية، وتقييم مدى ملاءمتها للتطبيق في المنطقة، بما في ذلك آثارها المادية والاجتماعية المحتملة.

إن البيئة العربية، رغم قابليتها الكبيرة للتغير، هي بيئة هشة بوجه عام تستلزم توجيه اهتمام خاص بالآثار البعيدة لأنشطة التنمية. وسوف يوفر المزيد من الالتزام بإجراءات المراقبة البيئية، وبدراسة الاحتمالات المستقبلية للتغير نوعا من الإنذار المبكر بالأضرار البيئية. كما أن هناك حاجة ملحة للتعجيل بتطور الجهد المبذول حاليا في مجال المراقبة البيئية، وجهود التقييم والبحث في مختلف أنحاء المنطقة، على المستويين القومي والإقليمي، بالتعاون مع «اليونيب» (UNEP) (البرنامج البيئي للأمم المتحدة).. وتفتقر قاعدة الموارد في المنطقة حتى الآن، سواء فيما يتعلق بالمعادن أو المياه أو الأرض الزراعية، إلى التحديد الدقيق، وربما كانت محدودة. كذلك يتوقع أن يتضاعف عدد السكان في المنطقة بحلول عام 2000.

والاستمرارية تتطلب الاستخدام الرشيد والكفء للموارد المتوافرة، وفي حدود طاقة التحميل، ودرجة مرونة البيئة، تلك الحدود التي يمكن توسيعها من خلال اتخاذ التدابير المناسبة المبنية على بحوث علم البيئة. كذلك تتطلب الاستمرارية بذل جهد مكثف من أجل مسح وتقييم واستغلال موارد طبيعية جديدة، وتقدير الفترة الزمنية التي يستغرقها استغلال الموارد تقديرا

دقيقا. وأخيرا فإن الاستمرارية تعني، كما سبق أن ذكرنا، تطوير الطاقة الإنتاجية دون عوائق، حتى مع تضاؤل الموارد، أو في مواجهة المخاطر أو التقلبات البيئية. وبتوافر قاعدة الموارد والدراسات المتعلقة بالتخطيط السكاني، وفي ضوء الاحتمالات الكامنة للتكنولوجيات المتاحة والجديدة، تصبح إمكانية إشباع الحاجات الأساسية لسكان المنطقة واردة تماما من خلال السياسات القومية والإقليمية القائمة على التنسيق المشترك.

على أن إمكانية إشباع الحاجات الأساسية داخل حدود أي دولة عربية مفردة تبدو بعيدة الاحتمال. فالمزايا النسبية تفرض، بالنسبة لاحتياجات عديدة، أن تبذل الجهود على أساس إقليمي (أي على مستوى المنطقة ككل). وبالتالي ينبغي ألا نساوي نمط الاستهلاك بنمط الإنتاج، حتى بالنسبة للمنطقة ككل. والسؤال هنا كيف يمكن تنظيم السياسات القومية، والتعاون الإقليمي، والعلاقات الدولية على النحو الأمثل من أجل تسهيل الإشباع الدائم للحاجات الأساسية مع ضعف النسق البيئي للمنطقة، والطلب المتزايد على موارده.

وتضع الحساسية السياسية تجاه المشكلات موضع النقاش، من حيث إن طبيعتها طويلة الأجل لا تستلزم دائما إعطاءها الأولوية على النتائج المباشرة قصيرة الأجل، تضع هذه الحساسية على عاتق المتخصصين مسؤولية تطوير بدائل توفر متطلبات الحد الأدنى للفقراء بأقل أضرار ممكنة للبيئة. إن المواقف السياسية-التي لا تتطابق دائما مع الأهداف المعلنة-يمكن أن تتغير، سواء من خلال العقلانية المتأنية، أو بأي وسائل أخرى. ولقد أدت العقود القليلة الماضية إلى الاعتراف بالتعليم الأساسي، وبحد أدنى من الخدمات الصحية بوصفهما مسؤولية اجتماعية. ومن الضرورة بمكان التركيز على أنواع التكنولوجيا والمنتجات التي تكفل الإشباع والاستمرارية، لا من وجهة النظر البيئية فحسب، بل أيضا على أساس سياسة عادلة للدخول، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة ذات الدخل المرتفع، والتي تمثل عنصرا أساسيا لتحقق الكرامة الإنسانية والمشاركة الاجتماعية.

وحتى الآن لم تشمل مناقشة الحاجات الأساسية وسبل إشباعها كل تلك القطاعات داخل المجتمع العربي التي تخصها هذه القضية أكثر من غيرها، أي الجماهير الفقيرة. إن المدخل الأساسي لتلبية الحاجات الأساسية

هو المشاركة الصادقة للأفراد والمجتمعات المحلية في تحديد المشكلات المحلية والبحث عن حلولها. على أن الصلات التي تربط المتخصصين بصانعي القرار تعد أوثق من صلة أي من هذه المجموعات من المتخصصين بالجماهير العريضة في المناطق الحضرية والريفية. وتنوه حلقة البحث في هذا الصدد بأن من الأهمية بمكان، سواء بالنسبة للحكومة أو المتخصصين، قيام تفاعل مستمر مع جماهير الناس، تفاعل يتضمن توضيح وجهات نظرهم فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية وتقييمهم للمقترحات الخارجية للحلول، من حيث إن هذا التفاعل يمثل عنصرا أساسيا في صياغة خطط العمل الملائمة. فالمشاركة القصوى لهذه الجماهير في التنفيذ شرط أساسي للنجاح المعزز لمثل هذه الخطط كما يمكن أن تؤدي إلى قدر ملحوظ من التحسين البيئي، وخصوصا في ظل أوضاع تتفشى فيها البطالة، وتتدهور فيها البيئة بصورة متزايدة.

وهنا نصل إلى أحد الجوانب الخطيرة للمشكلة، وهو الجانب المتعلق بالتوعية بمستوياتها المتعددة. فتوعية الجماهير العريضة، التي تمثل المورد الأكثر أهمية بين كل الموارد، ورفع مستوى الوعي، عند المتخصصين وصانعي القرار «بالمشكلة الأخلاقية»، هي بمثابة خطوة أساسية، بحيث يمكن لهؤلاء جميعا أن يتبادلوا الآراء، وأن يتعاونوا في تحديد أفضل الوسائل لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في أي مجتمع محلي. وعلى ذلك فإن الحاجة تدعو لحملة توعية مخططة جيدا في دوائر عديدة، وباستخدام كل وسائل الإعلام، في كل من المناطق الريفية والحضرية.

الحاجات الأساسية في الغذاء:

إن المعايير التي تقاس بها متطلبات الحد الأدنى من الطعام من مختلف أنواع الأغذية والمبنية على بيانات من خارج المنطقة مشكوك في صحتها. وترى حلقة البحث أن عدم التوازن القائم في التغذية العربية يجرى التأكيد عليه بصورة مبالغ فيها، وأن درجة استهلاك المحصول المنتج في زراعات الكفاف(*) لا تنعكس بدقة على إحصائيات الاستهلاك المتاحة في المنطقة. ولا يوفر المتوسط القومي مؤشرا يعول عليه فيما يتعلق باستهلاك الجماعات

(*) أي المساحات الزراعية آلي يستهلك أغلب إنتاجها في الأغراض المعيشية اليومية لأسر الزراع

المستهدفة. وتدعو الحاجة إلى تحليل دخول الأسرة، وميزانيات الطعام، والقيام بمسح شامل للعادات التقليدية للغذاء عند الجماعات محدودة الدخل، أو التي تعيش تحت خط الفقر في مختلف أنحاء المنطقة.

والواقع أن هناك تفاوتا كبيرا داخل المنطقة العربية فيما يتعلق بالاحتمالات الكامنة لزيادة الإنتاج الغذائي. ولقد حقق حجم الاستيراد الغذائي في المنطقة معدلات عالية ومازالت تواصل الارتفاع، ومع ذلك فإن مختلف الدراسات تشير إلى أن في إمكان المنطقة العربية، ككل، أن تحقق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بمتطلباتها الغذائية. على أن الإصلاحات المؤسساتية المبنية أيضا على أساس بيئي عقلاني تمثل خطوة ضرورية لتمكينها من تحقيق ذلك الاكتفاء. فالحيازات المجزأة إلى قطع صغيرة، والزراعة المبعثرة، والإنتاج للاستهلاك المعيشي القومي بدلا من الإنتاج للسوق تمثل عوامل اجتماعية اقتصادية حاسمة في الوضع الراهن.

ولا تزال قاعدة الموارد في المنطقة، فيما يتعلق بالأراضي الزراعية والمياه، مفتقرة إلى التحديد الدقيق. وتختلف التقديرات المتعلقة باحتياطات المياه الجوفية القابلة للاستخدام، وبالمساحات المحتملة للأراضي القابلة للزراعة اختلافا كبيرا. وليس هناك، حتى الآن، تقدير يعول عليه فيما يتعلق باحتياطي المياه الجوفية القابلة للاستخدام في المنطقة بوجه عام. ويتعين تكثيف جهود المنظمات الإقليمية والدولية لاكتشاف قاعدة موارد المياه والأراضي، وأن توسع بحيث تغطي المنطقة كلها. كما أن الحكومات مدعوة لتنفيذ برامج قومية تدعيما للبرامج الإقليمية والدولية وبالتعاون معها.

وتقل الإنتاجية في المنطقة كثيرا عن المعدلات العالمية في الظروف المشابهة. كما أن استخدام الكيماويات الزراعية منخفض بالمقاييس العالمية. وتبلغ نسبة التكثيف الزراعي حوالي 50٪. وتنتشر في المنطقة بشكل أو بآخر ظواهر الزحف العمراني، ورشح المياه، وتزايد ملوحة المياه والتصحر، وحتى الآن لم يتم إعداد وتنفيذ استراتيجيات واضحة لتوفير الحلول.

وتدعو الحاجة للاهتمام بزيادة الإنتاج في المناطق التي تقوم الزراعة فيها على مياه الأمطار من خلال تعزيز التكثيف الزراعي. ومن خلال تطبيق أساليب عمل وإدارة مناسبة في الزراعة يمكن زيادة التكثيف الزراعي بنسبة تتراوح ما بين 25٪ و 50٪، وبالتالي زيادة الإنتاجية الزراعية بمعدلات

كبيرة. ويتعين أيضا تطبيق تقنيات تقييم وتنبؤ جديدة في إرشاد الزراع فيما يتعلق بتوقيت وطرائق استخدام الأسمدة في مناطق الأمطار غير المنتظمة. على أنه من الضروري تقييم ومراقبة المخاطر المحتملة التي قد تهدد الأنساق الهشة، ذات القدرة المحدودة على امتصاص الأسمدة أو الحبوب الجديدة أو المياه أو المبيدات، نتيجة الاستخدام المكثف للكيماويات الزراعية.

وينبغي أن تدرس التكنولوجيات الجديدة، سواء في مجال علم الوراثة أو الهندسة الزراعية-مثل: المكافحة المتكاملة للآفات، والزراعة بوسائل الري الحديثة القائمة على الاستهلاك المنخفض للمياه (الري بالتنقيط الخ)، وإنتاج سلالات نباتية لها صفات جديدة باستخدام الهندسة الوراثية- من خلال الباحثين المتخصصين والمعاهد العلمية. ويتعين تقييم أثر هذه التكنولوجيات الجديدة داخل إطار البيئة الاجتماعية والفيزيائية العربية، حتى يتسنى إتاحتها للاستخدام على نطاق واسع إذا ما أثبتت ملاءمتها واستمراريتها.

كذلك تدعو الحاجة إلى توجيه عناية فائقة عند التوسع في حرث وفلاحة مناطق الأراضي قليلة الأمطار. وتوضح الأبحاث التي أجريت مؤخرا في مواقع معينة داخل المنطقة أن في الإمكان زيادة الإنتاج المحصولي، حتى لو لم يتعد معدل هطول الأمطار 200-300 مليمتر، من خلال تحسين وسائل زراعة تلك النوعية من الأراضي. والحاجة تدعو إلى القيام بمزيد من الأبحاث في هذا المجال، واضعين نصب أعيننا باستمرار الحاجة الملحة لحفظ التربة والمياه في المنطقة.

وهناك إمكانية كبيرة لزيادة الإنتاج الغذائي عن طريق الزراعة بالري، والاستخدام المرشد للمياه، ومياه الصرف، وإعادة التأهيل البيئي للمناطق التي فقدت صلاحيتها للإنتاج الزراعي نتيجة التملح الثانوي للمياه. كذلك من الأهمية بمكان اكتشاف مدى إمكانية الري باستخدام المياه قليلة الملوحة وحدها، أو بعد مزجها بمياه عذبة.

كما أن هناك إمكانية متاحة لزيادة إنتاجية المراعي في المنطقة، التي تبلغ مساحتها 200 مليون هكتار، من خلال تشجيع الأنماط الرشيدة لرعي الماشية والمبنية على تقييم طاقة تحميل الأنساق البيئية لأراضي العشب

والإدارة الجيدة، وينبغي أن يقترن ذلك بالتقييد الجزئي لحركة البدو حول المراعي التي تتوافر فيها مصادر المياه مع توفير المرافق الأساسية، وبناء مستعمرات سكنية في المناطق المحيطة بهم.

إن حوالي سدس الموسم الإجمالي للزراعة يتم إهداره بسبب الاعتماد على الحيوانات التي تستهلك، في بعض المناطق، حوالي 45٪ من الغذاء الذي يتم إنتاجه. وفي ضوء الاعتبارات المتعلقة بضآلة وهشاشة المورد المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة يصبح استخدام الميكنة لتحل محل القوة الحيوانية في الأراضي المنزرعة ضرورة ملحة. وينبغي ألا يشكل عائق الطاقة مشكلة في المنطقة، من حيث إن درجة الميكنة الحالية ضئيلة للغاية، علاوة على أن مصادر الطاقة داخل المنطقة ليست قليلة. وذلك هو أحد المجالات التي يمكن للتعاون الإقليمي أن يساعد فيها على تحقيق الإشباع الدائم للحاجات الغذائية

وبالرغم من إمكان زيادة الإنتاج الغذائي من خلال الإدارة الجيدة للثروة الزراعية والتطبيق المناسب للتكنولوجيا الحديثة إلا أن ذلك لا يكفل وحده إشباع الحاجات الغذائية. إن علينا ألا نغفل عن الحاجة إلى تطبيق أفضل الأساليب في زراعة المحاصيل النقدية، والمحاصيل الغذائية الرئيسية، وإلى شبكات توزيع تتميز بالكفاءة، وإلى تقليل خسائر فترة ما بعد الحصاد. كذلك تدعو الحاجة إلى تحقيق التوزيع واسع النطاق للقوة الشرائية لكي يتم على الأقل كفالة الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي لأغلبية السكان.

وتدعو الحاجة إلى التخطيط والتخصيص المتكاملين لموارد المياه والأراضي الحضرية والريفية من أجل تحقيق تحسينات دائمة في إنتاج الغذاء. ومن ثم يتعين على كل دولة عربية أن تضع خطة لاستغلال الأراضي تتعامل مع الأنساق البيئية الريفية والحضرية، بوصفها عناصر مكونة لنسق واحد متكامل.

ويتعين استغلال الإمكانات المتاحة فيما يتعلق بصيد الأسماك سواء في المياه الإقليمية، أو في أعالي البحار، بوصفها مصدرا للاحتياجات البروتينية، كوسيلة لإشباع الاحتياج الغذائي المتزايد من جانب الحكومات والشركات الخاصة، وفي حدود الضوابط البيئية للبحار العربية. وترتبط هذه القضية بالبرنامج الجاري تنفيذه في الوقت الحالي، والمتعلق بحماية البيئة البحرية

في المنطقة. والدول العربية مدعوة لتدعيم هذه البرامج والتوسع في تنفيذها.

وتحتاج الزراعة المائية إلى تطوير، وإلى أن تدرس العوائق الاجتماعية التي تواجهها، استعدادا لتطبيقها على نطاق واسع حيثما أمكن ذلك.

وتحتاج التنمية الزراعية إلى أن يتم الربط، حيثما كان ذلك ممكنا، بينها وبين الصناعات الزراعية، لكي يتسنى تقليل خسائر الغذاء. كذلك ستساعد إعادة استغلال الفوائد الزراعية والريفية على زيادة الإنتاجية الزراعية.

وسيساعد تدعيم الأراضي والمحاصيل على التغلب على العوائق المتعلقة بالحيازات الصغيرة وبالإنتاج الزراعي للاستهلاك المعيشي اليومي.

ودور المرأة في تحديد طريقة إعداد وحفظ الطعام، وفي تقليل الفاقد منه على المائدة، دور حاسم في تحديد أنماط الاستهلاك، وبالتالي في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية.

وعادة ما يوافق إدخال المزيد من الأساليب التكنولوجية مصالح فئات اجتماعية محددة، لذلك يتعين الاهتمام بالآثار الاجتماعية للطريقة التي تقدم بها التكنولوجيات المختلفة، واضعين نصب أعيننا أن الفلاحين قد أصبحوا تقدميين بالفعل، وأن لديهم الاستعداد لتقبل التغير، إذا ما ثبت أن هذا التغير مفيد لهم.

الحاجات الأساسية في الرعاية الصحية:

يرتبط الاحتياج الأساسي للرعاية الصحية بالوضع المعيشي الذي اكتملت له أسباب الراحة. وعلى ذلك فلا بد أولا من إشباع الحاجات الأساسية الأخرى حتى نكفل تلبية الحاجات الصحية. ويمثل عدم التوازن السائد في المنطقة العربية بين الحاجات وإمكانية توفير الموارد سببا رئيسيا للمشكلات الصحية، والتي ترتبط ارتباطا جوهريا بنوعية البيئة وأسلوب الحياة. وللمخاطر الصحية الكبرى في المنطقة جذور اجتماعية واقتصادية وسلوكية، ومما يفاقم هذه المشكلات القيود المتعلقة بالمياه، ومشكلات التخلص من الفضلات والنفايات، وخصوصا في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة، حيث لا تتوافر التكنولوجيات المتاحة للصرف الصحي. لذلك ينبغي تركيز الاهتمام في الإجراءات الطبية الوقائية والسياسات التي تستهدف تحسين الوسائل

والشروط المادية الطبيعية للمعيشة، بما في ذلك القرى الصغيرة والتجمعات السكانية الهامشية، وتلبية الحاجات الأساسية في مجال الرعاية الصحية للأغلبية الشعبية في المنطقة.

ويفضل في هذا الصدد أن تكفل الدولة توفير الخدمات الصحية الأساسية، حتى لا يعاني أحد من المرض لمجرد أنه لا يملك الموارد المالية اللازمة للحصول على الرعاية الوقائية أو العلاجية. فالسياسة الصحية لا ينبغي أن يحكمها الاعتبار الاقتصادي وحده.

وفي ضوء الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي النوعي للأغلبية العظمى من السكان في المنطقة العربية سيكون من المكلف للغاية، علاوة على الكفاءة المحدودة، الاعتماد كليا على النظم الغربية في الرعاية الصحية، بتوجهها العلاجي وتأكيدها على التكنولوجيا بالغة التعقيد، وعلى العقاقير والمستشفيات، لتلبية الحاجات الأساسية لهذه الأغلبية. وينبغي التأكيد بصورة منهجية ومخططة على تطوير الوعي لدى جمهور الشعب بالمتطلبات الأساسية لصحته. إن الفعل الفردي والجماعي مطلوب للوقاية من المرض وتطوير مهارات، وتسهيلات الرعاية الصحية الأولية على نطاق واسع، بحيث توجه لمعالجة الأمراض الشائعة في المنطقة والوقاية منها. ومن الأشياء المستحبة في هذا الصدد أن تتم عملية انتقاء من المعارف والمهارات التقليدية في هذا المجال وتطويرها. ويمكن القول إن التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات الصحية الأساسية متوافرة بالدرجة الكافية ؛ وكل ما تحتاجه هو أن تطبق بحذر آخذين بعين الاعتبار الأثر الإجمالي لتخصيص ميزانية محدودة للصحة، وتوزيع أعداد محدودة من المستخدمين المدربين.

وفضلا عن ذلك فسوف يتعين إدماج التخطيط الصحي، إذا ما أريد له أن يكون فعالا، في نسق واحد متكامل مع تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحسين بيئة العمل والمعيشة لأغلبية الشعب. وربما وجد المهنيون من ذوي التخصصات الدقيقة في التكنولوجيا الصحية الحديثة أنه مما يتعارض مع اهتماماتهم التخصصية أن يتبنوا نهجا في التعامل مع الرعاية الصحية أكثر اتساعا، بما في ذلك الجانب الوقائي والجانب البيئي، أو حتى لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الطبية البسيطة ليشمل غير المهنيين. على أن التدريب الصحي للأطباء والمساعدين-سواء على مستوى

عملهم الفردي، أو على مستوى العمل الجماعي-على نطاق واسع، وفي مختلف فروع الخدمة الصحية، وفي ضوء الخواص النوعية للمنطقة، هو عنصر ضروري فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات والإجراءات الصحية. ويتعين أن تكفل السياسة الصحية في بلدان المنطقة تنفيذ البرامج العالمية التي قدمتها مؤخرا منظمة الصحة العالمية في المجالات الآتية: أ-الرعاية الصحية الأولية-ب-العقد الدولي لتوفير مصادر المياه والصرف الصحي (1981- 1990)-جـ-الصحة للجميع بحلول عام 2000.

وللتوعية في مجال مبادئ الصحة والنظافة والصرف الصحي والعناية بالبيئة دور حاسم يتعين أداؤه فيما يتعلق تغيير المواقف والأنماط السلوكية التي لا تساعد على حصول السكان على احتياجاتهم الصحية الأساسية.

وتكمن أكثر الأساليب فعالية فيما يتعلق بتحسين الوضع الصحي العام في المنطقة في تخطيط تنمية الصناعة والمدن السكنية الجديدة، والزراعة عبر مناحي تتسم بالتدبر من الوجهة البيئية. فمن خلال التخطيط المكاني للتنمية الصناعية، وتخطيط المدن، والتنمية المتكاملة للمناطق الريفية يمكن منع الأمراض الناتجة من ازدحام وقذارة المناطق الحضرية. ومن ناحية أخرى يمكن من خلال التخطيط البيئي لمشروعات الري، والأساليب المتكاملة لتوفير الصرف الصحي، والمياه الصالحة للشرب للجميع تحويل الوضع الصحي للريف بصورة فعالة إلى الأفضل. كذلك تنطوي برامج التشجير وإعادة التشجير، والإدارة المحسنة لأراضي المراعي والسيطرة على ظاهرة التصحر على تأثير مفيد فيما يتعلق بالصحة العامة في المنطقة، بما في ذلك الصحة النفسية.

وفضلا عن ذلك فإن الأساليب المتكاملة، لتجميع واستخدام فضلات الريف (البشرية والحيوانية والنباتية) لإنتاج الطاقة ومد شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب، تحتاج إلى أن تستكشف على الوجه الأكمل.

وفي الوقت الذي يبشر فيه الطب الوقائي والتوعية بالمبادئ الأولية للصحة العامة وتحسين البيئة بالكثير بالنسبة للصحة العامة في المنطقة، فإن من الضروري أيضا تحويل الإمكانات، التي تنطوي عليها التطورات

الحديثة في البيولوجيا الخلوية والهندسة الوراثية فيما يتعلق بمكافحة الأمراض، إلى واقع فعلي في المنطقة.

الحاجات الأساسية في السكن:

يتفاوت حجم أزمة الإسكان داخل المنطقة العربية تفاوتا كبيرا بين بلد وآخر. ويذهب بعض التقديرات إلى حجم الفجوة الإسكانية سيصل إلى مليون وحدة سكنية بحلول عام 2000. وترجع مشكلة النقص الكبير في عدد الوحدات السكنية إلى العديد من العوامل منها، على سبيل المثال، الزيادة السكانية ذات المعدل السريع، والتوسع العمراني غير المخطط والمتزايد على نحو متسارع، والتضخم في أسعار الأراضي وتكلفة البناء، والتوزيع المتفاوت للدخول. وهناك، فضلا عن النقص في عدد المساكن، مشكلات أخرى تتعلق بالتوفير غير الكافي للمياه، والطاقة، ونظم تصريف المخلفات والفضلات. وتختلف طبيعة المشكلة المتعلقة بالمسكن وما يستلزمه من مرافق أساسية اختلافا جوهريا فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، إلا أن مكمن الخطورة فيها أنها تبدو متعذرة على أي حلول دائمة إذا ما تركت لمنطق السوق. لذلك ينبغي أن ترسم السياسة العامة للدولة على أساس أنها مسؤولة، تماما مثلما هو الحال بالنسبة للتعليم الأساسي، عن تقديم الدعم المالي اللازم لتوفير المسكن لمن يحتاجون إليه.

على أن تكلفة توفير الوحدة السكنية، بوصفها نسبة من الإنتاج القومي الإجمالي، هي تكلفة مرتفعة بالفعل في المنطقة العربية. وفضلا عن ذلك فقد وجدت أغلب حكومات المنطقة أن العمل الخيري بذاته لا ينبغي أن يكون السياسة المتبعة في توفير المساكن، من حيث إن المناطق السكنية التي يتم بناؤها بهذه الطريقة سرعان ما تتحول إلى أحياء فقيرة مليئة بالازدحام والقذارة. وفي الوقت نفسه فإن من الصعب التوفيق بين المتطلبات الائتمانية اللازمة لتخفيف حدة المشكلة المتعلقة بتدبير التكلفة المالية والموارد المتاحة. وبالتالي فإن بإمكان المساعدات الدولية المتلائمة نوعيا مع الحاجات القومية أن تلعب دورا مفيدا في تحسين الوضع في بعض البلدان.

ويتعين تحديد الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالإسكان في ضوء الظروف الأولية السائدة. ورغم وجود الأحياء الفقيرة في كل بلدان المنطقة تقريبا

إلا أن المشكلة تبلغ درجة التفاقم في بلد كمصر. ولا بد من أن نضع في اعتبارنا، ونحن نخطط للحلول، حجم المتاح من الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والمالية بالنظر إلى حجم المشكلة. ومع ذلك فمن الأهمية بمكان ألا نضع معايير متدنية، بوصفها المعايير المستهدف بلوغها، بل ينبغي أن نعمل، من خلال التوفير والتحسين المستمرين للمدن السكنية، من منطلق معايير متمناة تتفق مع الكرامة الإنسانية.

ويتعين، بالنسبة لكل بلد من بلدان المنطقة، تحديد الفئة التي لا تتوافر لديها المقدرة الاقتصادية اللازمة لتلبية الاحتياج الأساسي فيما يتعلق بالسكن، وترتيب الأولويات في سياسات وبرامج الإسكان، بحيث تفيد هذا القطاع السكاني المستهدف. إن الحد الأدنى من السكن المطلوب للأسرة يمكن أن يكون غرفة واحدة بالإضافة للتسهيلات المرافقة. وهناك إمكانية متاحة لتطبيق أسلوب «الموقع والمرافق» في عملية توفير الإسكان الأساسي. فبتوفير الأرض والمرافق الأساسية، ربما يتشجع الناس أنفسهم على بناء المساكن وتحسينها. ولقد نجحت التجارب التي طبقت هذا الأسلوب في المنطقة. كذلك يتطلب الأمر دراسة فكرة توفير «المنزل النواة» core house والذي سينطوي على إمكانية تنميته وتحسينه. حيث يتم بناء نواة للصرف، وغرفة أو غرفتين، وحيث يتميز البناء بالجودة العالية والمتانة، لكن مع تشطيبات محدودة ومرافق قليلة.

وفي مجال تحديد الحاجات الأساسية في السكن ووسائل إشباعها يتعين التحقق من الإمكانات التي يمكن أن توفرها التكنولوجيات والأنماط الإسكانية البديلة. وينبغي استخدام المواد المتاحة محليا، بأقصى درجة ممكنة، في بناء المساكن، لكي نكفل أقصى درجة من الاستفادة الاجتماعية بالموارد المحدودة، فضلا عن التصميم. على أن من المحتمل أن يؤدي استخدام المواد منخفضة التكلفة في الإسكان إلى تلفها خلال زمن قصير، وهو ما يعني في الواقع تأجيل المشكلة ليس غير. وفي حين تدعو الحاجة بالتأكيد إلى بذل الجهود من أجل الابتكار والتجديد في مجال مواد البناء من أجل خفض تكلفة البناء، فسوف يتطلب الأمر استخدام أسلوب تصنيع المباني السكنية لزيادة الإنتاج، وتحسين الكفاءة في تسليم الإسكان الأساسي. ويحتاج البناء التقليدي إلى التوحيد القياسي لعملية البناء وترشيدها، من

أجل خفض الفاقد في استخدام المواد وفي ساعات العمل، وبالتالي خفض التكلفة. وتحتاج التكنولوجيات المحلية إلى إدخال تحسينات عديدة عليها، بحيث تنسجم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة. ومن ناحية أخرى سيتطلب الأمر تقييما نقديا للآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للتكنولوجيات الجديدة فيما يتعلق بخلفية الموقف الإسكاني بالمنطقة. وبالتالي سيتعين توخي الحذر في الانتقال إلى استخدام التكنولوجيا الصناعية في البناء.

وينبغي النظر إلى التخطيط لتوفير السكن الأساسي الدائم على أنه جزء متمم لتخطيط شامل داخل إطار سياسات وبرامج تنمية المدن السكنية على المستوى القومي. وهو ما يستلزم إدخال البعد المكاني في التنمية القومية، والتخطيط المبني على التأكيد على التنمية المتوازنة لمختلف أقاليم الدولة، وتخفيف حدة التركيز على عدد محدود من المراكز الحضرية، وتعزيز التنمية المتكاملة في المناطق المصنفة كمناطق ريفية. وفي هذا الإطار سيكون مفيدا أن نرى لماذا نجحت حركات الهجرة المضادة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في بعض الأماكن في المنطقة، بينما لم تنجح في أماكن أخرى. كذلك تمثل خطط استغلال أراضي الدولة عنصرا أساسيا فيما يتعلق بتحجيم شرور بيئية مثل تعدي المستوطنات على الأراضي الزراعية الجيدة.

ولقد تفاقمت بالفعل المشكلات البيئية والصحية المرتبطة بالتجمعات السكانية الكبيرة المركزة في بعض المدن العربية الكبرى. ومن ثم فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى تخطيط جديد للمدن الرئيسة ومدن الأقاليم من أجل تنظيم هذه الكثافات السكانية، وتوزيعها التوزيع الأمثل. كما تدعو الحاجة إلى استكشاف دقيق لإمكانية نجاح أساليب تحقيق تحسينات تدريجية في المرافق، وفي الظروف المعيشية في الأحياء الفقيرة والتي ثبت نجاحها في بلدان أخرى.

ويرتبط توفير المأوى الأساسي لمواطني المنطقة ارتباطا حتميا بأنماط توزيع الدخل. ومن المؤكد أن المشاركة الأوسع لجمهور الناس في فوائد التنمية ستؤدي إلى تحسن الموقف فيما يتعلق بمشكلة المأوى الأساسي. وفضلا عن ذلك فإن الحلول القابلة للتطبيق لا يمكن بلوغها إلا بزيادة

المشاركة «القاعدية» للجمهور العام في العملية التخطيطية إلى أقصى درجة ممكنة، مع جعل المجتمعات المحلية الأفقر (أي الجماعات المستهدفة) نقطة البداية في هذا السبيل، وبالتالي يتعين تحديد الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالمسكن والتعامل معها على مستوى المجتمع المحلي، لإتاحة الفرصة أمام المبادرات الفردية الخلاقة، واتخاذ القرار على مستوى لا مركزي.

كذلك يمكن أن تلعب السياسات التشريعية، فضلا عن السياسات الاقتصادية، فيما يتعلق بمحاربة المضاربة في الأراضي واستغلالها، بوصفها سوقا مفضلة للاستثمار، دورا فعالا في تعزيز فرصة الفئات السكانية المستهدفة للحصول على السكن الأساسي.

وفيما يتعلق ببحوث التنمية يتعين أن تتعاون المؤسسات القائمة والمؤهلة للعمل في هذا المجال تعاونا وثيقا للتصدي لمهمة تطوير تكنولوجيات وأنماط المستوطنات، ومواد البناء التي تواجه بكفاءة، بتكلفة منخفضة، مشكلات البناء في المناطق الصحراوية مثل: تراكم الرمال، والرياح، والجفاف، والنمل الأبيض، الخ. كذلك يتعين أن تكون تكنولوجيات توفير المياه والصرف الصحي عالية الكفاءة في البيئة الصحراوية. ويتعين أن تتعاون المؤسسات المؤهلة لهذا العمل-لصالح المخططين القوميين-على إنشاء بنك معلومات يخزن ويوفر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة والمستوردة لبناء المستوطنات، والقابلة للتنفيذ في البيئة الصحراوية. كذلك ينبغي أن يغني البحث المستمر في البيئة الحضرية والريفية في الظروف البيئية الجافة وشبه الجافة عمل هذه المؤسسات من أجل كفالة تطوير أنماط المستوطنات التي تتفق مع القدرات الافتراضية للبيئة الطبيعية في المنطقة.

الدعم الدولي:

لم تناقش حلقة البحث هذا البند بإسهاب بوصفه موضوعا مستقلا، برغم أننا أشرنا إلى العوامل الدولية أثناء مناقشتنا لبنود أخرى. والشعور العام الذي ساد خلال نقاشنا لهذا البند هو أن المساعدات المالية والفنية المقدمة من البلدان الصناعية-بشرط عدم ارتباطها بضغوط، وبالتالي تسهل تحقيق أقصى درجة ممكنة من تعبئة الموارد البشرية والتكنولوجية الداخلية-يمكن أن تلعب دورا مهما في تعزيز إمكانية إحراز تقدم تجاه تلبية الحاجات

الأساسية.

وتحتاج المناطق الحرجة من حيث التدهور البيئي (مثل التصحر والتملح) إلى أن يتم تحديدها داخل المنطقة، وأن تخصص لها مساعدات تكنولوجية واقتصادية دولية منسقة من أجل ترميم وتجديد المناطق المصابة، وحتى نعزز إمكانات الاستمرار بالنسبة لعملية إشباع الحاجات الأساسية.

كذلك ينبغي أن تدعم مساعدات التنمية عملية تقييم ومراقبة البيئة على المستوى القومي، وبرامج تنمية الموارد الطبيعية، كما يتعين أن تزيد الوكالات الدولية والهيئات الجماعية (التي تشترك في عضويتها أكثر من دولة) مساعدات التنمية المقدمة منها لإتاحة إمكانية تقييم الآثار البيئية للمشروعات المزمع تنفيذها مستقبلا. ويتعين أيضا تكثيف التعاون الدولي فيما يتعلق بتقييم وفرز التكنولوجيات المعرضة للانتقال إلى حيز الاستخدام في المنطقة، والقواعد التي يمكن تبنيها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، والتي تكفل أن تكون عمليات النقل هذه متمشية تماما مع المصالح البيئية والتنمية للبلدان الناقلة لهذه التكنولوجيات.

وفي مجال التعاون الإقليمي العربي تدعو الحاجة إلى تعزيز التدابير اللازمة للحل المشترك للمشكلات المشتركة مثل: مكافحة التصحر، والتملح، ورشح المياه، وتطوير الطاقة الشمسية. كذلك تدعو الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ القرارات التي اتخذت بالفعل، والمتعلقة بإنشاء «المركز العربي للتكنولوجيا»، و«الوكالة العربية للأمن الغذائي»، و«المركز العربي للمراقبة البيئية». كما يمكن تحقيق فوائد عديدة من خلال التبادل النشط للمعلومات بين بلدان المنطقة فيما يتصل ببرامج وسياسات التنمية، والتدابير البيئية، ونتائج البحوث العلمية المتصلة بمشكلة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية داخل المنطقة.

توصيات عامة:

حلقة البحث:

آخذة بعين الاعتبار أن مشكلة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ينبغي النظر إليها داخل إطار برامج التنمية التي هي جزء لا يتجزأ منها، والتي تعتمد عليها بالتالي.

وآخذة بعين الاعتبار أيضا أن التقديرات العلمية للموارد التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية تمثل خطوة ضرورية من أجل تحديد الموارد القومية اللازمة لحل المشكلة.

وواضعة في اعتبارها الدراسات والاستقصاءات العديدة التي تم إجراؤها على المستوى القومي والإقليمي والدولي، والمتصلة بهذه المشكلة وبوسائل حلها.

وواضعة في اعتبارها أيضا العلاقات المتبادلة بين عمليات إشباع مختلف العناصر المكونة للحاجات الإنسانية الأساسية، توصي بإجراء دراسات قومية في مختلف البلدان العربية بهدف تحقيق ما يلي:

1- تحديد الفئة السكانية التي تحصل على ما هو أقل من الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية الأساسية فيما يتعلق بالغذاء، والصحة، والسكن، وغيرها من الحاجات الأساسية.

2- التحقق من الأسباب المؤدية إلى الوضع.

3- تقييم الموارد المتاحة بالنسبة لهذه الفئة والموارد المتاحة على المستوى القومي.

4- تقدير المتطلبات اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية لهذه الفئة حتى سنة 2000.

5- دراسة قدرة الموارد الأهلية على إنتاج الزيادة المطلوبة، إذا كانت هناك إمكانية لأي زيادة.

6- تحديد الإجراءات اللازمة للتغلب على المخاطر المحتملة بالنسبة للبيئة، والناجمة عن التنمية المكثفة، بحيث تتم كفالة الإشباع القابل للاستمرار للحاجات الإنسانية الأساسية.

7- ابتداع إجراءات بديلة لكي نضمن وصول الفوائد الناتجة من هذه الإجراءات إلى الفئة المستهدفة.

8- تقدير تكاليف التنمية، بما في ذلك توفير فرص العمل، وإشراك الفئة السكانية المستهدفة في الإنتاج.

"حاشية حول التكنولوجيا في علاقتها بالحاجات الإنسانية الأساسية وبالبيئة في المنطقة العربية"

د. أسامة الخولي

كتبت هذه الحاشية بهدف إضفاء المزيد من التأكيد على الجوانب التكنولوجية لعمل حلقة البحث. وهي محاولة لإجمال عناصر الجهد الممتاز المقدم في تقارير الأبحاث قبل اجتماعات الحلقة، وتركيز الاهتمام في نقاط نوعية محددة تتعلق بالتكنولوجيا بوجه خاص.

هناك أربعة مقومات أساسية لعملنا، انعكست جميعا بوضوح تام على عنوان حلقة البحث. فهو معني أساسا بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة العربية، أي في إطار بيئة نوعية محددة، ودون انتهاك للحدود البيئية، وبالتالي تهديد الاستمرارية. وقد اهتمت حلقة البحث، مثلما اهتمت أغلبية مشاريع الأبحاث التي أنجزت في عدد من مراكز الأبحاث العربية استعدادا لها، بالتركيز في توصيف أو تحديد نوعية التكنولوجيات

التي يمكن أن تكفل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. وعلينا جميعا أن ندرك أن هذه المهمة ليست بالمهمة الهينة، وأننا لا نتوقع أن نخرج بالإجابات الكاملة والنهائية لتلك المجموعة المعقدة من القضايا المتشابكة. إن علينا، بدلا من ذلك، أن نسعى إلى أن نحدد بدقة الإجراءات التي نوصي بها على المستويات المختلفة للمرحلة التالية من هذه الممارسة، وأن نشير إلى بعض الخطوط العريضة وأساليب المعالجة، وأن نرشح بعض الأسماء للمساهمة في الجهد اللاحق. وسوف يشمل ذلك القيام بأبحاث يتركز فيها الاهتمام بصورة أوضح على الجوانب النوعية، كما يشمل أيضا الإسهام الفعال في خطط وبرامج المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «أليكسو» (ALECSO) لإعداد وتدريب خبراء التخطيط وصنع القرار. ذلك ما ينبغي أن يحدد الإطار العام لنوعية الإجراءات المؤسساتية، أو الاقتصادية، أو المالية، أو التنظيمية المطلوب اتخاذها الآن في المنطقة.

ولا ريب أن المشاركين في حلقة البحث يدركون تماما ما أثاره تعبير «الحاجات الأساسية» من جدل. ونحن نرى في ذلك علامة صحية على الاهتمام المتزايد بالقضية، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى أن يصبح التعريف أكثر وضوحا، مما يهدئ المخاوف السائدة في العالم الثالث، والتي عبر عنها بصراحة البيان الصادر مؤخرا عن مجموعة دول عدم الانحياز التي تشارك الدول العربية في عضويتها. وحسبنا أن نقول هنا: إننا لا نبشر بالعودة إلى حياة «أدنى»، أو «أبسط»، كما أننا لا نقصد، حين نعنى خلال مناقشتنا للجوانب التكنولوجية بالتركيز في التكنولوجيا المتواضعة، أو«المتوسطة»، أو «الريفية»، أو ما إلى ذلك من صفات التكنولوجيا التي يزخر بها قاموسنا اللغوي، لا نقصد استبعاد التكنولوجيا «المتقدمة»، أو «المعقدة» أو «عالية المستوى». إننا ندرس على نحو نقدي قضية إعادة تخصيص واستخدام الموارد بعيدا عن الاستهلاك المسرف، وغير العادل للكماليات، وفي اتجاه إفادة الأغلبية بطريقة دائمة أو قابلة للاستمرار. وبالتالي فإن علينا أن ندرس كافة أنماط التكنولوجيا، المتاحة والمتوقعة، ثم نختار الأنماط الأكثر ملاءمة لهدفنا، حسب التعريف الوارد في الفقرة الثانية من تقرير حلقة البحث. فإن لم تكن هذه الأنماط التكنولوجية متوافرة لدينا-وهو ما نتوقع حدوثه في حالات كثيرة-فعلينا أن نحاول استحداث

توصيف مؤقت لمثل تلك التكنولوجيا. وهو ما يمثل في الأساس نوعا من الممارسة لعملية تقييم واستكشاف إمكانات التكنولوجيا.

وهناك نقطة هامة أخرى يتعين أن توضع في الاعتبار، وتتعلق بالمنتجات التكنولوجية، متميزة من التكنولوجيات نفسها. فالتكنولوجيا الأساسية ذاتها غالبا ما تستخدم في إنتاج منتجات شديدة التباين، تتراوح بين ما هو رفيع وما هو سخيف، وبين ما هو منتج وما هو مدمر. وغالبا ما تختلط معالم القضية خلال المناقشة. ومع ذلك فمن الأهمية بمكان، عند مناقشة الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية، ألا نركز في جانب وننسى الجانب الآخر. فمنتجات التكنولوجيا هي التي تشبع الحاجات في النهاية، وفي حين يتميز أثر التكنولوجيات على البيئة بالمباشرة، فإن منتجات التكنولوجيا تترك هي الأخرى أثرها على البيئة بطرائق عديدة. وربما كان أثرها في البيئة الاجتماعية هو القضية الأساسية في مداولاتنا هنا.

ولا ريب في أننا لن يغيب عن ذهننا أيضا، خلال دراستنا للجوانب البيئية، ولقابلية الاستمرار، أن التقييم الكمي لإحدى الحاجات الأساسية (كالغذاء مثلا) ليس سوى بداية الطريق، إذ يتعين أن نتتبع التشعبات الكاملة لعملية إشباع هذا الاحتياج مرورا بذلك الكم الكبير من سلاسل الإجراءات، والمنتجات التي تؤدي بدءا من نقاط انطلاق أولية كثيرة ومتنوعة إلى المنتج النهائي الذي نحن بصدده.. وهذه النقطة تعرض لها بالتفصيل كل من ماك هيل، وماك هيل وهي عنصر أساسي فيما يتعلق بإتمام تحليلنا.

ولقد اخترنا في هذه الدورة التركيز في الحاجات الأساسية في مجال الغذاء والصحة والمسكن، وداخل الإطار المبين في الورقة التي تتناول الموضوع الأول (الفصل الأول). وكنا نأمل أن نتمكن أيضا من تناول حاجة واحدة على الأقل من الحاجات المعنوية. وبهدف توفير بعض المعلومات الأولية فيما يتعلق بحجم المشكلة نوجز النتائج التي توصل إليها مشروع بحث أجري تحت رعاية مركز التنمية الصناعية للدول العربية (IDCAS). هذا المشروع يقدم تقديرات مبدئية للحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء، والمأوى، والملبس، وللمتطلبات الصناعية لإشباع هذه الحاجات في الوقت الحاضر وفي عام 2000 (أنظر الملحق 1). وهو ما يعد مثالا عمليا للمضي بالمقتضيات الضمنية للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية خطوة

واحدة على الأقل عبر سلسلة الإجراءات المؤدية إلى الإشباع النهائي للحاجة موضوع البحث. ولم يعرض البحث بأي قدر من التفصيل للاحتمالات المتعلقة بالتغيرات الجذرية في الممارسات التكنولوجية أو في المنتجات؛ وهو أول محاولة للقياس الكمي للحاجات في المنطقة.

ويجدر بنا أن نذكر مرة أخرى هنا بعض الخواص المميزة للبيئة العربية بوجه عام. فهي بيئة قاحلة قليلة الأمطار، حارة بوجه عام، خفيفة الرياح، وبحارها في الأغلب الأعم بحيرات مغلقة. وبالتالي فإن قدرة البيئة على تنقية نفسها من الملوثات محدودة للغاية. وهي تملك أنهارا قليلة، بالرغم من أنها تشمل حوضين كبيرين للأنهار يعانيان من مشكلات خطيرة تتعلق بسوء الإدارة وزيادة نسبة الملوحة. وكذلك يمثل التصحر، بأشكاله المتعددة، مشكلة خطيرة في كل دولة عربية تقريبا. وليس هناك حتى الآن أي مسح، أو تحليل كامل للثروة المعدنية في المنطقة. وتشير المعلومات المتاحة إلى أنه لا توجد دولة عربية واحدة تحتل مكانا بارزا بين الدول الغنية بالثروة المعدنية. ونحن نستبعد النفط هنا بطبيعة الحال. ولكن حتى في حالة النفط، فإن الدولة العربية الوحيدة التي برزت وسط مجموعة الدول التي أسهمت فيما يزيد على 50 ٪ من الإنتاج العالمي عام 1972 هي المملكة العربية السعودية (أنظر ملحق 2). وهي تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 11 ٪ من الإنتاج الإجمالي، بعد الولايات المتحدة (19 ٪)، والاتحاد السوفيتي (17 ٪)، تليها إيران بفارق ضئيل في المرتبة الرابعة (10 ٪). والنتيجة المنطقية على ذلك كله هي أن المنطقة العربية تقف تقريبا عند مستوى منخفض بصورة حرجة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، سواء من الوجهة الكمية أو الكيفية. وهو ما ينطوي على نتائج خطيرة بالنسبة للاستمرارية. إن هذه المحاولة السريعة لتوصيف الحدود البيئية الحرجة التي تقترب منها المنطقة تتطلب تحليلا ودراسة أكثر تفصيلا.

وسوف ينطوي ذلك على آثار ملموسة فيما يتعلق باختيار التكنولوجيات الملائمة للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. كذلك سيكون من المنطقي تماما-حتى خلال المرحلة الحالية من المناقشة-الشك في صحة الممارسات الحالية في المنطقة.

فنحن نرى أن هناك نقصا معينا في المنطقة في الحاجات المادية المتعلقة

بالغذاء والإسكان والطاقة. وربما بدا النقص الأخير اختيارا غريبا بالنسبة للمنطقة. على أن خطورة الموقف الآن في البلدان غير المنتجة للنفط، وخصوصا في الدول الأقل نموا بين هذه البلدان، واضحة تماما ولا تحتاج لأي تفصيل

. ومع ذلك، وحتى بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، فإن الاستهلاك الحالي في بعض الدول الأصغر يقارب 50 ٪ من إنتاجها. فإذا ما استمرت الأوضاع القائمة على ما هي عليه، وإذا ما خفض إنتاجها-وهو ما تم إعلانه وتنفيذه بالفعل-فربما استهلكت كل إنتاجها تقريبا، وسوف تكون النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للاقتصاد القومي لهذه البلدان والآثار غير المباشرة فيما يتعلق بقدرتها على إشباع الحاجات الأساسية وخيمة.

وفيما يتصل بكل مجال من هذه المجالات يمكن لنا أن نعدد، كأمثلة توضيحية، بعض المناطق المحتملة للإنتاج الأكبر والأكثر ملاءمة، وفي حدود أقل قدر ممكن من الأضرار البيئية. ونقترح أن تتم دراسة صلاحيتها وملاءمتها، وأن تقيم مزاياها النسبية. كذلك يمكننا أن ندرس ألوان المزج المناسبة بين التكنولوجيات «عالية المرتبة» والمعقدة و «المريحة» وبين التكنولوجيات «المتواضعة»، الموجودة والمقبلة، والتي يمكن التوصية باستخدامها في أجزاء معينة من المنطقة. ويمكننا أيضا أن نوصف نمط التكنولوجيا الذي تدعو الحاجة إليه والذي لم يوجد بعد. ثم يمكن لنا بعد ذلك أن نعمد إلى صياغة تقييم مفصل لبعض التكنولوجيات المستقبلية-وبوجه خاص الإلكترونيات الدقيقة، والتخمر، والتكنولوجيا البيولوجية، والهندسة الوراثية-في إطار البيئة العربية والإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية داخل نطاقها، سواء في ذلك الحاجات البدنية أو الاجتماعية. ويمكن أن يتمثل الهدف في توصيف كل من الآثار النافعة والآثار الضارة، والإعداد لإدخال هذه التكنولوجيات بصورة مرشدة إلى المنطقة. وفي مجال إنتاج الغذاء يستلزم الاستغلال الأمثل للأرض ولمصادر المياه تركيز الاهتمام في ما يلي:

- اختيار المحاصيل: المزج الملائم بين الأنواع وفيرة الغلة من الأغذية الرئيسية والمحاصيل النقدية (كالبقول).
- تنمية أراضي المراعي.

- تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.
- ترشيد استخدام المياه (الزراعة الجافة على سبيل المثال).
- الجدوى العملية لتربية الحيوانات والنباتات المائية.
- المكافحة المتكاملة للآفات والمرتبطة بحجم الحيازات.
- تطوير الماكينات ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة، والملائمة له لحيازات الصغيرة.
- إعادة الاستغلال الصناعي للمخلفات الزراعية.

وفيما يتعلق بإشباع الحاجة إلى المسكن، وفي ضوء الأرقام الواردة في الملحق (١)، والمتعلقة بالحاجات المطلوبة من مواد البناء وخصوصا الأخشاب، يمكننا أن ندرس:

- التعريف الواضح للتكنولوجيا «الاقتصادية»(*) في الإسكان بالنسبة لمختلف أنحاء المنطقة.
- مواد البناء البديلة سواء الطبيعية أو المصنعة، المتاحة بوفرة، ورخيصة التكلفة، وقوية التحمل. وهو ما يستلزم المراجعة النقدية «للمحتوى الطاقي» لكل بديل من تلك الأبدال.
- تصميم المنتج بوصفه قضية حاسمة (يتعين تحليل الاتجاهات الحديثة في التصميم المعماري وآثارها المادية والاجتماعية).
- تقييم التكنولوجيات والتطبيقات التصميمية التقليدية، ومدى ملاءمتها للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية.

وفي مجال الطاقة(*١) يمكننا دراسة:

- إجراءات حفظ نوعية لتطبيقها داخل مختلف أنحاء المنطقة.
- مراجعة نقدية للمرحلة الراهنة من التطور في استغلال مصادر طاقة قابلة للتجديد، وخصوصا بالنسبة للمجتمعات الريفية والمجتمعات الصغيرة المنعزلة أو النائية.
- المرحلة الراهنة من التطور فيما يتعلق بالمصادر غير التقليدية (الرياح، البيوجاز).

(*) أي الملائمة للفئات الشعبية العريضة (المترجم)

(*١) تستحق العلاقات المتبادلة بين الطاقة والغذاء اهتماما خاصا من جانب المشاركين في حلقة البحث.

- الآثار البيئية للطاقة النووية في البيئات الفيزيائية والاجتماعية للمنطقة العربية.

وبالنظر إلى المستوى المنخفض بصورة خطيرة للموارد الطبيعية في المنطقة، ينبغي أن يقترن حفز الجهود من أجل حفظ الموارد، وإعادة استغلالها واستغلال مخلفاتها استغلالا صناعيا، وتصميم المنتجات بصورة تكفل قوة التحمل، وخدمه أكثر من غرض، ينبغي أن يقترن بالجهد المكثف من أجل توصيف موارد جديدة. ولا تزال المنطقة حتى الآن من دون خريطة جغرافية يعول عليها، ويمكن اعتمادها كأساس للبحث عن موارد طبيعية جديدة، وتوصيف هذه الموارد. ونستطيع أن نذكر هنا، كمثال على الوضع الراهن، حقيقة أن الاستشعار عن بعد لا يستخدم حتى الآن على نطاق واسع في المنطقة. كذلك يجدر بنا أن نذكر أن ميزان استكشاف مصادر جديدة للبترول في المنطقة قد تخلف كثيرا عما هو سائد في المناطق الأخرى من العالم.

مع أن وفرة البترول في الوقت الحالي، وحقيقة أنه يمثل عماد ومصدر الثروة بالنسبة لدول عديدة في المنطقة هما سبب كاف تماما لتوسيع نطاق مثل هذا الاستكشاف.

وبعد مناقشة تكنولوجيا الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية وجوانبه الإنتاجية، أو على الأقل بعض هذه الجوانب، يمكن لمداولاتنا أن تنتقل إلى مناقشة الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها توفير قوة دافعة للتحرك من الوضع الحالي غير المرضي في اتجاه حالة مرضية للأمور يمكن فيها إعادة توجيه الجهد التكنولوجي، بحيث نبتعد عن الاستهلاك التافه والترفي، ونركز في الاستهلاك الأساسي. وذلك يعني مناقشة الإجراءات التي يمكن التوصية بها على أكثر من مستوى مثل: المستوى المؤسساتي، أو الاقتصادي، أو مستوى مراكز البحث والدراسة. ويمكن أن نذكر هنا، كأمثلة لميكانيزمات (تقنيات) حفز الجهود من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، النقاط التالية:

- سياسات تسعير المواد الأولية والمنتجات.

- الحوافز (الإيجابية والسلبية) اللازمة لتشجيع تطوير تكنولوجيات، أو منتجات معينة ولكبح، أو تشجيع، أنماط استهلاكية معينة.

- تخصيص بند في الإنفاق العام يمثل هذه الأغراض.

- تطبيق الإجراءات الرقابية (إجراءات التقييد والحظر) من خلال التشريع والأجهزة التنفيذية.

ويتعين أن تكون هذه الوسائل وغيرها جزءا من سياسة تكنولوجية واضحة ومتماسكة-جزءا يتعلق أساسا بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية.

ونحن نفترض أننا سنكون على وعي تام خلال مناقشاتنا بحقيقة أن التكنولوجيا ومنتجاتها هي أشياء «محملة بالقيمة». ولن يغيب عن أذهاننا في هذا الصدد بعض الأمثلة النوعية في المنطقة، حيث دمرت البنية الاجتماعية، ونفذت إلى جذور التراث المادي والروحي لبعض المجتمعات المحلية. وفي الأوراق المقدمة إلى حلقة البحث نجد أكثر من تناول مفصل لهذه القضية.

وبتركيزنا في إمكانية عقد دورة ثانية من الدراسات المفصلة والأكثر تركيزا، فإننا نسعى إلى الإجابة على سؤالين:

1- ما هي نوعية الأبحاث المطلوبة ؟ إن التقرير الذي يلخص الأوراق المقدمة يورد مشروع قائمة بالموضوعات المقترحة، والتي تحتاج إلى المراجعة والترتيب حسب الأولويات التي يتم إقرارها في لقاءات حلقة البحث.

2- أين يمكن إجراء الأبحاث على الوجه الأمثل في المنطقة ؟ وسوف نلاحظ أن من شاركوا في أعمال حلقة البحث فضلوا الاستعانة بخدمات المؤسسات على التعامل مع استشاريين أفراد، بأمل أن يظل الاهتمام بالموضوع مستمرا، وأن تتأسس «مدرسة» محلية في النهاية.

وفي الوقت الذي يؤمل فيه أن تواصل المؤسسات الثلاثة المشاركة اهتمامها بموضوع حلقة البحث، فإن على حلقة البحث أن تحدد نوعية المؤسسات الأخرى المناسبة أيضا.

وأخيرا ينبغي أن ندرس بالتفصيل فكرة إنشاء صلات وثيقة ومستمرة بالخبرة الدولية وبالجهود القائمة حاليا.

فالتطورات الحديثة خارج المنطقة ينبغي أن تنشر على أوسع نطاق ممكن داخل المنطقة، وأن يتم في الوقت ذاته إتاحة الإسهامات العربية خارج المنطقة. ومن المأمول أن يؤدي ذلك إلى إفساح المجال أمام مجالات وأساليب كثيرة للتعاون.

ملحق (١)

بعض الحاجات الأساسية في المنطقة العربية عام 2000[(2*)]

المسكن:

١- في عام 1975 كانت التقديرات تقول إن:

- 7,2 مليون مسكن (أي 30٪ من مجموع المساكن القائمة بالفعل) غير ملائمة للسكن الآدمي.

- 2,5 مليون (26٪) من المساكن القائمة في المناطق الحضرية، و 4,7 مليون (33٪) من مساكن المناطق الريفية غير ملائمة.

2- من الآن، حتى عام 2000، ستحتاج المنطقة إلى بناء 41,2 مليون مسكن، على مساحة إجمالية من الأراضي حدها الأدنى 595,2 مليون متر مربع.

3- ويستلزم ذلك إنتاج:

- 234,37 مليون طن حديد تسليح.

- 907,344 مليون طن إسمنت.

- 806,44 مليون متر مكعب من الأخشاب.

وهذه الأرقام مبنية على متطلبات الحد الأدنى التي حددتها الدراسة وعلى التصميم «المناسب». وتستعرض الدراسة، بعد ذلك سلسلة المنتجات الأخرى، لتستخلص تقديراتها فيما يتعلق بالحاجات المطلوبة من بعض المواد الأولية.

الغذاء:

١- في الوقت الحاضر، يعاني ثلث السكان من سوء التغذية، ويحصل 60٪. منهم على أقل من المعدل الدولي المعترف به من البروتين والدهون الحيوانية.

2- تستورد المنطقة حوالي 50٪ من احتياجاتها الغذائية. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 75٪ بحلول عام 2000، ما لم تتغير الممارسات الحالية. ويبلغ النقص المتوقع في ذلك الوقت ما يلي:

(2*) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، بالتعاون مع مركز التنمية العربية في ليبيا 1979.

- 20 مليون طن من الحبوب.
- 5,2 مليون طن من اللحوم.
- 5,6 مليون طن من الألبان.

3- ترى الدراسة أن في الإمكان زيادة الإنتاج السنوي من الحبوب من 400 مليون طن، وهو الإنتاج الحالي، إلى 900 مليون طن. وهو ما يلبي احتياجات المنطقة ويترك هامشا للتصدير.

4- من المتوقع أن يزيد إنتاج اللحوم والبيض والألبان بما يوازي 3٪ إلى 4٪، وبالتالي ستستمر المنطقة في استيراد هذه المنتجات الغذائية.

5- الحاجات الصناعية المتوقعة للإنتاج الغذائي عام 2000 هي على الوجه التالي:

- الأسمدة:		بملايين الأطنان
النتروجينية		4,230
الفوسفات		1,779
أكسيد البوتاسيوم		0,411
	المجموع	6,420
		بالطن
-المبيدات الحشرية		156,736
-مبيدات الفطريات		61,380
- مبيدات العشب		97,650
-مبيدات أخرى		19,960
-احتياطي		33,486
المجموع		369,212

-الجرارات:

تتراوح بين 1300000 جرار للميكنة المكثفة و 385000 للمستوى الأقل من الميكنة.

الملابس:

1- الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج عام 2000 تقدر بحوالي 911400 طن.

2- الاحتياج الإجمالي من الألياف الطبيعية والصناعية، لعام 1975، وعام 2000 هي:

	1975	2000
	بآلاف الأطنان	
القطن	291	576
الصوف	19	77
الألياف الصناعية	61	629
الإجمالي	371	1282

3- يقدر حجم الآلات المطلوبة عام 1975، وعام 2000 مما يلي:

	1975	2000
	بآلاف الأطنان	
المغازل	3311	6127
الأنوال	57	114
	1975	2000
ماكينات التريكو	3	31
ماكينات الخياطة	29	320

ملحق (2)

الدول التي تسهم فيما يزيد على 50% من

الإنتاج العالمي للمعادن عام 1972 *

المعدل	عدد	الدول ونسبتها المئوية في الإنتاج
الموليبدينوم	1	الولايات المتحدة، 64
الكوبالت	1	زائير، 50
المنجنيز	2	الاتحاد السوفيتي 44 - جنوب أفريقيا 14
الفوسفات	2	الولايات المتحدة 42 - الاتحاد السوفيتي 22
خام الحديد	2	الاتحاد السوفيتي 40 - الولايات المتحدة 11
النيكل	2	كندا 36 - الاتحاد السوفيتي 20
الاسبستوس	2	كندا 34 - الاتحاد السوفيتي 26
الفاناديوم	2	جنوب أفريقيا 31 - الولايات المتحدة 31
الكروم	2	الولايات المتحدة 28 - جنوب أفريقيا 24
البوتاسيوم	3	الاتحاد السوفيتي 26 - كندا 17 - جمهورية ألمانيا الاتحادية 12
القصدير	3	ماليزيا 31 - بوليفيا 12
البوكسيت	3	استراليا 21 - كندا 20 - سورنيام 10
الزنك	4	كندا 23 - الاتحاد السوفيتي 12 - استراليا 9 - الولايات المتحدة 8
النحاس	4	الولايات المتحدة 22 - الاتحاد السوفيتي 15 - شيلي 11 - زامبيا 11
البترول	4	الولايات المتحدة 19 - الاتحاد السوفيتي 17 - السعودية 11 - إيران 10
التنجستن	4	الاتحاد السوفيتي 19 - الصين 18 - الولايات المتحدة 8 - ايرلندا 7
الفضة	4	كندا 17 - المكسيك 13 - الولايات المتحدة 16 - بيرو 13
الرصاص	4	الولايات المتحدة 16 - الاتحاد السوفيتي 13 - أستراليا 12 - كندا 11
الإسمنت	6	دول عديدة تسهم كل منها في نسبة مئوية
الملح	15	صغيرة

* **طبقاً لإحصائيات البنك الدولي .**

1

التعريف، القضايا، وجهات النظر

د. سمير غبور

تعريف الحاجات الإنسانية الأساسية وتقييمها

مجال «الحاجات الأساسية» ونطاقها: إن تطور الثقافات الإنسانية هو تطور للتكنولوجيات التي اخترعها الإنسان لكفالة إشباع الحاجات الأساسية ولضمان استمراريتها، بل لتلبية الحاجات الكمالية والزائدة، إذا ما توفر فائض.

وربما يكون من قبيل الخطأ أن نفترض أن الحاجات المباشرة هي وحدها الأساسية: فالتعبير الفني، على سبيل المثال، مثل احتياجا مبكرا في تاريخ الإنسانية. وتمثل زخارف الأواني الفخارية في العصر الحجري الحديث، ورسوم الكهوف، واللوحات المرسومة على الصخور، والصنعة المتقنة لأدوات العصر الحجري المتأخر شواهد واضحة على أن الرغبة في التحسين والإتقان والابتكار تمثل حاجة إنسانية أساسية تتوق إلى الإشباع. هذه الحاجات «بعد-المادية»= (أي الحاجات الجمالية والروحية والابتكارية) تميز الإنسان من الحيوان الذي يشاركه الحاجات الفسيولوجية الجسمية

المتعلقة بالغذاء، والمأوى، والاحتياج الاجتماعي غير المادي المتعلق بالتعليم. وعلى ذلك فإن الصف «أساس» في عبارة «الحاجات الإنسانية الأساسية» هي صفة مضللة بمعنى ما. فكل الحاجات التي تدخل في تشكيل الشخصية الإنسانية كما نعرفها تعد أساسية. وعلى سبيل المثال فإن نشدان الكرامة طبيعة متأصلة في الإنسان، وهي بذاتها احتياج إنساني أساسي جوهري. ورغم أنه احتياج لا يظهر في الإحصاءات إلا أن إحباطه يمثل سببا كافيا للعديد من التصرفات المناهضة للمجتمع. كذلك فإن كبت الدوافع أو الحاجات الجمالية والابتكارية يهدد الصحة ونوعية الحياة، ولو أنه تهديد أكثر خفاء من التهديد الذي يشكله عدم إشباع الحاجات المباشرة المتعلقة بالغذاء والمأوى.

ومن المسلم به إلى حد بعيد أن كل البشر، بصرف النظر عن اللون أو العقيدة أو النشأة، لهم نفس الحاجات أساسا، وأن انعدام المساواة يخلق توترات، وربما تسبب في وقوع اضطرابات وقلاقل خطيرة، وأن الإحساس بالاندماج في المجتمع الدولي، والرغبة في التقدم داخل إطاره هما احتياج ينبغي أن يوضع في الحسبان.

تصنيف الحاجات:

يبدو التقسيم الشائع إلى حاجات مادية وغير مادية (معنوية) تقسيما غير كاف. فهو يتجاهل العلاقة الوثيقة والتفاعلات المتبادلة بين النوعين، ويحجب الحقيقة القائلة إن الحاجات «غير المادية» هي التي تميز الإنسان من الحيوانات الأخرى. وبالرغم من ذلك فسيظل من الملائم، للأغراض التحليلية وكذلك العملية المتعلقة بتخطيط استراتيجية للتنمية، أن نضع تقسيما ثنائيا للحاجات يشبه هذا التصنيف إلى حد ما.

ويبدو أن أول محاولة منظمة في العصر الحديث لتصنيف الحاجات قد حدثت استجابة للسياسة التي اتبعها أرباب النشاط الاقتصادي والإداري، في الغرب، للحصول على أقصى أداء ممكن من مستخدميهم. إذ بدا لمنظري الإدارة أن الأسلوب «الإنساني» هو الأسلوب الأمثل لتحقيق هذا الهدف، وأن إرضاء العمل يمكن أن يخلق تنظيما أكثر كفاءة وفعالية، كما بدا من الواضح إن إرضاء العمال، أو إشباع احتياجاتهم لن يتحقق إذا ما لبيت

احتياجاتهم المادية وحدها. وهكذا ظهرت «نظريات العلوم السلوكية»، التي تشمل الدوافع السيكولوجية والاجتماعية، وتجمع بين المفهوم الآلي لنظريات الإدارة الكلاسيكية، ورؤية أوسع لاحتياجات الإنسان، لتلبي مطالب النظرة الجديدة.

لقد تم التسليم بأن الفرد يحركه كل من الحاجات الجنسية والحاجات المحددة اجتماعيا، وبأن كلتا المجموعتين من الحاجات ينبغي إشباعهما. وأسفر ترتيب«ماسل» للحاجات الدافعية (من الأدنى إلى الأعلى) عن التدرج المراتبي التالي:

- الحاجات الفسيولوجية.
- الأمان.
- الانتماء.
- التقدير.
- تحقيق الذات.

وفي نظر ماسلو فإن الإنسان حين يحقق كل مجموعة من هذه الحاجات يتحرك في اتجاه الخطوة التالية في التدرج المراتبي للحاجات. وقد لاحظ أن هذه المراتب تتداخل، وأن عددا قليلا نسبيا من الناس هم الذين يملكون القدرة على إكمال ارتقائهم لهذا السلم المتدرج. فالحاجات الأساسية ينظر إليها بوصفها أشياء «متناهي» وقابلة للإشباع كليا، في حين تتميز الحاجات الثانوية والأكثر اتساما بالطابع الاجتماعي بأنها « لا متناهية»، وبأنه ليس لها، حتى على المستوى النظري، حد أقصى نهائي للإشباع. فمع بداية شعور الإنسان بالمزيد من الأمان، من الوجهة المادية، تصبح احتياجاته فيما يتعلق بالتعبير عن الذات وتحقيق الذات ظاهرة وملحة بصورة متزايدة.

وقد توسع ماك جريجور في هذه النظرية، فذهب إلى أن عملية إشباع احتياجات الأنا (الفئة الرابعة والخامسة في تدرج ماسلو المراتبي) تتحقق من خلال كل من ألوان المكافأة الداخلية (مثل اكتساب المعرفة، والاستقلال، واحترام النفس)، والمكافأة الخارجية (المال، الفوائد الإضافية، الترقية، تقدير الآخرين).

وقد قدم مزارع يمتهن الطب «الشعبي» في سيريلانكا هذه القائمة من الحاجات الإنسانية بالنسبة لمجتمع قريته، مرتبة أيضا بحسب الأولوية،

خلال حوار أجراه معه رئيس إحدى حركات الجهد الذاتي الريفية:

- بيئة نظيفة وجميلة بالمعنى الفيزيائي والعقلي في وقت معا.
- توافر قدر كاف من المياه النقية أولا للاستعمال الشخصي، وثانيا للزراعة.
- الملابس، وخصوصا لتغطية فروج النساء، كدلالة على التحضر.
- الغذاء.
- المسكن.
- الرعاية الصحية.
- الطرق والمواصلات.
- الوقود.
- التعليم، وأخيرا:
- الحاجات الروحية والثقافية.

ثم أضاف: «لا ريب في أن الصحة هي البداية والنهاية في كل جهودنا، ولكن لكي تتحقق الصحة لا بد من إشباع عوامل أخرى كثيرة في الوقت نفسه. فعلينا أن ندرس حالة الفرد والأسرة والقرية-بل الدولة والعالم.. ثم علينا بعد ذلك أن ندرس بدقة البيئة المحيطة بنا، ونحاول بجهدنا كله أن نشرع في عملية تنمية ذاتية بالإمكانات المتوفرة لدينا. عندئذ يصبح في مقدورنا أن نبلغ المستوى الحياتي الصحي !!

ومما يثير الاهتمام أن نجد أن استطلاعا للرأي أجراه ديل كارنيجي عام 1930- في كتابه «كيف تكسب الأصدقاء وتؤثر في الناس»، ووجه فيه مجموعة من الأسئلة إلى الأمريكيين البالغين-أوصل، وبنفس درجة الوضوح، إلى مفهوم مشابه ومتميز في الوقت نفسه للحاجات الإنسانية الأساسية. فالأشياء الثمانية الأكثر الأهمية في نظر هذه المجموعة، في ترتيب تصاعدي، هي على الوجه التالي:

- الصحة الجيدة.
- الغذاء.
- النوم.
- المال.
- الحياة بعد الموت.

- الإشباع الجنسي.
- الحياة الرغدة لأطفال المرء. ثم:
- أن تكون للمرء مكانة مرموقة.

وفي كل من القائمتين نجد مزيجا من الحاجات المادية وغير المادية وما بعد المادية، لكن التوازن مختلف تماما قي الحالتين.

ومن خلال المقارنة بين هاتين القائمتين يتضح أن ما يتم تصنيفه على أنه حاجة ودرجة الأولوية التي تكتسبها هما أمر يعتمد على الثقافة السائدة، والدرجة التي يتم بها إشباع هذه الحاجة في إطارها. فإذا ما تم إشباع حاجة ما بالصورة الكافية فإنه لا ينظر إليها بعد ذلك بوصفها حاجة، أما إذا أشبعت بصورة جزئية فقط فسيظل ينظر إليها بوصفها حاجة حتى يتم إشباعها بصورة كافية. وعندما تصل المياه النقية إلى القرية السيريلانكية، فلا ريب في أن الحاجة إليها لن تذكر مرة أخرى، كذلك يتضح من القائمة الأولى أن المشكلة بالنسبة للدول النامية هي القصور في توفير الخدمات والقصور في إشباع الحاجات المادية، بينما يتم إشباع الحاجات الروحية بصورة كافية. أما الأمريكي البالغ فهو في الموقف النقيض، إذ يعيش كفرد بإشباع كاف للحاجات المادية، وبروابط اجتماعية قاصرة نوعا، وبإشباع قاصر للحاجات الروحية.

وعلى ذلك فإن تدرج ماسلو المراتبي للحاجات يمكن أن يفهم على أنه يعكس الظروف السائدة في المجتمع المتقدم في التصنيع، والذي تتسم الروابط الاجتماعية فيه بالضعف النسبي، أي أنه تدرج للحاجات قابل للتطبيق بالنسبة للمجتمع الغربي، لكنه لا يقبل التطبيق بصورته تلك في بلد نام تسوده ثقافة مختلفة. إذ ليس هناك قوة حفز حتمية الطابع من الأطوار الفسيولوجية إلى الأطوار السيكولوجية لإشباع الحاجات. وفي المجتمع الريفي التقليدي هناك مطلب واضح يتمثل في توفير الخدمات وإشباع الحاجات المادية الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والإسكان وغيرهما، دونما إضرار بالروابط الحيوية القائمة داخل المجتمع، والتي تسهم في تحقيق الإشباع الكافي للحاجات الروحية.

ومن المفيد أن نصنف الحاجات على الوجه التالي:

أ-مجموعة أولية من الحاجات البيولوجية الفطرية، والتي تتألف من

مجموعتين فرعيتين، تتعلقان باستمرار البقاء، وبالتدابير المباشرة للموارد اللازمة لتصريف أمور الحياة على الترتيب. وتتضمن المجموعة الأولى الغذاء، والمأوى، والملبس، والصحة، والأمن الشخصي، بينما تتضمن الثانية كسب الرزق داخل مجتمع متماسك من خلال العمل بأجر، أو بأي مورد للرزق (وسيكون أفضل توافر دخل إضافي). كذلك تتضمن التعليم، الرسمي وغير الرسمي، اللازم لكسب الرزق. ويمثل الغذاء، والمأوى، والصحة حاجات فسيولوجية فردية، بينما يمثل كل من كسب الرزق والتعليم احتياجا «مجتمعيا».

ب-مجموعة ثانوية، تنقسم أيضا إلى مجموعتين فرعيتين: أولاهما فردية أيضا (الحاجات الجمالية والروحية والإبداعية)، والثانية مجتمعية (الحاجات الإدارية، بما في ذلك مختلف أنواع الخدمات العامة مثل: النقل والمواصلات، الخ، والحاجات المتعلقة بالأمن القومي، وما شابه ذلك). وهذه الحاجات الأساسية الثانوية ضرورية لكفالة الإشباع الدائم للمجموعة الأولية.

ومن مزايا هذا التصنيف أن العلاقة العضوية داخل التسلسل المراتبي للحاجات هي أكثر وضوحا منها في حالة التقسيم البسيط إلى حاجات أساسية وغير أساسية، بانفصالها الضمني. كذلك يوضح تصنيفنا أن الاهتمام بإشباع الحاجات الثانوية لن ينطوي على أي معنى، ولن يجدي فتيلا ما لم يخدم عملية الإشباع الدائم للحاجات الأولية، أو إذا لم يتم أولا إشباع الحاجات الأولية إشباعا كاملا. إن الغذاء والمأوى يمثلان حاجتين ماديتين، بينما يمثل كل من التعليم والعمل حاجة غير مادية، أما المسائل الجمالية والإبداعية في حاجات «ما بعد» مادية. وفي إطار مثل هذا التصنيف يمكن تحليل العلاقات المتبادلة بين هذه الحاجات جميعا من منظور ملائم. كذلك يمكن اعتبار التخطيط والعوامل التكنولوجية وغير التكنولوجية جزءا من مجموعة الحاجات المجتمعية ثانوية النمط. وعلينا أن نؤكد هنا أن التعبيرين «أولي» و«ثانوي»، لا يصفان ترتيب الأهمية بل يصفان الترتيب الكرونولوجي [*1]. فالطفل يولد بالحاجات المادية المتعلقة بالغذاء والمأوى الخ، والحاجات السيكولوجية للأمان. ومع نموه ينمي الحاجات المتبقية في المجموعة الكاملة للحاجات الإنسانية، بما في ذلك الحاجات الروحية.

(*1) أي الزمني-(المترجم)

التعاريف:

بذلت الجهود دائما، سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي، من أجل الإشباع الدائم للحاجات الأولية والثانوية. على أن الأمر يتطلب الآن حملة عالمية لمعالجة المشكلة نظرا لأن: (أ) الحاجات الأولية لقسم كبير من البشرية لم تزل دون إشباع، (ب) نجاح الجهود التنموية الحديثة نجاح محدود فيما يتعلق بتحسين الوضع، (جـ) الأمم لم تعد تعمل منفردة وهي تدخل بصورة متزايدة في علاقات من الاعتماد المتبادل. ويتطلب اتخاذ إجراءات عملية على الصعيد الدولي من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية صياغة تعريف للحاجة يتيح القياس الكمي للموارد المطلوب تخصيصها. كما أن من الضروري، على النحو ذاته، تقدير درجة عدم إشباع الحاجات. لقد شهد التاريخ الإنساني مناقشات لا نهاية لها لمشكلة الفقر ومحاولات عديدة للقضاء عليه. والجديد في الأمر الآن هو أن هناك حركة في اتجاه تطوير استراتيجية على مستوى العالم لمواجهة المشكلة مواجهة فعالة.

وبوجه عام، يتم تعريف إشباع الحاجات الأساسية في إطار استراتيجيات التنمية التي تستهدف إشباع الحد الأدنى من الحاجات الأولية لتلك القطاعات السكانية غير القادرة على إشباع هذه الحاجات بجهودها الذاتية،(1-7).

ويتضمن تقرير مكتب العمل الدولي (ILO) حول «العمالة والنمو والحاجات» [(3)] عنصرين أساسيين في الحاجات الأساسية: (أ) متطلبات الحد الأدنى الضروري للأسرة بالنسبة للاستهلاك الخاص (الغذاء الكافي، المأوى، الملبس، الأجهزة المنزلية، وأثاث المنزل)، (ب) الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من خلال ومن أجل المجتمع ككل، مثل المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والنقل العام، والخدمات الصحية والتعليمية. وعلى نحو مشابه يعتبر سنجر، في دراسة أخرى لمكتب العمل الدولي، (4) الحاجات الأساسية مشتملة على الحصول على احتياجات الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك الشخصي مثل: المياه، والتعليم، والصرف الصحي، والخدمات العلاجية، والنقل. وكذلك يرى ليسك (7) أن الهدف الرئيسي لنهج الحاجات الأساسية هو إشباع المتطلبات الأساسية في مجموعتين من

الأغراض المنفصلة، والتي يكمل كل منها الآخر في الوقت نفسه: (1) الحاجات الاستهلاكية الشخصية، مثل: الغذاء، والمأوى، والملبس، (2) الخدمات العامة الأساسية مثل: الصحة، والصرف الصحي، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والتعليم، والنقل، والخدمات الثقافية. ويضفي (Bhalla)[5] أهمية خاصة على الحاجات الأساسية سواء المادية أو غير المادية، ويورد عناصر «مكتب العمل الدولي» المتعلقة بالحد الأدنى الضروري من المتطلبات المنزلية للاستهلاك الشخصي، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، والمشاركة الشعبية في صنع القرار، وتوفير فرص العمل. ويضفي ستريتن[6] طابعا إنسانيا على المفهوم من خلال تعريفه بأنه توفير فرص التطوير الجسماني والعقلي والاجتماعي الكامل للشخصية الإنسانية، أي أنه يشمل الحاجات غير المادية التي تسهم في تلبية الحاجات المادية. وتتضمن هذه الحاجات الحاجة إلى تقرير المصير، والحاجة إلى الاعتماد على الذات، والحاجة إلى الحرية السياسية والأمن السياسي، والحاجة إلى المشاركة في صنع القرار، والهوية القومية والثقافية، والحاجة إلى وجود غاية في الحياة وفي العمل. والهدف النهائي لهذا كله هو تحقيق الكرامة الإنسانية، بحيث يصبح التفكير من منطلق عدد السعرات الحرارية، أو عدد الوحدات السكنية غير كاف لتغطية مختلف جوانب المفهوم.

الحاجات الأساسية والفقر:

يمثل عدم إشباع الحاجات الأولية أكثر مظاهر الفقر وضوحا. فالفقر المطلق يوجد حيث ينعدم إشباع قسم كبير من الحاجات الأولية. في حين يشير الفقر النسبي إلى التباين الكبير فيما يتعلق بمستوى إشباع الحاجات وأسلوب الحياة بين فئة الدخول العالية وفئة محدودي الدخل، وهذا التباين أو التفاوت يمكن أن يوجد حتى في حالة إشباع الحاجات الأولية لفئة محدودي الدخل.

إن من السهل أن نساوي بين عدم إشباع الحاجات الأولية وبين الفقر، وأن نساوي بالتالي بين خطط التنمية الموجهة لحل مشكلة الفقر والتخطيط الموجه لإشباع الحاجات «الأساسية». ومن ثم يصبح «حد الفقر» هو المعيار البسيط والعملي لتقدير درجة عدم إشباع الحاجات الأولية. على أن الفقر

المطلق يقاس بالدخل، في حين تقاس الحاجات «الأساسية» بمستويات الاستهلاك وتوافر الخدمات العامة. لذلك فرق ليسك بين التنمية الموجه ة للتغلب على الفقر والتنمية الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية، فلكل منهما في رأيه هدف مميز وأساليب خاصة في وضع السياسات وخطط العمل. وبطبيعة الحال هناك تطابق جزئي بين النهجين.

تقييم الحاجات:

من أجل سياسة تنموية، موجهة لإشباع الحاجات، يتطلب الأمر وجود معيار علمي وموضوعي نحدد من خلاله مدى أو درجة إشباع الحاجات الأولية، حتى نعرف مقدار الموارد المطلوبة لسد الفجوة. والواقع أن تعبيرات مثل: «كاف» و«ملائم» و«مناسب» كثيرا ما تستخدم من جانب أصحاب النظرة الخارجية للموضوع ليصوغوا أحكاما تغلب عليها العاطفة. لكن ما يبدو «غير مناسب» في نظر المراقب الخارجي قد يبدو أحيانا مفضلا بالنسبة لمن يستخدمه. فالبدو كثيرا ما ينصبون خيامهم عند عتبات البلوكات (المباني) السكنية التي بنتها الحكومة خصيصا لهم، ويؤوون ماعزهم داخل المبنى، وبالتالي فإن تفضيل الخيام كمأوى على المبنى الخرساني لا يعني بالضرورة الفقر أو الحرمان. وعلى ذلك فالكميات والأرقام ليست كافية وحدها ؛ ومن الأهمية بمكان إجراء دراسة شاملة ومفصلة للحاجات على المستوى المحلي.

وينبغي أن تكون الخطوة الأولى في التقييم هي حصر عدد الحاجات، ويمكن إعداد قائمة بالحاجات بادية الأصالة، إذا ما اعتبرنا الكرامة وتحقيق الذات هما الهدف النهائي. عندئذ ستحتاج إلى معيار لتقييم الكيفية التي تكون بها حاجة ما أساسية بالفعل. ذلك أن هناك درجات متباينة «للأساسية». فمن الواضح أن الغذاء أكثر «أساسية» من أي شيء آخر ؛ وأن الملبس أكثر أساسية في البلدان ذات المناخ البارد منه في البلدان دافئة المناخ ؛ وأن الاختلاف والتنوع في المسكن يرتبطان بالمناخ وبالبيئة الطبيعية والثقافة ؛ وأن العمل بأجر هو أكثر أساسية للمجتمع الحضري منه بالنسبة للمجتمع الريفي، ولمجتمع الفلاحين الذين لا يملكون أرضا منه لمجتمع صغار ملاك الأراضي ؛ وأن التعليم الأكاديمي ليس أساسيا على الإطلاق

بالنسبة لقرية من الصيادين، وهلم جرا. وفضلا عن ذلك فإن الاحتياج نفسه ربما لم يكن أساسيا فيما يتعلق بالإشباع المباشر للنقص، لكن الشعور بضرورة إشباعه يصبح ملحا في وقت لاحق عندما تكون الحاجات الأولية قد تم إشباعها. ومن أمثلة ذلك مرافق الترفيه كالحدائق العامة، فهي شيء بالغ الأهمية على النطاق البيئي، لكنه ثانوي الأهمية على النطاق الاجتماعي للبلدان الفقيرة طالما ظلت فقيرة، إلا أنها تكتسب أهمية أكبر كثيرا في مرحلة لاحقة من مراحل التنمية.

وعلى ذلك فإن معايير كثيرة، مجتمعية وبيئية واقتصادية الخ، ينبغي وضعها في الاعتبار، والتي قد تختلف أهميتها النسبية بمرور الزمن. ومن العوامل الهامة عدد السكان. فكلما زاد عدد السكان زاد عدد الحاجات المطلوب إشباعها. كذلك يمثل نمط المجتمع المحلي أحد العوامل الهامة فيما يتعلق بتقييم الحاجات: فالقرية وضاحية المدينة تختلف احتياجاتهما حتى لو تساويا في عدد السكان، كما أن المجموع الكلي لحاجات مجتمع ما يزيد على مجموع حاجات أفراده، سواء من الوجهة الكمية أو الكيفية. وعلاوة على ذلك فإن عملية تقييم الحاجات ينبغي أن تتسم بمرونة تكفي لأن نأخذ بعين الاعتبار المستويات المختلفة طبقا للعمر، والسن، والموطن، والظروف الاجتماعية الاقتصادية والتنوع الثقافي، الخ، بحيث لا يصبح حساب الموارد المطلوبة لإشباع الحاجات مجرد حاصل ضرب الحاجات الفردية في عدد الأفراد المعنيين.

وبالتالي فإن متطلبات الحد الأدنى الضروري لمستوى معيشي مقبول لا يمكن التعبير عنها، بوصفها مجموعة ثابتة من الأرقام. فليس هناك حد فعلي ثابت تكون الحاجات تحته غير مشبعة، بينما تكون فوقه مشبعة، بالرغم من أننا قد نعمد إلى تحديد مدى أو درجة معينة بهدف الاسترشاد بها عند وضع السياسة العامة. ونظرا لأنه لا يوجد مدى على هذه الشاكلة متفق عليه عالميا، فقد يبدو مفهوم الحاجات الأساسية معقدا للغاية ومتعذرا على الاستخدام. بل إنه عرضة لأن يصبح أكثر تعقيدا من حيث إنه يختلف باختلاف الزمن أيضا. ونتيجة ذلك فربما بدا متميعا للغاية بحيث يتعين أن نلتزم الحرص الشديد عند استخدامه كأساس لسياسة التنمية. على أن مزاياه تمكننا من أن نتمثل بصورة واقعية المشكلات التي تتعين مواجهتها،

وأن نحدد بوضوح طبيعة الخطوات التي يتعين اتخاذها لحلها. ويمكن لهذا المفهوم أن يصبح صيغة معقولة وفعالة إذا ما أمكن استخلاص معايير موضوعية لتقييم الفئات الفردية للحاجات.

الغذاء:

برغم أن معايير التقييم قد لا تعد عالمية فيما يتعلق بالحاجات الفسيولوجية الأولية، إلا أن في الإمكان توقع درجة من الإجماع في هذا الصدد. ولأن الاحتياج إلى الغذاء هو الاحتياج الأكثر أولية من أي احتياج آخر، لذلك فإن إشباع هذا الاحتياج هو الأسهل قياسا من كافة الحاجات الأخرى. لكن حتى في هذا المجال، لم يتم التوصل إلى أي إجماع فعلي. والوجبة المتوازنة والكافية ينبغي أن تحتوي على كمية محددة من السعرات الحرارية، والبروتينات المشتملة على مجموعة مكملة محددة من الأحماض الأمينية الأساسية، والفيتامينات، والألياف، والأملاح المعدنية. ولقد أجريت أبحاث كثيرة حول التغذية في ظل مختلف الظروف في أغلب بلدان العالم، ومع ذلك فمن الواضح أن هناك صعوبات كثيرة في قياس المكونات الأساسية (بخلاف السعرات الحرارية) بالنسبة للأعداد الكبيرة من السكان. (2) لذلك فغالبا ما يفترض أنه إذا كانت مستويات السعر الحراري كافية فإن كمية البروتين الداخلية في الوجبة تكون كافية. ويوضح بروجستورم [8] أنه بالرغم من صغر بنية البالغين في البلدان الفقيرة بالمقارنة بالبالغين في البلدان الغنية (نتيجة سوء التغذية) فإنهم يبذلون في أغلب الحالات قدرا أكبر من الجهد البدني، مما يتطلب قدرا أكبر من السعرات الحرارية على الرغم من أن بنيتهم الصغرى توحي بأنهم يحتاجون إلى سعرات حرارية أقل.. وقد أصبح معروفا الآن أن العيش في مناخ دافئ ليس له سوى أثر ضئيل فيما يتعلق بتقليل حاجات الطاقة.

وتختلف نسبة السعر / البروتين من نمط غذائي لآخر. فالذين يعانون نقصا في السعرات الحرارية يميلون إلى استهلاك أغذية غنية بالسعرات الحرارية فقيرة بالبروتين، ومن ثم يساعدون على تفاقم حالة سوء التغذية عندهم. فنسبة السعر/ البروتين في الموز، على سبيل المثال، هي 83: 1، وهي في الكاسافا 66: 1، وفي الأرز 13: 1، وفي الذرة الرفيعة 9: 1، وفي

الفاصوليا 7: 1. وعلى ذلك فإن التعويل على الفرضية القائلة إن قدرا كافيا من البروتين يتوافر حيث تتوافر مستويات كافية من السعرات الحرارية يصبح محفوفا بالمخاطر في المناطق التي يعتمد فيها الناس اعتمادا أساسيا على النشويات، كما هو الحال في أغلب المناطق الريفية في بلدان العالم الثالث. وحتى لو اعتمدنا هذا الحساب المبسط للغاية، على أساس أن المتوسط الكافي لعدد السعرات الحرارية يبلغ 237 سعرا حراريا يوميا، فسيتضح لنا أن 3 ٪ من سكان البلدان المتقدمة (باستثناء دول الاقتصاد الموجه مركزيا) يحصلون على أقل من مستوى الحد الأدنى من الغذاء، ويرتفع الرقم إلى 18 ٪ في الشرق الأدنى.[2] وإذا أضفنا إلى ذلك أن ينبغي أن توضع في الاعتبار أيضا الأحماض الأمينية الأساسية التي يوفرها البروتين الحيواني النادر فسيتضح لنا أن نسبة من يعانون سوء التغذية ستفوق النسبة سالفة الذكر كثيرا.

حاجات المأوى (المسكن):

تحتل حاجات المأوى المرتبة التالية بعد الغذاء على أساس أن الحاجة إلى الماء متضمن في الحاجة الصحية. وفي حالة المأوى أو المسكن تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أكثر فعالية. فنمط المسكن وجودته النسبية لهما نفس أهمية الأتساع ومادة البناء. وقد تدهور عدد كبير من مشروعات الإسكان منخفضة التكلفة بسرعة نتيجة أنها افتقرت إلى الجاذبية الجمالية ولتجاهلها للأفضليات الثقافية. ومع ذلك فينبغي بطبيعة الحال أن تتوافر مواد البناء أولا، ثم يأتي التقييم بعد ذلك بناء عليها، على الرغم من حقيقة أنه ينبغي استكمالها بمستلزمات أخرى تتعلق بالمستويات المقبولة للجودة النسبية للمسكن.

وعادة ما تثور الشكوى من نقص البيانات المتعلقة بالأوضاع السكانية للفقراء، إذ إن الإحصاءات الإسكانية المتاحة لا تعكس غالبا إلا إسكان من يعيشون فوق حد الفقر. فبالنسبة لبلد مثل نيجيريا، حيث يشكل الريفيون 68 ٪ من السكان، وحيث يعيش هؤلاء غالبا في أكواخ تقليدية، فإن تغطية الإحصاءات المتوفرة لنسبة لا تتعدى 44 ٪ من السكان تشكل عائقا كبيرا.

وعند تقييم الحاجات المتعلقة بالمسكن، فإن من المفيد إجراء نوعين

أساسيين من الحساب: (أ) متوسط حجم الوحدة السكنية، (ب) عدد الأفراد للغرفة الواحدة. وهناك تفاوت كبير داخل البلدان النامية فيما يتعلق بهذين الإجراءين. ففي مجموعة مختارة من البلدان النامية، اتضح أن متوسط حجم الوحدة السكنية يتراوح ما بين 1,7 غرفة في باكستان (قبل عام 1971)، و 4,7 في البرازيل. واختلف متوسط عدد الأفراد للغرفة ما بين 1,1 في البرازيل، و 3,1 في باكستان، [11] والواقع أن حكم الناس على ظروفهم السكنية بأنها مزدحمة أولا يرتبط بالطابع العام للحياة على المستوى المحلي. فمفهوم «الازدحام» تحدده بالدرجة الأولى عوامل اجتماعية، لذلك يتعين أن يختلف تصميم المساكن في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية، حيث علاقات القرابة أكثر أهمية وأكثر دلالة. [12]

ويميز هيلمان[13] بين «الكثافة العالية» و «الازدحام الزائد»، ويقصد بالتعبير الثاني عدد الأفراد الذين يعيشون بصورة غير مريحة داخل وحدة سكنية واحدة (غرفة، شقة، منزل). وفي الولايات المتحدة يرى مكتب الإحصاء الأمريكي أن الازدحام يكون متحققا بالفعل إذا بلغ عدد الأفراد للغرفة 1,5 فرد، وهذا المستوى تم تعريفه بناء على أسس ثقافية. ومن ناحية أخرى فإن اللجنة القومية للمشكلات الحضرية لا تقر حتى هذا المستوى، وتعتبر أن معدل فرد واحد للغرفة يزيد على الحد المعقول. على أن الازدحام ليس مشكلة محصورة في المدن، بل ربما كانت أكثر تفاقما في المناطق الريفية. وفضلا عن ذلك فمن المحتمل في ظروف معينة العيش بصورة مريحة في مناطق عالية الكثافة دون أي شعور بالازدحام. والواقع أن على التخطيط من أجل توفير المسكن أن يعمل على تلبية الحاجات المستقبلية للأسر وللتوسعات العمرانية للأحياء السكنية. فالخطط المتعلقة ببناء مبان سكنية مكونة من شقق ذات غرفتين للمتزوجين حديثا، والذين سيتحولون بالتأكيد إلى أسر مكونة من أربعة أفراد على الأقل خلال خمس سنوات، بل إلى أسر من ستة أفراد خلال جيل واحد، تتجاهل هذه الحقيقة. مثل هذه الأخطاء في التخطيط تلقي بظلها على مجتمعات بأكملها وتسبب المعاناة. ومن هنا ينبغي تجنب الحلول الجزئية والمتسرعة للمشكلات المحدقة.

ويستلزم إشباع الحاجات الإسكانية تدبير استثمارات ضخمة، وتفرض دواعي الجدوى الاقتصادية ضرورة أن تميز مقاييس البناء-وأكثر من مجالات

الاحتياجات الأخرى-بين ما هو أساسي وما هو متمنى، أيا كان ارتفاع مستواه، دون أن نستهدف ما هو أقل من توفير بيئة ملائمة للحياة. (14)

الصحة:

طبقا لإعلان «ألما آتا»، (15) تمثل الصحة حالة من الرفاهية البدنية والذهنية والاجتماعية، وليست مجرد غياب المرض أو العجز. وفي ضوء هذا التعريف، يؤدي إشباع الحاجات مجتمعة إلى الصحة الجيدة.

والواقع أن العلاقات المتبادلة بين الغذاء والمسكن والصحة ليست في حاجة إلى توضيح. فالأمراض المعدية-التي تسبب ربع الوفيات كلها-تتوطن في المناطق التي يسود فيها سوء التغذية والأوضاع السكنية السيئة: فنصف عدد المتوفين سنويا على مستوى العالم من الأطفال الرضع، أو الأطفال صغار السن، وأغلبهم من العالم الثالث

ويضع تقرير منظمة الصحة العالمية (16) مسؤولية تقييم الحاجات الصحية للمجتمعات المحلية على عاتق الخدمات الصحية المحلية. فهده الخدمات يتم تنظيمها بناء على تقدير محدد لحاجات ومطالب السكان المعنيين من حيث عددهم، وتوزيعهم المكاني، والإطار الثقافي، والمعتقدات الدينية، والتركيب الاجتماعي، وتطلعاتهم، ومعاييرهم السلوكية. ويتعين أن يكون الهدف الأول للفريق الصحي هو تحديد المشكلات البيئية للمجتمع المحلي التي تؤثر في صحة الناس وسعادتهم. وهو ما يستلزم التعرف على العوامل المناوئة في كل من البيئة الفيزيائية (كالصرف الصحي غير الكافي، والحشرات الناقلة للأمراض، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب، وسوء التغذية، الخ) والبيئة الاجتماعية (الفقر، التمزق الاجتماعي.. الخ). كذلك يتعين أن يحدد الفريق الفئات المعرضة للمرض بحكم أوضاع خاصة، مثل: الفقراء المعدمين، وعمال المصانع والورش المهددين بأمراض مهنية، وكبار السن، والمهاجرين، والشباب الساخطين، والحوامل اللاتي يعانين من سوء التغذية، الخ. كما يتعين أيضا أن يكون الفريق حساسا للحاجات الخاصة بكل فئة اجتماعية، على الرغم من أن هذه النوعية من الحاجات ربما بدت أقل وضوحا وأقل إثارة.

وعلى ذلك فإن المعلومات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالسمات المميزة

للسكان تمثل متطلبا لا غنى عنه، بما في ذلك:

- البيانات الديموجرافية الخاصة بالعمر، والجنس، والمهن، والتكوين العرقي، والتوزيع الجغرافي ؛

- المعلومات المتعلقة بالسمات الاجتماعية، مثل، الدخل، والتكوين الأسري، وأسلوب المعيشة، ونمط ودرجة استمرارية الإقامة.

- الظروف البيئية مثل: عدد الأشخاص في المسكن الواحد، ونمط التجهيز المنزلي، والبيانات المتعلقة بنظام الصرف وتوفير مياه الشرب.

- البيانات الخاصة بنسبة الوفيات والحالات المرضية.

وعلى أساس مثل هذه المعلومات يمكن إجراء دراسات استقصائية يجريها المتخصصون في علم الأوبئة، بحيث تعطي ما يلي:

* حجم المشكلات الخاصة في الفئات السكانية المختلفة، مثل سوء التغذية عند كبار السن.

* دراسات مقارنة للفئات المعرضة للمرض بحكم أوضاع خاصة.

* مراقبة تأثيرات الخدمات الصحية والمؤسسة على نسبة الوفيات وحالات المرض على سبيل المثال.

ويستلزم التقدير الكافي للحاجات الصحية للمجتمع المحلي، ضمن ما يستلزم، التوصل إلى تعريفات دقيقة للمتغيرات الاجتماعية والعوامل البيئية التي تعد «صحية»، حيث يفهم «الصحي» هنا بوصفه مقابلا «للمجهد». وسيتطلب الأمر وجود مؤشرات موثوقة وصحيحة. وتتضمن المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية لتقدير الحاجات الصحية ما يلي:-العوامل التكنولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والفيزيائية في البيئة، وتأثيراتها بوصفها عوامل مساعدة أو مؤكدة في تسبب المرض.-العلاقات بين الحياة العملية، والإجهاد، والمرض.

- تأثيرات التغير في الصحة، والمرض، وقدرة الناس على التكيف.

- طبيعة البيئة وعلاقتها بالمرض.

- علاقة الأنماط الصحية بالقدرة المتفاوتة للفئات الاجتماعية المختلفة للحصول على الموارد وتأثيرات المستحدثات التكنولوجية في الصحة.

لقد أعلن مؤتمر «ألما آتا» أن الأوضاع الصحية لمئات الملايين من البشر في العالم في الوقت الحاضر هي أوضاع غير مقبولة، وخصوصا في

البلدان النامية. فأكثر من نصف سكان العالم لا يتمتعون بميزة الرعاية الصحية المناسبة. ولا تعكس الأرقام الخاصة بعدد المستشفيات، وعدد أسرة المستشفيات، وعدد الأطباء، والأطقم الفنية والإدارية المعاونة، الخ، لا تعكس بدقة وضع الرعاية الصحية، إلا أنه لا مجال لإجراءات أفضل في الوقت الحاضر. والواقع أن المستوى المرجو الذي يمكن اعتباره كافيا فيما يتعلق بالخدمات الصحية هو موضع خلاف. ففي الهند، على سبيل المثال، كان هناك مستشفى واحد لكل 1946 شخصا عام 1973 /1974، وطبيب واحد لكل 3970 شخصا، في حين كان في البرازيل مستشفى واحد لكل 263 شخصا، وطبيب واحد لكل 2024 شخصا. وفي مصر، عام 1971، بلغت هذه الأرقام على الترتيب مستشفى واحدا لكل 460، وطبيبا واحدا لكل 1808، بينما بلغت في الولايات المتحدة عام 1973/1974، 1 لكل 131 و1 لكل 629 على الترتيب [11]

التعليم:

تتحدد حاجات التعليم بدرجة كبيرة بالعوامل الاجتماعية والبيئية، على الرغم من أن التحديث يميل إلى فرض نمط موحد. فالقرارات المتصلة بشكل ومحتوى ومدة التعليم أصبحت تمثل في الوقت الحاضر مسائل روتينية عند وضع السياسة التعليمية، والتي اختارت، في كل بلدان المنطقة تقريبا، نمط التعليم الأكاديمي الغربي. ونظرا لأن الأمية متفشية في معظم بلدان العالم الثالث، لذا فلا خلاف على ضرورة القضاء عليها. أما ما عدا ذلك من قضايا فهناك ثلاثة سبل مفتوحة أمام المواطن الشاب: التعليم الأكاديمي، والتعليم المهني، والتعليم البيئي (بمعنى التأقلم الأفضل للجماعات المحلية مثل: الصيادين والرعاة.. الخ، مع أوضاعهم البيئية).

وربما توضح النسب المئوية للأمية مقدار الجهد الذي ينبغي بذله للقضاء عليها. كذلك توضح النسب المئوية لعدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى العدد الإجمالي للأطفال داخل فئتهم السنية مقدار الجهد الذي ينبغي بذله لتحقيق استيعاب التعليم الابتدائي لكل الأطفال. وهذه المرحلة هي أقصى ما يمكن أن تقدمه بلدان نامية عديدة في مجال التعليم العام. ويمثل التعليم الثانوي والجامعي عنصرا مهما فيما يتعلق باستمرار التطور

التكنولوجي، وهما مجانيان في بعض بلدان المنطقة. وتدعو الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم في كل المستويات.

إن الإلمام بالقراءة والكتابة، ومراحل التعليم اللاحقة، يعززان إمكانية توفير الغذاء، والمسكن، والخدمات الصحية، وبالتالي المستوى المعيشي بوجه عام ؛ كما يؤديان إلى تعميق الوعي بنواحي القصور وإلى تعزيز فرص العمل. على أن الحاجة تدعو إلى المزيد من التكامل في مجال تعليم الكبار. وفضلا عن ذلك يتعين البدء في إعادة صياغة البرامج التعليمية من أجل تعزيز فرص العمل بالنسبة للمتعلمين. ولتحقيق هذا الهدف يتعين تقديم برامج تعليم حرفي، وأن يتم ربط التعليم المهني باحتياجات المجتمع من الأيدي العاملة.

ومن الأشياء التي كثيرا ما تثير الأسف أن الناس في بلدان العالم الثالث لا يملكون فرصة المشاركة الكاملة في صنع القرار، وأن ذلك يرجع في الأساس إلى نقص تعليمهم. لذلك يتعين أن يتمثل أحد أهم أهداف التعليم في تمكين المواطن من صنع قرارات صائبة، وليس مجرد أن يصبح عاملا ماهرا في أحد مواقع الإنتاج. فالاستخدام الأمثل للتعليم يتمثل في تعزيز حرية الفرد، وتمكينه من التعبير عن فرديته، ومن أن يصبح منتجا، وأن يعيش في انسجام مع الآخرين. إن الواجب الأول للتعليم هو أن يزود الفرد بفرصة ترقية وضعه الاجتماعي / الاقتصادي، إلا أن عليه أيضا أن يدربه على مهنة نوعية ؛ وأن يغرس فيه مواقف إيجابية تجاه العمل والإنتاجية. ومن الممكن أن تنشأ صراعات بين الفرد والحاجات، والرغبات المجتمعية، لكن هذه الصراعات يمكن حلها من خلال تلك التشكيلة المنوعة من النظم التعليمية، حيث يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعة فئات طبقا لقدراتهم، كما هو متبع في البلدان الصناعية.

العمل:

تتزايد الحاجة إلى العمالة مع الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد المرتبط بالأسواق الخارجية، كما تتزايد مع تحسن الأوضاع الغذائية والسكنية والصحية. وعندما يقضى على الحيازات والمنشآت الصغيرة نتيجة منافسة الحيازات والمنشآت الأكبر، يفقد الملايين من الناس مصدر رزقهم ويلتحقون

بصفوف العاطلين. والواقع أن مشكلات البطالة يمكن إخفاؤها من خلال توفير أعمال لا تنطوي على قيمة حقيقية بالنسبة للأداء الاجتماعي. كذلك ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار توزيع القوة العاملة بين الزراعة والصناعة وداخل القطاعات الصناعية. ويرتبط توافر فرص العمل أساسا بحفز الطلب الفعال وتراكم رأس المال، وكلاهما أمر يصعب تحقيقه في البلدان النامية. [11]

ومن المعروف أن مشكلات البطالة تصبح أكثر تفاقما في المراكز الصناعية/ الحضرية، حيث الأجور مرتفعة نسبيا. فقد أوضح أحد تعدادات السكان، على سبيل المثال، أن في القاهرة والإسكندرية 16 ٪ من القوة العاملة المصرية، وأن فيهما أيضا 26٪ من عدد العاطلين في مصر كلها، [17] وبالتالي فإن الحاجات المتعلقة بالعمالة يمكن تقديرها تقديرا دقيقا في الأماكن الحضرية. ويقسم فريدمان وسوليفان بنية العمالة الحضرية إلى عدة فئات: لكل منها متطلباتها الرأسمالية المتنوعة ومقاييسها فيما يتعلق بالإنتاج والإنتاجية، وسهولة الحصول على العمل، والإمكانات الكامنة لتحقيق الدخل، والطاقة الاستيعابية للعمل المأجور (مقاسه كنسبة مئوية من قوة العمل). [18] ويقترح التقسيم برنامجا يقوم على تفكيك قوة العمل الحضرية إلى عمال عاطلين، وعمال يستخدمون في «اقتصاد الشارع» بالمدن (قطاع المشروع الفردي)، وعمال يستخدمون في قطاع المشروع الأسري، وأخيرا عمال يعملون في قطاع الشركات الكبيرة.

وتؤدي الظروف المحسنة في المدن إلى جذب المزيد من المهاجرين من الريف، كما تفاقم من حدة مشكلات البطالة، ومن ثم الاحتياجات المتعلقة بالعمالة من خلال تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة صريحة. وتوصي وثيقة لمكتب العمل الدولي بتشجيع القطاع غير الحكومي في المدن من أجل تخفيف العبء فيما يتعلق بتوفير فرص العمل. [19]

ويتطلب تقييم حاجات الأفراد فيما يتعلق بالعمل دراسة كل من العوض والطلب: عدد الذين يحتاجون إلى عمل، وعدد الذين يمكن استيعابهم من خلال التوسع في النشاط الاقتصادي، وعدد الذين سيتحولون إلى عمالة زائدة بتطبيق التكنولوجيات المقترحة، وعدد الذين سيبقون في الشارع.

ولقد بذلت محاولات عدة لتقدير قوة العمل المحتملة بناء على البيانات

الإحصائية المتعلقة بالسكان. والفرق بين مثل هذا التقدير والحجم الفعلي للقوة العاملة يمثل تقديرا تقريبيا لنسبة البطالة. وهذا المنهج، بطبيعة الحال، بدائي للغاية، ولا يحلل حاجات الاستخدام إلى فئات وظيفية. فقد وجد الطوخي أن القوة العاملة المحتملة في مصر تشمل الأفراد بين سن 6 سنوات و 65 سنة، أي أنها تشمل الأطفال، مما يؤدي إلى تضخم قوة العمل المحتملة بصورة زائدة. [20] فالأطفال يشكلون عادة جزءا من قوة العمل في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك فإن بعض العوامل المؤثرة في قوة العمل المحتملة تقبل القياس مثل: معدل النشاط، والبنية العمرية، ومشاركة كل فئة، إلا أن بعض العوامل الأخرى يتسم بطابع كيفي ولا يقبل القياس، مثل أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

تقييم الحاجات وحدود الفقر

يوحي الترابط الوثيق بين عدم إشباع الحاجات والفقر بإمكانية تقييم كل منهما من خلال الآخر. ويستلزم تعيين خط أوحد للفقر أن تحدد تلك المجموعة من الحاجات الأولية التي تشكل معا الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ومكمن الخطر هنا هو أن الحد الأدنى من مستوى المعيشة يمكن أن ينظر إليه على أنه غير مرتبط بالمستويات العليا للدخل وإشباع الحاجات الثانوية، والتي تمثل تطلعات مشروعة تتفق مع كرامة الإنسان.

كذلك يمكن تعريف الفقر بوصفه عدم القدرة على المواءمة بين الدخل والإنفاق. وقد كشف تعداد حديث للسكان في مصر أن الأسر التي يقل دخلها عن 2000 جنيه سنويا لا تستطيع ذلك. [21] ويبلغ متوسط الدخل الفردي في مصر حوالي 280 دولارا، وبالتالي فإن هذا الحد الخاص للفقر للأسرة (أي 2000 جنيه سنويا) هو أعلى بمراحل من متوسط دخل الفرد.

فإذا ما حددنا مستوى معينا للدخل الفردي بوصفه حدا للفقر فإن الدخول الأقل منه، والتي تثير إلى الفقر المطلق، يمكن أن تمثل نهجا آخر في قياس الفقر. وبالرغم من أنه قد جرى بعض المناقشات حول حد، أو خط للفقر معرف ومتفق عليه دوليا إلا أن الفوارق المحلية الضخمة في القوة الشرائية، وفي المتغيرات الاجتماعية تجعل مثل هذا المقياس العالمي عديم الجدوى. [22]

وهناك محاولة أكثر دقة لتعريف خط الفقر صاغها رضوان، (12) ويتميز نهجه بأنه يفيد في تقييم حدود الفقر في الماضي (اعتمادا على توافر البيانات)، وفي متابعة مجراها مع مرور الزمن. ويتألف هذا المنهج من الخطوات التالية:

1- يتم تحليل متوسط الحاجات الغذائية للفرد إلى قائمة من أصناف الطعام التي يمكن أن تشبع حاجات الطاقة، والتي تستهلكها عادة الطبقات الفقيرة.

2- يتم تحديد قيمة الوجبة الأرخص تكلفة بضرب كميات أصناف الأطعمة المدرجة في القائمة في السعر السائد لوحدة الوزن خلال العام الذي يتم فيه إجراء الدراسة.

3- باستخدام توزيع الأسر على أساس فئات الدخل في ذلك العام يتم تحديد تلك الأسر التي يقارب إنفاقها الفعلي على الغذاء قيمة الوجبة الأرخص تكلفة.

4- يتم تقدير قيمة المكون غير الغذائي الذي يرتبط بهذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية.

5- تضاف قيمة المكون غير الغذائي إلى قيمة الوجبة الأرخص تكلفة. ويمثل حاصل الجمع مستوى الدخل الأسري الضروري لكفالة حد أدنى من مستوى التغذية والاستهلاك الأساسي، أو خط الفقر.

ويعترف المؤلف بأن تعريفه لخط الفقر هو تعريف تعسفي بالضرورة، وأنه ينطوي على أوجه قصور عديدة، إلا أن من الواضح أنه ينسق تماما مع الاستنتاجات المستقاة من معطيات أخرى.

على أن درجة عدم إشباع الحاجات الأساسية لا ترتبط بخط الفقر وحده، بل ترتبط أيضا بقدرة الأسرة على تحقيق الدخل. ففي البلدان الفقيرة نجد كثيرا من الناس يعيشون فوق خط الفقر برغم ضعف قدرتهم على تحقيق الدخل. وقد أوضحت دراسة عن الأسر المصرية المنتمية للطبقة الوسطى الحضرية أن الإنفاق على الغذاء يبلغ 60٪ من دخل الأسرة، وهو رقم يقل قليلا عن النسبة التي تنفقها الأسر الريفية الأكثر فقرا، والتي تبلغ 63٪.[17]

ويذهب كريم[23] في تعريفه لخط الفقر-في دراسته لحركة خط الفقر

في مصر-إلى أنه مستوى الدخل الذي يكفي بالكاد لإشباع الحاجات الأساسية للفرد، ومن ثم يختار منهج رضوان من بين المناهج المختلفة لوضع حدود «خط الفقراء»-اقترحها أتكنسون [24]، وبتبني هذه النظرة يصبح تعريف الفقر محصورا في فكرة عدم القدرة على إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، وهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى تعريف الحاجات الإنسانية الأساسية، والذي يتعين أن يشمل، كما رأينا، مجموعة متنوعة من العناصر غير الفسيولوجية الضرورية فيما يتعلق بنمو الشخصية. وفي تعريف كريم باحتياجات الغذاء وحدها. ومفهوم بطبيعة الحال أن ذلك يرجع إلى النسبة العالية للإنفاق على الغذاء للفئات منخفضة ومتوسطة الدخل في مصر. لكن إذا ما أخذت الشواغل الثقافية في الاعتبار أيضا عند تعريف خط الفقر المصري فسوف يرتفع بالتأكيد ارتفاعا ملموسا.

أساليب تناول الإشباع الدائم للحاجات الأساسية:

إستراتيجية التنمية عن طريق إشباع الحاجات الأساسية:

يتمثل الهدف الأساسي لنهج التنمية عن طريق إشباع الحاجات الأساسية في إشباع المتطلبات الأولية خلال جيل واحد، أو بحلول عام 2000. ويحاول هذا النهج، بصوره محتومة ومنطقية، بلوغ هذا الهدف من خلال النمو، ولكن من منظور جديد. ولهذا الغرض يتم وضع مجموعتين متكاملتين من الأهداف. تتعلق المجموعة الأولى بصفة أساسية بحاجات الاستهلاك الشخصي مثل: الغذاء، والمأوى، والملبس، في حين تتصل المجموعة الثانية بالخدمات العامة الأساسية مثل: الصحة، والصرف الصحي، وتوفير المياه العذبة للشرب، والتعليم، والنقل، والخدمات الثقافية.

ويتضح اختلاف هذا النهج عن النهج المرتبط بمفهوم الفقر في ثلاث مجالات مفاهيمية هامة: أولا، إن نهج الحاجات الأساسية يفترض أن الفقر منتشر على نطاق واسع، ومن ثم فإنه يوجه نشاطه إلى جمهور السكان بوجه عام، وليس إلى فئات نوعية منخفضة الدخل. ثانيا، يعنى هذا النهج بزيادة المعروض من السلع و الخدمات الأساسية الضرورية بصفة خاصة من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية، وليس مجرد إعانة الفقراء. ثالثا، التشديد على أهمية المشاركة الجماهيرية في

صياغة السياسات، وفي مراحل التنفيذ التالية لها حتى لا تنطمس معالم الأهداف خلال مراحل التنفيذ، والواقع أن أهداف الحاجات الأساسية، حسبما يقول ليسك، (7) لا تقتصر على القضاء على الفقر المطلق، بل تمتدد لتشمل إشباع حاجات تعلو وتفوق مستوى البقاء (خط الفقر) كوسيلة للقضاء على الفقر النسبي من خلال عملية مستمرة من التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وبصياغة على هذا النحو، يمكن لنهج الحاجات الأساسية أن يلقى القبول من وجهة النظر الفكرية والاجتماعية،

وعلى مستوى صنع القرار القومي. ويتعين أن يتم التنفيذ على مستوى البلاد، مع التركيز بصفة أساسية في كل الأسر التي يقل مستواها المعيشي عن مقياس معين للحد الأدنى لمستوى المعيشة، بصرف النظر عن قطاعها الاجتماعي.

وتتمثل السمة السائدة في السياسة القائمة على هذا النهج في العمل في كل الجبهات في وقت واحد تدعيما لعملية إعادة التوزيع وللنمو. ومن أمثلة ذلك:

1- التغيرات في نمط النمو واستخدام الموارد الإنتاجية من خلال: (أ) مستويات عالية من الاستثمار في إنتاج المزيد من السلع والخدمات الأساسية القائم على العمالة الكثيفة، (ب) إدخال تكنولوجيا مناسبة لتحقيق إنتاجية أعلى للفقراء العاملين، (جـ) استغلال أكبر للموارد الطبيعية المحلية في الإنتاج.

2- التغيرات في نمط التوزيع من خلال: (أ) تعبئة المتعطلين عن العمل والعمال المؤقتين من خلال توفير فرص عمل كافية، (ب) إعادة توجيه الخدمات الأساسية لصالح الجماهير، (جـ) توزيع أكثر عدالة لملكية الأراضي ورأس المال، أو إمكانية الحصول عليها، وهو ما ينطبق أيضا على التعليم.

3- الإصلاحات المؤسساتية وتشمل: (أ) المشاركة الجماهيرية الفعالة في عملية صنع القرار، (ب) الدعم الحكومي المتزايد للإصلاحات الهيكلية.

4- إدخال تغييرات في النمط العام للعلاقات الاقتصادية الدولية من أجل تسهيل مهمة تحقيق أهداف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية عن طريق إجراءات مثل: (أ) الإصلاح الهيكلي للتجارة العالمية، (ب) إصلاح النظام النقدي العالمي، (جـ) تدفق المزيد من الموارد إلى البلدان

النامية، (د) تخفيف أعباء الديون، (هـ) المزيد من التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية.

وهكذا يتضح أن استراتيجية الحاجات الأساسية لا تستبعد أساليب التناول الأخرى، والتي تتضمن مواصلة النمو الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل، والمواجهة الحاسمة لمشكلة فقر الجماهير. فهذا النهج يمثل نوعا من «التركيب» العقلاني للتجارب السابقة. وهو يشمل كل عناصر الاستراتيجيات الأخرى، ولكن بطريقة أكثر شمولا وتشابكا. ونتيجة طبيعته التركيبية على وجه التحديد، فلا بد من توافر عنصري الأصالة والخيال من أجل التصميم والتنفيذ الملائمين له في الأطر الاجتماعية الاقتصادية المختلفة.

وفي وثيقة مقدمة لمؤتمر «بلدان خطة كولومبو»[25] نجد شرحا تفصيليا لنهج الحاجات الأساسية، ودراسة للخيارات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، والخيارات المتعلقة بالهيئات الدولية المانحة للمساعدات. ففيما يتعلق بالخيارات الاقتصادية هناك التناوب بين إنتاج وتسليم سلع الاستهلاك المباشر في إطار مخطط الحاجات الأساسية، وخلق قدرة متنامية على الإنتاج من أجل المستقبل في إطار عملية «طبيعية» للنمو الاقتصادي تتضمن التكوين السريع لرأس المال، والتصنيع، والتكنولوجيات الحديثة. ويشترط توافر ظروف كثيرة، منها على سبيل المثال: (أ) أنه سيتم تحقيق النمو، (ب) عندما يتم تحقيق النمو سيسهم بصورة آلية إسهاما ملموسا في الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية كما حدث في بريطانيا، والولايات المتحدة، والبلدان الصناعية الأخرى، (جـ) أن التفسخ البيئي الناجم عن النمو السريع، مقترنا بالتفسخ الذي نجم بالفعل بسبب الفقر لن يضيف جديدا لعملية تعدي الحدود، (د) أن الفقراء سيظلون منتظرين طوال الفترة التي ستستغرقها مخططات الحاجات الأساسية حتى تصل إليهم، وتصبح فعالة في تسمين أسلوب حياتهم لدرجة تليق بكرامتهم كبشر.

كذلك سوف تتضمن الخيارات الاقتصادية ميكانيزمات جديدة لتحقيق الدخل للفقراء، وإعادة توزيع ملموس للأصول المولدة للدخل مثل: الأرض، ومراقبة وتنظيم ميكانيزمات التوصيل بالنسبة للسلع والخدمات الأساسية. وعلى ذلك فإن اختيار استراتيجية للحاجات الإنسانية الأساسية كبديل هو

اختيار سياسي مثلما هو اقتصادي. والمهم هنا هو تجنب الصراع من خلال التكامل مع عناصر مناسبة في استراتيجية كلاسيكية للنمو. وهو ما يستلزم مهارة في تصميم وتنفيذ البرامج.

ويرى السعيد أنه لا ينبغي النظر إلى استراتيجية الحاجات الأساسية عند تطبيقها في مجال التخطيط للتصنيع، على أنها بديل من استراتيجية التصنيع القائم على تشجيع الصادرات، أو من استراتيجية إحلال الواردات [26] ، بل هي بالأحرى نوع من التوجه أو البديل لكل من هاتين الاستراتيجيتين اللتين يمكن أن تتبعا بصورة متزامنة ومتكاملة. واستراتيجية الحاجات الأساسية في التنمية الصناعية يمكن أن تعني المزيد من التأكيد على الإنتاج الصناعي لمجموعة سلع الحاجات الأساسية. وهو ما يمكن أن يتضمن على سبيل المثال: (أ) تقييم الحاجات على أساس نمط الاستهلاك السائد، مع التمييز بين السلع ذات الأهمية في الاستهلاك الكلي لمجموع السكان والسلع التي تهم فئات معينة فحسب، (ب) إعداد قائمة مفصلة بالموارد القابلة للاستخدام في عمليات الإنتاج، (جـ) تحديد طبيعة ومدى الحاجات التي يمكن إشباعها داخل حدود قيود الموارد المتاحة. وفي هذه الحالة يمكن توجيه إحلال الواردات نحو إنتاج سلع تخصص للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية، بينما يسمح باستمرار صناعات التصدير في تحقيق الربح من أجل استيراد سلع الحاجات الأساسية التي يتعذر إنتاجها داخل البلاد. وأي إنتاج لا يسهم في الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية سيتم توصيفه بصورة منفصلة، أي بصفة منتجات للسياح على سبيل المثال، وفي ظل استخدام هذا النهج تبرز أمامنا مشكلتان رئيستان: (أ) هذه ا الاستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى المغالاة في سياسة الاكتفاء الذاتي، وفقدان مزايا نسبية لمنتجات البلاد في الأسواق العالمية، (ب) الصعوبات العملية للتنفيذ بالنظر إلى وجود مستويات متعددة للدخل في كل مرحلة من مراحل التنمية، وما يرتبط بذلك من ضرورة تخفيف حدة الفقر النسبي. والحل الممكن لهذه المشكلات هو تقديم أبدالا مدروسة جيدا للتصويت عليها من جانب جمهور مطلع جيدا على أبعاد المشكلات.

ويقدم ويليامز وجهة نظر جديرة بالاهتمام كما تراها الهيئات المانحة للمساعدات فيما يتعلق بهذه القضية:

«يتعين على سياسات التنمية أن تركز في كل من التنمية وتخفيف حدة الفقر.. . من خلال التحول الاجتماعي والسياسي القائم على المشاركة الواسعة في عملية التغيير، وفي التوزيع الأفضل لفوائده وتكاليفه.. والاستثمار الذي ينبغي أن يشمل زيادة فرص العمالة المنتجة، ودور أكثر مركزية للتنمية الريفية والغذاء الكافي، والمزيد من استثمار رأس المال البشري من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، واتباع سياسات وبرامج لإعادة التوزيع عندما يتطلب الأمر ذلك لضمان حد أدنى على الأقل من تلبية الحاجات الإنسانية». [27]

التنمية البيئية:

تم تعريف التنمية البيئية بأنها نوع س التنمية الداخلية القائمة على الاعتماد على الذات، انطلاقا من منطق يقوم على حاجات مجموع السكان، وليس على الإنتاج من أجل الإنتاج ذاته، وبوعي كامل لبعدها البيئي، ساعية إلى تحقيق «التعايش» بين الإنسان والطبيعة. (28) ويفترض هذا التعايش علاقة حميمة لدرجة تجعل العنصرين المكونين للنسق يخضعان لتعديلات مفيدة لكليهما.

ولا يعني هذا التعريف العودة إلى أسلوب الحياة البدائية. فالتنمية البيئية هي إحدى أدوات استكشاف خيارات تنموية معقولة. ويتمثل التحدي في التوصل إلى شكل للنمو يتيح المواءمة بين التقدم الاجتماعي الاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة. وتلجأ كل الحلول الممكنة إلى استخدام العلم والتكنولوجيا ؛ ومع ذلك فهي تعتمد في الأساس على الاختيارات الاجتماعية التي تتسم بأنها مؤسساتية وسياسية من حيث طبيعتها. وتمثل التنمية البيئية نوعا من اكتشاف الذات ؛ فهي تحث على إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وفي أشكال التعاون على المستوى المحلي وفيما بين الأمم. وهى تقنعنا بالتسليم بحقيقة أن أزمة التنمية ظاهرة عالمية، دون أن ننكر في الوقت ذاته التنوع والتباين في المواقف، وتعددية القيم، وتعدد الحلول الممكنة والمبتغاة. والتي تختلف باختلاف الموقع والتقاليد والظروف البيئية الاقتصادية والاجتماعية والنظم الاجتماعية السياسية.

إن تنفيذ التنمية البيئية يعني في الأساس، القدرة على الاستفادة من

موارد البيئة

الحالية والمحتملة من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية. ويقابل ساخس بين التحكم الذاتي في الحاجات الذي دعا إليه غاندي والتفكير الغربي الذي يرى في التصاعد المستمر للطموحات والحاجات والاستهلاك معيارا للتقدم. كذلك يعرب عن اعتقاده في أن التنمية البيئية تركز في اكتشاف أساليب لتنمية واستخدام الموارد الطبيعية المفيدة اجتماعيا والمأمونة بيئيا في آن معا.

ويوضح بيج (Page) أن قاعدة الموارد ظلت محمية من جيل لآخر نتيجة عجز كل جيل من هذه الأجيال عن تغييرها تغييرا ملموسا. [29] أما الآن فقد أصبح ضروريا، وبعد أن نمت الوسائل التكنولوجية لاستنفاد قاعدة الموارد، أن نفكر في الوسائل اللازمة للمحافظة على تلك القاعدة في حالة، وللاحتياط بوعي للمستقبل. وفي هذه الحالة يمكننا أن نختار أدوات تنفيذية لتلك السياسة تقود الاقتصاد في اتجاهات أكثر تمسكا بنهج المحافظة مما يمكن أن تمليه قوى السوق. فالموضوع المطروح للنقاش ليس مجرد الحفاظ على البيئة من أجل البيئة نفسها، أو المحافظة على بعض مواضع الجمال لأغراض ترفيهية (بالرغم من أنها تمثل أهدافا مشروعة)، بل الحفاظ على قاعدة الموارد في حالة جيدة قادرة على توفير الحاجات الأساسية لأحفادنا، وبمستوى مماثل على الأقل للمستويات الحالية، إن لم يكن أفضل.

كذلك يمكن النظر إلى التنمية البيئية بوصفها طريقة عملية لدرء خطر الكوارث البيئية. والمقصود بالكوارث البيئية الكوارث الكبرى التي تلحق بالبيئة بغض النظر عن أساسها أو سببها، ولقد تم حصر حوالي خمسين كارثة يمكن أن تلحق بمناطق واسعة من الكون، بخلاف أنواع الكوارث ذات الأهمية المحلية. [30] والكارثة الكبرى بين تلك الكوارث جميعا هي زيادة عدد سكان العالم إلى الدرجة التي يصبح الفقر معها دائما وغير قابل للاستئصال، حيث يعيش الناس في مدن الأكواخ، يعانون من شظف العيش وصعوبة تدبير المأكل والملبس، وفي حالة من الضعف لا تسمح لهم حتى بالثورة التي لن توفر إذا قامت، وفي أفضل الأحوال، سوى نوع من التخفيف المؤقت لحدة بؤسهم. [31] فالخطر يكمن في حقيقة أن الأرض التي لم

تستغل بعد محدودة للغاية، وأنه في الوقت الذي تنمو فيه التكنولوجيا بسرعة في المجالات غير الأساسية، فإنها تتسم بطابع الجمود في مجال الغذاء مثلا. إننا نسير نحو أقصى استغلال للزراعة بتكنولوجيات ضئيلة الكفاءة تهدد بأن تسبب انهيار الأنظمة التي تكفل استمرار الحياة، بما يترتب على ذلك من المجاعات وسوء التغذية العامة والانخفاض الحاد لمستوى المعيشة. ويتمثل جوهر التنمية البيئية في العمل على أن تستهدف إستراتيجيات وخطط وسياسات وتكنولوجيات التنمية تحاشي هذا المصير. ونظرا لأن التدهور البيئي ملاحظ ومستشعر بوضوح تام على المستوى المحلي، لذا فإن نهج التنمية البيئية يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة المحلية. إن هذه التنمية تسعى إلى مواجهة مخاطر الاستغلال الأقصى داخل الإطار المحلي. وهي تتطلب معرفة بالتفاعلات الحادثة داخل البيئة وحدود مرونتها، فتلك هي الحدود (وهي حدود غير ثابتة بصورة صارمة بطبيعة الحال) التي يمكن ممارسة أنشطة التنمية داخلها.

كذلك تعني التنمية البيئية إمكانية تصميم وتنفيذ نظم الإنتاج على أساس المبادئ العامة نفسها التي تعمل بموجبها النظم البيئية بما يؤكد محاكاة سماتها المفيدة.[32]

والسمة البارزة لتنمية النظام البيئي هي عدم وجود فاقد، وأن كل الموارد يعاد استخدامها أكثر من دورة. وبطبيعة الحال ليس هناك نظام بيئي طبيعي يصل لتلك الدرجة من الكمال، كما أن التبادل بين النظم البيئية واسع النطاق. وفي الوقت الذي يجرى فيه تطوير التكنولوجيات والأساليب اللازمة لتقليل التلوث، وبلوغ الحد الأقصى من إعادة استخدام المواد، يتعين أيضا تطوير التكنولوجيات والأساليب اللازمة للتبادلات المفيدة والعادلة بين المجتمعات المحلية والأقاليم القومية والأمم. ومن أمثلة ذلك استخدام الفضلات الحضرية كسماد للزراعة-لسد الفجوة في التدفق الريفي / الحضري للمواد الغذائية-والمضاف إلى مواد الدورات الأقصر مدى (الفضلات المحولة إلى موارد) داخل إطار المجمع الصناعي / الحضري من ناحية، والمجمع الريفي من ناحية أخرى. ويمكن إضافة دورة ذات مدى أطول على المستوى الدولي من خلال موازنة التدفق من الأمم النامية إلى الأمم المتطورة بتدفق في الاتجاه المعاكس (33, 34).

وقد تنشأ عن الاستمرار في نموذج التنمية الحالي مطالب غير مقبولة على صعيد النظام الاجتماعي، (3) لكن التنمية البيئية تتكفل بجعل هذه المطالب غير الضرورية. فهي تسعى، أساسا، إلى تحجيم تصريف النواتج الجانبية الضارة للإنتاج والاستهلاك داخل البيئة باتباع سياسة تقليل الإنتاج الزائد، والاستهلاك الزائد، والاستغلال الأقصى. وسوف ترتفع التكاليف الاجتماعية للحصول على مواد جديدة (في الوقت الذي يتم فيه استنفاد المواد القديمة) في المجرى الطبيعي للنمو، لكن التنمية البيئية تتكفل، من خلال تشجيع تكنولوجيات الصيانة الدقيقة، وإعادة الاستخدام الصناعي الشاملة ومتعددة المراحل، بتوفير هذه التكاليف.

إن التوزيع العادل للثروة العالمية لا يعتمد بصفة أساسية على انتقال المساعدات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، بل يعتمد على نظام جديد للعلاقات التجارية. والنظام الاقتصادي الدولي الجديد يمكن تصوره على غرار نموذج التنمية البيئية. فهو يتسم بالعدالة (وليس بالضرورة التساوي المطلق)، وقابلية التطبيق، والاستمرارية. وهو ينتج تدفقا متوازنا للمواد، والسلع، والخدمات في كل الاتجاهات. وربما لن يكون في المتناول الإبقاء على الامتيازات الحالية للأمم الغنية، إلا أن من المؤكد أن أنواعا مختلفة من الامتيازات سوف يتم ابتداعها لصالح كل من البلدان المنتجة والمستهلكة.

وسوف نحاول أن نعرض بإيجاز للتفاعلات الحادثة بين نوعية البيئة وإشباع الحاجات الأساسية، مع التركيز بوجه خاص في الغذاء والمسكن.

الغذاء والبيئة:

يوضح إكهولم مستعينا بالوثائق تأثيرات الضغط المتزايد للفلاحين المعدمين على الأراضي غير المنتجة. فباستخدام التكنولوجيا المتاحة، تستغل الأراضي «الهامشية» للمدة القصيرة التي تتيحها فترة حياتها الإنتاجية المحدودة، مما يخلف آثارا ضارة على الأراضي الخصبة المحيطة وسكانها. ويورد إكهولم أمثلة من الأراضي الجبلية في الهند والهمالايا وأثيوبيا في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وفي الغابات الواقعة في المناطق الحارة والاستوائية. فهناك خمسون مليونا من البشر يعيشون في سلسلة جبال

الهمالايا وحدها، حيث تنتشر «الصحاري الجبلية»، بينما يعيش ثلاثمائة مليون إنسان في أحواض الأنهار الرئيسية الثلاثة التي تتدفق من السلسلة. وسوف تتحدد الحاجات المستقبلية لهذه الملايين فيما يتعلق بالغذاء والمياه والتربة من خلال الطريقة التي يواجه بها أهالي المناطق الجبلية مشكلاتهم الغذائية. ويزحف الفلاحون اليائسون أكثر فأكثر في اتجاه التلال والسهول، مما يؤدي إلى إزالة الغابات، والاطماء، والفيضانات وغيرها من النتائج البيئية وخيمة العاقبة، بدءا من التعرية في التلال إلى تراكم الطمي في الموانئ والمرافئ القريبة من مجرى النهر، وانجراف الأراضي المحروثة إلى الحواف الرملية للصحراء والمنحدرات الصخرية للجبال. وخلال العقد المنتهي عام 1970 فقدت نيبال نصف غطاء غاباتها. وخلال هذه العملية، دمرت وأبيدت أنواع حيوانية ونباتية بكاملها. وتلك مؤشرات للنتائج الإنسانية الخطيرة التي كان محتما أن تترتب على ذلك. فقد ظهر الجفاف المتزايد، والفيضان، والمجاعة، ومشكلات الطاقة.

وقد تعين على الهند أن تنفق 1250 مليون دولار لمعالجة آثار الجفاف خلال خطتها الخمسية الرابعة، أي أكثر من المعدل السنوي لما تحصل عليه من مساعدات أجنبية. وفي الفترة نفسها بلغت المعونات التي قدمتها الحكومة المركزية لمعالجة آثار الفيضان أكثر من 280 مليون دولار، ولا يدخل في هذا الرقم ما قدمته الولايات المختلفة. فإذا ما جمعنا هذه الأرقام معا فسوف تمثل ما يقارب نصف تمويل العجز لسنوات الخطة. ومما زاد الأمور سوءا أنه لم ينفق سوى مبلغ ضئيل للغاية على البنية الأساسية لتقليل احتمال حدوث الجفاف، أو الفيضان، أو المجاعة في المستقبل، أساسا بسبب أن الإغاثة لم تنطلق من منظور بيئي.[37]

وفي حواف الصحراء، كما يتضح في المثال الحي المتعلق بالساحل الأفريقي، تتجمع تأثيرات الجفاف مع ضغوط التجمعات السكانية والماشية بما فوق طاقة تحمل البيئة. فالصحراء تتسع رقعتها وآلاف الناس وملايين الماشية لقيت حتفها ؛ وهاجر الناس بالفعل إلى المدن المكتظة أصلا، وتفاقمت المشكلات الاجتماعية الاقتصادية. وأدى التحسن في الرعاية الطبية إلى النمو السكاني وإلى الاستغلال الجائر، نتيجة ذلك، لأراضي الغابات والرعي الجائر لأراضي المراعي[38]، ونقص المياه حتى من أجل الشرب فيما يعرف

الآن بحزام العطش في السودان الأوسط. [39]

وليس من السهل نقل الأساليب الزراعية المستخدمة في البلدان الصناعية المتقدمة إلى المناطق الحارة والاستوائية. ومن بين الآثار الجانبية الضارة التي تدمر غالبا مشروعات التوسع الزراعي الاستنزاف الكيميائي السريع للتربة أو تصلبها، وزيادة نسبة الملوحة وزيادة قلويتها، والتشبع الزائد بالمياه والآفات الضارة (38 , 40)

وعلاوة على هذه الإخفاقات في نقل التكنولوجيا هناك عديد من الأمثلة على عدم الاستخدام الناجح للتكنولوجيا المتاحة بالفعل. [41] وهناك خطر تدمير نظم الإنتاج الغذائي الزراعي خلال محاولتنا التوسع فيها. فسوف تتراكم الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في البيئة بمعدل أسرع كثيرا من زيادة الإنتاج الغذائي، لتؤدي في النهاية إلى تقويض قاعدة مواردها من التربة والمكونات المعدنية والحيوية. لذلك تستلزم عمليه مواءمة التكنولوجيات مع متطلبات الإنتاج الغذائي الدائم والكافي لتلبية الحاجات على مستوى العالم أن نحذو حذو العمليات الطبيعية لمكافحة الحشرات والتلقيح، والسيطرة على الفيضانات، وحفظ التربة، الخ. [49]

لقد وقعت أخطاء في إدارة النظم الزراعية الكبيرة في البلدان الكبرى على نطاق واسع. ويورد إكهولم مثالي «السهول الأمريكية الكبرى»، و«الأراضي البكر في الاتحاد السوفيتي» [36] ففي الولايات المتحدة طورت تقنيات حفظ التربة بوتيرة سريعة ونفذت بالتعاون مع المزارعين المتفهمين، وأعيدت إنتاجية الأرض إلى حالتها الطبيعية، وابتدعت تقنيات فلاحة تمنع تكرار وقوع الكارثة، والواقع أنه لم يتكرر حدوثها عندما جاء الجفاف مرة أخرى بعد عدة عقود. على أن مغزى هذه التجربة لم يستوعب جيدا من قبل البلدان الأخرى. وفي الأراضي البكر في الاتحاد السوفيتي لم تتحسن المنجزات إلا عندما تم تبني ممارسات زراعية مثل استخدام أسلوب «الحرث والإراحة»، و«الإعشاب الدائم»، المتوائمين مع البيئة، أما في البلدان الأخرى، فلا يزال يتعين تبني مبادئ التوسع الزراعي في الأراضي شبه المجدبة كمبادئ مرشدة. [42]

ومن المرجح أن يعتمد التوسع في نطاق وكثافة الإنتاج الحيواني في المستقبل على استخدام قطع من الأراضي كحظائر لتسمين الماشية، وهناك

من الأسباب ما يدعو إلى القلق فيما يتعلق بالآثار البيئية لهذه الحظائر، والتي تشمل الروائح الكريهة، والنفايات على الطرق، وتجمع الحشرات، والضجيج، والأهم من ذلك كله تركيز المواد المغذية في المواد المصرفة إلى الأنهار. وسوف يتباين مدى التأثير تبعا للظروف الزراعية والإنسانية.

المسكن والبيئة:

أوضح مؤتمر الـ (HABITAT) (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)، عام 1976، الموقف الخطير في المستوطنات البشرية: الفقر والبطالة، والكساد الريفي، والهجرة الجماعية من الريف إلى المدن، والانتشار المتزايد للأحياء الفقيرة، ومستوطنات الأراضي المملوكة بوضع اليد، والنقص المتزايد في المساكن، وعجز الحكومات عن توفير الخدمات الأساسية للمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والخطر المتمثل في تلوث الهواء والمياه والأراضي، والأزمة في الموارد المالية للمحليات. [43] كذلك تمثل المساواة في الدخل بين العمل الزراعي والعمل الصناعي وأنواع العمل الأخرى، كما أوضح دي سويت هدفا غائبا إلى حد بعيد في البلدان النامية [38] ولم تنجح أي تنمية حتى الآن في تضييق هذه الفجوة التي تمثل القوة الدافعة للهجرة من الريف إلى المدن. وإذا كانت الحدود القصوى للحصول على أراض جديدة قد تم بلوغها (على سبيل المثال: الهمالايا والأنديز، أو «السهول الكبرى»، و«الأراضي البكر»)، فإن هناك تلك الهجرة واسعة النطاق لسكان الريف إلى المدن. وقد أوضحت دراسة مصرية أن 86٪ من المهاجرين كان دافعهم للهجرة هو عدم امتلاكهم لأرض زراعية، برغم أن الدافع الحاسم تمثل في التعليم والخدمة العسكرية. [44] وربما يوفر الإصلاح الزراعي والجهود المبذولة لتدعيم الإنتاج الغذائي حلا للإنتاج الغذائي، وللمشكلات الحضرية في الوقت ذاته.

وترتبط مشكلة توفير المسكن ارتباطا وثيقا بتوفير المياه. وقد أوضح بسواس أن توفير المياه الصالحة للشرب بالقرب من المنازل يوفر للمرأة الوقت الذي تقضيه خارج المنزل، وبالتالي يمكنها أن تمضيه في التعلم أو العمل المنتج، كما يحد من انتشار الأمراض مائية المنشأ، ويؤدي إلى تحسن التغذية والحالة الصحية. وفي البلدان النامية تتوافر المياه الصالحة للشرب

من خلال شبكات عمومية نسبة لا تتعدى 38٪ من السكان. كذلك تحتاج هذه البلدان إلى 440 بليون متر مكعب من مياه الري الإضافية من أجل ري، أو تحسين الري والصرف لمساحة مقدارها 145 مليون هكتار من الأراضي حتى عام 1990. على أن التنسيق بين الرعاية الصحية ومتطلبات مياه الزراعة لم يتوافر بعد، سواء على المستوى القومي أو الدولي.[(45)] وهناك مجال متسع للاستغلال الأكثر كفاءة للموارد المتاحة من خلال اللجوء إلى الطاقة البشرية المحلية، والمواد المحلية، والتكنولوجيا البسيطة.

ومما يثير الاستغراب أن الأثر المنتظر لتزويد المجتمعات المحلية بمياه الشرب على الصحة العامة، وعلى طريقة التخلص من الفضلات الآدمية في المناطق الريفية كان أقل كثيرا من المتوقع. وأغلب الظن أن مرجع ذلك هو عدم الإلمام بالقضايا البيئية الهامة المؤثرة في مستوى المجتمع المحلي.[(46)] والواقع أن بناء مجمعات سكنية بأقل تكلفة ممكنة، دون مراعاة للاعتبارات البيئية، ترك آثارا ضارة للغاية بالبيئة. فالنوعية البيئية المتدنية في هذه المستوطنات تؤثر في مناطق واسعة، وليس في السكان المقيمين في تلك المستوطنات فحسب. وفي الإمكان تحسين النوعية البيئية لتلك المستوطنات في المدى القصير من خلال توفير المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والخدمات الأساسية الأخرى، لكن التحسين في المدى البعيد يعتمد على توفير فرص أفضل للعمل، وإزالة ألوان التفاوت الاجتماعي السافر، وتعليم الجماهير، ونشر تكنولوجيا الاعتماد على الذات، والارتفاع باستهلاك السلع الأساسية إلى مستويات معقولة، علاوة على منع التلوث.[(46)]

ومن المشكلات بالغة الأهمية فيما يتعلق بإنتاج الغذاء وتوفير المسكن أن حل المشكلة الثانية يمكن أن يعوق إلى حد كبير حل المشكلة الأولى (الغذاء) من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء. ويرى بسواس أن كندا قد لا يتوافر لديها قمح للتصدير إذا استمرت عملية فقد الأراضي الزراعية الممتازة بتحولها إلى أراضي بناء بالمعدل الحالي نفسه.[(47)] وقد أسفر عدم الاكتراث بمتطلبات التوزيع الحضري / الريفي للأراضي، وللمقتضيات البيئية عن موقف مشابه في كل أنحاء العالم. فالمساحة الإجمالية للأراضي المزروعة في مصر ظلت فعليا المساحة نفسها خلال العقدين الماضيين، بالرغم من استصلاح 600000 فدان بالاستعانة بالمياه التي حجزها السد

العالي عند أسوان ؛ إذ فقدت مساحة موازية نتيجة التوسع العمراني (وأغراض أخرى). على أن الأراضي التي فقدت كانت عالية الإنتاجية، في حين تميزت الأراضي المستصلحة حديثا بإنتاجية منخفضة، وبالتالي استلزمت استثمارات كبيرة. وأصبح نقل المنتجات الغذائية إلى الأسواق الحضرية أكثر تكلفة: كما أصبحت تسهيلات التخزين ضرورية، وهو ما فرض تكاليف إضافية، كان في الإمكان تحاشيها.[48]

إن التخطيط البيئي الجيد في مجال توفير المسكن يعني الإدراك الواعي لدرجة تلاؤم المواد المحلية والتصميم المحلي مع الشروط البيئية المحلية-مع الظروف الثابتة نسبيا مثل: أشعة الشمس، والحرارة، والرطوبة، أو الظروف الطارئة مثل: العواصف، والفيضانات، الخ. لكن العلاقة الأساسية بين المستوطنة البشرية والظروف الطبيعية المحيطة بها تكمن في تدفق المواد والطاقة إليها ومنها. ولا يمكن أن تسير عجلة تنمية المستوطنات البشرية بطريقة سلسة، ودون إخفاقات إلا إذا لم ترهق القدرة الإنتاجية للنظام الطبيعي، أو تضعف قدرته على تنقية البيئة. (49 ، 50)

الاعتبارات التكنولوجية:

استراتيجية لإدخال التكنولوجيا:

تم إنشاء عدد من المصانع الحديثة في البلدان النامية، لكنها إما توقفت عن العمل نهائيا وإما تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية كثيرا نتيجة صعوبة الصيانة والتجديد (الإحلال) في غياب «الإحساس» المدرب «بالآلة». والواقع أنه يتعين أن يسبق عملية تحديث التكنولوجيا نوع من تحديث الثقافة.

ونقصد بتحديث الثقافة تقبل واستيعاب التغيرات الثقافية الملحة التي أحدثتها العلاقة الجديدة بين الآلة والإنسان. إذ إن إدخال التكنولوجيا الحديثة يستلزم، حتى يتحقق بنجاح كامل، بلوغ مرحلة الابتكار المحلي. وتلك هي مرحلة الاستقلال التكنولوجي، المرحلة التي يمكن القول عندها: إن هذه البلدان قد نمت بالفعل، وأصبح في إمكانها أن ترسم مساراتها الخاصة للتقدم. وطالما ظلت الثقافة المحلية تمثل حاجزا فيما يتعلق بإدخال التكنولوجيا فسوف يستمر تعذر غرس التكنولوجيا الحديثة. إذ يتعين أن تنتشر الأخيرة في الثقافة بالتدريج الأبسط في البداية ثم بعد ذلك الأكثر

تعقيدا، وواضحة الفائدة أولا ثم بعد ذلك المفيدة على نحو أقل وضوحا. ولا يستبعد ذلك بطبيعة الحال إدخال التكنولوجيات الحديثة حيثما كان ذلك ضروريا بعيدا عن إشباع الحاجات الأولية للجماهير لدواعي استراتيجية، أو لغير ذلك من الأسباب، لكنها ستظل مجرد مواقع معزولة عن الإطار الجماهيري، وبلا أي تأثير حقيقي في عملية تحديث الثقافة التي تمثل الهدف الاجتماعي النهائي. وإلى أن يتم تحقيق الهدف الاجتماعي المتعلق بالاستقلال التكنولوجي، من خلال الإدخال التدريجي للتكنولوجيا الحديثة، سيتعين أن تنجز التكنولوجيا البسيطة-أي التي في متناول الجماهير نتيجة مستواها المنخفض فيما يتعلق بالاحتياج للمواد والمهارات والاستثمارات-الوظائف الآتية:

أ-توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل في إطار سياسة للتنمية موجهة نحو الإشباع الدائم للحاجات الأساسية الأولية لأكبر عدد ممكن من الناس.

ب-استكمال تحقيق هدف إدخال التكنولوجيا الحديثة ووضعه في الاعتبار بصفة دائمة، والذي ستتزايد أهميته بمرور الزمن.

جـ-تعليم العمال، وتوسيع أفقهم الثقافي خلال تدريبهم على العمل.

وفي هذا الصدد يقترح أيك[51] بعض الخطوط الموجهة لتعظيم الاستفادة من العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية:

أ-ينبغي أن تتعلق الابتكارات العلمية والتكنولوجية بالمشكلات الحقيقية التي يواجهها الإنسان العامل خلال ممارسته.

ب-ينبغي إبداء اهتمام خاص بمثل تلك المشكلات التي سيؤدي حلها إلى تحسين الظروف المعيشية لأكبر عدد من الناس.

جـ-ينبغي أن يكون المبدأ الموجه لتنمية العلم والتكنولوجيا هو أقصى درجة ممكنة من نشر التفهم بين السكان.

وحتى تصبح هذه الخطوط العامة ذات تأثير فعلي يتعين تلبية العديد من الشروط، منها:

أ-مجتمع متمتع بدرجة عالية من المساواة.

ب-سياسة عامة تعمل على تعزيز رفاهية المجتمع بكل فئاته.

جـ-أولوية التخلص من القهر والاستغلال.

ويؤكد د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن [52] على أهمية الانتقائية في نقل التكنولوجيا، والتركيز دائما في تنمية الموارد النادرة والمهارات الإنسانية باستخدام وسائل تقوم على الاستفادة إلى أقصى حد بالمعارف الخارجية الأجنبية دون أي تقييد للسيادة الوطنية أو الاستقلال الوطني. ويتعين إدخال التعديلات الممكنة على التكنولوجيا المستوردة من البلدان المتقدمة، بحيث يتم تخفيض التكلفة وزيادة فرص العمل. كذلك يؤكد بحث للجمعية الملكية ببريطانيا، الممثلة للرأي العلمي، على أن التطبيق التكنولوجي يعتمد على البيئة التي يتم إجراؤه فيها. [53] وعلى ذلك فإن على كل بلد من البلدان النامية أن يخلق إمكاناته الخاصة من الطاقة البشرية والتسهيلات التي تستلزمها عملية تنمية وتطبيق التكنولوجيا. صحيح أن النسخ (النقل) المرخص للتكنولوجيا من البلدان المتقدمة سيظهر في البداية أنه أرخص كثيرا من البدء من جديد من العلوم الأساسية، لكن التكنولوجيات غير المعدلة للبلدان الأخرى لن تتلاءم مباشرة في الأغلب الأعم مع الظروف المحلية، وسوف تتطلب المزيد من التطوير التكنولوجي.

ولا ريب في أن من المغري بالنسبة لدولة نامية أن تستثمر في عمليات النقل المباشر بدلا من الاستثمار في خلق تكنولوجيات ملائمة انطلاقا من قاعدة التكنولوجيا المحلية القائمة. كذلك قد يفضل التكنولوجيون المحليون أن يخالطوا تكنولوجيي البلدان المتقدمة بدلا من الاختلاط بالحرفيين والعمال المهرة من بلادهم. وقد تطغى الاعتبارات المظهرية على الاعتبارات الأخرى، لكن النتيجة لن تكون عندئذ في صالح البلاد على المدى البعيد.

ومن بين العناصر الثلاثة التي يقال إنها أساسية بالنسبة للتنمية، أي المال والعلم والتكنولوجيا، تثبت الأخيرة إنها الأصعب قابلية للاكتساب. فالمال يمكن أن يعطى كمساعدات أو في شكل قروض، والعلم يكفل بالمجان في الجامعات ومراكز البحث في البلدان النامية، أما التكنولوجيا فتباع فقط في قطرات صغيرة وبأسعار باهظة، وهي مباحة لمن يحتاجها ويدفع الثمن، وقد يبقى أغلبها سريا. وتمكن التكنولوجيا المتقدمة العالم النامي حقيقة من التقدم على طريق التنمية من خلال التجديد، والمنافسة الناجحة، والاستخدام المفيد للموارد النادرة، وتحقيق فائض قيمة أعلى، الخ. والواقع أنه من السذاجة أن نتوقع أن هذه الميزة ستكفل لتلك البلدان بسهولة، ومن

ثم يتعين كسب التكنولوجيا محليا من خلال جهود الاعتماد على النفس والتعليم الذاتي. ويتم أحيانا التغلب على عوائق نقل التكنولوجيا بمجرد وصول البلد المعني إلى مستوى مماثل لمستوى البلدان المتقدمة، كما في حالة المشاركة في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ومن الجدير بالذكر أن أغلب عمليات نقل التكنولوجيا الراهنة تتم بين البلدان المتقدمة تكنولوجيا.

وعلى ذلك فإن الاحتمالات غير مشجعة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الحقيقية والفعالة إلى البلدان النامية. ويتعين إبقاء الخيارات الأخرى مفتوحة من خلال خلق تكنولوجيات محلية مناسبة تستهدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. وترتبط هذه التكنولوجيات ارتباطا وثيقا، وتتكامل على نحو متبادل عندما توجه إلى هذا الهدف. إذ تساعد على خلق بنية اجتماعية تستوعب بسهولة الاستخدام الكفء للتكنولوجيا العالية، سواء أكانت مبتدعة محليا أم منقولة.

مجالات الفعالية التكنولوجية:

إذا كان الهدف هو الإشباع الدائم للحاجات الأساسية الأولية فإن على التكنولوجيا أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف القريبة والبعيدة للتنمية من ناحية، والموارد ومستويات الدخول وقدرات السكان المحليين من ناحية أخرى. وتشمل المجالات التي تتطلب استخدام التكنولوجيا الملائمة ما يلي:

- الطاقة (كهربة الريف، الطاقة الشمسية، الغاز الحيوي، الخ).
- إنتاج الغذاء (الزراعة، تربية المواشي).
- حفظ الغذاء (التخزين، معالجة الغذاء، الخ).
- إعادة استخدام الفضلات (صناعيا).
- المقاومة المتكاملة للآفات.
- تكثيف زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية لتحقيق الاعتماد على الذات في مجال الغذاء.
- توفير المياه النقية للشرب ومرافق الصرف الصحي.
- أساليب صيانة التربة والمياه.
- أنظمة توزيع الغذاء.

- الصناعة الإسكانية والبناء المحلي.
- الاستشعار عن بعد لتقييم الموارد الطبيعية.
- الصناعات المقللة لتلوث البيئة، أو التي لا تؤدي إلى تلوث البيئة.
- مكافحة الفيضانات، أو الكوارث الطبيعية الأخرى.
- البيوتكنولوجيا (التقنية الحيوية).

وعندما يتم اختيار مزيج تكنولوجي ملائم من أجل استراتيجية الحاجات الأساسية فلن يختلف بصورة أساسية عن المزيج المصمم لخدمة النمط الحالي من استراتيجية التنمية باستثناء انتقال التأكيد إلى تلبية الأنماط الاستهلاكية لقطاع أوسع من السكان. وبالمقارنة بالعوامل «غير التكنولوجية» فإن انتقال التأكيد يسهل تحقيقه أكثر بالعوامل التكنولوجية، حالما يتخذ قرار تخصيص الموارد بجدية وصرامة. إن التأكيد الصارم على الحصول على السلع والخدمات، وتنمية المؤسسات المناسبة، وأنظمة التسليم سوف يتطلب، كما يرى بهالا، تكنولوجيات ملائمة لتوزيع الغذاء وليس لإنتاجه فحسب. [50] وفي مجال الغذاء، سيعني ذلك اهتماما أكبر بتكنولوجيات ما بعد الحصاد، أي بالتخزين والنقل، وتوزيع وتسويق الحبوب، الخ. وفي صياغة هذه السياسات والخطط سوف تعتمد عناصر كثيرة على الظروف المحلية. وعلى أي حال فسوف تتطلب المنتجات والتقنيات الملائمة اهتماما خاصا عند وضع وتنفيذ استراتيجية الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. كما سيستلزم ذلك مزيدا من الالتزام السياسي الوطني والمزيد من التعاون التكنولوجي فيما بين البلدان النامية. ونتيجة هذه المتطلبات سيتعين تعديل العلاقات الاقتصادية الدولية لجعل النظام الاقتصادي العالمي الجديد مفيدا وعمليا.

اعتبارات مؤسساتية:

النتائج الضمنية للسياسات:

إن إشباع حاجات الفقراء لفترات قصيرة من خلال توفير الإعانات الضرورية لتخفيف حدة المعاناة الشخصية أمر ممكن تماما في ظل نظام يقوم على العمليات العفوية للسوق. لكن المشكلة تتخذ منحى مختلفا إذا ما كان الهدف هو الإشباع الدائم للحاجات الأساسية.

ومن بين الوسائل التي تكفل توفير فرص كافية للفئات ذات الدخل المحدود أن ندرس التفاعل بين الموارد والإدارة والبشر. فالموارد يمكن أن تدرس من زاوية: الثروة الفعلية، والثروة المحتملة، والدخل الفعلي، والدخل المحتمل. ويتمثل جوهر التنمية في تحويل الموارد من ثروة محتملة، ودخل محتمل إلى ثروة ودخل فعليين. ويمكن للإدارة أن تؤدي من ناحية إلى إمكانات جديدة منتجة للثروة وإمكانات جديدة مولدة للدخل. ويتعين من ناحية أخرى أن تضع الإدارة الهادفة لتحقيق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية هذه الإمكانات الجديدة تحت رقابة المجتمع طبقا لخطة تنظيم توزيع الفوائد المترتبة عليها. أما البشر فهم مستخدمو الموارد، وهم المسؤولون عن إدارتها ؟ وهم الذين يتعين أن يبتوا في أمر خطة «رفع قيمة» الموارد وخطة التوزيع من حيث إنهم هم الذين سيفيدون، أو يعانون من النتائج. وبالتالي فإن المشاركة في صنع القرار تمثل عنصرا حاسما في عملية الإشباع الدائم للحاجات الأساسية. وفي مجتمع استبدادي حيث يقبض كبار الأثرياء على ناصية السلطة، ويستغلون لصالحهم الموارد والنقود والتكنولوجيا، يحصر تدفق النسبة العظمى من الفوائد في اتجاههم، ومن ثم تتسع الفجوة بينهم وبين الفئات محدودة الدخل، وقد يتنازلون عن حصص هامشية لفترات قصيرة للفئات الدنيا (أي يتيحون «تنقيطا» محدودا ومؤقتا) بوصفها نوعا من التأمين ضد التمرد والإضرار بالحياة والملكية. وربما كان فخ الديون هو الأداة الأقوى لتحويل الفوائد من الفئات الدنيا إلى الفئات العليا داخل الأمة ؟ ووارد تماما أن يتخذ تدفق الموارد في الوقت الحاضر، داخل، المجتمع الدولي، المنحى نفسه إذا ترك دون ضوابط ودون إدارة عقلانية. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن الإشباع الدائم للحاجات الأساسية سيصبح دالة لدرجة الاستقطاب في التوزيع الفعلي للسلطة في المجتمع. فإذا كانت النخبة لها السلطة المطلقة فلا يمكن توقع أي إشباع دائم للحاجات، إذ يتطلب الإشباع الدائم للحاجات الأساسية أن يكون لكل قطاعات المجتمع رأي فعلي ومشاركة فعلية في وضع السياسات وصنع القرار. والمجتمع الذي يفتقر إلى المشاركة المساواتية، ويحصل في الوقت نفسه على التكنولوجيا الحديثة، يمكن أن ينمي المزيد من الإفقار عندما يترك حركة السوق لاتجاهاتها العفوية.

وعلى ذلك فإن الإشباع الدائم للحاجات الأساسية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إجراءات طويلة المدى من أجل:

أ-توسيع إمكانات الثروة المحتملة للأمة.

ب-توسيع إمكانات الدخل المحتمل لموارد الأمة.

جـ-أنظمة مستقرة، وقابلة للتطبيق، ومرنة للتوزيع العادل لهذه الإمكانات الموسعة بين الفئات ذات الدخول المختلفة، مع الاهتمام بوجه خاص بالفئات ذات الدخل المحدود. وهذه الأنظمة يمكن أن تكتسب سمات الاستقرار وقابلية التطبيق والمرونة من خلال إقامتها داخل مؤسسات ديموقراطية حقا، وبدعمها بالتعليم الملائم.

ومع النمط الراهن لتوزيع السلطة داخل العديد من المجتمعات، فإن النخب الحاكمة هي التي سيتعين عليها أن تتخذ القرارات الأولى للإشباع الدائم للحاجات الأساسية ؟ ولن يصبح في الإمكان إنجازه إلا بموافقة وإقرار ودعم هذه النخب الحاكمة. ولقد انبنت الحجج المؤيدة لعملية الإشباع الدائم للحاجات الأساسية، حتى الآن، على اعتبارات إنسانية، كما في حالة حركة مناهضة العبودية في القرن التاسع عشر. وهذا الدافع يمكن أن يعبئ الرأي العام، لكنه ليس كافيا لإقناع النخبة الحاكمة بالتضحية بمصالحها المكتسبة. على أنها قد تقدم بعض التنازلات ذات التأثير المحدود أو الأجل القصير، كأن تقوم ببعض الإصلاحات، لكن هذه الإصلاحات لا تظل سارية غالبا لفترة طويلة. وأي قرار سياسي متعلق بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية يتم اتخاذه في القمة سيتعرض للخطر في الغالب من خلال المصالح الخاصة للفئات الثرية ذات النفوذ التي تستفيد من الإفقار المستمر لقطاع كبير من المجتمع.

والحالة الوحيدة التي يمكن أن تبدي فيها هذه الفئات تعاونا ملموسا مع فكرة الإشباع الدائم للحاجات الأساسية هي أن يتضح بجلاء، لا يشوبه شك، أن عدم إشباع الحاجات، أو الإشباع المؤقت فحسب لهذه الحاجات، ينطوي على آثار سلبية خطيرة بالنسبة للمجتمع، وبالنسبة لمكاسب هذه الفئات. ولقد أدركت هذه الفئات دائما أن عدم الإشباع الصارم للحاجات ينطوي على آثار سلبية خطيرة، ولجأت في بعض الحالات إلى استخدام القوة، و (أو) الإجراءات المسكنة للسيطرة على الموقف. وتدعو الحاجة

اليوم، إلى توضيح أن الاضطراب الاجتماعي يمكن أن ينجم أيضا عن تأخير إشباع الحاجات على أساس قابل للاستمرار. ومن المهم أيضا أن نوضح أن هذا الاضطراب الاجتماعي سوف يهدد بصورة خطير ة مصالح النخبة. وحتى الآن لم يتم التدليل على هذه الأمور بصورة فعالة.

فالعديد من نظم الحكم الاستبدادية استمر في العصور الحديثة لفترة طويلة دون أن يتعرض لمخاطر من النوع الذي يهدد مصالح النخبة الحاكمة. لقد حافظت على وجودها بفضل مزيج من الخدمات والإرهاب. وأتاحت التطورات الحديثة في تكنولوجيات وسائل الإعلام إمكانية السيطرة على العقول، وأساليب التفكير في المجتمع، وخصوصا في صفوف المعدمين. وتتغير الشعارات مرة كل بضع سنوات، بحيث تستمر الأوضاع على ما هي عليه، ولا تتاح أي فرصة للتفكير العقلاني المتسق. فهناك دائما هدف «ضخم» يتعين تحقيقه. كما أن «الجزرة» ينبغي أن تظل ظاهرة دائما عند نهاية العصا بمسافة معقولة.

ومع ذلك فقد أوضحت التجارب الحديثة أن أنظمة الحكم الاستبدادية، أيا كانت درجة استقرارها الظاهري، يمكن أن يطاح بها بسهولة تبعث على الدهشة أحيانا. ويحدث ذلك عادة عندما يعبأ «المضطهدون» من خلال معارضة سياسية ترفع شعارات تفوق شعارات النظام القائم حماسة وانفعالا وتمثل الفترة التي يستمر فيها بقاء الحكم الاستبدادي الوقت المطلوب لتشكيل قيادة منظمة ونشطة للمضطهدين.

وهنا تصبح قضية التعاون الدولي واردة بشدة. ففي معظم الحالات التي تمت فيها الإطاحة بالحكام المستبدين، مثلت المساعدة الخارجية السافرة أو المستترة من الحكومات الأخرى عنصرا لا غنى عنه بالنسبة للمعارضة. فالمشاركة متطلب لا غنى عنه من أجل الإشباع الدائم للحاجات الأساسية، ومن قبيل الضرورة الملحة أن يساعد المجتمع العالمي-إذا كان جادا حقيقة فيما يتعلق بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية في كل مكان بصورة فعالة على كفالة المشاركة الكاملة في كل مكان-والمطلوب هو ضرورة ترشيد عمليات المراقبة والتدخل التي تجري بالفعل وراء الكواليس، وتقنينها، وإخضاعها للرقابة المدققة للمجتمع العالمي بأسره لتخفيف حدة المعاناة، والموت، والدمار التي تتآزر لتعويق الإشباع الأساسي للحاجات الأساسية.

وهو ما يمكن أن يشكل بالطبيعة وظيفة جديدة يمكن أن تلحق بوظائف محكمة العدل الدولية.

إن الحكم الاستبدادي أو المطلق نادر الوجود نسبيا في العصر الحالي، وفي أغلب الحالات تتعاطف النخب الحاكمة، لحسن الحظ بإخلاص مع حاجات مواطنيها من الفقراء وغير الفقراء. وهو ما يدعو إلى التفاؤل فيما يتعلق بقبول إجراءات الإشباع الدائم للحاجات الأساسية عندما يتضح لها أن مزايا هذه الإجراءات تفوق مزايا أي إجراءات يتم تنفيذها في الوقت الحاضر. وتلك جزئيا مسؤولية جماعة المصالح العالمية المعنية ؛ كما يمكن لنظام الأمم المتحدة، ومانحي القروض، وللشركات متعددة الجنسيات أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال. ويتعين أن يتجسد تعاونها أولا وقبل كل شيء في مجال تنفيذ سياسات زيادة الموارد والدخول. ويتمثل المجال الثاني للتعاون في المساعدة على إقامة نظم توزيع عادلة. وقد لا تحظى مثل هذه الجهود بنفس القبول والترحيب، وخصوصا إذا لم يبذل أي جهد من أجل التوزيع العادل والكفء على المستوى الدولي، أي بين الدول الفقيرة والغنية.

وتتمثل المهمة المطروحة في الفترة المقبلة في إنجاز نوع من الانتقال على النطاق العالمي من النمو الاقتصادي المشوش إلى نمو اقتصادي مدروس، وموجه يحسن البيئة الإنسانية، ويعزز حفظ الموارد، ويرشد استخدامها في الوقت الذي يعزز فيه أيضا الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية.

ولكي نجعل ذلك أمرا ممكنا سيتطلب الأمر ترتيبات مؤسساتية جديدة، وأشكالا جديدة من التعاون الدولي. ويتعين النظر إلى مشكلات تعزيز الثروة، والإمكانات المساعدة على زيادة الدخل، والنظم والمؤسسات المطلوبة للتوزيع العادل لفوائد التنمية لا من الزاوية الوطنية وحدها، بل من الزاوية الدولية أيضا. ويشمل الهدف أيضا قضايا الموارد البيئية على المستوى الكوني. فهنا على وجه التحديد يمكن لمفهوم «الحدود الخارجية[*2]» أن يقدم إسهامه.

ويؤكد هوايت على أنه:

«إذا كنا نريد أن نحيا حياة مثمرة في عالم سيظل التفاوت سمة سائدة فيه لأجيال عديدة قادمة فإن علينا أن نكرس أساليب عملية وعينية يمكن

(*2) «الحدود الخارجية» هي حدود قدرة الموارد الطبيعية للأرض على العطاء.

الأمم عالية الدخل، والأمم منخفضة الدخل أن تتعاون من خلالها عل نحو منسجم لسد الفجوة. وبقدر ما تدعو الحاجة إلى تنمية الموارد الطبيعية، فسوف تستلزم الجهود بلورة أفضل المعارف العلمية على مستوى العالم في خطط تساعد الحكومات القومية ذات النظرة البعيدة على صياغتها لكي تتولى بعد ذلك مسؤولية تنفيذها. ويتعين أن تعزز مناهج المساعدة في كل من مرحلة الدراسات، ومرحلة التنفيذ الكفاية العلمية، والحكمة العملية دون التضحية بالكرامة المحلية واحترام الذات.. ومن المقومات القوية في الحافز الدافع لتحسين إدارة الموارد العالمية في المستقبل القريب رؤيا التحدي الذي تقدمه التنمية المتكاملة في كل الأمم، أي رؤيا التعاون بين المجتمعات المفكرة في العالم لتحقيق أهداف ملموسة».[55]

خيارات السياسة:

يذكر تقرير بلدان خطة كولومبو أن «الإرادة السياسية» ليست غائبة، لكن الخلاف ينشأ حول الأهداف الأخرى[25]. إذ إن تعريف «الأكثر فقرا» مسألة معقدة تتضمن تعيين فئات الدخول، والأهداف الإقليمية، والمجموعات السكانية الأكثر تعرضا للمرض، والفئات العمرية النوعية. كذلك تتضمن درجة اللامركزية في البرامج، والأدوات الإدارية، وتحديد الأولويات في السلع والخدمات قرارات صعبة تتبنى أحيانا على مبدأ التجربة والخطأ على المستوى المحلي. فإذا كانت إمكانات الحكم الذاتي المحلي تسمح بالمشاركة الشعبية فإن في الإمكان الوصول إلى بعض التسويات بمساعدة الزعماء السياسيين المحليين. ويمثل الالتزام السياسي المستمر عنصرا ضروريا من أجل نجاح البرامج. وقد تنشأ تعارضات بين الحاجات القريبة والبعيدة، كما قد تطرأ تحديات أمام استمرار الالتزام. ويتعين أن يتم تبادل الخبرات وتقييمها على مختلف المستويات، وأن يجري حل ألوان الخلاف والتعارض.

إن البلدان المانحة للقروض تعترف بأهمية نهج الحاجات الإنسانية الأساسية، وبعدم كفاية ما سبق إحرازه من تقدم، لكننا لا نجد إجماعا حول ما إذا كان يتعين اعتبار إطار الحاجات الإنسانية الأساسية استراتيجية أساسية، أم جزءا من نهج أكثر مرونة وعملية. وترتبط هذه القضية بمسألة

من يحدد أولويات التنمية. وهنا نجد في الغالب أنواعا من التعارض بين مواقف مانحي القروض والحاصلين عليها ؛ فالمقترضون غالبا ما يزعمون أن استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية تمثل شكلا من أشكال التدخل، وأنها يمكن أن تساعد على تأييد التبعية واستخدام التكنولوجيا ضعيفة الكفاءة. كذلك يثار السؤال المتعلق بكيفية تقييم أثر المعونة في تعزيز الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية على نحو مباشر وقابل للتحقق، وعلى مدى أي أفق زمني. وقد لخصت الخيارات التي تواجه مانحي القروض في نطاق يتراوح ما بين «الدعم المجاني العام» و«الدعم النوعي الموجه» على النحو التالي:

أ-الدعم واسع النطاق مع ترك تحديد الأولويات للحكومات الحاصلة على المعونات، مع توجيه الجانب الأكبر من المعونة إلى فقراء الريف أو المدينة.

ب-الدعم الاختياري مع ترك الحرية لمانحي القروض لاختيار ما يرونه مناسبا من المقترحات المقدمة من الحكومات المقترضة، والتي يجري تشجيعها على تقديم مشروعات الحاجات الإنسانية الأساسية.

جـ-الدعم المحدود، حيث يقدم مانحو القروض مشروعات للمقترضين ليختاروا من بينها ما يلبي معايير نوعية محددة مثل الحاجات الإنسانية الأساسية.

د-الدعم النوعي الموجه، والذي يجمع بين تمويل المشروع وبذل الجهود للتأثير في خيارات الحكومات المقترضة فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ المشروعات.

ويدرك المقرضون تماما أن مساعداتهم تقصر عن تنفيذ استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية. وقد قدر البنك الدولي أن تلبية الحاجات الأساسية لفقراء العالم تحتاج إلى 50 بليون دولار سنويا[56]. وسوف تختلف المعونة القليلة المقدمة من مانحي القروض تبعا لمدى «العافية» التي يتمتع بها اقتصادهم الداخلي. وبالرغم من المطالبة بتلاؤم المعونة مع استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية، إلا أن القسم الأكبر من المعونة يذهب إلى أغراض بعيدة تماما عن الحاجات الإنسانية الأساسية، فحتى لو تم توفير المتطلبات المالية لاستراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية من جانب

المقترضين تبعا للتعريف القياسي (الغذاء، الإسكان، الصحة، الصرف الصحي، الملبس، التعليم) فإن لدى البلدان المقترضة حاجات أخرى ينبغي ضمها إلى القائمة مثل: التغذية، وكفاية إمدادات الغذاء، ومحو الأمية، وتوفير فرص عمل جديدة، ووسائل المواصلات، والأمن الاجتماعي، والعدالة. وبرغم التجارب الماضية إلا أن العديد من البلدان التي تأمل في التغلب على مشكلة الفقر من خلال التخطيط تبدو معتمدة على الإيمان وحده. ولقد فسر عقم مشروعات الحاجات الإنسانية الأساسية بالنفوذ المتغلغل للنخب الريفية، والذي يزيد من صعوبة الوصول المباشر إلى الفئات الأكثر فقرا. ومن الواضح أن الإطار المؤسسي لا يتطلب-لكي يجعل استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية مؤثرة وفعالة-مشاركة القطاعات الأكثر فقرا من المجتمع فحسب، بل يتطلب أيضا الاعتماد المتزايد على النفس، وتدعيم العناصر الإدارية على المستوى المحلي. وقد ترى الحكومة المركزية أن من الأفضل إنشاء تنظيمات شعبية محلية تعتمد على إمكاناتها الذاتية، ومستقلة عن البيروقراطية المركزية، بحيث تقوم بتنفيذ السياسات مباشرة. لكن هذه التنظيمات ينبغي أن تراقب بدقة حتى لا تسيطر عليها النخب الريفية، وتتحول إلى أدوات لاستغلال أكبر، كما يقال: إنه حدث بعد تنفيذ الإصلاح الزراعي في مصر عام 1960, [44] وفي التحليل الأخير فإن الطريقة المثلى لتحويل الطموحات والنوايا الطيبة إلى برنامج فعلي للحاجات الإنسانية الأساسية هي وضع جدول زمني يتضمن أهدافا سنوية للحد من مستويات الفقر.

وتنطوي الخطوات المستقبلية التي اقترحت بالنسبة لبلدان خطة كولومبو على نوع من الفائدة بالنسبة للبلدان الأخرى التي ترغب في تبني استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية. ويمكن إجمال هذه الخطوات فيما يلي:

أ-تبادل المعلومات والخبرات على مختلف المستويات.

ب-دراسة مجالات التعاون الوظيفي في أنشطة الحاجات الإنسانية الأساسية.

جـ-توحيد معايير المؤشرات المستخدمة في قياس وضع الحاجات الإنسانية الأساسية في كل بلد، وإنجاز المشروعات، وفي مراقبة الإنجاز المتحقق فيما بين البلدان حتى يتم اكتساب تفهم أعمق للمشكلات القائمة.

د-تشجيع الدول المقرضة والدول المقترضة على حفز وتمويل الأبحاث المرتبطة بسياسات الحاجات الإنسانية الأساسية.

هـ-تدريب الطاقة البشرية المطلوبة لإدارة وتشغيل برامج الحاجات الإنسانية الأساسية.

الخلاصة :

لا يختلف أحد على أن العالم يمر بأزمة، وأنه يعاني من العديد من المشكلات على المستوى الكوني ؛ ومن مظاهر هيمنة الثقافة الغربية على العالم بأسره أن التحذيرات المتعلقة بهذه المشكلات، والمقترحات المقدمة لحلها، والتحذيرات المضادة لهذه المقترحات ذاتها تأتي كلها من مصادر غربية، بحيث نحتار في معرفة ماذا نصدق ومن نصدق. لقد قدم لنا الغرب نماذج للتنمية على غرار نمطه التصنيعي، واقتصاديات نموه، ونظامه البرلماني، ومعاييره الخاصة المتعلقة ببنية الدولة ونظام عملها، الخ. لكننا نجد الآن أنه في حين أن هذه النماذج نجحت تماما في الغرب، فإنها لم تنجح دائما في بقية بلدان العالم. كذلك أخفق نموذج آخر، مستمد من الكتلة الشرقية، في بلدان العالم الثالث. وتظهر اليوم إشارات وتحذيرات فيما يتعلق بفشل هذه النماذج حتى في بلادها الأصلية. ويقال لنا إننا نعيش وسط أزمة عالمية معقدة تتعلق بالبيئة، والسكان، والموارد، والفقر، والجوع، الخ.

ومما يشهد لقدرة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاستجابة السريعة أنها تعمل بناء على طلب كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية من أجل دراسة المشكلات التي تطرحها كل من المجموعتين. ولقد أحرزت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقدما كبيرا في مجال تصفية الاستعمار، ومجال التنمية (خلال العقدين الأولين للتنمية، وإن لم تتحقق فيهما الأهداف بالصورة المرجوة)، وحفظ السلام، والتعليم، الخ، لكنها كانت أقل نجاحا فيما يتعلق باتفاقيات التعريفة الجمركية والتجارة، وقانون البحار، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لقد أظهرت المداولات-التي جرت في الاجتماعات المخصصة لقانون البحار-أن المبادئ المتعلقة بالسيادة القومية على الموارد الطبيعية يمكن أن

تتحول إلى شعارات فارغة لا غير إذ كشفت البلدان الصناعية-القادرة على استغلال تفوقها العسكري والتكنولوجي-عن نواياها فيما يتعلق بمنع البلدان المتضررة من الحصول على اعتراف رسمي من الأمم المتحدة بحقوقها فيما يختص بالسيادة على مواردها الواقعة داخل حدود مياهها الإقليمية، بالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا المنع فيما يتعلق بترشيد استخدام تلك الموارد، بالنسبة للمساواة ولأي شروط أخرى عادلة وقائمة على المساواة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ذلك هو الجو الذي يتم فيه الإعلان عن الدعوة إلى نهج الحاجات الأساسية في التنمية.

وبالرغم من أن إشباع الحاجات الأساسية هو في الأساس جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تطالب به البلدان النامية إلا أن تبنيه، عندما تدافع عنه البلدان الصناعية، كمنهج للتنمية ينظر إليه بعين الشك في أغلب بلدان العالم الثالث. وفي الوقت ذاته، فعندما أقرته مجموعة من البلدان النامية (مجموعة «كولومبو») كمنهج للتنمية، فإن مانحي المعونات أبدوا تقاعسا في توفير الأموال اللازمة[25]. وفضلا عن ذلك فإن البلدان الصناعية تحجم عن تسهيل انتقال التكنولوجيا. والنتيجة الحتمية لسلوك كهذا هي تعزيز شكوك بعض البلدان النامية في أن الهدف الحقيقي وراء الدعوة لاستراتيجية الحاجات الأساسية هو إبقاؤها عند مستوى منخفض من التنمية. وبعبارة أخرى فإن هذه الدعوة ينظر إليها على أنها شرك آخر تضعه البلدان المتقدمة في طريقها. ولقد اعتادت البلدان النامية أن تنظر إلى المشكلات الكونية التي أثارتها البلدان الصناعية في الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السبعينات على أنها أشراك منصوبة لتحويلها عن المسار الذي تعتقد هي أنه الأفضل بالنسبة لها. وقد تبلور هذا الشعور أولا عند مناقشة قضايا البيئة في ستوكهولم، ثم عند مناقشة قضية الزيادة السكانية في بوخارست. وينظر إلى ما سمي بالأشراك المعدة داخل منابر الأمم المتحدة بوصفها تعزيزا لأشراك أخرى منصوبة بالفعل في العمليات الجارية ؛ شرك الديون، وشرك الخبراء الأجانب، وشرك التدريب (وما يترتب عليه من استنزاف للعقول)، وشرك المعونة الغذائية (وأشكال المعونات الأخرى)، وشرك التضخم، وغيرها من الأشراك. على أن هناك أشراكا أخرى منصوبة بمهارة أكثر، ولها الفعالية

نفسها، تعمل داخل البلدان النامية نفسها لاستنزاف مواردها من الطاقة، ولتحجيم قدرتها على النمو: النظام البرلماني وهيكل النظام الإداري (البيروقراطية)، وهيكل النظام التعليمي (التكنوقراطية)، ونظم المحاسبات القومية (إهمال إسهام القطاع التقليدي في الناتج القومي الإجمالي)، والنماذج الأخرى المستمدة من البلدان الصناعية المتقدمة (الغربية والشرقية)، وكلها ينظر إليها على نحو مفارق باعتبارها ضرورة للتنمية.

الأشراك الداخلية والخارجية:

على الرغم من أن هناك ما يبرر نظرة بعض مفكري العالم الثالث إلى مسألة نهج الحاجات الأساسية على أنه شرك على نحو ما. إلا أن ذلك لا يلغي الصلاحية الأصيلة لهذا النهج. فهو نهج صحيح وجدير بالاهتمام شأنه في ذلك شأن الاهتمام بالبيئة، والسكان، والموارد، الخ، إذا قصد بالتقدم حقيقة رفع مستوى معيشة وأسلوب حياة الأغلبية المتضررة وتوفير الظروف التي تمكن كل فرد من إعالة نفسه، والاستمتاع بالحياة بالصورة اللائقة. والواقع أن هذا الكلام ينطبق أيضا على الأشراك الأخرى المتعلقة بالسكان، والبيئة، والموارد، الخ. فقوة تأثير هذه المشكلات في مستقبل البلدان النامية لا تتلاشى، حتى لو استخدمت فعلا من جانب البلدان الصناعية كأشراك لتعويض التنمية. فالزيادة السكانية ذات المعدلات العالية تمثل، من الوجهة الموضوعية-وبصرف النظر عن أي أساليب للتلاعب والاستغلال على المستوى الدولي-خطرا يتهدد البلدان النامية، ولن يسفر إلا عن المزيد من الإفقار والإضافة لشعوبها ؛ وإهمال الاعتبارات البيئية لن يضيف سوى نموذج البلاد الغنية من التدهور البيئي إلى نمط البلد الفقير القائم بالفعل، في ظل مجتمع دولي عاجز تجاه الطرفين معا ؛ كذلك لن يؤدي الإسراف في استغلال الموارد إلا إلى مضاعفة عجز البلاد عن الاستثمار في المستقبل. والواقع أنه يمكن النظر إلى الأشراك لا بوصفها منصوبة عمدا للبلدان النامية من جانب القوى الصناعية بقدر ما هي ناشئة بصورة آلية نتيجة وضع البلدان النامية نفسه على هامش الاقتصاد العالمي. وهو موقف ليست القوى الصناعية مسؤولة عنه في الوقت الحاضر مسؤولية كاملة، لكنه في الجانب الأكبر منه نتيجة عوامل تاريخية وثقافية.

وبطبيعة الحال فإن الموقف الحالي عرضة لأن يجري «تأبيده» من جانب القوى الصناعية التي تستطيع أن تستخلص فوائد عديدة منه. وإنها لمسؤولية مفكري العالم الثالث أن يشرحوا لمواطني بلادهم كيف يستغلون هذه المشكلات لصالحهم هم، بدلا من مواصلة توقع تحسينات جوهرية في سلوك البلدان الصناعية. ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أنه يتعين إهمال هذا السبيل، وخصوصا في وقت تبدو فيه البلدان الصناعية مستعدة للإنصات. فعندما تضاعفت أسعار القمح أربع مرات عام 1972- 1973 كان التفسير الذي قدم للبلدان النامية هو أنه أحد «حقائق الحياة التي لا سبيل إلى إنكارها»، أما عندما تم رفع أسعار البترول الخام عام 1973 وبعد ذلك فقد صدرت النداءات مطالبة «بالتعاون بدلا من المواجهة». فإذا ما استمرت هذه الروح فسوف يتعزز الأمل في تهيئة جو جديد من التفهم للفائدة المتبادلة والتكافل بين المنتجين والمستهلكين، مما يؤدي في النهاية إلى الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية لكل الأطراف.

إن انشغال مفكري العالم الثالث بالأشراك التي تنصبها البلدان الصناعية للبلدان النامية لا يجب أن ينسينا أن هناك أشراكا داخلية داخل البلدان النامية نفسها، منصوبة بوعي، أو دون وعي، تسهم بطريقة مشابهة، وإن كانت أكثر خداعا، في تضييق فرص إحراز تقدم حقيقي في اتجاه الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. وبعض هذه الأشراك مادي (فيزيائي)، وبعضها الآخر اجتماعي. وربما كان أكبر هذه الأشراك الداخلية هو وجود أغلبية واسعة من الأميين تعلوها تلك القشرة (أو الطبقة) الرقيقة من النخبة نصف المتعلمة في أغلبها. هذا الموقف هو المسؤول في التحليل الأخير عن انتشار العاطفية، واللاعقلانية، وعجز المجتمع العلمي والتكنولوجي محدود العدد للغاية، وانتشار النزعة العلمية الزائفة والشعوذة، وعبادة البطل، وسهولة التصديق (أو السذاجة المفرطة)، والتطرف، والتعصب ضد المعارضة والتعددية الحزبية وضعف المشاركة الجماهيرية في صنع السياسات واتخاذ القرار، الخ. ذلك بعض من الخصائص الحقيقية للتخلف والركود، وهو السبب الحقيقي في أن كلا من خلق ونقل التكنولوجيا، كبديلين يعتمد كل منهما على الآخر، تتعذر ممارستهما في وقت واحد. كما أن له أثرا ملموسا في تعويق تحقيق السيادة الكاملة والاستقلال الحقيقي، ومن

الواضح أنه ستتعذر معالجتها في المستقبل المنظور. وهذه الأشراك أكثر فعالية كثيرا، بوصفها أشراكا داخلية، في منع أي تقدم حقيقي من أشراك منصوبة من جانب القوى الصناعية. وتأبيدها من خلال العوامل المؤثرة داخليا وخارجيا أكثر خطورة، وأكثر تعذرا على الحل، من الأشراك الخارجية ؛ أو تأبيد الشروط المعاكسة في النظام الدولي، بالرغم من أنها مترابطة جميعا ترابطا وثيقا. ويتعين على أي خطة عمل تستهدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أن تبدي اهتماما بالتخلص من هذه الخصائص الداخلية لا يقل عن اهتمامها بأي نزاعات في العلاقات الدولية مناهضة للبلدان النامية، ولتخفيف حدة الفقر فيها.

البلدان العربية:

فإذا ما انتقلنا إلى البلدان العربية، على وجه التخصيص، فسنجد أن رجل الشارع ينتابه كثير من الشك في قدرة المجتمع الدولي على إحداث تغيير ملموس في النظام الدولي. ويبرر هذا الشك من وجهة نظره فشل المجتمع الدولي في الاعتراف الواضح والكامل بالحقوق المشروعة لأحد الشعوب العربية الشقيقة بالرغم من مرور ما يزيد على أربعين عاما على مأساته. وفضلا عن ذلك فقد تعزز هذا الشك من خلال تجربة البلدان العربية المصدرة للبترول فيما يتعلق بآليات النظام الاقتصادي العالمي، منذ تضامنت مع البلدان الأخرى المصدرة للبترول للوصول إلى مقاييس أكثر عدالة وإنصافا في شروط التعامل التجاري في سلعتهم التصديرية الرئيسية- مقاييس تتمشى مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لقد أدت الإفادة من الانتعاش البترولي الحديث في بعض البلدان العربية المصدرة للبترول إلى طمس قضية التنمية في المنطقة العربية ككل. ومعظم التفكير الغربي حل هذا التدفق للدخل مشوب بمشاعر متحاملة، ومتأثر بشدة انطباعات مستمدة من أجهزة الإعلام. لكن الواقع هو أن هذا الدخل يمثل نوعا من «البركة» المختلطة، فقد خلق ألوانا من التفاوت الهائل داخل العالم العربي أكثر خطورة من ألوان التفاوت القائمة بين الشمال والجنوب. وخلق مشكلات في مجال الاستثمار بأكثر مما حل من مشكلات في مجال توفير الإشباع والرخاء في البلدان العربية الصغيرة المصدرة للبترول. كما

حرف أهداف التنمية في البلدان العربية من السيادة الكاملة إلى المزيد من الارتباط والتبعية للنظام العالمي القائم. وتتحدد المواقف المتباينة للبلدان العربية تجاه نهج الحاجات الأساسية إلى حد كبير حسب كون هذه البلدان مصدرة للبترول أم لا، وحسب حجم تعدادها السكاني. وبرغم التعارضات القائمة بين البلدان العربية إلا أن هناك تسليما عاما بأن من الأفضل لها أن تتكامل جهودها في مجال التنمية، بل إن هذه التعارضات ربما اعتبرت في الواقع أحد العوامل المؤدية إلى ذلك. ويقترح محمد دويدار[57] خمسة محاور من أجل تطوير الاقتصاد العربي (كلها داخل إطار استراتيجية تصنيعية):

- محور صناعة الحديد والصلب، والصناعات الأخرى المساعدة.
- محور البترول والصناعات البتروكيمياوية.
- محور صناعة التشييد، بما في ذلك البناء ومواد البناء.
- محور الأمن الغذائي.
- محور الأصالة التكنولوجية. كذلك يقترح محمود عبد الفضيل (58) خمسة محاور من أجل جهد عربي مشترك في مجال التنمية الاقتصادية.

- الأمن الغذائي.
- التصنيع، مع التركيز علي:

أ-الحديد والصلب، والصناعات المساعدة.

ب-البتروكيمياويات.

- شبكات نقل وتسويق منتجات المنطقة.
- نقل التكنولوجيا والتكيف معها.
- خلق نظام نقدي عربي.

واضح إذا أن هناك اتجاهين: أحدهما يهدف إلى إشباع الحاجات، بينما يستهدف الثاني تشجيع التصدير، أو على الأقل إحلال الواردات في حالة بعض الواردات مرتفعة السعر، والتي تتوافر موادها الأولية داخل المنطقة العربية. ويعرب محمود عبد الفضيل عن أسفه للافتقار إلى استراتيجية لفترة ما بعد البترول، ويستشهد بمصنع الألمنيوم في البحرين كمثال جيد للبناء من أجل المستقبل، بينما يرى دويدار[57] أن ظروف إنشاء هذا المصنع تعد مثالا للتبعية التكنولوجية والتي يتعين

تحاشيها في أي مشروعات أخرى مشابهة.

الأمم المتحدة:

يلبي نظام الأمم المتحدة العديد من الشروط المطلوبة للعناية بالمشكلات الكونية، وتوفير الإطار المؤسسي لمعالجتها على المستوى الدولي، لكنه لا يمكن أن يكون فعالا فعالية كاملة في ظل أوجه قصوره الحالية. ويتعين أن يجعل أكثر فعالية، لا بوصفه حكومة عالمية، بل من أجل «حكم» الشؤون العالمية، على حد تعبير كليفلاند وويلسون. [59] فالحكومة العالمية سوف تعكس غالبا، على نطاق أكبر، أوجه الخلل في الحكومات القومية. وفي الوقت نفسه ليس من الصعب أن نتخيل كيف يمكن أن يساعد نهج الحاجات الأساسية في تجميع ودمج الجهود الكونية في خطة عمل شاقة ومعممة، خطة عمل تنطوي على الفائدة بالنسبة للبلدان الصناعية والبلدان النامية في آن معا.

وعلى سبيل المثال «سوف تتعين إعادة توجيه أهداف المجتمع، بحيث تتاح لمجموع السكان فرصة أوسع للتعبير الذاتي في مجالات الثقافة، والتعليم ، والفن والعلوم الإنسانية-تلك المجالات غير المادية للتنمية التي تمثل أعلى مستويات الإنجاز الإنساني» في البلدان الصناعية.[60] ويتلو ذلك أن نهج الحاجات الأساسية لن يكون فعالا على النطاق الكوني إلا إذا لم يتم قصره على الحاجات البدنية أو الأولية وحدها، بل امتد ليشمل في وحدة متكاملة الحاجات الأولية والثانوية للسكان المستلبين في البلدان الصناعية أيضا. وبالتالي فإن أحد العناصر الأساسية في هذه الخطة يتمثل في ضرورة أن يتمم العمل الدولي الذي يجمع بين البلدان الصناعية والنامية العمل القومي داخل البلدان. ويمكن لنظام الأمم المتحدة أن يكون الإطار الطبيعي لمثل هذا العمل المشترك، فداخل هذا الإطار يمكن تحقيق التعاون من أجل التخلص من الأشراك الخارجية والداخلية التي تقف في طريق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. لذلك ينبغي أن تتضمن خطة العمل، من أجل الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية على النطاق الكوني، إعادة تأهيل، وإعادة توجيه، وإعادة التصديق على نظام الأمم المتحدة الذي يتعين أن يشمل على وجه التخصيص المهمات التالية بالنسبة للمنظمات

التابعة للأمم المتحدة.

1- يتعين تفويض مجلس الأمن سلطة كبح الاضطهاد، والاستبداد، ودعاة الإثارة من خلال إجراء مبني على قرارات محكمة العدل الدولية.

2- يتعين على البنك الدولي أن يكون متسقا في سياساته تجاه استراتيجيات التنمية في البلدان النامية في إطار نهج الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. ومن الواضح أن هذه المنظمة لم تستقر بعد على ما إذا كان عليها أن تتصرف طبقا للأحاديث التي يدلي بها رئيسها، أو تستمر في اتباع سياسات «مستشاريها».(61)

3- يتعين على «اليونيدو» (برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) أن تكون متسقة في المشروعات المقترحة والمنفذة في البلدان النامية في إطار نهج الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية.

4- يتعين أن يمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب UNEP) من إنجاز تقييم للآثار البيئية المترتبة على مشروعات التنمية المقترحة، أو الممولة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أو من خلال اتفاقات ثنائية، لتقديم المشورة حول التكنولوجيات السليمة والملائمة بيئيا، وأن تتاح له إمكانية التدخل على نحو فعال في حالة عام الالتزام بالمعايير البيئية، وفي حالة تدهور الظروف البيئية.

5- كذلك يتعين أن يعهد إلى «اليونيب» إنشاء مركز للبحوث البيئية لوضع المعايير، وتحسين عملية مراقبة الظروف البيئية الكونية.

المراجع:

1. McHale and M.C. McHale, Human Requirements, Supply Levels and Outer Bounds: A Framework for Thinking about the Planetary Bargain (New York, Aspen Institute, 1975).

2. J. McHale and M.C. McHale, Basic Human Needs: A Framework for Action (New Brunswick, New Jersey, Transaction Books, 1987).

3. ILO, Employment, Growth and Basic Needs: A One-World Problem (Geneva, 1976).

4. H. Singer, Technologies for Basic Needs (Geneva, 1977).

5. A.S. Bhalla, "Technologies appropriate for a basic needs strategy". Mimeographed. Paper prepared for the Expert Meeting on Internatinal Action for Appropriate Technology, Geneva, 5-9 December 1977.

6. H.Streete, "The distinctive features of a basic needs approach to development", International Development Review, vol. 19, No.3 (1977), pp.8-16.

7. F.Lisk, "Conventional development strategies and basic-needs fulfilment, a reassessment of objectives and policies", International Labour Review, vol.115, No.2 (1977), pp.175-191.

8. G.Borgstrom, World Food Resources (New York, Intertext Books, 1973).

9. S.A.R.A. Taha, Society, Food and Nutrition in the Gezira (Khartoum, Khartoum University Press, 1977).

10. N.Hildyard, "There's more to food than eating", New Ecologist, vol.4, No.5 (1975), pp.166-168".

11. Birla Institute of Scientific Research, Economic Research Division, World Economic Profile (Delhi, Macmillan Co. of India, 1975).

12. D.Stokols, W. Ohlig and S. Resnick, "Perception of residential crowding, classroom experiences and student health", Human Ecology, vol. 6. No. 3 (1978), pp.233-242.

13. H.Hellman, The Population Problem: The Most Serious Problem Threatening Today's World. Arabic translation by M.B. Khalil. (Cairo, Dar Al-Maaref, 1974).

14. A.L. Mabogunje, I.E. Hardoy and R.P. Misra, Shelter Provision in Developing Countries. SCOPE 11 (New York, John Wiley & Sons, 1978).

15. WHO/UNJCEF, Final Report of the International Conference on Primary Health Care, Alma Ata, 6-12 September 1978.

16. E.E.Meyer and P.Sainsbury, Promoting Health in the Human Environment (Geneva, WHO, 1975).

17. A.A.Mokhtar, Factors Affecting Population Growth in the United Arab Republic of Egypt (Cairo, Al-Kilany Press, 1975). (in Arabic).

18. J.Friedmann and F. Sullivan, “The absorption of labour in the urban economy: The case of developing countries”, Economic Development and Cultural Change, vol.22, No.3 (1974). pp.385-413.

19. ILO, “ILO position paper on human settlements”, A/Conf/70/B(1976).

20. A.N. EI-Toukhi, “Analysis of changes in the characteristics of the work force in Egypt, 1947-1974”. In I.S.Abdulla and others (eds.), Egyptian Economy in a Quarter Century, 1952-1977. Proceedings of the Third Annual
onference of Egyptian Economists, Cairo, 23-25 March 1978 (Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978).

21. CAPMAS, Household Budget Survey in Egypt, 1975 (1976).

22. H.Cleveland, “Toward an international poverty line”. In J. McHale and M.C. McHale, Basic Human Needs: A Framework for Action (New Brunswick, New Jersey, Transaction Books, 1978), pp.3-21.

23. K. Korayem, “Income distribution between urban and rural areas in Egypt. 1952-1975)”. In I.S. Abdulla and others (eds.) Egyptian Economy in a Quarter Century. Proceedings of the Thrid Annual Conference of Egyptian Economists, Cairo 23-25 March 1978. (Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978).

24. A.B. Atkinson, The Economics of Inequality (Oxford, Oxford University Press, 1976).

25. E.W. Colglazier and others, “Basic Human Needs as a Development Strategy”. Consultants’ working paper for the Colombo Plan Conference, 1978.

26. M.Al-Said, “Industrial development in the United Arab Republic of Egypt and the strategy of satisfaction of basic needs of the population. 1952-1972.” In I.S. Abdalla and others (eds.), The Strategy of Development in Egypt, PRoceedings of the Second Annual Conference of Egyptian Economists, Cairo. 24-26 March 1977, (Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978), pp. 209-232. (in Arabic).

27. M. Williams, “Meeting the basic needs of the poorest peoples”, The OECD Observer, No. 89 (1977), pp.17-21.

28. I.Sachs, Environment and Development-A New Rationale for Domestic Policy in Formulation and International Co-operation Strategies. Joint Project on Environment and Development 2, Canadian International Development Agency, Ottawa, 1977.

29. T.Page, “Equitable use of the resource base”, Environment and Planning, No.9 (1977), pp.15-22.

30. N.Polunin, “A short selection of conceivable ecodisasters”. In: Secretariat, HESC Organizing Committee, Science Council of Japan, Science for Better Environment, Tokyo, 1970, pp.327-334.

31. J.L. Cloudsley-Thompson, “The expanding Sahara”, Environmental conservation, No.1 (1974), pp.5-13.

32. UNEP, Environment and Development, Including Irrational and Wasteful Use of Natural Resources and Ecodevelopment, UNEP/GC/102(1977).

33. S.I.Ghabbour, “Waste or resource: Recycling in the ecosystem of world nations”. In E. Masini (ed.). Human Needs, New Societies, Supportive Technologies. Proceedings of the Special World Conference on Futures Research, Frascati-Rome, September 1973, IRADES 3, pp. 91-200.
34. S.I. Ghabbour, “Insecticides and cotton in Egypt”, Biological Conservation, vol. 6, No.1 (1974), pp. 62-63.
35. R.V.Ayres and A.V. Kneese, “Economic and ecological effects of a stationary economy”. Annual Review of Ecology and Systems, No.2 (1971), pp.1-22.
36. E.Eckholm, Losing Ground: Environmental Stress and World Food Prospects (New York, W.W. Norton & Co., Inc., 1976).
37. A.D.Moddie, “In search of total enodevelopment concepts”, International Development Review, vol.18, No.4 (1976), pp.21-23.
38. F.De Soet, “Agriculture and the environment”, Agriculture and Environment, No.1 (1974), pp.1-15.
39. S.I. Ghabbcur, “Some aspects of conservation in the Sudan”, Biological Conservation, vol.4, No.3 (1972), pp.228-229.
40. F.E. Schulze and N.A.de Ridder, “The rising water-table in the West Nubarya area of Egyt”, Nature and Resources (UNESCO), No.10 (1974), pp.12-18.
41. M.Biswas, “Environment and food production”. In M. Biswas and A. Biswas (eds.), Food, Climate and Man (New York, John Wiley & Sons, 1970), pp.25-158.
42. G.F. White, Environmental Effects of Arid Land Irrigation in Developing Countries. UNESCO/MAB Technical Note 8, 1978.
43. A. Biswas, “Water development and environment”. IIASA professional paper, 1978.
44. M. Adel-Fadeel, Economic and Social Transformation in the Egyptian Countryside (1952-1970): A Study in the Evolution of the Agrarian Question in Egypt (Cairo, General Egyptian Book Organization, 1978). (in Arabic).
45. M.Biswas, “United Nations water conference: A perspective”. Journal of Water Supply and Management, No.1 (1977), pp.255-272.
46. R.Feacham, “Domestic water supplies, health and poverty: A brief review”, Journal of Water Supply and Management, No.2 (1978), pp.351-362.
47. M.Biswas, “HABITAT in retrospect”, International Journal of Environmental Studies, No.11 (1978), pp.267-279.
48. M.Biswas and A. Biswas, “Loss of productive soil”, International Journal of Environmental Studies, No.12 (1978), pp. 189-197.
49. R.LaNier, “Developing an ecological framework for the planning of human settlements”, Urban Ecology, No.1 (1978), pp.1-4.
50. S.I.Ghabbour, “The city as an ecosystem”. In M.A. Mostafa (ed.), Man and Environment: Source-book on Environmental Education for Higher Institutions and Universities (Cairo,

ALECSO,1978), pp.301-350. (in Arabic).

51. C.Ake, “Misconceptions of the role of science and technology in development”. Mimeographed. Paper prepared for the 21st Pugwash Symposium, “Peace and Development in Africa”, Cairo, 5-9 January 1975.

53. The Royal Society (of Britain), “Some observations on the role of science and technology in developing countries”. Paper prepared in connection with the United Nations Conference on Science and Technology for Development, 1978.

54. G.Reckord, “The geography of poverty in the United States”. In S.B. Cohen (ed.), Geography and the American Environment. VOA Forum Lectures, Washington, D.C., 1967, pp. 100-121.

55. G.F. White, “River basin planning and peace: The lower Mekong”. In S.B. Cohen (ed.), Geography and the American Environment VOA Forum Lectures, Washington, D.C., 1967, pp. 202-215.

56. G.P. Grant, “La crise du progres mondial: injustice generalisee, discountinuites historiques et apparition d’un nouvel ordre international”, In C. Mendes (ed.), Le Mythe du developpement (Paris, Seuil, 1977), pp. 61-80.

57. M. Dowider, Strategy of Arab Evolution and the New International Economic Order (Cairo, New Culture House, 1978). (in Arabic).

58. M. Abdel-Fadeel, Oil and Contemporary Problems of Arab Development (Kuwait, National Council of Culture, Art and Letters, 1979). (in Arabic).

59. H. Cleveland and T.W. Wilson, Jr., Human Growth: An Essay on Growth Values and the Quality of Life (Princeton, Aspen Institute Programme in International Affairs, 1978).

60. M.K. Tolba, foreword to M. Biswas and A. Biswas (eds.), Food, Climate and Man (New York, John Wiley & Sons, 1979), pp.xi-xvii.

61. Collins, J. and Lappe, F.M. IFDA Dossier, 5(11). The World Bank, 1979. pp.11-19.

62. Radwan, S. Agrarian Reform and Rural Poverty, Egypt, 1952-1975. Geneva, ILO.

2 الجوانب البيئية لعدم إشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي

محمد صفي الدين أبو العز

مقدمة:

قد يبدو موضوع الحاجات الغذائية، للوهلة الأولى، غير مرتبط بمشكلة البيئة، أو في أحسن الأحوال مرتبطا بها ارتباطا غير وثيق. وفي هذا العرض سنحاول أن نبين أن هناك تفاعلا بين المشكلات القائمة في هذين المجالين في الإطار العربي، وأن السياسات المرتبطة بكل منها يتعين أن تكمل كل منها الأخرى.

وسنبدأ بتوضيح مدى وطبيعة عدم الإشباع المستمر للحاجات الغذائية الأساسية في العالم العربي وأثره في حياة الناس-وسندرس ثانيا، أوجه القصور البيئية في عملية إنتاج الغذاء في المنطقة، وأعني بها أوجه القصور المتعلقة بالمناخ، وسقوط الأمطار، والأرض، وسنتناول، ثالثا، الموارد الأساسية للإنتاج الزراعي والغذائي في العالم العربي، أي الأرض، والمياه، والموارد البشرية، والمستخدمات

الزراعية مثل: الأسمدة، والآلات، والمواد الكيماوية اللازمة لمكافحة الحشرات والأمراض. وأخيرا سندرس بعض المشكلات البيئية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، والتي يتعين على بلدان العالم الثالث أن تعيها جيدا.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا التقرير في التأكيد على الحاجة الملحة لكل من الإشباع المبكر للحاجات الإنسانية الأساسية المتعلقة بالغذاء، ووقف التدهور البيئي. وفحوى الدعوة هي إيجاد حلول طويلة الأمد، لا في العالم العربي وحده، بل في كل البلدان التي تواجه المشكلات نفسها.

مدى وطبيعة عدم الإشباع المستمر للحاجات الغذائية في العالم العربي:

ربما بدا أمرا مثيرا لدهشة البعض أن يمثل العالم العربي منطقة لا يزال الناس يجوعون فيها.

فالعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بأوضاع التغذية في السنوات الأخيرة يشير إلى هذه الحقيقة. وبالرغم من الاحتياطات النقدية الهائلة التي تملكها البلدان العربية المصدرة للبترول في الوقت الحاضر، والتي ارتفعت تدريجيا خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 33667 بليون دولار في نهاية عام 1976، أي 15,4 ٪ من إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية، [1] وبالرغم من أن التنمية الاقتصادية والنمو قد تسارعت معدلاتهما مؤخرا إلا أن العالم العربي لا يزال يعد منطقة جوع، حيث يتعرض ثلثا السكان لنقص التغذية.

ويتفاوت الموقف الفعلي فيما يتعلق بالتغذية في العالم العربي ما بين نقص التغذية وسوء التغذية. وفي تقدير المتطلبات الغذائية للفرد، فإن التقدير المتفق عليه لمعدل الطاقة اللازمة لفرد متوسط النشاط هو 2700 سعر حراري يوميا، في حين تحتاج المرأة إلى 2000 سعر حراري يوميا.[2]

ويوصي الفسيولوجيون، فيما يتعلق بحاجات الفرد من البروتينات، بمعدل مقداره 70 جراما من البروتين يوميا، أي جرام واحد لكل كيلوجرام من وزن الجسم. وقد أوصى بعض الفسيولوجيين بمعدل مقداره 71,5 جرام لكل كيلوجرام للفرد البالغ، بينما زعم آخرون أن هذا التقدير مبالغ فيه، ويقترحون رقما أقل بنسبة 20٪ و30٪ للرجل والمرأة على الترتيب (أي 57,0 جراما لكل

كيلوجرام من وزن الرجل، و 52 , 0 لكل كيلوجرام من وزن المرأة). [3] ولا تقتصر الأهمية على المقدار الإجمالي للسعرات الحرارية والبروتينات التي يحتاجها الفرد، بل تشمل أيضا نسبة عناصرها المكونة الرئيسية. ويرى أخصائيو التغذية أن 14 ٪ على الأقل من الطاقة الغذائية للفرد يتعين أن تستمد من البروتين. ويتعين أن يشمل الزاد اليومي أيضا كمية محددة من الفيتامينات وبعض العناصر المعدنية مثل: اليود، والفلورين، والكالسيوم، والفسفور، والحديد، الخ. وأي خلل في نسبة العناصر المكونة المختلفة يحدث نتائج مضرة بصحة الإنسان، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خفض إنتاجه وإصابته بأمراض معينة، بل يؤدي أحيانا إلى الموت..

ويمكن القول بوجه عام إن المعدل اليومي للسعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في البلدان العربية هو 1950 سعرا حراريا تقريبا. بينما يقدر المعدل اليومي في الولايات المتحدة ب 3300 سعر حراري، ويبلغ هذا المعدل في إنجلترا 3165 سعرا حراريا.

وفي بعض البلدان العربية، وهي على وجه التحديد مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، وليبيا، والسعودية، والمغرب، وتونس، يفوق معدل الاستهلاك اليومي للطاقة الحد الأدنى المطلوب. بينما لا يزال معدل الاستهلاك الفردي في بلدان أخرى مثل: اليمن الشمالية، واليمن الديمقراطية، والجزائر، والأردن، والصومال، والسودان، وموريتانيا أقل كثيرا من المعدل العالمي.

ومن المسلم به، فيما يتعلق بتوزيع النسبة المئوية لاستهلاك السعرات الحرارية المستمد من مختلف الأصناف الغذائية، أن حوالي 70٪ من السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد مستمدة من الحبوب. وفي مصر تبلغ هذه النسبة 71٪، بينما تبلغ في العراق 58٪، في الوقت الذي تبلغ فيه النسبة المناظرة في الهند، والولايات المتحدة، وإنجلترا 21, 79٪، و 21٪، و 23٪ على الترتيب (أنظر الجدول رقم 1).

ويبلغ معدل الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني للفرد في البلدان العربية ما بين. 1٪ و 20٪ فقط من الكمية الإجمالية للبروتين التي يحصل عليها الفرد. والرقم المناظر في الولايات المتحدة وإنجلترا هو على الترتيب خمسة أضعاف، وثلاثة أضعاف ونصف ضعف رقم منطقتنا، (أنظر الجدول رقم 2).

جدول رقم (1) : عدد السعرات الحرارية يوميا للفرد في البلدان العربية

الدولة	إجمالي				المواد النباتية				المنتجات الحيوانية			
	1961 - 63	1964 - 66	1969 - 71	1972 - 74	1961 - 63	1964 - 66	1969 - 71	1972 - 74	1961 - 63	1964 - 66	1969 - 71	1972 - 74
الجزائر	1925	1844	1882	2065	1729	1671	1664	1828	196	173	188	208
مصر	2577	2664	2675	2631	2416	2490	2480	2430	161	174	192	200
ليبيا	1788	2081	2547	2692	1632	1883	2259	2364	153	198	288	328
موريتانيا	2005	1992	1990	1862	1436	1432	1434	1394	570	257	576	470
المغرب	2258	2241	2479	2592	2098	2081	2289	2420	160	161	189	172
الصومال	1900	1877	1872	1916	1314	1302	1326	1445	586	575	548	471
السودان	1870	1868	2096	2067	2595	1577	1765	1749	276	291	331	318
تونس	1964	2025	2211	2375	1812	1865	2031	2167	152	161	180	208
العراق	2005	2074	2291	2383	1770	1843	2051	2122	235	231	346	261
الأردن	2188	2249	2297	2197	2048	2075	2117	2017	139	174	180	179
لبنان	2407	2476	2473	2067	2505	2105	2127	21934	340	371	346	311
السعودية	2153	2237	2355	2403	2014	2074	2153	2180	139	163	201	223
سوريا	2430	2360	2450	2513	2135	2082	2202	2255	255	279	284	259
الجمهورية العربية اليمنية	2062	2001	1837	1994	1868	1833	1701	1849	193	179	132	144
جمهورية اليمن الديمقراطية	1968	2171	2197	2034	1595	1776	1837	1732	373	395	329	302

المصدر : تقرير "الفاو" السنوي للإنتاج ، 1977 .

على أن الأرقام الممثلة للمعدلات اليومية لكمية الغذاء التي يحصل عليها الفرد لا تكشف أوجه التفاوت الحقيقي في الاستهلاك الغذائي بين قطاعات المجتمع المختلفة ومختلف الأقاليم داخل البلد الواحد، نتيجة غياب البيانات المتصلة بالموضوع، مثل التقديرات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي وبالدخول في معظم إن لم يكن كل البلدان العربية.

ومع ذلك يمكن القول إن تكوين الغذاء العربي مشابه إلى حد بعيد لتكوين الغذاء في أغلب البلدان النامية، والذي يتميز بما يلي:

1- نسبة غير متوازنة وعالية من الحبوب في الوجبة الغذائية.

2- نقص الأغذية بالبروتين.

3- نقص الفيتامينات والمعادن.

وتدل الشواهد على أن المستويات المنخفضة من تيسر المواد الغذائية لكل فرد سوف تستمر في المستقبل القريب.

وقد بلغ المعدل السنوي من الكمية المتاحة لكل فرد في البلدان العربية من المواد الغذائية التالية-خلال الفترة (1972- 1974)-ما يلي: كجم كجم الحبوب 228 الجبن 5, 2 اللحم 9, 12 الزبد 2, 1 اللبن 6, 54 السكر 2, 21

وتبلغ الكمية المتوقعة لكل فرد من هذه المواد، لعام 1985, 227- 9, 12- 5, 54- 5, 2- 2, 1- 2, 21 من الكيلوجرام على الترتيب. ولا يشير ذلك إلى أي تحسن ملموس في معدلات التغذية في البلدان العربية. (4) وفضلا عن ذلك فإن هذه المعدلات تفشل في تلبية الزيادة في الحاجات الغذائية التي ستنجم عن المزيد من إضفاء الطابع الحضري، والمزيد من ارتفاع الأجور (أنظر الجدول رقم 3).

وسوف يترك عدم الإشباع المستمر للحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء في العالم العربي أثرا سلبيا في خطط التنمية نتيجة العوامل التالية:

(1) تناقص متوسط العمر المتوقع للفرد: وهو ما يتضح تماما في المنطقة العربية، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع للفرد حوالي 52 عاما، في حين يصل هذا الرقم في الولايات المتحدة، والسويد، وبولندا: 71, و75، و 75 عاما على الترتيب. ويلاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر المتوقع للفرد، من حيث إن مستوى الاستهلاك الغذائي يمثل دالة لمتوسط الدخل الفردي. فلو أن مستوى الاستهلاك الغذائي للفرد

منخفض ومرتبط بنقص في الحاجات الأساسية الأخرى، فستكون النتيجة هي تناقص ملحوظ في متوسط العمر المتوقع للفرد.

جدول رقم (2) : جرامات البروتين يوميا لكل فرد في البلدان العربية

الدولة	إجمالي				المواد النباتية				المنتجات الحيوانية			
	1961-1963	1964-1966	1969-1971	1972-1974	1961-1963	1964-1966	1969-1971	1972-1974	1961-1963	1964-1966	1969-1971	1972-1974
الجزائر	51.9	49	49.6	54.8	40.8	40.9	39.9	44.4	11.9	9	9.7	10.4
مصر	73.2	74.9	73.1	71.2	63.2	64.7	62.6	60.9	10	10.2	10.5	10.3
ليبيا	45.7	53.4	63.7	68	36.3	41.3	45.3	48	9.4	12.2	18.4	20.1
موريتانيا	74.5	70.3	31.3	62.8	34.3	34.2	33	31.1	40.1	36.2	38.2	31.7
المغرب	58.7	59.2	66.3	69.8	76.3	49.8	56	59.2	9.4	9.4	10.3	10.6
الصومال	63.3	62.3	60.6	59.1	31.1	30.14	29.7	32.7	32.2	31.8	30.9	26.4
السودان	55.1	55.4	62.7	60.6	37.9	37	41.9	40.7	17.2	18.3	20.8	20
تونس	50.3	53.8	59.5	65.4	40.5	43.3	47.7	51.7	9.8	10.5	11.8	13.7
العراق	55.3	57.4	62.5	65.1	40.8	42.9	47.3	48.9	14.5	14.5	15.2	16.2
الأردن	56.7	60.3	57.2	57.3	47.9	49.3	45.2	45.5	8.8	11	12	11.9
لبنان	67.8	70.8	68.1	67.5	48.7	49.6	48.2	49.5	19.1	21.2	19.9	18
السعودية	54.3	57.4	61.4	63.6	45.6	47.4	48.7	49.5	8.5	9.7	12.7	14.1
سوريا	68.1	65.3	67.8	68.7	53.6	51.6	54.3	55.1	14.6	10.5	13.8	13.2
الجمهورية العربية اليمنية	64.9	62.7	55.7	60.1	53.6	52.3	47.8	51.6	11.3	10.4	7.9	8.5
جمهورية اليمن الديمقراطية	49.1	54.6	54.7	51.8	33.5	38.3	39	38	15.7	16.3	13.7	13.8

المصدر : تقرير "الفاو" السنوي للإنتاج ، 1977 .

(2) النسبة العالية للوفيات بين الأطفال: تمثل الأنيميا، أو سوء التغذية السبب الرئيسي لارتفاع معدلات وفيات الأطفال في المنطقة العربية. وتتراوح هذه النسب ما بين 152 لكل 1000 في جمهورية اليمن الديمقراطية والسعودية إلى 44 لكل 1000 في الكويت. وهو ما يعادل فقد جزء ملحوظ من الاستثمار الاجتماعي الناتج من رعاية الطفل.

(3) انخفاض حصيلة العمل وكفاءة الاستثمار في التعليم: يعد سوء التغذية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في حصيلة العمل، من خلال خفض القدرة على العمل فضلا عن القدرات الذهنية. ويتمثل الأثر الأكثر خطورة لسوء التغذية في حصيلة العمل في أن قدرة التعلم تتأثر بصورة خطيرة (مثل تأثرها بالمرض).

ويستلزم هذا الموقف اتباع نهج يشبع المتطلبات الغذائية الأساسية داخل أفق زمني لا يتعدى جيلا واحدا، أو بحلول عام 2000، كما أكدت مقترحات مكتب العمل الدولي المتعلقة بنهج الحاجات الأساسية. [6]

التقيدات البيئية فيما يتعلق بإنتاج الغذاء في العالم العربي:

يمثل هذا القسم من التقرير تلخيصا للحقائق الأساسية المتعلقة بالبيئة الزراعية في العالم العربي كعامل مؤثر في عملية إنتاج الغذاء. ونتناول في البداية الظروف المناخية الغالبة في المنطقة. ثم نناقش بعد ذلك طبيعة الأنواع المختلفة من التربة، وبالرغم من أن الدراسة ليست مفصلة بصورة كاملة، فقد تمثل خطوة نحو جمع وتصنيف المعلومات المتعلقة بالأشكال المختلفة للتربة في هذه لمنطقة. وأخيرا نناقش طبيعة معدل سقوط الأمطار بوصفه عاملا محددا (مقيدا) للزراعة.

المناخ:

يتميز العالم العربي في أغلبه بالمناخ قائظ الحرارة، مع بعض المناطق في الأطراف فهي ذات نمط مناخي بحر أوسطي، أي مناخ معتدل الحرارة والأمطار نسبيا في الشتاء، وحار غير ممطر في الصيف. ومع ذلك فهناك بعض الاختلافات داخل المنطقة وهي اختلافات تؤثر بعمق في الإنتاج الزراعي. وهناك أوجه تشابه ملموسة بين العالم العربي ومناطق أخرى من

العالم. وبرغم أن السمات النوعية تختلف، وبالتالي تختلف التدابير المناسبة للتعامل معها، إلا أن المعرفة العلمية المكتسبة في المناطق الأخرى ذات النمط المماثل تتطبق إلى حد بعيد على هذه المنطقة.

جدول رقم (3) : العجز الغذائي المتوقع في مجموعة مختارة من المواد الغذائية في المنطقة العربية عام 1985

	النصيب السنوي للفرد (كجم)	الاستهلاك الكلي المتوقع (x1985)	معدل الإنتاج 1972-1974	الإنتاج المتوقع 1985	العجز الغذائي 1985	معدل صافي الواردات	النصيب السنوي المتوقع للفرد (1985)
الحبوب*	228	26628	24128	31634	14992	7268	227
اللحم	129	2638	1715	2285	53	57	12.9
اللبن	546	11166	7204	10374	792	196	54.5
الجبن	25	511	309	425	0.86	37	2.5
الزبد	12	295	112	165	80	47	1.2
السكر	212	4196	1107	3552	644	1807	21.2

* يشمل الاستهلاك الإنساني الفردي ، وعلف الماشية ، والبذور والفاقد .

المصدر :

S.Marei, Food Problem in the Arab World within the Context of the World Food Crisis Seminar on the Problem of Food in the Arab World, Kuwait, 9 – 12 April 1978.

فدرجات الحرارة المرتفعة نسبيا، والنسبة العالية لسطوع الشمس، وتباين وعدم انتظار الأمطار، وتفرق الأراضي المنزرعة، كل ذلك يسهم في زيادة معدل التبخر. كذلك تسود الرياح الحارة والجافة. وخصوصا في فصل الربيع[7]. ويؤدي التبخر الطبيعي عالي النسبة إلى تملح واسع النطاق، ويترك تراكم الملح في التربة آثارا تلحق ضررا بالغا بالتنمية الزراعية. ولقد ثبت أن غلة محصول القمح في جنوب العراق، قبل حدوث التملح الواسع، كانت تحقق معدلات أفضل مما تحققه أفضل أنواع القمح الكندي الحديثة.[8] ويتضح من حقيقة أن إنتاجية الأرض في سهول دجلة والفرات كانت أعلى كثيرا في العصور القديمة، وأن اختلال التوازن البيئي هو غالبا من صنع الإنسان.

معدل سقوط الأمطار:

يمثل معدل سقوط الأمطار عاملا مناخيا أساسيا في استغلال الأرض، والاستبطان البشري في المنطقة العربية. فأنواع المحاصيل تعتمد إلى حد كبير على كمية الأمطار ودرجة انتظامها. ويتميز نظام هطول الأمطار في المنطقة العربية بعدم الانتظام، وبندرة الحدوث، فالمعدل السنوي لسقوط الأمطار في المساحات الصحراوية الواسعة في المنطقة يقل عن 100 مليمتر. ويتركز الإمطار في الأجزاء الشمالية والجنوبية في المنطقة. وهناك بعض الاختلافات في موسمية الإمطار داخل المنطقة وهو ما يؤثر في الزراعة بصورة ملموسة.

نمط الأمطار الشتوية:

يتبع معدل الإمطار في الأجزاء الشمالية من المنطقة العربية النمط الشتوي البحر أوسطي. وهو يتراوح ما بين 790 مم في الأجزاء المتاخمة لساحل البحر المتوسط والمناطق الجبلية على حدود المنطقة والمناطق الساحلية لشمال غرب أفريقيا، و 150 مم كلما اتجهنا شرقا.

نمط الأمطار الصيفية:

الصيف في المنطقة العربية، كما سبق أن ذكرنا، حار جدا وجاف.

وتوجد أمثلة لنمط الأمطار الصيفية في بعض أجزاء المنطقة: كالمناطق الجبلية في اليمن، والمناطق الجنوبية والوسطى في السودان، وشريط ضيق جدا في أقصى شمال موريتانيا-حيث يبلغ المعدل السنوي ما بين 500 و 700مم.

وإجمالا يمكن القول إن الأشكال المحلية للمناخ داخل المنطقة تؤثر في نمط الإمطار فيما يتعلق بعدم الانتظام، والفصلية، والكمية الفعلية.[9]

الأرض:

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي في المنطقة العربية حوالي 1378 مليون هكتار. وتقدر المساحة القابلة للزراعة منها سواء بالأمطار أم بالرقي بحوالي 6, 50 مليون هكتار. ومن المتوقع أن تصل هذه المساحة، عام 1980، إلى 3, 52 مليون هكتار، وإلى حوالي 8, 59 مليون هكتار بحلول عام 2000. وتملك السودان أكبر مساحة منزرعة بين البلدان العربية (5, 16 ٪ من إجمالي المساحة المنزرعة)، يليها المغرب (53, 15 ٪)، ثم الجزائر (44, 13 ٪)، فالعراق (37, 11). ومن المتوقع أن تزداد الحصة النسبية للمساحة المنزرعة في السودان إلى 6, 26 ٪ بحلول عام 2000، في حين ستنخفض المساحة المنزرعة في المغرب، والجزائر، والعراق إلى 17, 13, و37, 11, و61, 9 على الترتيب، أما فيما يتعلق بالنمط المحصولي في المنطقة فإن الحبوب تحتل أكثر من نصف المساحة المنزرعة، وتبلغ نسبة الفواكه 7, 10٪، والمحاصيل الزيتية 6٪، والعلف 2, 4 ٪، وحبوب البقول 5, 4 ٪، والألياف (القطن بصفة رئيسية) 4٪، والخضراوات 5, 3 ٪، والجذور النشوية 7, 1 ٪، ومحاصيل السكر 6, 0٪، والدخان 6, 0 ٪، والبن 1, 0 ٪.

وفيما يتعلق بالموارد المستقبلية للأرض لا تتوافر أي دراسات تجيب على السؤال التالي: أين تقع الأراضي الفعلية التي يرجح أن تكون مصدرا لهذه الموارد ؟ وللإجابة عن هذا السؤال تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإجراء دراسة مسحية للأراضي القابلة للاستغلال الزراعي بمختلف أشكاله. ويقوم مثل هذا المسح على عوامل مثل: مدى البعد عن خط الاستواء، والقرب منه، ومعدل درجة الحرارة، والرطوبة، والضوء، والأمطار. ومن أكثر المحاولات إثارة للاهتمام في هذا الصدد المحاولة التي تمت في مصر

في منتصف الستينات لتصنيف الأراضي للاستغلال الزراعي. وانبنى التصنيف على عوامل مثل:

- تكلفة الإنتاج لكل وحدة من الأرض القابلة للزراعة.
- العائد لكل وحدة من الأرض.
- نمط الإنتاج.

كذلك تمت محاولة أخرى في مصر من خلال وزارة الزراعة لوضع خريطة للتربة القابلة للاستغلال الزراعي الواقعة داخل وادي النيل. وقد أظهر المسح دلائل مستقبلية سلبية. فمن بين إجمالي المساحة التي غطاها المسح، وقدرها 6 ملايين هكتار، لم تتعد المساحة الإجمالية للفئات أ، ب، جـ 354 ألف هكتار.

إن غياب خريطة للتربة القابلة للاستغلال الزراعي على نطاق إقليمي، وتصنيف للأرض مبني على الاستغلال الاقتصادي يفرض بإلحاح إجراء مثل هذه الدراسات المسحية في أسرع وقت ممكن في منطقة استغلت فيها الأرض المنزرعة-على نحو مكثف معظم الوقت-لآلاف السنين. ذلك وحده هو ما يساعد على توفير الإجابة عن السؤال: أين نجد موارد الأرض القابلة للاستغلال وغير المستخدمة بعد في البلدان العربية ؟

الموارد الزراعية للبلدان العربية كعوامل مؤثرة في إنتاج الغذاء:

حيث إن خطة واقعية وملائمة للتنمية في المنطقة العربية ينبغي أن تقوم على الاستخدام الرشيد لما هو متاح وما هو محتمل من الأراضي، والمياه، والموارد البشرية، والمستخدمات اللازمة للإنتاج الزراعي، لذا سوف يتعين مسح هذه الموارد في المنطقة، وتحليل استخدامها، وسوء استخدامها حتى يتم وضع استراتيجية تستهدف زيادة الإنتاج إلى حده الأقصى داخل إطار خطة تنمية متكاملة.

موارد الأرض:

بالرغم من أن المساحة الإجمالية للمنطقة العربية تبلغ 1378 مليون هكتار، فإن 50,6 مليون هكتار فقط، أي حوالي 3,4 ٪، هي التي تتم

زراعتها بمحاصيل حقلية، وفاكهة، وخضراوات. بينما تبلغ مساحة المروج والمراعي الدائمة 256 مليون هكتار، أي حوالي 8, 18 ٪ من المساحة الإجمالية للمنطقة.

وهناك 137 مليون هكتار أخرى، أي 10 ٪ أراضي غابات. ويبلغ إجمالي مساحة الأرض المستغلة 410 ملايين هكتار، أو حوالي 30 ٪ من المساحة الإجمالية للمنطقة، في حين لا يستغل الجزء الباقي من أرض المنطقة (950 مليون هكتار) لأي غرض، (أنظر جدول 4).

وفي أراضي المحاصيل، وتبلغ مساحتها حوالي 53 مليون هكتار، لا تزيد مساحة أراضي الري على 9 ملايين هكتار، وتنتج ما يقرب من 70 ٪ من الإنتاج الإجمالي.

أما المساحة الباقية، تبلغ 44 مليون هكتار، فتعتمد في زراعتها على الأمطار، وتنتج حوالي 30 ٪ من الإنتاج الزراعي الإجمالي.

وهناك ما يقرب من 82 مليون هكتار من الأراضي العربية يمكن إضافتها إلى المساحة التي تتم زراعتها بالفعل بمحاصيل دائمة، علاوة على تلك المساحات من أراضي الرعي، والتي يمكن استغلالها لزراعة المحاصيل. وهو ما يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة في الوقت الحاضر. ويمكن القول بوجه عام إن المساحة المنزرعة في المنطقة العربية تمثل جزءا ضئيلا للغاية من المساحة الإجمالية. فنسبة مساحة الأراضي المنزرعة إلى المساحة الإجمالية للأرض في مصر، والسودان، والجزائر، تقدر بـ 3 ٪. وأعلى نسبة نجدها في سوريا ولبنان (9, 31٪، و 4, 30٪ على الترتيب)، بينما نجد أقل نسبة في الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، وموريتانيا، حيث لا تتجاوز 5, 0٪.[10]

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الأراضي المروية في مصر والكويت وجمهورية اليمن الديمقراطية تغطي تقريبا كل المساحات المنزرعة باستثناء مساحات صغيرة قليلة تعتمد كليا على الأمطار والآبار الارتوازية. وفي بقية بلدان المنطقة العربية تعتمد أغلبية المساحات المنزرعة على الأمطار. وهنا يمثل التنبؤ بسقوط المطر وتحليل موسميته وعدم انتظامه أمرا بالغ الحيوية، من حيث إن سقوط الأمطار يمثل عاملا محددا حاسما بالنسبة للإنتاج الزراعي.

موارد المياه:

يعتمد الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية على موارد المياه الآتية:

أ-مياه الأمطار: (سوريا، العراق، لبنان، الأردن، الصومال، السودان، تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا).

ب-مياه الأنهار: (مصر، العراق، سوريا، السودان، الصومال).

جـ-مياه الآبار الجوفية: (بلدان الخليج العربي، بلدان شمال أفريقيا، شبه الجزيرة العربية).

سقوط الأمطار:

يختلف نمط سقوط المطر من بلد إلى آخر داخل المنطقة. وتؤدي موسميته وعدم انتظامه إلى تعرض الزراعة المعتمدة على الأمطار في معظم السنوات للجفاف، وهو ما يسفر عن قصور حاد في الإنتاج الزراعي المطلوب لتلبية الحاجات الغذائية للسكان.

وبمعدل سنوي لسقوط الأمطار يتجاوز 400 مم، وموزع بصورة منتظمة، يمكن أن تنجح الزراعة بنسبة 66 ٪، فإذا ما تراوح معدل سقوط الأمطار ما بين 250 و 400 مم، موزعا بصورة غير منتظمة، فمن المرجح أن تصادف الزراعة نجاحا أقل كثيرا. أما إذا كان معدل الإمطار أقل من 250 مم فسيتعين ترك الأرض للرعي.[11]، لقد سبق أن رأينا أن معظم المساحات المنزرعة في البلدان العربية تعتمد على مياه الأمطار، ومن الصعوبة بمكان وضع خطة للاستخدام الأمثل للأراضي المعتمدة على مياه المطر دون أن تتوافر لدينا المعلومات الصحيحة عن موسمية المطر، وتقلبه أو عدم انتظامه، الخ. وتوضح البيانات المتعلقة بالأراضي المعتمدة على مياه الأمطار في المنطقة الحقائق الآتية:

1- هناك مساحات كبيرة أغلبها في السودان، مجموعها الإجمالي حوالي 82 مليون هكتار، يصل المعدل السنوي للمطر فيها إلى 450 مم، وبالتالي يمكن إعدادها للزراعة.

2- هناك ميل في بعض بلدان المنطقة إلى استزراع أراض يقل المعدل السنوي لسقوط المطر فيها عن 350 مم، وهو ما يؤدي إلى تعرية التربة من خلال المياه والرياح.

جدول رقم (4): استغلال الأرض في البلدان العربية عام 1976 "بالألف هكتار"

الدولة	المساحة الإجمالية	مساحة الأرض	الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المحاصيل الدائمة	الأراضي الصالحة للزراعة	أراضي المحاصيل الدائمة	المروج والمراعي الدائمة	أراضي الغابات	أراض أخرى
الجزائر	238174	238174	7110	6500	610	38452	2424	190188
مصر	100145	99545	2826	2690	136	-	2	96717
ليبيا	175954	175954	2554	2400	144	6780	534	166096
موريتانيا	103070	103040	1005	1000	5	39250	151314	47651
المغرب	44655	44630	7830	7400	430	125000	5190	19110
الصومال	63766	62734	1065	1050	15	28850	8700	24119
السودان	250581	237600	4495	7450	45	24000	91500	114605
تونس	16361	15536	4410	3250	1160	3250	530	7346
العراق	43492	43497	5290	5100	190	4000	1500	32607
الأردن	9774	9718	1365	1175	190	100	125	8128
الكويت	1782	1782	1	1	-	134	2	1645
لبنان	1040	1023	384	240	108	10	78	587
البحرين	62	62	2	1	1	4	-	56
عمان	21246	21246	36	16	20	1000	-	20210
قطر	11000	11000	2	2	-	50	-	1038
السعودية	214969	214969	1110	1040	70	85000	1601	127258
سوريا	18518	18518	5672	5260	412	8541	457	3748
الإمارات العربية المتحدة	8360	8360	13	8	5	200	2	8145
الجمهورية العربية اليمنية	19500	1900	1570	1520	50	7000	400	1030
جمهورية اليمن الديمقراطية	33297	33297	172	152	20	9065	2490	21570

المصدر: تقرير "الفاو" السنوي للإنتاج، 1977.

3- لا تتجاوز نسبة التكثيف في المساحات المروية بمياه المطر في المنطقة 0,5

مياه الأنهار:

يوجد في المنطقة العربية الأنهار الرئيسية التالية:

- النيل في مصر والسودان.
- دجلة والفرات في سوريا والعراق.

ويصل معدل تصريف النيل عند أسوان إلى حوالي 84 بليون متر مكعب، فضلا عن فاقد المياه في «بحر الغزال»، و«السوباط»، والذي يقدر بـ 40

بليون متر مكعب، ويؤدي تخفيض هذا الفاقد إلى زيادة التصريف عند أسوان إلى حوالي 104 بلايين متر مكعب، آخذين بعين الاعتبار حقيقة أن الفاقد في بحيرة ناصر يقدر بحوالي 10 بلايين متر مكعب. وإذا افترضنا أن التصريف المتاح عند أسوان هو 74 بليون متر مكعب، وأن الأراضي المنزرعة في مصر والسودان تصل مساحتها الإجمالية في الوقت الحاضر إلى 3,6 مليون هكتار، فسوف يعني ذلك أن المتطلبات المتوافرة من المياه لكل فدان هي 20000 متر مكعب. فإذا ما خفضت كمية المياه المطلوبة لكل هكتار من الأرض المنزرعة إلى حوالي 40٪ فسوف تزيد المساحة المنزرعة في مصر والسودان بمقدار1,5 مليون هكتار. كذلك يؤدي تخفيض الفاقد من المياه في أعالي حوض النيل إلى توفير مياه تكفي لزراعة 1,5 مليون هكتار أخرى، وهو ما يعني أن المساحة المنزرعة في مصر والسودان يمكن زيادتها زيادة كبيرة من خلال ترشيد الري وتخفيض الفاقد من المياه.

المياه الجوفية:

تمثل المياه الجوفية أحد الموارد الرئيسية للمياه المتوافرة في بلدان الخليج العربي، وشبه الجزيرة العربية، والصحراء الغربية في مصر. وتوفر آبار المياه الجوفية في شمال أفريقيا كمية إضافية هائلة من المياه. على أن تقييم الإمكانات المحتملة للمياه الجوفية يتطلب مع ذلك برنامج أبحاث للتحقق من كمية المياه في الآبار المختلفة في المنطقة، وإعادة ملئها بالمياه، وأفضل الطرائق لاستغلالها. وتوضح دراسة استغلال المياه الجوفية في المنطقة العربية الحقائق التالية:

1- كميات المياه المتجمعة في الآبار تتصف كلها بأنها قليلة بالمقارنة مع المنصرف الحالي من هذه المياه (بلدان الخليج العربي)، وهو ما يسفر عن زيادة نسبة الملوحة في المياه المستخرجة من هذه الآبار.

2- هناك ميل إلى زراعة المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، مثل البرسيم الحجازي، وهو ما يسفر عن الاستغلال المسرف للمياه الجوفية.

3- يتعامل معظم البحوث المتعلقة بالإمكانات المحتملة للمياه الجوفية مع الطبقات السطحية، وليس مع الطبقات العميقة التي يمكن أن تحتوي أيضا على مياه صالحة للاستخدام.

4- أدى الاستخدام غير الرشيد لمياه الآبار الارتوازية إلى انخفاض ضغط المياه، بحيث أصبح الأمر يستلزم-بسبب هذا الاستخدام وبسبب السحب المستمر للمياه من الآبار-ضخ الآبار، بما يستتبعه ذلك من تكاليف إضافية.

5- بالرغم من حقيقة أن كمية المياه المتوافرة تمثل عاملا محددا بصورة حاسمة للتوسع الزراعي إلا أن الشواهد المتاحة تظهر ميلا إلى الاستغلال المسرف والاستخدام غير الرشيد للمياه. (12)

الموارد البشرية:

بلغ إجمالي، عدد سكان المنطقة مع نهاية عام 1975 حوالي 140 مليونا، ويعيش حوالي 70٪ منهم في أفريقيا، بينما تعيش النسبة الباقية (30٪) في غرب آسيا. وأكثر بلدان المنطقة العربية كثافة سكانية هي مصر، التي بلغ عدد سكانها (عام 1975) 37 مليون نسمة، يليها السودان والمغرب، وعدد السكان في كل منهما حوالي 18 مليون، (أنظر الجدول رقم 5). ويرتبط توزيع السكان ارتباطا وثيقا بموارد المياه، وسقوط الأمطار، والزراعة. فالتجمعات السكانية تتركز في وادي النيل في كل من مصر والسودان، وفي وادي دجلة والفرات في العراق، وفي سوريا ولبنان والأردن. ويمكن تصنيف سكان المنطقة طبقا لشكل الاستيطان إلى فئات ثلاث:

1- البدو-ويمثلون حوالي 10٪ من السكان، على أن نضع في اعتبارنا أن النسبة المئوية للبدو مقارنة بإجمالي عدد السكان تتناقص نتيجة عوامل عديدة.

2- سكان الحضر-ويشكلون حوالي 30٪ من إجمالي عدد السكان.

3- سكان الريف-حوالي 60٪. ويشكل سكان الريف حوالي 70٪ من عدد السكان في موريتانيا، والسودان، والصومال، واليمن الشمالي.

وفيما يتعلق بالكثافة السكانية وتوزيعها عبر أنحاء المنطقة (أنظر الجدول رقم 6) يمكن تمييز أنماط الكثافة السكانية التالية:

- مناطق ذات كثافة سكانية عالية، حيث تبلغ الكثافة السكانية 1000 نسمة في الكيلومتر المربع، كما هو الحال في مصر التي تمثل أعلى معدل للكثافة السكانية في المنطقة العربية.

جدول رقم (5) : تقديرات عدد السكان للفترة 1960 – 1985 (بالآلاف)

الدولة	1960	1965	1970	1975	1980	1985
الأردن	1953	1849	2186	2584	3068	3644
الامارات العربية المتحدة	139	176	224	314	430	562
البحرين	162	180	200	225	274	325
الجزائر	10800	11923	13733	16075	18726	21708
السودان	11737	13540	15695	17757	20188	23065
لبنان	1958	2300	2650	3042	3492	3989
ليبيا	1389	1612	1990	2118	2871	3410
مصر	26085	29331	33083	37079	41710	47083
موريتانيا	970	1050	1170	1327	1516	1732
السعودية	3813	4500	5294	6282	7468	8819
الصومال	2226	2500	2800	3200	3600	4135
العراق	6887	8140	9668	11583	13770	16513
الكويت	298	438	734	915	1086	1290
المغرب	11640	12954	14944	17309	19968	23037
الجمهورية العربية اليمنية	4479	4994	5595	6300	7163	2144
جمهورية اليمن الديمقراطية	1099	1120	1248	1408	1567	1824
تونس	4100	4451	5060	5781	6637	7546
سوريا	4565	5240	6045	7008	8206	9652
عمان	503	569	660	765	891	1045
قطر	87	100	115	140	170	202
إجمالي	94890	106967	123094	141212	162801	181725

المصدر : جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "دراسة حول الطلب على السلع الغذائية في البلدان العربية " ، الخرطوم، 1975 .

- مناطق ذات كثافة سكانية متوسطة، حيث يتراوح معدلها ما بين 50 و 250 نسمة في الكيلومتر المربع، كما هو الحال في الأجزاء الساحلية المطلة على المتوسط، وشمال أفريقيا، وسوريا، ولبنان، والأردن، وبعض أجزاء السودان والعراق.

- مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة، حيث تتراوح هذه الكثافة ما بين 1 و 50 نسمة في الكيلومتر المربع، كما هو الحال في منطقة المستنقعات في الصحراء المغربية، والشريط الساحلي للمتوسط في مصر وليبيا، والمناطق الساحلية في شبه الجزيرة العربية ومرتفعات اليمن.

- مناطق غير مأهولة، حيث تقل الكثافة السكانية عن نسمة واحدة لكل كيلومتر مربع، كما هو الحال في كل الصحارى العربية.[13]

مستلزمات الإنتاج الزراعي:

يختلف استخدام الآلات الزراعية، والأنواع عالية الغلة، والأسمدة، والمبيدات الحشرية في المنطقة العربية اختلافا كبيرا حسب مستوى تطور كل من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.

إن أغلب المساحات المنزرعة في المنطقة تعتمد، كما سبق أن ذكرنا، على مياه الأمطار، ومن ثم فإن اختلاف معدل سقوط الأمطار من عام لآخر يعرض الإنتاج الزراعي الإجمالي لتقلبات كبيرة. والمحاصيل التي تنتشر زراعتها على نطاق واسع في المنطقة هي: القمح، والقطن، والأرز، والذرة، والليمون، والبلح، والعنب. ويسهم الإنتاج الحيواني مساهمة ملموسة في المجموع الإجمالي للإنتاج الزراعي في معظم البلدان العربية، وتشمل الثروة الحيوانية في المنطقة: الجمال، والجاموس، والخراف، والماعز.

ويسهل تشابه تقنيات الإنتاج الزراعي، وأنماط المحاصيل، وأنظمة حيازة الأرض، والمناخ، والتربة في معظم بلدان المنطقة عملية المقارنة عند تقدير وسائل الإنتاج المطلوبة لمختلف بلدان المنطقة. وقد اخترنا هنا أن نتناول الآلات الزراعية، والأسمدة، والمبيدات، بسبب توافر البيانات المتعلقة بها كأساس للتحليل الإحصائي والاقتصادي. وهناك مستخدمات أخرى مثل العلف، لها أهميتها بالإنتاج الحيواني، لكننا لم ندرجها هنا بسبب نقص البيانات.

استخدام الأسمدة الكيماوية:

علاوة على الحقيقة القائلة إن أغلب البلدان العربية تتميز تربتها بالخصوبة، فقد أظهرت التجارب المتعلقة باستخدام الأسمدة في المنطقة نتائج واعدة. ويختلف استخدام الأسمدة الكيماوية إلى حد كبير من بلد لآخر.

لقد استخدمت أنواع الأسمدة الثلاثة (النيتروجينية، والفوسفاتية،. والبوتاسية) بانتظام منذ عام 1954، واتخذ معدل استهلاك السماد للهكتار الواحد من الأراضي المنزرعة اتجاها تصاعديا. ويتضح من البيانات الإحصائية أن مصر هي صاحبة أعلى معدل لاستهلاك الأسمدة النيتروجينية للهكتار الواحد في المنطقة العربية (6, 105كجم)، تليها لبنان (1, 60 كجم)، ثم السودان (3, 9 كجم).

وفي حالة الأسمدة الفوسفاتية، يأتي لبنان في المقدمة بمعدل استهلاك 57 كجم للهكتار، تليه مصر (15 كجم)، والجزائر (8, 7 كجم). وترجع هذه البيانات إلى عام 1970 / 1971، (أنظر الجدول 7 والجدول 8).

جدول رقم (6) : عدد السكان العرب والنسبة المئوية لتوزيعهم فيما يتعلق بالكثافة

الكثافة السكانية	عدد السكان (بالمليون)		النسبة المئوية	
	1965	1975	1965	1975
المجموعة الأولى	67.7	88.2	63.3	62.3
المجموعة الثانية	35.6	48.2	33.3	34.1
المجموعة الثالثة	3.7	5.1	3.4	3.6
إجمالي	107.0	141.5	100	100

المصدر : وزارة الزراعة ، العراق ، "الإنتاج الغذائي في البلدان العربية مع التأكيد على العراق" ، حلقة دراسية حول مشكلة الغذاء في العالم العربي، الكويت ، 9 – 12 أبريل 1978 .

جدول رقم (7) : استخدام السماد النيتروجيني للهكتار الواحد من الأرض المتزرعة في البلدان العربية (1970 – 1971) .

البلد	كجم
مصر	105.5
لبنان	60.1
السودان	9.3
الجزائر	5.9
المغرب	4.8
سوريا	4.4
تونس	3.4
العراق	1.9
ليبيا	1.8
السعودية	1.5
الأردن	0.6

المصدر : الجبلي ، "التنمية الزراعية في البلدان العربية وعلاقاتها باستراتيجية التنمية الصناعية " ، دورية "التنمية الصناعية العربية" ، العدد 34 ، 1978 .

على أن البيانات الإحصائية المتعلقة باستخدام السماد لا توضح المتطلبات الحقيقية للإنتاج الزراعي في البلدان العربية. وتدعو الحاجة إلى توفير التقديرات الخاصة بالحاجات الفعلية من السماد للهكتار الواحد لصناع السياسات في المجال الزراعي.

مستوى الميكنة:

من المتناقضات الحادة التي تميز الزراعة العربية وجود الآلات المعقدة جنبا إلى جنب مع التقنيات التقليدية للإنتاج والمستمرة منذ العصور القديمة.

وينبني تحليل مستوى الميكنة على العدد المطلق للجرارات لكل ألف هكتار من المساحة المحصولية في كل بلد من البلدان العربية.

جدول رقم (8) : استخدام السماد الفوسفاتي للهكتار الواحد من الأرض المتزرعة في أحد عشر بلداً عربيا (1970 – 1971) .

البلد	كجم
لبنان	57
مصر	15
الجزائر	7.8
تونس	6.2
المغرب	5.6
السعودية	4.3
ليبيا	3
سوريا	2.1
الأردن	1.1
العراق	0.4
السودان	0.1

المصدر : نفس المرجع المذكور في الجدول. (7) .

وبرغم أن استخدامات البيانات الإحصائية المتعلقة بالجرارات يعطي فكرة تقريبية عن مستوى الميكنة، إلا أنها مضللة مع ذلك نوعا ما، من حيث إنه لا يأخذ في اعتباره الفروق في قوة الجرارات، وأنماط المحاصيل، وحجم الحيازات الزراعية، الخ.

ولا يزال مستوى الميكنة في البلدان العربية أقل من المستوى المطلوب في القطاع الزراعي، والذي يقدر بـ 0,5 حصان لكل هكتار. [14] فقد بلغ العدد الإجمالي للجرارات المستخدمة في البلدان العربية 189627 جرارا عام 1976، وبلغ عدد الآلات الحاصدة في العام نفسه 24098، والعدد المتاح من الجرارات والحاصدات لا يكاد يكفي لتلبية متطلبات 9 ملايين هكتار من الأراضي المروية بطاقة مقدارها حصان واحد لكل هكتار.

وتحتاج الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار، والتي تبلغ مساحتها 44 مليون هكتار، إلى درجة أكبر من الميكنة، نتيجة المساحة الكبيرة للمزارع وضآلة عدد العمال.

ومستوى الميكنة المطلوب للأراضي المعتمدة على الأمطار هو نصف مستوى الميكنة المطلوبة للأراضي المروية.

وعلى ذلك فالعدد المطلوب من الجرارات يقدر بحوالي 250000 جرار. وهو ما يعطي إجماليا مقداره 375000 جرار لتلبية متطلبات الأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة مقارنة بالـ 190000 جرار المتاحة في الوقت الحالي، (أنظر الجدول 9).

استخدام الكيماويات لمكافحة آفات المحاصيل:

أظهرت كافة التجارب التي أجريت حول استخدام الكيماويات لمكافحة الآفات والحشرات في البلدان العربية نتائج واعدة فيما يتعلق بتقليل الخسائر في غلة المحصول.(6) وقد استخدمت أنواع مختلفة من مبيدات الآفات، والمبيدات الحشرية في البلدان العربية المختلفة بمعدلات متفاوتة، لكن لا تتوافر أي بيانات إحصائية دقيقة فيما يتعلق بالمتطلبات الفعلية للمحاصيل المختلفة، أو جرعات الكيماويات المستخدمة لمكافحة الآفات والحشرات طبقا للمعايير التي أقرتها منظمة الصحة العالمية.

وتدعو الحاجة إلى جمع المعلومات المتعلقة بمتطلبات مكافحة الآفات والحشرات من مكاتب المعلومات المحلية في البلدان المعنية. وسوف يتيح ذلك إمكانية وضع خطة على مستوى المنطقة لتصنيع مثل هذه الكيماويات في البلدان المنتجة للبترول، حيث تتوافر المتطلبات الطبيعية والرأسمالية لا لإنتاج الكيماويات فحسب من أجل مكافحة الآفات بل لإنتاج الأسمدة أيضا.

إن الزراعة لا تزال تشكل القاعدة الأساسية للتنمية في أغلب البلدان العربية. ويتعين اليوم أن توفر الغذاء للتجمعات السكانية الحضرية المتنامية العدد، وأن توفر رأس المال لشراء المعدات الرأسمالية، وأن توفر المواد الأولية للصناعات الناشئة وتدبير العملات الأجنبية. ويمثل الاحتياطي الضخم من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي بالبلدان العربية غير البلدان المصدرة للنفط المصدر الرئيسي للعمالة. ولا يؤثر نمط الزراعة في البيئة

الجدول (9) : عدد الجرارات والحاصدات والدراس في البلدان العربية

الدولة	العدد الإجمالي للجرارات الزراعية				الحاصدات والدراس			
	1971-1969	1974	1975	1976	1971-1969	1974	1975	1976
الجزائر	47172	50000	51000	52000	6000	6900	7000	7100
مصر	17276	20889	21500	22000	1700	1880	1900	1950
ليبيا	4100	4250	4350	3633	-	-	-	-
المغرب	12279	18477	20000	21500	2500	2624	2700	2800
الصومال	910	1220	1270	1300	-	-	-	-
السودان	5043	8500	8800	9000	340	850	900	950
تونس	21000	28000	29000	30000	2983	3200	3250	3350
العراق	13667	19000	20222	21000	2882	4800	5084	5200
الأردن	2759	3547	3748	3914	139	180	190	200
الكويت	8	18	14	16	-	-	-	-
لبنان	2517	3000	3000	3000	60	90	90	90
السعودية	617	770	800	830	160	250	280	300
سوريا	9131	12854	15303	18567	1410	1744	1812	2146
الجمهورية العربية اليمنية	500	750	850	950	-	-	-	-
جمهورية اليمن الديمقراطية	150	1180	1190	1200	6	11	12	12

المصدر : **F A O Production Yearbook, 1977.**

فحسب، بل يحدد الاستخدام الزراعي للموارد الطبيعية إلى حد بعيد طبيعة البيئة الإنسانية. ويتعين على الزراعة، من أجل الإسهام في التنمية، أن تنتج فائضا عن احتياجاتها الخاصة ؛ ومن ثم يتطلب الأمر الاستعانة بتكنولوجيا الإنتاج الحديثة. ويتعين أن يدخل التنظيم التجاري في إدارة المزرعة هذه التكنولوجيا بتكلفة منخفضة للوحدة بالنسبة للربح.

المخاطر البيئية:

يتضح بشكل متزايد أن مخاطر بيئية عديدة تحيط بعملية إنتاج الغذاء في المنطقة العربية. وتشمل هذه المخاطر:

- -التعدي الحضري على الأراضي الزراعية.
- التآكل المتسارع للتربة.
- التصحر.
- الري غير المرشد والاستخدام غير الرشيد للمياه.
- الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات التي تشكل أخطارا كامنة بالنسبة للمكونات الفيزيائية والبيولوجية للبيئة.

ويسفر التعدي الحضري على الأرض الزراعية عن فقدان الأرض الزراعية محدودة المساحة، والتي ينبغي أن توجه للإنتاج الغذائي في مسار التوسع العمراني للمدن القائمة. ويؤدي تآكل التربة إلى إزاحة الطبقة العليا من سطح التربة، والتي تنتج القسط الأكبر من غذاء الإنسان. وبالرغم من أن التصحر لا يمثل خطرا جديدا إلا أن آثاره الخطيرة بالنسبة للإنسانية أصبحت ظاهرة بصورة متزايدة من خلال الأمثلة المعروفة للمجاعات التي شهدها الساحل . كذلك يؤدي استخدام الأسمدة بنسب مفرطة إلى انجراف الكميات التي لا يستهلكها النبات في مياه الصرف إلى الأنهار والبحيرات لتسبب زيادة تشبع مياهها بالمواد المغذية (Eutrophication)[*1]، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى قتل الأسماك، وتدمير القيمة الاستجمامية للمياه الداخلية. إن استخدام الأسمدة بنسب عالية في مكافحة الآفات يطرح مخاطر صحية بالغة بالنسبة للإنسان وثروته الحيوانية عندما تلوث الغذاء، أو العشب، أو علف الماشية. ومثل هذه المخاطر يمكن أن تواجه بفعالية من خلال كل من الجهود القومية والتعاون الدولي.

التعدي الحضري على الأراضي الزراعية:

يشير تعبير «التعدي الحضري » إلى استهلاك الأراضي الزراعية محدودة المساحة أصلا في عملية التوسع العمراني للمدن القائمة. وتحدث أوضح خسارة للتربة الخصبة عندما يتم تجريف الأراضي الزراعية مع التوسع

(*) أي زيادة نسبة المواد المغذية nutrients في المياه، وبالتالي النمو النباتي المفرط فيها، وهو ما يتسبب في قتل الحياة الحيوانية نتيجة حرمانها من الأكسجين. (المترجم)

العمراني للمدن، ومد الطرق الرئيسة، وتشييد المطارات، والمجمعات الصناعية، والمظاهر الديكورية الأخرى للمدينة. وبمجرد تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء، أو توسع عمراني فإننا نفقدها كأراض زراعية إلى الأبد.. وفضلا عن ذلك فإن هذه الأراضي المفقودة في التوسع العمراني تمثل عادة-نتيجة لأن المدن تمثل في أغلب الحالات تجمعات عمرانية أقيمت أصلا على مساحات من الأراضي الزراعية عالية الجودة-أفضل أنواع الأراضي الزراعية. وعلى العكس من ذلك، نجد أن أغلب الأراضي المستصلحة حديثا هي أراض محدودة الجودة.

وتؤدي ندرة البيانات الإحصائية-للأسف الشديد-إلى تعذر الوصول إلى تقدير دقيق لحجم هذه المشكلة. فأغلب البلدان، الغنية والفقيرة، تحتفظ بسجلات تفصيلية بالمساحات المضافة إلى الأراضي المنزرعة نتيجة الري، واستصلاح الأراضي، ومشروعات التوطين ؛ ولكننا لا نجد أي مراقبة للمساحات المفقودة من الأراضي الزراعية بسبب مشروعات التنمية في مجالات النقل ؛ أو الترفيه، أو الإسكان، أو التصنيع. ويتضح من البيانات الإحصائية المحدودة المتوافرة حاليا أن ملايين الهكتارات من أراضي المحاصيل يتم فقدها كل عام في أنحاء العالم المختلفة.(17)

وأفضل توثيق للتعدي الحضري على الأراضي الزراعية نجده في مصر. فخلال الفترة «1952- 1967» فقدت مصر حوالي 375 ألف هكتار من أراضي المحاصيل عالية الخصوبة سنويا في عمليات الإسكان، ومد الطرق، وبناء المصانع. أي أن إجمالي ما فقدته من أراض زراعية خلال تلك الفترة يساوي تقريبا مساحة الأراضي التي بذلت جهود مكثفة لاستصلاحها، وبتكلفة عالية خلال الفترة نفسها. وإذا استمر هذا الاتجاه فمن غير المستبعد أن يتم فقد مائة ألف، أو مائتي ألف هكتار أخرى، أو حوالي 8 أو 9 ٪ من أفضل أراضي المحاصيل بسبب الزحف العمراني.

التآكل المتسارع للتربة:

الأرض هي نتاج للطبيعة، أي للحرارة، والبرودة، والمياه، والنبات، والكائنات الحيوانية. وفي معظم الأراضي لا يتعدى سمك الطبقة العليا من سطح التربة، والتي تنتج القسط الأكبر من غذاء الإنسان، بضع بوصات.

وربما كانت هذه الطبقة الخارجية الرقيقة من المادة التي تقيم أود الحياة هي أكثر الموارد الطبيعية للأرض تعرضا لإساءة الاستعمال. ومن الأمثلة التاريخية لذلك ما نلمسه في شمال أفريقيا . فبعد أن كانت منطقة شمال أفريقيا المخزن الخصيب للقمح للإمبراطورية الرومانية، أصبحت اليوم صحراء مجدبة إلى حد بعيد أو شبه مجدبة، وأقل المجموعات البيذية (Biomes) الرئيسة إنتاجا . كذلك أدى الإفراط في حرث الأرض، وفي اجتثاث العشب في السهول الكبيرة خلال العقود الأولى من هذا القرن إلى تعريض المنطقة لتآكل التربة بفعل الرياح والذي بلغ ذروته في فترة الجفاف والعواصف الغبارية التي شهدتها الثلاثينات.[18]

على أن معظم أشكال الضرر الذي يلحق بالتربة لا يصدم العين بصورة سافرة وقوية. فهناك مساحات ضخمة ينخفض فيها إنتاج الأراضي المحصولية مع تعرية الرياح والمياه لسطح التربة، أو تبدد العناصر المغذية للتربة نتيجة تكرار زرع الأرض بالمحاصيل دون تجديدها . إن مثل هذه الأراضي قد لا تتوقف عملية زراعتها، إلا أنها تنتج بمرور الزمن أقل فأقل مما يمكن أن تنتجه في الأحوال العادية، كذلك تتضاءل قدرة أراضي المراعي على توفير العشب للماشية نظرا لأن الإسراف في اجتثاث العشب يسبب اختفاء الأنواع المعمرة والمغذية من العشب لتحل محلها أعشاب موسمية ذات قيمة غذائية منخفضة، أو شجيرات خشبية. وفي العديد من المزارع المروية في أنحاء مختلفة من العالم تتناقص غلة المحصول مع تزايد نسبة الملوحة، أو القلوية في التربة.

وتمثل مشكلة تآكل أو تعرية التربة مشكلة دائمة في كل مكان تقريبا ممارس فيه الزراعة. وعندما يتم انتقاء تقنيات الزراعة بعناية، وعندما تترك التربة الأكثر تأثرا بعوامل التعرية دون فلاحة، فإن خسائر التربة بسبب المياه أو الرياح يمكن تحجيمها عادة عند مستوى مقبول. على أن المزارع الفرد لا يتوافر لديه غالبا سوى حافز اقتصادي محدود وقصير الأمد لحماية الجودة النوعية طويلة الأمد للأرض، وخصوصا في البلدان الفقيرة. ويضطر العديد من المزارعين تحت ضغط الحاجات المباشرة للبقاء إلى انتزاع كل ما يمكنهم انتزاعه من قوت من أراض كان من الأفضل أن تظل مراعي أو غابات.[19]

ولا يقتصر تأثير تعرية الرياح على مجرد فقد السطح الأعلى للتربة. فالتجمع المستمر للمادة الهبائية في الجو، والناتجة لا من الأنشطة الصناعية للبلدان الغنية فحسب، بل من تعرية الرياح للتربة في البلدان الفقيرة أيضا، يمكن أن يؤثر في مناخ الأرض من خلال تخفيض كمية الطاقة الشمسية الواردة لها. فإذا ما تم إثبات هذه العلاقة فسوف يتوافر للبلدان الأكثر غنى سبب آخر لتقديم رأس المال والمساعدة التكنولوجية للبلدان الفقيرة لدعم جهودها لمواجهة هذا الخطر المشترك الذي يهدد الإنسانية. ومن الواضح تماما أن البلدان الأكثر فقرا لا تملك وحدها الموارد اللازمة لوقف هذا الاتجاه وعكس مساره.

التصحر:

تجسد المأساة التي تشهدها الآن البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء مثالا لنوع آخر من الإنهاك البيئي الذي يقلل طاقة الأرض من إنتاج الغذاء. وفي حين يعد تعبير«التصحر» تعبيرا حديثا نسبيا فإن حقائق التصحر ليست كذلك. فمنذ زمن طويل تجسد سوء استخدام الأرض والموارد الطبيعية وتآكلها في الرعي الزائد، وزيادة ملوحة التربة، ونضوب موارد المياه، وسيوخ (هبوط) الأرض، والضغوط السكانية، وهجر الأراضي، وبعض عمليات التعدين، وتدمير الحياة النباتية أو التربة الصحراوية. وقد تم تقديم أول برنامج عمل دولي لمكافحة التصحر في مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر الذي عقد في نيروبي من 29 أغسطس إلى 9 سبتمبر 1977، استجابة لقرار الجمعية العامة رقم 3337 الصادر في 17 ديسمبر 1974 حول التعاون الدولي لمكافحة التصحر.[20]

خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية تزايد عدد السكان، وتزايدت الثروة الحيوانية في المناطق الواقعة جنوبي الصحراء الأفريقية بمعدلات متسارعة، بل تضاعفت تقريبا في بعض المناطق. ونتيجة هذه الزيادة، التي وصلت إلى الضعف، تزايد الضغط على النظام البيئي بدرجة تفوق طاقته على الاحتمال. وكانت النتيجة هي بوار أراضي المراعي نتيجة الرعي الزائد وإزالة الغابات، مما ساعد على امتداد الأراضي الصحراوية بمعدلات وصلت إلى 30 ميلا في العام الواحد على اتساع الشريط المتاخم للصحراء

الأفريقية من الجنوب، والذي يبلغ طوله 35 ألف ميل، والممتد من السنغال حتى جنوب أثيوبيا. ومع امتداد الصحراء شمالا تتراجع أمامه التجمعات السكانية والحيوانية. والنتيجة الطبيعية لذلك هي المزيد من الضغط على المنطقة المتاخمة للصحراء التي تسهم بدورها في إحداث المزيد من التجريد وإزالة الغابات، وهكذا تستمر تلك الدورة ذاتية الحركة.

وفي السودان، كما في كافة أنحاء المنطقة الساحلية، يؤدي الطابع المتقلب وغير المنتظم لسقوط الأمطار والذي يميز المناطق شبه المجدبة، إلى تعريض النظام البيئي لخطر التصحر في حالة الاستغلال الزائد للأرض من جانب الإنسان. ويتخذ هذا الاستغلال الزائد للتربة شكل الإفراط في رعي الماشية لأراضي المراعي، والإسراف في زراعة الأرض وإزالة الغابات.

ويتخذ القطع غير المحكوم للأشجار أبعادا تفوق التصور، إذ تقدر بعض المصادر عدد أشجار السنط التي يتم قطعها، أو اجتثاثها سنويا لغرض واحد هو استخدامها كأخشاب للوقود بـ 548 مليون شجرة، وأشجار السنط التي كانت تحيط بمدينة الخرطوم عام 1955، نجدها الآن تنمو على بعد 90 كيلومترا من المدينة.[21]

وقد أوضحت الأقمار الصناعية أن معدل زحف الصحراء في منطقة دلتا النيل يصل إلى 13 كيلو مترا سنويا. وبالنظر إلى أن المساحة المزروعة في مصر تمثل 4 ٪ من مساحتها الإجمالية، فإن خطر التصحر يتخذ طابع الكارثة.[22] ويصف مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر المنعقد في سبتمبر 1977 الأسباب المؤدية للتصحر بأنها ترجع أساسا إلى تصرفات الإنسان الذي أساء استخدام الأرض بسعيه إلى انتزاع الرزق من أنظار بيئية هشة في معظمها. واتفقت الآراء على أنه في حين هيأ المناخ أسباب التصحر، أساسا من خلال أنماط سقوط الأمطار الشاذة، والجفاف متكرر الحدوث اللذين يميزان الأراضي القاحلة، إلا أنه لم تظهر حتى الآن أي شواهد أكيدة على أن التصحر قد تسارع نتيجة حدوث تحول تجاه ظروف مناخية أكثر جفافا.

ويمثل التصحر مشكلة إنسانية أيضا. فأثر التصحر في الكائنات البشرية يظهر سرعة تأثر مناظرة، مزمنة أو مستفحلة، تتبني عليها تلك الشدائد الدورية الحرجة، والتي تسفر عن كارثة إنسانية. وتظهر آثار التصحر في حياة الإنسان على نحو أكثر درامية في الهجرة الجماعية التي تصاحب

أزمات الجفاف. وإلقاء نظرة عامة على تلك الأحداث كفيل بأن يعطي الانطباع بأن أثر التصحر في الإنسان يسير من أزمة إلى أزمة. لكن في ذلك تجاهل للآثار المزمنة لتآكل سطح الأرض الزراعية، والذي ينعكس في الهجرة المستمرة من الأرض في السنوات الطيبة والسنوات السيئة سواء بسواء. لقد بدأت عملية ترك الأرض والتجهيزات المكلفة في مشروعات الري المتدهورة تحدث بالفعل دون انتظار لمقدم الجفاف.

إن تآكل الأرض الزراعية المعتمدة على مياه الأمطار يقلل الإنتاجية والدخول حتى في السنوات التي تشهد سقوط أمطار وفيرة. ومع ذلك فإن أزمة الجفاف هي التي تلفت الانتباه على نحو أكثر فعالية للمشكلات الدائمة للتصحر. وليس التصحر، كما سبق أن ذكرنا، بالتجربة الجديدة بالنسبة للإنسانية. فقد لعب دورا في أفول الحضارات منذ أقدم عصور التاريخ فبسبب سوء حالة الصرف، على سبيل المثال، تركزت الأملاح في الأراضي التي زرعها السومريون والبابليون، ومن ثم دمرت قاعدتهم الزراعية. كذلك كانت أراضي المنطقة الأفريقية المطلة على البحر المتوسط أكثر خصوبة في العصور الرومانية مما هي عليه الآن. ولا يستطيع أحد أن يحدد مساحة الأراضي الزراعية التي فقدت بسبب استخدام الإنسان، أو تآكلت بشدة منذ بدأت عملية ممارسة الزراعة، لكنها بالتأكيد مساحة ضخمة. وقد قدرها البعض على أساس أنها لا تقل عن إجمالي المساحة المزروعة من الأرض في الوقت الحاضر. وهناك اتفاق عام على أن معدل تآكل الأرض الزراعية قد زاد زيادة ملحوظة خلال العقود الأخيرة، ويذهب بعض الخبراء إلى أن هذا المعدل يبلغ الآن خمسين ألف كيلومتر مربع سنويا على الأقل. وهو رقم مفزع بالنسبة لعالم معرض لمواجهة نقص في الغذاء.[23]

انعدام الترشيد في الري واستخدام المياه:

مثل العديد من أوجه التدخل الإنساني في الدورات الطبيعية أسفرت إعادة تشكيله للدورة الهيدرولوجية عن آثار جانبية غير مرغوب فيها. ففي بعض المناطق أدت إلى ارتفاع منسوب المياه في التربة عن طريق تحويل مياه الأنهار. وعبر فترة من الزمن قد يؤدي تخلل مياه الري مسام التربة، وتراكم هذه المياه تحت سطح الأرض تدريجيا إلى ارتفاع منسوب المياه داخل التربة

حتى بضعة أقدام، بل بضع بوصات من سطح التربة. ولا يمنع ذلك فحسب نمو جذور النبات بسبب التشبع المفرط بالمياه، بل يؤدي أيضا إلى ملوحة سطح التربة نظرا لأن المياه تتبخر خلاله، تاركة راسبا مركزا من الأملاح في البوصات القليلة العليا. وأقرب مثال لذلك نجده في مصر. فقد أسفر الري الدائم، جنبا إلى جنب مع الحرث المكثف؛ عن التشرب الزائد للطبقة الواقعة أسفل التربة بالمياه. وتصاحب هذه الظاهرة زيادة في ملوحة التربة، وزيادة في قلويتها أيضا.[24] ويقدر بعض المصادر أن تحسين أوضاع الصرف في الزراعة المصرية سيغل عائدا إنتاجيا يساوي لما يمكن تحقيقه من 500000 هكتار، وأن الري الملائم يمكن أن يوفر 18 بليون متر مكعب من المياه، أو ضعف ما يوفره السد العالي في مصر، وبالتالي يمكن أن يحقق استصلاح مليون فدان من الأراضي.[25]

الاستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات:

أدى الطلب المتنامي بصورة مطردة على الغذاء إلى زيادة كبيرة في استخدام الأسمدة الكيماوية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولقد أفاد هذا التوسع الإنسانية فائدة ملموسة، إلا أن النتائج لم تكن إيجابية كلها. فالأسمدة المستخدمة بنسب عالية لا تستهلك كليا، كما سبق أن ذكرنا، من جانب النباتات. وتنجرف الكميات التي لا تستهلكها النباتات مع مياه الصرف إلى الجداول والبحيرات لتسهم في زيادة تشبع مياهها بالمواد المغذية، ومع موت وتحلل الأعداد الهائلة من الطحالب الناتجة يستنزف الأوكسجين الموجود داخل مياه الجداول والبحيرات. وهكذا يتم تدمير الثروة السمكية، وفي مقدمتها تلك الأنواع التي تحتاج نسبة عالية من الأوكسجين. ومن المعروف أن استخدام الكيماويات بمعدلات عالية لمكافحة الآفات أو الحشرات ينطوي على خطورة بالغة بطرائق عديدة: فقد تؤدي إلى إبادة الكائنات العضوية بالتربة، والتي تحافظ على خصوبتها، وإلى التلوث الكيميائي لمياه الشرب، وتلويث الغذاء والماشية. لذلك حظرت بلدان عديدة استخدام كيماويات معينة، مثل الـ د. د. ت، والديلدرين (نوع من المبيدات الحشرية)، والهيدروكربونات الممزوجة بالكلور، والمستخدمة كمبيدات حشرية. كذلك تتخذ بعض الحكومات تدابير مختلفة لتنظيم استخدام الفوسفات والنترات.

والواقع أن الخيار بين الكفاءة الاقتصادية والسلامة البيئية تكتنفه تعقيدات بالغة، بحيث تضطر مختلف البلدان بصورة متزايدة إلى أن تحرص بدقة على الموازنة بين الجانبين.

المراجع:

1. T. Abd-Elalim, Arab Oil Surpluses and the Possibility of Their Inflow to Egypt. Centre of Political and Strategic Studies, Al-Ahram, Cairo, December 1977. (in Arabic).

2. WHO, Guide on Man's Nutritional Requirements (Geneva, 1974).

3. U.Kracht, "Von der Eiweisse Krise zur Nahrungsmittelkrise", Zeitschrift fur auslandische Landwirtschaft, No.3 (1975).

4. S. Marei, The Food Crisis in the Arab World within the Context of the World Food Crisis. Seminar on the Problem of Food in the Arab World, Kuwait, 8-12 April 1978. (in Arabic).

5. G.Amin, Supply and Economic Development (London, Rank Cass & Co., 1966).

6. F.Lisk, "Conventional development strategies and basic needs fulfilment", International Labour Review, vol. 115, No.2 (March-April 1977).

7. Technical Report on a Study of Agroclimatology in Semi-and and Arid Zones of the Near East (Geneva: FAO, UNO, OMM; Paris: UNESCO, July 1962).

8. A.A. El-Sherbini, "Problems of arid agriculture in West Asia", World Development, vol. 5, Nos. 5-7 (1977).

9. M.M. Stieha, Ecological Aspects of Agricultural Development Problems in the Arab World. Seminar on Development Problems in the Arab World, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 24-26 January, 1978. (in Arabic).

10. League of Arab States/Arab Organization of Agricultural Development, Future of Food Economy in the Arab Countries (1975-2000), vol.1 (Khartoum, September 1978, (in Arabic).

11. M.El-Gabaly, "Agricultural development in the Arab countries and its relationship with the strategy of industrial development", Journal of Arab Industrial Development, IDCAS, No.34 (1978), (in Arabic).

12. M.S. Abd-El Hakim, Demographic Aspects of Development Problems in the Arab World. First Seminar on Development Problems in the Arab Countries, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 24-26 January 1978.

13. M.S.Mostapha, The Agricultural Potential and Food Policy in the Developing Countries: Egypt's Case, Unpublished Ph.D. disertation, Warsaw, 1977.

14. El-Gabaly, op.cit.

15. Z.M. Shabana, Food Production in the Arab World. Seminar on the Problem of Food in the Arab World, Kuwait, 9-12 April 1978. (in Arabic).

16. E. Eckholm, Environmental Quality and Basic Human Needs: Towards a New Synthesis: Testimony presented to the Select Committee on Population, US House of Representatives, 19 April 1978.

17. L.Brown, By Bread Alone (Oxford, Pergamon Press, 1975).

18. FAO, Food and Environment (Rome, 1977).

19. Report of the UN conference on Desertification, Nairobi, 29 August-9 September 1977.

20. F.Ibrahim, The Problem of Desertification in the Republic of the Sudan with Special Reference to Norhern Darfur Province. DSRC No.8 (Khartoum, Khartoum University Press, 1978).

21. Z.El-Karmi, “Science and man’s contemporary problems”, Alem El Maarifa, No. 5, Kuwait 1978.

22. “Desertification: An overview”. In Report of the UN Conference on Desertification, Nairobi, 29 August-9 September 1977.

23. M.I.Kmzmiak, “Irrigation problems in the development of agriculture in Lower Egypt”, Africana Bulletin 17 (Warsaw, Warsaw University Press, 1972).

24. M. Clawson and others, The Agricultural Potential of the Middle East (New York, Elsevier, 1971).

25. L.Brown and G. Finsterbusch, Man and His Environment: Food (New York, Harper & Row, 1972).

3 تلبية الحاجات الغذائية الأساسية للعالم العربي: بعض التقديرات لاحتمالات المستقبل(*1)

د. مصطفى الجبلي

ملخص الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تحليل عملية إنتاج الغذاء، والفجوات الاستهلاكية، ونظم التوزيع، ودور الصناعة في هذا الصدد من أجل توفير العناصر اللازمة لتحسين الوضع الغذائي، خصوصا بالنسبة للفئات المحرومة، ولحفز التغييرات المطلوبة لأمن غذائي أفضل في العالم العربي. وتقدم الدراسة ملخصا للتقديرات المتعلقة بالاحتمالات المستقبلية للإنتاج الغذائي، والفجوات الاستهلاكية، والمتطلعات الزراعية الضرورية لعام 1985، وعام 2000.

وقد صيغت التقديرات المستقبلية المتعلقة بالإنتاج على أساس الافتراضيات الخيارية التالية:

أ-الاتجاه الملاحظ خلال السنوات 1967- 1976

(*) هذا البحث مبني على دراسة أوسع قدمها المؤلف إلى مركز التنمية الصناعية للدول العربية، (IDCAS)

سوف يستمر.

ب-ستصل الإنتاجية إلى مستوى المعدل العالمي خلال السنوات 1972-1976.

جـ-ستصل الإنتاجية إلى 70 ٪ من مستواها في بلد متطور (الولايات المتحدة).

د-لن يطرأ تغير ملحوظ على المساحة المنزرعة بمرور الزمن ؛ أو سوف يتم توسيعها إلى أقصى حد ممكن.

هـ-سيتم رفع الكثافة المحصولية في الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار من 50 ٪ إلى 65 ٪ عام 1985، ومن 75 إلى 100٪ عام 2000. وسترتفع الكثافة في المساحات المروية في المنطقة من المستوى الحالي 100٪، إلى حوالي 150٪ عام 2000.

وانبنت التقديرات المستقبلية للاستهلاك على التقديرات المستقبلية للأمم المتحدة المتعلقة بالسكان، وعلى أربعة مستويات للاستهلاك، تتضمن:

أ-المستوى الحالي.

ب-100٪ من المتطلبات الحالية (1972- 1974) لتلبية حاجات الطاقة.

جـ-110٪ من المتطلبات الحالية (1972- 1974).

د-100 ٪ من متطلبات البلدان المتطورة (الولايات المتحدة على سبيل المثال).

وتم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية الأربع بالنسبة لكل بديل من زاوية:

أ-فجوة السعر الحراري.

ب-فجوة البروتين (سواء البروتين النباتي أو الحيواني).

جـ-فجوة الزيوت والدهون (سواء النباتية أو الحيوانية).

د-فجوة المحاصيل الغذائية الرئيسية.

وتم تطبيق ذلك بالنسبة لعام 1985 وعام 2000 على أساس هدف محدد هو رفع مستوى تغذية السكان إلى درجة مرضية دون تقليل المقدار الذي يحصل عليه من يعيشون فوق مستوى الحاجات الأساسية.

ولقد اتضح أن معدل استهلاك الغذاء في بلدان عربية عديدة-خصوصا البلدان محدودة الدخل لا يزال أقل من متطلبات الطاقة، وأن العدد المطلق

لمن يعانون من نقص التغذية قد تزايد برغم النمو الاقتصادي الملموس.

ويوضح الجدول رقم (1) عدد الأفراد الذين يقل مقدار السعرات الحرارية في غذائهم عن 1,2 ب. م. ر. (Basal Metabolic Rate) أو معدل باسال الأيضي[*1]، مأخوذا كحد حرج، في البلدان العربية المختارة، للفترة 1972- 1974.

ولا تعكس مستويات المعدل القومي التوزيع الفعلي بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية. فبرغم أن معدل المؤونات الغذائية يتساوى في بلدان عربية عديدة، مع متطلباتها بل ربما زاد عنها، إلا أن نسبة ملموسة من السكان (حوالي 16 ٪) تحصل على مقدار من السعر الحراري يقل عن الحد الحرج، أي 1,2 ب. م. ر.

ولتقليل العجز في كمية السعر الحراري المتاحة للفرد يتعين أولا وضع تقدير محدد لكميات الغذاء المطلوبة لرفع مقدار ما يحصل عليه الذين يعانون من نقص التغذية خلال فترة محددة من الزمن إلى 1,5 ب. م. ر. على الأقل، كما يتعين اتخاذ تدابير معينة من أجل زيادة المؤونات الغذائية.

وكلما قل التفاوت في توزيع الغذاء قلت الزيادة في المؤونات الغذائية للفرد المطلوبة لتقليل نقص التغذية.

الجدول رقم (1) : عدد الأفراد الذين يحصلون على سعرات حرارية أقل من

2 ، 1 ب.م.ر ونسبتهم المئوية (1972 – 1974)

الدولة	الحد الحرج من السعرات الحرارية	%	العدد (بالآلاف)	المعدل القومي سعر حراري/يوم
مصر	1557	8	2866	2632
العراق	1528	15	1447	2392
لبنان	1526	7	603	2698
موريتانيا	1517	48	591	1876
السعودية	1534	12	1011	2411
الصومال	1492	40	1202	1916
السودان	1526	30	5153	2067
سوريا	1536	10	683	2525
تونس	1514	16	877	2378

(*1) نسبة إلى الأيض، أو مجموع العمليات المتصلة بالتغيرات الكيميائية في الخلايا الحية، والتي تؤمن من خلالها الطاقة الضرورية للعمليات والنشاطات الحيوية.

ولا يزال مستوى الاستهلاك الغذائي أقل من متطلبات الطاقة في الجزائر، وموريتانيا، والصومال: والسودان، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية.

وتبدو الكمية الإجمالية المتوفرة من البروتين مرضية، حيث تزيد عن الـ 53 جراما يوميا المطلوبة للفرد البالغ. على أن نسبة البروتين الحيواني في أغلب البلدان العربية تقل عن ثلث المتطلبات القياسية (35 جراما). وفي البلدان التي يتميز الغذاء فيها بنقص الطاقة الحرارية يتحول جزء من البروتين إلى طاقة، وبالتالي تصبح كفايته محلا للشك (الصومال، موريتانيا، اليمن الديمقراطي).

الجدول رقم (**2**) :كمية السعرات الحرارية المتاحة يوميا للفرد بالنسبة

لفئات الدخول المختلفة في تونس ، **1975** .

الدخل (بالدينار) الفردي السنوي	النسبة المئوية للوحدات الأسرية			كمية السعرات الحرارية المتاحة يوميا للفرد		
	الريفية	الحضرية	المدن الكبيرة	الريفية	الحضرية	المدن الكبيرة
30	8	3.1	0.3	1920	1415	1077
60 - 30	22.6	13.3	2.6	2168	1809	1429
80 - 60	15.2	12.1	5.9	2431	1981	1829
100 - 80	11.7	11.6	8.2	2437	2200	1854
12 - 100	9.4	9.7	7.7	2560	2217	1913
160 - 120	12.5	11.6	15.2	2702	2302	2223
200 - 160	7.3	11.8	11.8	2837	2381	2219
300 - 200	8.1	13.5	18.3	3065	2569	2219
400 - 300	2.7	6.8	10.5	3013	2883	2518
-400	2.5	6.5	19.5	3126	2899	2469

وهناك فوارق كبيرة في أنماط الاستهلاك نتيجة التفاوت في توزيع الدخول في كل البلدان العربية. وهو ما يسبب التفاوت في مقدار الغذاء الذي يحصل عليه الفرد بين الفئات المختلفة داخل كل بلد. وهناك 30 مليون شخص على الأقل يعانون من سوء التغذية في البروتين والطاقة في المنطقة

العربية ككل.

ويتضمن الجدول رقم (2) بيانات إحصائية تتعلق بمقدار السعرات الحرارية التي تحصل عليها مختلف فئات الدخل في تونس كمثال للتوزيع المتفاوت للغذاء بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة.

يعتمد العالم العربي اعتمادا أساسيا على استيراد المنتجات الزراعية، في حين يتصف معظم البلدان النامية بأنها مصدرة أساسا لهذه المنتجات. وتنفق أغلب البلدان غير البترولية نسبة كبيرة من عائداتها التصديرية في استيراد الغذاء. وهو ما ينطبق بوجه خاص على الجمهورية العربية اليمنية، والأردن، وجمهورية اليمن الديمقراطية، ومصر، ولبنان، وسوريا، وبلدان عربية أخرى، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) : النسبة المئوية لعائدات التصدير المخصصة لاستيراد الغذاء (1972–1975) .

الدولة	النسبة المئوية لعائدات التصدير
مصر	67.7
المغرب	38.6
السودان	35.6
تونس	30.5
الأردن	112.6
لبنان	45.5
سوريا	41.5
الجمهورية العربية اليمنية	172.4
جمهورية اليمن الديموقراطية	75.7

وتختلف الاحتمالات المستقبلية فيما يتعلق بزيادة معدل الإنتاج الغذائي لكل فرد اختلافا كبيرا من بلد إلى بلد آخر. فهناك توزيع متفاوت للموارد بين البلدان العربية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والموارد البشرية والمالية. على أن معدل نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في معظم البلدان العربية

منخفض للغاية، فضلا عن أنه يتناقص بمعدلات سريعة نتيجة الزيادة السكانية، والتوسع العمراني الحضري (الزحف العمراني على الأرض الزراعية)، والتصحر، وزيادة نسبة الملوحة، الخ.

الجدول رقم (4) : معدل النمو السنوي في السكان ، والإنتاج الغذائي ، والطلب على الغذاء (%) ، 1966 – 1976 .

الدولة	السكان	الإنتاج الغذائي	الطلب على الغذاء
الجزائر	3.5	3.8	6.5
مصر	2.5	2.8	3.8
ليبيا	3.3	4.0	6.3
السودان	3.1	5.1	5.7
العراق	3.3	1.0	6.5
لبنان	3.0	2.5	4.7
السعودية	2.9	3.1	7.3
سوريا	3.2	5.1	5.5
الجمهورية العربية اليمنية	2.9	4.0	9.3

وفي الوقت الحاضر تعد الاحتمالات المستقبلية لزيادة العائد المحصولي عن المعدل المطلوب لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء ضئيلة للغاية، ما لم يتم تغيير العوامل لأساسية المتضمنة-مثل: متوسط دخل الفرد، ومستوى التعليم، والزراعة الموجهة للسوق، والحوافز، وبرامج التنمية الصناعية، والمؤسسات الزراعية، الخ-في الاتجاه المطلوب من أجل انطلاقة معقولة للعائد المحصولي. وتوضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (4) الفروق بين معدلات الزيادة السنوية للسكان والإنتاج الغذائي والطلب على الغذاء في البلدان العربية الفترة 1966- 1976.

لقد حددت «استراتيجية التنمية الدولية» الثانية المعدل المستهدف للنمو السنوي من الإنتاج الغذائي بنسبة 4 ٪. ومع ذلك فسوف يتطلب الأمر، من أجل تلبية الطلب الحالي على الغذاء، معدل نمو قدره 5 ٪ على الأقل.

وعلينا أن نلاحظ، بطبيعة الحال، أن معدل النمو في كميات الغذاء المتوافرة في بلد ما خلال فترة معينة هو عادة شيء آخر، مختلف عن معدل النمو في الإنتاج الغذائي.

لقد طرأ تحسن على الاستهلاك الغذائي والتغذية في أغلب البلدان العربية خلال الفترة (1972- 1976) بالمقارنة بالفترة (1969-1971)، وزاد حجم المعروض من الغذاء في 8 بلدان عن متطلبات الطاقة الضرورية، وفي الوقت نفسه ظل حوالي نصف سكان المنطقة يحصلون على كمية من الغذاء تقل عن مستوى المتطلبات الأساسية. وحتى في المجموعة الأولى من البلدان العربية، فإننا نجد أن المعدل القومي الأعلى يخفي التوزيع المتفاوت للاستهلاك بالنسبة للمتطلبات الأساسية (من الطاقة)، وأن العديد من الفئات ذوات الدخل المحدود يعاني من سوء التغذية. والحاجة تدعو إلى زيادات دائمة (قابلة للاستمرار) في إنتاج الغذاء، وإلى توزيع أفضل للدخول من أجل تحسين الوضع الغذائي للفئات محدودة الدخل في البلدان العربية.

وليست هناك قيمة سعرية (حرارية) واحدة، أو تكوين سعري واحد، يمكن تعيينه لما يسمى الحاجات الغذائية الأساسية. فالحاجات تعتمد على عوامل كثيرة، بما في ذلك: العمر، والجنس، والظروف المناخية، ونوع العمل، الخ. ومع ذلك ففي حالة انخفاض مقدار ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية عن 2, 1- 5, 1 ب. م. ر، يصبح الفرد معرضا لنقصان الوزن نتيجة نقص الطاقة والبروتين. فالطعام الذي يلبي المتطلبات الغذائية الأساسية للفرد البالغ بظروف عمل متوسطة ينبغي أن يوفر 2500 سعر حراري يوميا على الأقل، مع مصادر بروتين متوازنة (أي المصدرين النباتي والحيواني)، ويتعين أن يكون تكوينه كما يلي:

وتنخفض نوعية الطعام في أغلب البلدان العربية بسبب النقص الخطير في البروتين الحيواني. فالكمية المتاحة من البروتين للفرد يوميا خلال الفترة 1972- 74 1 بلغت حوالي 65 جراما، 14 جراما منها بروتين حيواني، بينما بلغت الكمية المتاحة يوميا للفرد في البلدان المتقدمة في الفترة نفسها 95 جراما (56 جراما منها بروتين حيواني). وبلغ المعدل العالمي المناظر (69 جراما بروتينا كليا، و 24 جراما بروتينا حيوانيا)، وفضلا عن ذلك فهناك

تزايد مستمر في نسبة البروتين الحيواني في البلدان المتقدمة، بينما هناك في المقابل مستوى ثابت، بل متناقص، في أغلب البلدان العربية.

الأصناف الغذائية	المتطلبات الأساسية	
	جرام/يوم	كجم/عام
الحبوب	374	136
الدرنيات (الجزر ، الخ)	44	16
السكر	50	18
البقوليات	47	17
الخضراوات والفاكهة	397	145
اللحوم	68	25
البيض	25	9
الأسماك	15	6
اللبن ومنتجات الألبان	307	112
الزيوت والدهون	30	11

وقد أوضحت الدراسات المتعلقة بميزانية الأسرة وإنفاقها في بلدان ضريبة عديدة أن فقراء المدن يحصلون على كمية من السعرات الحرارية أقل مما يحصل عليه فقراء الريف من فئة الدخل المناظرة بمقدار يتراوح ما بين 300 و 400 سعر حراري. وسوف يؤدي التمدين المتسارع إلى تفاقم هذا الوضع. ومن ناحية أخرى، يعد العمال الزراعيون، الذين لا يملكون أرضا، الفئة الاجتماعية الاقتصادية الأكثر تعرضا لسوء التغذية.

ومن المتفق عليه أن الحد الأدنى الضروري للبقاء بالنسبة للشخص العادي لا يقل عن ألف سعر حراري يوميا. ويتعرض الذين يحصلون على كمية سعر حراري تقل عن 1,5 ب. م. ر لسوء التغذية التي تنعكس في الحرمان من الطاقة. والواقع أن هذا الحد هو أقل كثيرا من كل من الحاجات الأساسية والمتطلبات المثلى.

جدول رقم (6) : الإنتاج المتوقع للحبوب في البلدان العربية عام 2000 في

ظلال أبدال ثلاثة لمستويات الإنتاج .

الدولة	البديل (1) (ب)			البديل (2) (جـ)		البديل (3) (د)	
	المساحة المحصولية (أ)	بالإنتاجية (كجم/هكتار)	الإنتاج الاجمالي (1000 طن)	بالإنتاجية (كجم/هكتار)	الإنتاج الاجمالي (1000 طن)	بالإنتاجية (كجم/هكتار)	الإنتاج الاجمالي (1000 طن)
العراق	62149	1037	64345	1873	116218	2317	143768
الأردن	7240	633	4583	1873	13561	2371	16775
لبنان	1269	1097	1392	1873	2377	2317	2940
السعودية	7275	1410	10258	1873	13626	2317	16856
سوريا	37573	898	33732	1873	80355	2317	87033
الجمهورية العربية اليمنية	22464	878	19723	1873	42075	2317	52049
جمهورية اليمن الديمقراطية	1833	1803	3122	1873	3433	2317	4247
الجزائر	52273	595	31102	1873	97907	2317	121116
ليبيا	13621	558	7601	1873	25512	2317	31560
مصر (هـ)	31169	3973	123834	3973	123814	3973	123834
موريتانيا	4752	280	1331	1873	890	2317	11010
الصومال	13294	423	5623	1873	24900	2317	30802
المغرب	81164	992	80515	1873	15202	2317	188057
السودان	756200	840	63521	1873	141636	2317	175212
تونس	23819	692	16483	1873	24613	2371	55189
الإجمالي	1116095		467165		726119		1060448

ملاحظات :

أ) المساحة المحصولية = المساحة المعتمدة على الأمطار حاليا × 75% (كثافة محصولية) + المساحة المروية حاليا × 150% (كثافة محصولية) + المساحات المستصلحة حديثا × الكثافة المحصولية .

(ب) البديل (1) : بافتراض أن الإنتاجية للهكتار الواحد = معدل الإنتاجية للفترة 1972 – 1976 .

(جـ) البديل (2) : بافتراض أن الإنتاجية للهكتار = المعدل العالمي .

(د) البديل (3) : بافتراض أن الإنتاجية للهكتار = 7% من إنتاجية الهكتار في الولايات المتحدة خلال الفترة 1972 – 1976 (2317كجم/للهكتار) .

(هـ) في حالة مصر ، اعتبرت إنتاجية الهكتار هي المعدل السائد في الفترة 1972 – 1976 . (3972 كجم للفدان) .

جدول رقم (7) : الاحتمالات المستقبلية للمساحة المحصولية ، وإنتاجية الفدان والإنتاج الإجمالي للمحاصيل الغذائية الرئيسة عام 2000 في البلدان العربية الرئيسة في مجال الإنتاج الزراعي

المحاصيل الغذائية	المساحة المحصولية (1000 هكتار)	الإنتاج الإجمالي (1000 طن)		
		البديل (1)*	البديل (2)*	البديل (3)*
المحاصيل الدرنية (أ)	12847	74094	145124	241222
المحاصيل البقولية (ب)	26130	24553	35160	28944
المحاصيل الزيتية (جـ)	42133	31034	47947	89908
المحاصيل السكرية (د)	3319	18923	210996	194811
الخضراوات (هـ)	20070	227993	282840	30070

ملاحظات:

* الأبدال (1)، (2)، (3)، هي الأبدال نفسها الواردة في الجدول رقم (6).

(أ) الإنتاجية في لبنان، سوريا، والجمهورية العربية اليمنية، ومصر، والمغرب أعلى من المعدل العالمي (763 , 1 كجم/هكتار). والإنتاجية في تونس أعلى من نسبة ال70 من إنتاجية الولايات المتحدة (18765 كجم للهكتار).

(ب) الإنتاجية في البلدان العربية كلها أعلى من المعدل العالمي باستثناء الجزائر، والصومال، وموريتانيا.

(جـ) الإنتاجية للهكتار في السعودية، ومصر، وليبيا أعلى من كل المعدلات العالمية، ونسبة ال70٪ من إنتاجية الولايات المتحدة.

(د) الإنتاجية للهكتار في لبنان، ومصر، والصومال، والسودان أعلى من كل المعدلات العالمية، ونسبة ال70٪ من إنتاجية الولايات المتحدة.

(هـ) إنتاجية الهكتار في لبنان، ومصر، والمغرب، والسودان أعلى من المعدل العالمي (12741 كجم/هكتار)، في حين تفوق الإنتاجية في مصر والسودان نسبة ال70٪ من إنتاجية الولايات المتحدة.

الجدول رقم (8) : المساحة المحصولية المتوقعة للمحاصيل الغذائية الرئيسة في البلدان العربية عام 1985 وعام 2000 ، بالمقارنة بمعدلات 1972–1976*

المحاصيل الغذائية	(1972–1976)		1985		عام 2000	
	المساحة (1000 هكتار)	الإنتاج (1000 طن)	المساحة (1000 هكتار)	الإنتاج (1000 طن)	المساحة (1000 هكتار)	الإنتاج (1000 طن)
الحبوب	211850	237661	302142	332298	568099	603311
الدرنيات	5505	34929	8810	45094	16709	95673
البقوليات	13774	12358	19166	18465	34259	31714
الحبوب الزيتية	17394	12891	26846	11955	34827	40315
محاصيل السكر	1817	106618	2490	158307	4216	235483
الخضراوات	9067	110204	13454	158869	26232	294050
الفواكه	28009	90487	42981	130615	77502	233231

* **افتراضات :**

(أ) تتم زيادة الكثافة المحصولية في المساحات المعتمدة على مياه الأمطار إلى 65% عام 1985 و 100% عام 2000 ، وإلى 125% و 150% في المساحات المروية في العامين 1985 و 2000 على الترتيب .

(ب) اعتبرت إنتاجية الهكتار مساوية لمعدل الإنتاج خلال الفترة 1972 - 1976 .

(جـ) الانماط المحصولية الحالية تستمر دون تغير جوهري .

(د) تتزايد المساحة المحصولية بصورة مطردة عام 195 ، وعام 2000 نتيجة التوسع في الري وتكثيف الزراعة .

جدول رقم (9أ) : كميات السعرات الحرارية للفرد يوميا من المصدرين الحيواني والنباتي ، مقارنة بنسبة 100% من الحاجات الضرورية* ، وفجوات السعر الحراري ، للبلدان العربية

(سعرات حرارية / يوم)

الدولة	الكمية الفعلية				100% من المتطلبات				الفجوة ±	
	كلية	نباتية	حيوانية	% من المطلوب	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية
الجزائر	2047	1841	206	86	2378	2140	239	– 322	– 299	– 33
مصر	2622	2423	199	105	2497	2298	199	+ 125	+ 125	0
العراق	2372	2112	261	99	2395	2132	263	– 22	– 20	– 2
الأردن	2183	2005	178	90	2425	2227	198	– 242	– 222	– 20
لبنان	2390	2080	310	101	2366	2056	310	+ 24	+ 24	0
ليبيا	2666	2339	327	114	2339	2012	327	+ 327	+ 327	0
موريتانيا	1856	1391	465	81	2290	1825	465	– 434	– 434	0
المغرب	2565	2394	171	107	2397	2226	171	+ 168	+ 168	0
السعودية	2387	2164	223	100	2387	2164	223	0	0	
الصومال	1913	1443	470	83	2304	1834	470	– 391	– 391	0
السودان	2049	1730	319	88	2328	2009	319	– 279	– 279	0
سوريا	2504	2246	258	102	2455	2197	258	+ 49	+ 49	0
تونس	2347	2139	208	99	2370	2162	208	– 23	– 23	0
جمهورية اليمن الديمقراطية	1999	1699	300	85	2352	2052	300	– 253	– 353	0
الجمهورية العربية اليمنية	1991	1847	144	82	2485	2281	144	– 434	– 434	0

* نسبة الـــ 100% من المتطلبات الضرورية محسوبة من السعرات المستهلكة فعليا في كل بلد من بلدان المنطقة خلال الفترة 1972 – 1974 .

وقد قدرت هذه الدراسة الاحتمالات المستقبلية لإنتاج الأصناف الغذائية الرئيسية في ظل الخيارات والافتراضات المختلفة. ويوضح الجدول رقم(6) حصرا إجماليا للاحتمالات المستقبلية لإنتاج الحبوب في مختلف البلدان العربية للعام 2000، على افتراض أن المساحة المحصولية ستتضاعف نتيجة التوسع الأفقي في المساحة المزروعة وزيادة الكثافة المحصولية. وتبين النتائج أن الإنتاج المتوقع يفوق الاستهلاك المتوقع في ظل البدائل أو الخيارات الثلاثة المختبرة.

ويمثل الجدول رقم(7) حصرا إجماليا للإنتاج المتوقع لأصناف غذائية رئيسة أخرى في العام 2000 في ظل الافتراضات المذكورة أسفل الجدول. أما الجدول رقم 8 فيبين الملامح الرئيسة للتغير المتوقع في المساحة المحصولية والإنتاج المتوقع للمحاصيل الغذائية الرئيسية في البلدان العربية في العامين 1985 و 2000 مقارنا بمعدل التغير خلال الفترة 1972- 1976 وفي ظل الافتراضات المذكورة أسفل الجدول. وهنا ترجع الزيادة الرئيسية في الإنتاج إلى التغير في المساحة المحصولية.

الاستهلاك الغذائي والفجوة:

توضح الجداول رقم (9) أ، ب، جـ حصرا إجماليا للتقديرات المقدمة في الدراسة لمعدل استهلاك السعرات الحرارية للفرد يوميا (من المصدرين الحيواني والنباتي) وفجوة السعرات الحرارية في البلدان العربية المختلفة في ظل الافتراضات الثلاثة المطروحة كأبدال. ويوضح الجدول رقم (9 أ) كمية السعرات الحرارية المستهلكة بالفعل، (من المصدرين الحيواني والنباتي) مقارنة بالاستهلاك مرفوعا إلى 100٪ من المتطلبات، والفجوة +-سواء بالنسبة للمصدرين معا، أو بالنسبة للمصدر النباتي والمصدر الحيواني في كل بلد من البلدان العربية دون تغيير ملموس في التكوين النسبي للطعام.

ويوضح الجدول (9ب) المقارنة نفسها في ظل افتراض أن الاستهلاك تم رفعه إلى 110٪ من المتطلبات الضرورية.

بينما يوضح الجدول رقم (9جـ) مقارنة مماثلة عندما يتحسن كل من نوع الغذاء وكميته من خلال افتراض نوع معدل من الغذاء الأمريكي في الفترة 1972- 1974.

جدول رقم (9ب) : كميات السعرات الحرارية للفرد يوميا من المصدرين الحيواني والنباتي مقارنة بنسبة 110% من المتطلبات*

وفجوات السعر الحراري ، للبلدان العربية

(سعرات حرارية / يوم)

الدولة	الكمية الفعلية				100% من المتطلبات			الفجوة ±		
	كلية	نباتية	حيوانية	% من المطلوب	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية
الجزائر	2047	1841	206	86	2616	2354	262	– 569	– 513	– 56
مصر	2622	2423	199	105	2747	2528	219	– 125	– 105	– 20
العراق	2373	2112	261	99	2624	2345	279	– 251	– 233	– 18
الأردن	2183	2005	178	90	2667	2150	217	– 484	– 445	– 39
لبنان	2390	2080	310	101	2602	2261	341	– 212	– 181	– 31
ليبيا	2666	2339	327	114	2573	2213	260	+ 193	+ 126	+ 67
موريتانيا	1856	1391	465	81	2519	2007	512	– 663	– 616	– 47
المغرب	2565	2394	171	107	2637	2448	189	– 72	– 54	– 18
السعودية	2387	2164	223	100	2625	2380	245	– 223	– 216	– 22
الصومال	1913	1443	470	93	2534	2017	217	– 621	– 574	– 47
السودان	2049	1730	319	88	2700	2210	490	– 651	– 480	– 171
سوريا	2540	2246	258	102	2700	2415	285	– 196	– 169	– 27
تونس	2347	2139	208	99	2607	2378	229	– 260	– 239	– 21
جمهورية اليمن الديمقراطية	1998	1699	300	85	2587	2257	330	– 588	– 558	– 30
الجمهورية العربية اليمنية	1991	1847	144	82	2667	2509	158	– 676	– 662	– 14

* مستوى الـ 110% محسوب من مستوى الـ 100% لكل بلد دون تغير ملموس في التكوين النسبي للغذاء .

ويتمثل الهدف من البديل الأول والبديل الثاني تحسين متطلبات الطاقة دون تغيير أساسي في نوع الغذاء، بينما يوضح البديل الثالث، من ناحية أخرى (الجدول رقم «9 ج») تحسينا في كمية الغذاء ونوعه بالمقارنة بالنمط الحالي.

وقد تم حساب فجوات السعرات الحرارية الكلية (نباتية المصدر وحيوانية المصدر)، والبروتين، والدهون باستخدام المعلومات سالفة الذكر، وتم إثبات المعادل «الحبوبي» لكل بلد طوال فترة قدرها عام.

ويوضح الجدول رقم 10 أ، والجدول رقم 10 ب النتائج فيما يتعلق باستهلاك السعرات الحرارية الكلية (من المصادر الحيوانية والنباتية)، والإجمالي المطلوب لرفع المستوى من 100٪ إلى 110٪، مع بيان الفجوة في كل حالة، وذلك لكل بلد عربي على ومن الواضح أن هناك زيادة في السعرات الحرارية نباتية المصدر في كل من مصر، والمغرب، وليبيا، وسوريا، ولبنان، ونقصا في مصادر الطاقة نباتية الأصل في بقية البلدان العربية. أما المتوافر من السعرات الحرارية حيوانية المصدر فهو قليل بوجه عام، باستثناء موريتانيا، والصومال، والسودان، وجمهورية اليمن الديمقراطية، وليبيا، ولبنان، حيث تصل لمد معدل أعلى نسبيا من معدلها في بقية البلدان العربية. على أن الغذاء يتسم في حالة موريتانيا، والصومال، والسودان بكمية سعر حراري أقل من الحاجات الأساسية، وهو ما قد يؤدي إلى تحول جزء من البروتين إلى طاقة، وبالتالي يؤدي إلى سوء تغذية نتيجة نقص كل من البروتين والطاقة.

وفي مخطط الغذاء المحسن الموضح في الجدول رقم (9 جـ) نجد زيادة في مصدر الطاقة نباتي الأصل في كل البلدان العربية ما عدا موريتانيا، ونقصا في مصدر الطاقة حيواني الأصل في كل البلدان العربية يتراوح ما بين 632 سعرا حراريا في حالة الصومال، و 958 سعرا حراريا في حالة الجمهورية العربية اليمنية.

الفجوة العامة:

تم حساب فجوة الحبوب بالنسبة لمختلف بلدان المنطقة في ظل الأبدال والقروض التالية:

جدول رقم (9جـ) : الكمية الفعلية للسعرات الحرارية يوميا من المصدرين النباتي والحيواني ، مقارنة بالمتطلبات المحسنة (الأمريكية المعدلة) ، وفجوات السعر الحراري ، في البلدان العربية*

(سعرات حرارية / يوم)

الدولة	الكمية الفعلية			الكمية المحسنة			الفجوة ±		
	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية	كلية	نباتية	حيوانية
الجزائر	2047	1841	206	2501	1399	1102	– 454	+ 442	– 896
العراق	2373	2112	261	2501	1399	1102	– 128	+ 713	– 841
لبنان	2390	2080	310	2501	1399	1102	– 111	+ 681	– 792
مصر	2622	2423	199	2501	1399	1102	+ 121	+ 1024	– 903
الأردن	2183	2005	178	2501	1399	1102	– 318	+ 606	– 923
ليبيا	2666	2329	327	2501	1399	1102	+ 165	+ 940	– 775
موريتانيا	1856	1391	465	2501	1399	1102	– 645	– 8	– 637
المغرب	2565	2394	171	2501	1399	1102	+ 64	+ 995	– 931
سوريا	2504	2246	258	2501	1399	1102	+ 3	+ 847	– 844
الصومال	1913	1443	470	2501	1399	1102	– 588	+ 44	– 632
السعودية	2387	2164	223	2501	1399	1102	– 144	+ 765	– 879
السودان	2049	1730	319	2501	1399	1102	– 452	+ 331	– 783
تونس	2347	2139	208	2501	1399	1102	– 154	+ 74	– 894
جمهورية اليمن الديمقراطية	1999	1699	300	2501	1399	1102	– 502	+ 300	– 804
الجمهورية العربية اليمنية	1991	1847	144	2501	1399	1102	– 510	+ 448	– 958

*المتطلبات المحسنة محسوبة من مستوى الولايات المتحدة للفترة 1972 – 1974 مخفضا إلى 100% والعناصر المتغيرة بالتالي .

البديل (1): افتراضات:

(أ) لا يطرأ تغيير بالنسبة للمساحة المحصولية والإنتاجية عن معدل الفترة 1972- 1976، ويظل الاستهلاك عند مستوى 1972- 1974.

(ب) تماما كما في الافتراض السابق، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى 100٪ من مستوى 1972- 1974.

(ج) كما في الافتراض الأول، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى 110 ٪ عن مستوى 1972- 1974.

(د) كما في الافتراض الأولي، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى المستوى الأمريكي المعدل. والنتائج يوضحها الجدول رقم (11 أ) بالنسبة لعام 1985، وجدول (11ب) بالنسبة لعام 2000.

ومن الواضح أن فجوة الحبوب عام 1985 سوف تتراوح ما بين الرقم المنخفض 3 ملايين طن فيما يتعلق بالافتراض (د) إلى رقم مرتفع يصل إلى 19 مليون طن في حالة الافتراض (جـ).

وبالنسبة لعام 2000 تتراوح فجوة الحبوب من الرقم المنخفض 13 مليون طن بالنسبة للنمط 111 الاستهلاكي الأمريكي المعدل (د) إلى 38 مليون طن في حالة الافتراض (جـ).

البديل (2): افتراضات:

(أ) تظل المساحة المحصولية عند نفس معدل الفترة 1972- 1976، ويرتفع الإنتاج إلى المعدل العالمي، ويظل الاستهلاك عند مستوى معدل الفترة 1972- 1974.

(ب) كما في الافتراض الأول، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى 100٪ عن مستوى الفترة 1972- 1974.

(جـ) كما في الافتراض الأول، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى 110 ٪ عن مستوى الفترة 1972- 1974.

(د) كما في الافتراض الأول، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى المستوى الأمريكي المعدل.

والنتائج يوضحها الجدول رقم (11 جـ) في حالة عام 1985 ؛ والجدول رقم (11 د)، بالنسبة لعام 2000.

جدول رقم (10أ) : الاستهلاك الإجمالي للسعرات الحرارية والمتطلبات نباتية وحيوانية المصدر ، وفجوات الطاقة للبلدان العربية عام 1985 ، وعام 2000 من أجل الوصول إلى نسبة الـ 100% من المتطلبات الحالية .

(مليون سعر حراري / يوم)

الدولة	عام 1985						عام 2000					
	الكمية المستهلكة		100% من المتطلبات		الفجوة ±		الكمية المستهلكة		100% من المتطلبات		الفجوة ±	
	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية
الجزائر	43267	4842	50309	5629	7042 -	787 -	67497	7553	78485	8783	10988 +	1023 -
مصر	114344	9391	108445	9391	4799 +	0	156497	12853	148424	12853	8073 +	0
العراق	32900	4065	33232	4107	332 -	42 -	51628	6380	52149	6444	251 -	64 -
الأردن	7523	667	8359	743	836 -	76 -	11808	1048	13120	1164	1312 -	116 -
لبنان	8132	1226	8132	1226	95 +	0	12725	1896	12578	1896	147 +	0
المغرب	56948	4068	52951	4068	3977 +	0	85955	6140	79923	6410	6031 +	0
ليبيا	7217	1009	6206	1009	1009 +	0	11080	1548	9531	1548	1549 +	0
موريتانيا	2219	742	2741	916	522 -	174 -	3172	1060	3919	1310	747 -	250 -
الصومال	6111	1990	7346	2398	1253 -	408 -	9442	3077	11377	3707	1935 -	630 -
سوريا	22641	2601	22147	2601	494 +	0	35542	4082	34676	4082	775 +	0
السودان	43506	8020	49437	9117	5931 -	1097 -	67430	12433	76626	14129	9196 -	1696 -
تونس	13122	1568	16285	1584	163 -	16 -	23214	2258	23450	2281	236 -	23 -
جمهورية اليمن الديمقراطية	3807	672	4480	732	673 -	120 -	5818	1027	6845	1209	1027 -	182 -
الجمهورية العربية اليمنية	16623	1296	20272	1581	3649 -	285 -	2540	1980	30978	2414	576 -	434 -

جدول رقم (10ب) : الاستهلاك الإجمالي للسعرات الحرارية والمتطلبات نباتية وحيوانية المصدر ، والفجوة الغذائية للبلدان العربية عام 1985 ، وعام 2000 من أجل الوصول إلى 110% من المتطلبات الحالية .

(مليون سعر حراري / يوم)

الدولة	عام 1985						عام 2000					
	الكمية المستهلكة		100% من المتطلبات		الفجوة ±		الكمية المستهلكة		100% من المتطلبات		الفجوة ±	
	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية	نباتية	حيوانية
الجزائر	43267	4842	55339	6193	12072-	1351-	67497	7553	86329	9660	18832-	2107-
مصر	114344	9391	119720	9872	5376-	441-	156497	12853	13456	13456	7356-	603-
العراق	32900	4065	36552	4516	3652-	441-	51628	6380	57359	7088	5731-	708-
الأردن	7523	667	9193	814	1670-	147-	11808	1048	14430	1281	2622-	233-
لبنان	8227	1226	8928	1335	731-	109-	12725	1896	13858	5066	1133-	170-
المغرب	7217	1009	68542	1009	289	0	11080	1548	10636	1548	444	0
ليبيا	56948	4068	3013	4183	1594-	115-	85955	6140	88360	6311	2405-	171-
موريتانيا	2219	742	8100	1009	794-	267-	3172	1060	4310	1440	1138-	380-
الصومال	6111	1990	25405	2638	1989-	648-	9442	3077	12584	4077	3142-	930
سوريا	22461	2601	54348	2804	2764-	203-	35542	4082	28328	4402	2786-	320-
السودان	43506	8020	17921	10026	10842-	2006-	67430	12433	83989	15541	16559-	3108-
تونس	16122	1568	4927	1743	970-	175-	23214	2258	26238	2509	3024-	251-
جمهورية اليمن الديمقراطية	3807	672	4927	869	1120-	197-	5818	1027	7530	1329	2712-	302-
الجمهورية العربية اليمنية	16623	1296	22297	1642	5674-	342-	25402	1980	14074	2656	8672-	676-

جدول رقم (11أ) : التقديرات المحتملة لإنتاج الحبوب المتاح للاستهلاك ، واستهلاك الحبوب ، والفجوة في البلدان العربية لعام 1985 في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاجية وأنماط الاستهلاك (1000 هكتار) .

البديل (1)

الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	افتراضات
18933.5	34260.7	- 15267	(أ) المساحة والإنتاج لا يتغيران عن معدل الفترة 1972 - 1976 . يظل الاستهلاك عند مستوى 1972 - 1976 .
18933.5	35019.3	- 16026	(ب) المساحة والإنتاج لا يتغيران عن معدل الفترة 1972 - 1976 . الاستهلاك يرتفع إلى 100% من الحاجات .
18933.5	38541.7	- 19548	(جـ) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل 1972 - 1976 الاستهلاك إلى 110% من الحاجات .
18933.5	21904.6	- 2911	(د) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل 1972 -1976 - استهلاك الحبوب مماثل للنمط الاستهلاكي الأمريكي خلال الفترة 1972 - 1976

جدول رقم (11ب) : التقديرات المحتملة للإنتاج ، والاستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعام 2000 في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك (1000 طن) .

البديل (1)

الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	افتراضات
18933.5	50943.9	- 31950.4	(أ) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل 1972 - 1976 . - يظل الاستهلاك عند مستوى 1972 - 1974
18933.5	51542	- 32546.5	(ب) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل 1972 - 1976 . - يرتفع الاستهلاك إلى 100% من المتطلبات
18933.5	57466.2	- 38472.7	(جـ) المساحة والإنتاج عند معدل 1972 - 1976 يرتفع الاستهلاك إلى 100% من المتطلبات .
18933.5	32875.1	- 13791.6	(د) المساحة والإنتاج يظلان عند معدل 1972 - 1974 - استهلاك مماثل للنمط الأمريكي للفترة 1972 - 1974 .

جدول رقم (11جـ) : التقديرات المحتملة لإنتاج ، واستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعام 1985 في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاجية وأنماط الاستهلاك (1000 طن) .

البديل (2)

الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	افتراضات
36903.1	34260.7	– 2642.4	(أ) تظل المساحة عند معدل 1972 – 1976 . – إنتاجية الهكتار ترتفع إلى المعدل العالمي للفترة نفسها – يظل الاستهلاك عند مستوى معدل الفترة 1972 – 1974 .
36903.1	35019.3	+ 1833.8	(ب) تظل المساحة عند معدل 1972 – 1976 . – ترتفع إنتاجية الهكتار إلى المعدل العالمي – يرتفع الاستهلاك إلى 100% من الاحتياجات
36903.1	38541.7	– 1638.6	(جـ) تظل المساحة عند مستوى 1972 – 1976 – إنتاجية الهكتار إلى المعدل العالمي . يرتفع الاستهلاك إلى 110% من الاحتياجات
36903.1	21904.6	+ 14998.5	(د) تظل المساحة عند مستوى 1972 – 1974 – إنتاجية الهكتار ترتفع إلى المعدل العالمي . – الاستهلاك مماثل للنمط الأمريكي "المعدل".

جدول رقم (11د) : الاحتمالات المستقبلية لإنتاج ، واستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعام 2000 في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بالإنتاجية وأنماط الاستهلاك (1000 طن)

البديل (2)

الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	افتراضات
369031	509439	- 140408	(أ) تظل المساحة عند معدل 1972 - 1976 - إنتاجية الهكتار ترتفع إلى المعدل العالمي للفترة نفسها . - الاستهلاك مماثل لمعدل الفترة 1972 - 1976
369031	515420	- 144389	(ب) تظل المساحة عند معدل 1972 - 1976 - يرتفع الإنتاج إلى المعدل العالمي - يرتفع الاستهلاك إلى 100% من الاحتياجات
369031	574662	- 205631	(جـ) تظل المساحة عند مستوى 1972 - 1976 - يرتفع الإنتاج إلى المعدل العالمي - يرتفع الاستهلاك إلى 110% من الاحتياجات
369031	328751	41180	(د) المساحة والإنتاجية كما سبق - الاستهلاك مماثل للنمط الأمريكي "المعدل".

جدول رقم (11هـ) : التقديرات المحتملة لإنتاج ، واستهلاك ، وفجوة الحبوب في البلدان العربية لعامي 1985 و 2000 في ظل الافتراضات المختلفة المتعلقة بأنماط الاستهلاك (1000 طن)

البـــديل (3)

عام 1985			عام 2000			افتـــراضـــــات
الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	الإنتاج	الاستهلاك	الفجوة	
525108	342607	+ 182501	745090	509439	+ 235651	(أ) تزداد المساحة المحصولية . – ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي – الاستهلاك مماثل لمعدل الفترة 1972 – 1974 .
525108	350193	+ 174915	745090	515420	+ 229670	(ب) تزداد المساحة المحصولية . – ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي – يرتفع الاستهلاك إلى 100% من الاحتياجات
525108	385417	+ 139691	745090	574662	+ 170428	(جـ) تزداد المساحة الإجمالية . – ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي – يرتفع الاستهلاك إلى 110% من الاحتياجات
525108	219046	+ 366062	745090	328751	+ 417239	(د) تزداد المساحة المحصولية . – ترتفع الإنتاجية إلى المعدل العالمي – الاستهلاك مماثل للنمط الأمريكي "المعدل".

وتتراوح فجوة الحبوب عام 1985 من الرقم المنخفض مليون طن ونصف مليون في حالة الافتراض (ب) إلى زيادة مقدارها 15 مليون طن في حالة الافتراض (د). أما في عام 2000 فتتراوح الفجوة من 20 مليون طن في حالة الافتراض (ب) إلى زيادة مقدارها 4 ملايين طن في حالة الافتراض (د).

البديل (3): افتراضات:

(أ) تزداد المساحة المحصولية بناء على افتراضات معينة، ويتم رفع الإنتاج إلى المعدل العالمي، ويمثل الاستهلاك مستوى معدل الفترة 1972-1974.

(ب) كما في (أ)، ولكن مع رفع الاستهلاك إلى 100٪ عن مستوى 1972-1974.

(جـ) كما في (أ) مع رفع الاستهلاك إلى 110٪ عن مستوى 1972- 1974.

(د) كما في (أ)، ولكن الاستهلاك يصبح مماثلا للنمط الأمريكي المعدل.

ويتضمن الجدول 11 هـ حصرا إجماليا للنتائج بالنسبة للعامين 1985 و2000.

وتبعا لهذا البديل لا نجد فجوة حبوب في ظل أي من الافتراضات الأربعة، بل نجد على العكس زيادة في الحبوب تتراوح ما بين 14 مليون طن (ج)، و 30 مليون طن (د) بالنسبة لعام 1985، وبين 17 مليون طن (جـ)، و 41 مليون طن (د) في حالة عام 2000.

المستلزمات المطلوبة من أجل زيادة الإنتاج الغذائي:

تؤدي الصناعة دورا رئيسيا في توفير المستلزمات الأساسية المطلوبة من أجل زيادة إنتاج الغذاء، وتشمل الأسمدة، والمبيدات، والآلات الزراعية. وتناقش الدراسة بالتفصيل إنتاج كل من هذه المستلزمات واستهلاكها. ولتطبيق المتوقع عليهم. والعقبات التي تواجه إنتاجها واستخدامها في البلدان العربية المختلفة. وفيما يلي نورد موجزا لإنتاج واستهلاك الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية.

الافتراضات المستخدمة في تقدير الاحتمالات المستقبلية لحاجات البلدان العربية من الأسمدة عام 2000.

(أ) تزداد المساحة المروية من حوالي 10 ملايين هكتار إلى 18 مليون هكتار.

(ب) تزداد الكثافة المحصولية بمعدل قدره 75٪ في المساحات المعتمدة على مياه الأمطار، وبمعدل 150٪ في المساحات المروية.

(جـ) سيتم إكمال استصلاح الأراضي المتأثرة بالملوحة وبالتشبع المائي لإتاحة الاستخدام المكثف للأسمدة.

(د) ستصل معدلات استخدام الأسمدة إلى المستوى المتحقق الآن في الزراعة المصرية المعتمدة على الري، و 50٪ من المعدلات الخاصة بالمساحة المعتمدة على مياه الأمطار المضمونة (400 جم / سنة).

(هـ) ستسود النوعيات العالية الإنتاجية، التي تستجيب لاستخدام أكبر للأسمدة، في الزراعة العربية.

(و) سيتم الحفاظ على ميزان المادة المخصبة بين النتروجين، والفوسفور، والبوتاسيوم.

(ز) سيرتفع مستوى الاستخدام الحالي للسماد، بالغ الانخفاض في البلدان العربية باستثناء مصر، إلى المعدل العالمي، أي 59 جراما مواد مخصبة/ هكتار.

ويوضح جدول (12) إنتاج، واستهلاك، وميزان الأسمدة في البلدان العربية عام 1979 وعام 1985، في حين يوضح جدول (13) الطلب المتوقع على الأسمدة عام 1985، وعام 2000 بالمقارنة بالاستهلاك الفعلي عام 1974.

جدول رقم (12) : الإنتاج المتوقع من أسمدة النترات ، والفوسفات ، والبوتاسيوم في البلدان العربية للعامين 1979 و 1985 ، والطلب المتوقع عليها وميزانها .

(1000 طن سماد عادي)

	عـــام 1979			عـــام 1985		
	النترات	الفوسفات		النترات	الفوسفات	
الإنتاج	18030	13710	-	40200	28310	-
الطلب	12436	5303	1806	19485	10018	3756
الميزان	+ 5594	+ 8407	- 1807	+ 20715	+ 18292	- 3756

جدول رقم (13) : الطلب المتوقع على الأسمدة في البلدان العربية
المختلفة عام 1985 وعام 2000 بالمقارنة بالاستهلاك عام 1974

الدولة	1974			*1985			** 2000		
	النترات	الفوسفات	أكسيد البوتاسيوم	النترات	الفوسفات	أكسيد البوتاسيوم	النترات	الفوسفات	أكسيد البوتاسيوم
العراق	37.2	6.1	1.1	150	95	25	600	165	–
لبنان	91.1	20.0	10.0	66	50	23	–	–	–
سوريا	97.2	13.4	1.6	110	70	9	336	224	27
الأردن	2	0.8	0.4	9	7	4	–	–	–
السعودية	32	2.7	1.0	10	9	3	70	45	10
جمهورية اليمن العربي	0.7	0.1	0.15	–	–	–	65	52	–
جمهورية اليمن الديمقراطية	4.1	1.0	3و0	–	–	–	–	–	–
الصومال	7.4	1.4	4.0	16	5	5.3	75	60	30
السودان	78.9	0.2	4.5	170	20	25	880	190	–
مصر	360	65	3و5	820	285	65	1320	442	65
ليبيا	2.4	4.0	1.2	60	36	11	–	–	–
تونس	22.7	21.8	4.9	90	80	28	134	107	39
الجزائر	71.5	54.7	17.4	250	210	96	375	310	150
المغرب	62.2	58.7	28.9	185	130	68	300	184	90
موريتانيا	–	–	–	2	1	0.5	–	–	–

* حسب تقديرات الـــ British Suplhur .

** حسب تقديرات المؤلف .

– غير مقدر .

استخدام المبيدات: الإنتاج والاستهلاك

يوضح جدول (14) الاحتياجات المطلوبة للمحاصيل الرئيسية عام1975، في البلدان العربية من المبيدات، ومبيدات الفطر، ومبيدات الأعشاب، ومسمدات البذور، على النحو التالي:

جدول رقم (14) : الاحتياجات المطلوبة من المبيدات الحشرية ومبيدات الفطر والآفات للمحاصيل المختلفة .

(الاحتياجات 1000 كجم)

المحصول	المساحة (1000 هكتار)	مسمدات البذور	المبيدات الحشرية	مبيدات الفطر	مبيدات الأعشاب
القطن	1523	1523	1523	1523	1523
القمح	7566	7566	7566	7566	7566
الشعير	4774	4774	4774	4774	4774
الذرة	525	4725	4725	4725	4725
الأرز	441	525	525	525	525
الفول	267	441	441	441	441
العدس	257	267	267	267	267
الحمص	258	258	258	258	258
الطماطم	246	264	264	264	264
العنب	521	521	521	521	521

والاحتياجات المتوقعة لعام 2000 هي كما يلي (بالطن):

-المبيدات الحشرية	156 , 736
-مبيدات الفطر	61 , 380
-مبيدات الأعشاب	97 , 650
-مبيدات أخرى	19 , 960
-احتياطي	33 , 486
الإجمالي	369 , 212

وتتمثل المشكلة الرئيسية في اختلال التوازن بصفة دورية في العرض والطلب فيما يتعلق بالأسمدة مما يؤدي إلى تقلبات في السعر وفي المعروض منها. فعندما يقل العرض ويرتفع السعر يتأثر الإنتاج الغذائي بالسلب. وبالرغم من توقع توافر كميات كافية من الأسمدة فسوف تميل الأسعار إلى الارتفاع بوجه عام نتيجة زيادة تكلفة الإنتاج والاستثمار. ولكي يتحسن الوضع الغذائي في البلدان العربية تحسنا ملموسا فسوف تتعين زيادة استهلاك الأسمدة بمعدلات أسرع. كما يتعين إبداء اهتمام أكبر بترويج استخدام الأسمدة من خلال مؤسسات البحوث والإقراض علاوة على توفير تسهيلات تسويقية وتوزيعية أفضل.

ويتضح من جدول (12) أن هناك زيادة ملحوظة في إنتاج كل من الأسمدة النتروجينية والفوسفاتية، برغم أن مستوى الاستهلاك منخفض الآن في البلدان العربية. وهذه الزيادة في الإنتاج على معدل الاستهلاك قد تتزايد بحلول عام 2000. على أن الطلب المتوقع، إذا ما ارتفع معدل استخدام الأسمدة إلى المستوى الأمثل المطلوب لأقصى إنتاج كما يتضح من جدول(13)، سيقترب كثيرا من حجم الإنتاج المتوقع عام 2000.

وينبني تقدير الاحتياجات على الافتراضات التالية:

(أ) ستصل المساحة المحصولية إلى 62 مليون هكتار.

(ب) ستصل الكثافة المحصولية إلى 75٪ و 150٪ في أراضي الري وأراضي الأمطار على الترتيب.

(جـ) ستصبح مكافحة الآفات من النمط المتكامل.

(د) الحاجات لكل هكتار تقدر بما يلي:

- المبيدات الحشرية 2,528 كجم

575, اكجم

-مبيدات الفطر 0,990 كجم

-مبيدات أخرى 0,308 كجم

(هـ) المعدلات السنوية للزيادة في استخدام المبيدات هي 85, 19٪ و 7, 39٪ بالنسبة للنوع والقيمة على الترتيب.

(و) توزيع النسبة المئوية بين الفئات المختلفة للمبيدات، وبالنسبة لكل من الكمية والقيمة هي كما يلي. (1974):

	الكمية ٪	القيمة ٪
-المبيدات الحشرية	51 , 35	77 , 78
- مبيدات الفطر	43 , 85	43 , 85
- مبيدات الأعشاب	2 , 90	2 90 ,
- مبيدات أخرى	1 , 90	1 , 90

وهو ما يوضح الأهمية النسبية لفئة المبيد بالنسبة للكمية والنوعية والاستخدام المحدود للغاية لمبيدات العشب، بالرغم من أهميتها فيما يتعلق برفع إنتاجية المحصول.

الطلب المتوقع:

على أساس المعدل السنوي للزيادة البالغ 85, 19٪، والكمية المستخدمة عام 1974 (36459 طنا)، تم تقدير الطلب المتوقع بـ 148304 أطنان لعام 1985 و 368348 طنا لعام 2000. ومن المتوقع أن يكون توزيع الفئات المختلفة للمبيدات على النحو التالي:

	٪
- المبيدات الحشرية	73 , 20
- مبيدات الفطر	19 , 96
- مبيدات الأعشاب	4 , 13
- مبيدات أخرى	2 , 71

على أن هذا التوزيع يعاني من تجاهل مكافحة الأعشاب الضارة. والتوزيع الأفضل لفئات المبيدات، من أجل التغلب على هذا القصور، هو التوزيع التالي:

	٪
- المبيدات الحشرية	42 , 43
- مبيدات الفطر	18 , 32
- مبيدات الأعشاب	15 , 30
- مبيدات أخرى	3 , 95

دور الصناعة العربية في مجال المبيدات:

1- في الإمكان إنشاء مصانع لإنتاج بعض المركبات إذا كانت الكمية

المستخدمة تتعدى مستوى معينا.

2- تتطلب عملية «توليف»، أو تركيب المبيدات مستوى متقدما من البحث العلمي.

3- يفضل البدء بتركيبة المبيدات التي يمكن استخدامها لمكافحة أكثر من نوع واحد من الحشرات، بشرط توافر المواد الخام على المستوى المحلي.

4- من الممكن البدء في تحضير المساحيق القابلة للبلل، خاصة الكبريت، في وحدات لا تقل عن 1000 طن في السنة، وتحضير المستحلبات المركزة في وحدات لا تقل كل منها عن 500 طن في السنة.

الميكنة الزراعية في البلدان العربية:

يقدر العدد الإجمالي للجرارات في المنطقة بحوالي 160000 جرار (1975)، أو جرار واحد لكل 260 هكتارا، ويقدر عدد الآلات الحاصدة ب 18000 آلة وتقدر احتياجات السوق بحوالي 25000 جرار سنويا، يتم استيراد 50 ٪ منها في حين يتم تجميع الـ 50 ٪ الباقية محليا أو تصنيعها جزئيا. وتقدر الطاقة الإنتاجية المحتملة لمصانع التجميع المحلي للجرارات بحوالي 30000 جرار سنويا. على أن الإنتاج الفعلي لم يتجاوز 40 ٪ من هذه الإمكانية المحتملة.

الاحتياجات المطلوبة من الآلات الزراعية الرئيسية:

تقدر الاحتياجات بالنسبة للجرارات كما يلي:

مستوى الميكنة	الاحتياجات عام 2000
الأدنى	385000
العالي	660000
الأعلى	1300000

وعلى ذلك فإن الحاجات السنوية للإحلال بالنسبة للجرارات تقدر بما يتراوح ما بين 80000 و 100000.

توزيع الجرارات حسب قدرتها الميكانيكية (بالحصان):

القدرة الميكانيكية (بالحصان)	٪
15	ضئيلة جدا

45	40-30
70	60-50
100	10

وتقدر الاحتياجات السنوية من آلات«الحصد والدريس» بـ 6500 آلة. في حين تقدر الحاجات السنوية من آلات نثر البذور والسماد بـ 17000 آلة، ويمثل المستوى الحالي للميكنة في البلدان العربية حوالي 1 : 20 و1 : 90 من مستوى الميكنة في إسبانيا وفرنسا على الترتيب.

ويختلف الحال من بلد إلى آخر، إذ يتراوح ما بين جرار واحد لكل 60 هكتارا في ليبيا، وجرار واحد لكل 550 هكتارا في السودان، بالمقارنة لجرار واحد لكل 20 هكتارا في أوروبا الغربية، وجرار واحد لكل 50 هكتارا في الولايات المتحدة.

وتتسم صناعة الآلات الزراعية في المنطقة بأنها قطرية التوجه ؛ إذ لا يوجد أي تنسيق أو تكامل بين البلدان المنتجة الرئيسية في المنطقة العربية. أضف إلى ذلك وجود عراقيل أخرى مثل نقص قطع الغيار، والأيدي العاملة المدربة، والطرازات المختلفة للجرارات.

أثر الميكنة على الأمن الغذائي:

1- معظم البلدان العربية بلدان مستوردة للغذاء.

2- الطلب على الغذاء يتزايد بمعدلات سريعة (5 ٪ سنويا).

3- تعتمد أغلبية البلدان العربية إلى حد كبير على الطاقة الحيوانية والبشرية.

4- ينطوي استخدام الآلات في الزراعة على آثار مباشرة وغير مباشرة فيما يتعلق بزيادة إنتاج الغذاء وكفاءة العمالة.

5- تعتمد درجة الميكنة على نظام حيازة الأرض الزراعية، وحجم الحيازات، والموارد البشرية وموارد الأرض، والتنافس بين القطاعات المختلفة للاقتصاد على العمالة، الخ.

6- في البلدان ذات الكثافة السكانية العليا يعد معدل جرار واحد لكل 150 هكتارا من أراضي الأمطار، وجرار واحد لكل 30- 100 هكتار من أراضي الري معدلا مقبولا.

7- في البلدان ذات الكثافة السكانية الأقل يعد معدل جرار واحد لكل 50- 100 هكتار من الأراضي المعتمدة على مياه المطر، وجرار واحد لكل 30-60 هكتارا من أراضي الري معدلا مناسبا.

8- تقدر الحاجات السنوية للإحلال بالنسبة للجرارات بحوالي 29000 لعام 1980, و88000 جرار لعام 2000.

9- سيصل العدد الإجمالي لآلات الحصد والدريس إلى حوالي، 5300 آلة بحلول عام 2000، بمعدل احتياجات سنوية قدره 6500 آلة.

المنظور المستقبلي لإنتاج الغذاء في البلدان العربية:

يتعين أن يركز النهج المتبع في أي استراتيجية للتنمية الإقليمية على الاستخدام الأكمل للموارد المتاحة. وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بمثل هذه التنمية. وقد يؤدي التركيز على التنمية القطرية وحدها إلى خلق صراعات سواء على صعيد الإنتاج أو السياسات التجارية، وفي السنوات القليلة الماضية ارتفعت الواردات الغذائية بمعدلات بلغت من السرعة حدا أصبحت المنطقة معه من أكبر مستوردي الغذاء في العالم النامي.

ونتيجة نمط سقوط الأمطار غير الكافي وغير المستقر في أغلب البلدان العربية، فإن إنتاجية (غلة) المحاصيل تختلف اختلافا كبيرا من عام لآخر، ومن أجل زيادة وتثبيت الإنتاج الغذائي فإن التوسع في شبكات الري والصرف يصبح ضرورة ملحة لتحقيق الأمن الغذائي. وتوفر تنمية الثروة السمكية والثروة الحيوانية احتمالات واعدة للغاية. ويتعين إعطاء أولوية قصوى للصناعات المرتبطة بهذه الأنشطة التنموية في استراتيجية التنمية الصناعية.

ومازالت الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار لا تحظى حتى الآن بغير اهتمام محدود، وهو ما ينطبق أيضا على الثروة السمكية، والثروة الحيوانية، ودراسة الغابات، والخدمات المؤسساتية المساعدة، وتمنح الأولوية بوجه عام في تخصيص الاستثمارات لشبكات الري القديمة بسبب انخفاض تكلفتها الاستثمارية لكل وحدة مساحية. وسوف يتعين أن يعتمد التكثيف في المساحات المعتمدة على مياه المطر على الميكنة، وعلى زيادة الناتج المحصولي.

وفي قطاع الثروة الحيوانية ستعتمد التنمية على تحسين أراضي المراعي، وتنظيم الرعي، وإنشاء مواقع لسقي الماشية، ومخازن للعلف. ويمكن حل الصراع القائم بين الإنسان والمواشي على استخدام الأراضي الحدية المعتمدة على مياه المطر من خلال تقسيم الأراضي بيئيا إلى مناطق، واستغلال الأراضي بصورة أفضل. ويمكن حل هذا الصراع في الأراضي الزراعية المعتمدة على مياه الري عن طريق الموازنة الفضلى بين الأنماط المحصولية.

وسوف تستمر الفجوة القائمة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في معدل استخدام الطاقة لكل فرد. على أن الإنتاجية العليا تعتمد على التركيز على استخدام المستلزمات المرتبطة بالاستخدام المكثف للطاقة، والمستغلة على نحو أكثر كفاءة واقتصادية عن طريق إعادة استغلال المخلفات النباتية والحيوانية.

وتؤدي نظم الحيازة غير الملائمة، عادة، إلى ظهور فئات واسعة من المعدمين والعاطلين المفتقرين إلى القدرة على زراعة أو شراء ما يكفي من الغذاء لتلبية حاجاتهم الأساسية. وداخل هذه الفئات على وجه التحديد يعاني أطفال ما قبل المدرسة وأطفال سن المدرسة والنساء صغيرات السن من سوء التغذية.

على أن هناك نقصا في البيانات الإحصائية فيما يتعلق بتوزيع الكمية المتاحة من الغذاء في أغلب البلدان العربية، بالرغم من أن هذه البيانات أساسية من أجل فهم أفضل لحجم مشكلة الغذاء.

وتتضمن سياسات تحسين توزيع الغذاء زيادة القوة الشرائية للفئات محدودة الدخل في كل بلد من بلدان المنطقة من خلال العمالة المنتجة، وإجراءات الإصلاح الزراعي، والمساعدة الفعالة للفلاحين المعدمين ومزارعي الكفاف في سنوات ضعف المحصول.

ومن أجل زيادة كمية السعرات الحرارية المتاحة للفئات، التي تعاني من نقص التغذية في العالم العربي، إلى مستوى الاحتياج الأساسي (2500 سعر حراري يوميا) بحلول عام 1990، يتعين أن يصل معدل النمو في كمية المعروض من الغذاء إلى ما يزيد على 4٪ سنويا.

إن معدل النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في أغلب البلدان العربية خلال الفترة 1960- 1975 كان أقل من 2 ٪، وهو معدل أقل كثيرا من

المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من الموات الغذائية في المستوى الحالي. ومعدل النمو المتوقع في مصر، وهو 2,4 ٪، مساو لمعدل الزيادة السكانية. وبالتالي فإن معدل النمو في إنتاج الغذاء ينبغي أن يصل إلى 5 ٪ سنويا حتى يلبي الحاجات المتوقعة. وفي السودان ينبغي مع الزيادة السكانية التي يبلغ معدلها 3,2 ٪ سنويا أن يصل هذا المعدل إلى 6 ٪ سنويا. وهو أمر قابل للتحقيق، بالنظر إلى الموارد الزراعية البكر الموجودة في ذلك البلد. وفي المغرب تزايد الإنتاج بمعدل 4,8 ٪ خلال الفترة 1960-1975، إلا أنه تعرض لتقلبات كبيرة من عام لآخر، ومثل هذا التقلب أو عدم الاستقرار فيما يتعلق بحجم الإنتاج يضفي أهمية بالغة على الحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

جدول رقم (14) : معدل النمو السنوي المطلوب للطاقه (الحيويه)

الدولة	معدل النمو السنوي في مجال الطاقة	المعادل القمحي (1000 طن)	
	%	سنويا	الإجمالي لعام 1990
السودان	4.4	259.3	4407.4
الجزائر	4.5	2505	4259.2
العراق	3.7	142.8	2427.4
السعودية	3.3	101.3	1722.3
تونس	3.2	58.1	968.1

وفي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديموقراطية، والصومال، وموريتانيا، كان متوسط دخل الفرد وكمية المعروض من الغذاء أقل من الحاجات الأساسية سواء بالنسبة للحاجات المطلوبة من الطاقة أو من البروتين. وكان معدل الزيادة في إنتاج الغذاء للفترة 1960- 1975 أقل من 2 ٪. فإذا ما استمر معدل الزيادة في هذه الحدود فسوف يصبح الوضع الغذائي في هذه البلدان بالغ الخطورة. وستتعين زيادة الإنتاج بمعدل لا

يقل عن 8 ٪ سنويا لتلبية الحاجات الغذائية فيما يتعلق بالطاقة.

أما البلدان العربية المصدرة للبترول ذات الدخل العالي فتستورد حوالي 70 ٪. من حاجاتها من المحاصيل الزراعية (السعودية وليبيا). ومع المعدل السريع للزيادة السكانية (3 , 3٪)، وزيادة متوسط دخل الفرد يتوقع أن يصل العجز الغذائي في هذه البلدان إلى 15 مليون طن متري بحلول عام 2000. على أن هذه البلدان لا تزال تملك القدرة، بالنظر إلى مواردها البترولية، على تمويل هذا العجز المتوقع في مجال إنتاج الغذاء. ومن ناحية أخرى فإن العديد من بلدان المنطقة سيواجه مشكلات ومصاعب عديدة من أجل الحفاظ على المستوى الحالي لكمية الغذاء المتاحة للفرد.

ولتحقيق معدلات النمو المطلوبة من أجل تلبية الحاجات الغذائية الأساسية يتعين اتخاذ التدابير التالية قبل حلول عام 2000:

1- زيادة إجمالي المساحة المزروعة من 49 مليون هكتار إلى 69 مليون هكتار.

2- زيادة المساحة المعتمدة على مياه الري من 10 ملايين هكتار (المساحة الحالية) إلى 18 مليون هكتار.

3- زيادة الكثافة المحصولية من النسبة الحالية (65٪) إلى حوالي 110٪.

4- تحسين التربة المتأثرة بالملوحة وبالتشبع المائي في العراق، وسوريا، ومصر (حوالي 50 ٪ من المساحات المعتمدة على مياه الري في البلدان الثلاثة).

5- وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، نتيجة التزايد السكاني، والتوسع العمراني الحضري (الذي يبلغ معدله الحالي 21000 هكتار سنويا في مصر وحدها).

6- وقف تعدي الصحراء على الأراضي الزراعية في أغلب البلدان العربية (ومعدله الحالي 5 كيلومترات مربعة سنويا في السودان، و 18000 هكتار سنويا في تونس).

7- زيادة المستلزمات الزراعية (وتشمل الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية). إن المعدل الحالي لاستخدام السماد، الذي يبلغ كيلوجراما واحدا لكل هكتار، يقل كثيرا عن المعدل العالمي (59 كيلوجراما لكل هكتار). وهو ما يتضح بجلاء من البيانات الإحصائية المتعلقة باستخدام الأسمدة في عدد من البلدان العربية (عام 1975):

الدولة	كيلو جرام/ هكتار (مغذيات)
الجزائر	23
مصر	175
ليبيا	14
موريتانيا	1.1
المغرب	21.4
الصومال	3.5
السودان	12.7
تونس	11.2
العراق	6.3
الأردن	62.4
السعودية	11.6
سوريا	11.9
الجمهورية العربية اليمنية	3.8

4 المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية للإشباع الدائم للحاجات الصحية الأساسية في العالم العربي[*1]

د. وفيق حسونة

الحاجات الصحية الأساسية: إطار مفاهيمي:

خلفية:

تمثل الحاجة إلى الصحة ضرورة أساسية، من حيث أنها عنصر لا غنى عنه لبقاء الإنسان، وللتنمية، والنمو، والإنتاجية، والاستمتاع بالحياة. وفي العصور الحديثة أصبح ينظر إلى الرعاية الصحية عل أنها حق لكل إنسان، ومن ثمة فإنها تستمد شرعيتها من حقيقة أنها تشبع إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية. وسوف يختلف التعبير عن هذا الحق وإشباعه، تمشيا مع نظرتنا إلى العملية التنموية، باختلاف الأوضاع التنموية، ويستطيع المرء، من خلال الدراسة المدققة للدور المؤثر للخدمات الصحية ؛ أن يدرك بصورة أفضل علاقة الاعتماد المتبادل بين الصحة ومشروعات القطاع الاجتماعي الأخرى التي تشكل، جنبا إلى

جنب مع المشروعات الاقتصادية، الإطار العام لخطة التنمية القومية.

وللخدمات الصحية وظيفة تعليمية لها أهميتها البالغة فيما يتعلق بالتنمية، وقد لفت علماء الأنثربولوجيا الطبية بوجه خاص أنظار المتخصصين في التنمية إلى هذه الحقيقة. إذ كشفت دراساتهم عن معتقدات وممارسات الثقافات التقليدية عن الأهمية الخاصة المضفاة على صحة الإنسان في هذه الثقافات. وفي الأغلب الأعم من الحالات كان الشفاء ينسب إلى قوى غير منظورة، وليس إلى من يؤدي طقس الشفاء (الطبيب الساحر، أو الشامان[2*]. ومع ظهور الطب الحديث، حدثت تغيرات في الموقف تركت أثرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتستلزم التنمية تغيرات أساسية في المواقف تساعد على تحقيق التحول الأساسي من المجتمع الريفي التقليدي إلى مجتمع التجديد، والتحقق الذاتي الفردي، والتكنولوجيا، المرتبط بمستويات معيشية عالية. فمن خلال التغيرات في الوضع وحدها تحدث التغيرات في السلوك. وعلى ذلك فعندما يتمثل أحد الأهداف الصحية، على سبيل المثال، في وضع إنمائي معين في تنشئة أطفال أصحاء، لا بمعنى القوة البدنية وحدها، بل بمعنى النشاط الذهني أيضا، فسيتعين إحداث تغيير ملموس في عادات الأكل عند الوالدين، بحيث يقل عدد الأطفال الذين يعانون نقصا في البروتين إلى الحد الأدنى. وغالبا ما تستلزم عادات الأكل ضمنا مواقف فيما يتعلق بجوهر المتغيرات الثقافية يصعب تغييرها. وتؤثر التكنولوجيا الحديثة في موقف الفرد من خلال زيادتها لعدد المتغيرات التي يرى نفسه قادرا على التحكم فيها، ومن ثم تجعله أكثر تهيؤا من الوجهة النفسية، من حيث إن لديه إحساسا أعلى بالفاعلية الشخصية، وبالسيطرة على المزيد من المتغيرات المؤثرة في حياته. ولا تؤثر التحسينات في الحالة الصحية للفرد والجماعة في مواقف وأنماط سلوك الأفراد فحسب، بل تؤثر أيضا في المؤسسات الاجتماعية القائمة. ومن الأمثلة المهمة في هذا الصدد تأثير الرعاية الصحية المحسنة في نظام العائلة الكبيرة [3*]. فالتوافر المتزايد للخدمات الصحية يساعد بشكل غير مباشر على أفول نظام العائلة الكبيرة من حيث إن هذا النظام كان موجودا أساسا بسبب ندرة كبار السن.

وفي السنوات الأولى لتخطيط وإدارة التنمية لم يكن هناك سوى قدر

ضئيل من الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، مثل: التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية. وكانت الموارد والجهود الفكرية مكرسة للجانب الآلي في عملية التنمية، أي القطاع الصناعي بصفة أساسية، إذ كان يفترض أن هذا الاستثمار هو مفتاح التنمية، وهو تصور لا جدال في صحته بطبيعة الحال. على أن التجارب أوضحت بعد ذلك، للأفراد، ولوكالات التنمية، وللحكومات، أن هناك حلقة مفقودة، وأن الاهتمام الأكثر تدقيقا بتنمية البنية الأساسية يمثل ضرورة لا غنى عنها من أجل زيادة عائد الأرباح من الزراعة والصناعة، وفضلا عن ذلك فإن المتخصصين في التنمية يشيرون الآن إلى الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه عنصرا متمما في أي خطة للتنمية الشاملة.

إن ما تحققه زيادة الإنتاجية من أرباح تضيعه الزيادة السكانية غير المحكومة. وتنطوي مواجهة حقائق المشكلة السكانية على آثار عديدة فيما يتعلق بكل القطاعات الاجتماعية والصناعية. فمن ناحية يتعين بذل جهود أكبر من أجل تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية، واستكشاف موارد أخرى لإنتاج الغذاء، وزيادة إنتاجية الصناعة، كما يتعين من ناحية أخرى أن تشمل مشروعات القطاع الصحي برامج شاملة لتنظيم الأسرة على المستوى القومي، بالرغم من أنها قد يشرف على تنفيذها وزارة منفصلة.

ويتعين كبح معدل الزيادة السكانية. ويحفز تحسين الظروف الاجتماعية

الاقتصادية للأسر على إنجاب أطفال أقل. وتلك حقيقة تنطبق على البلدان الأقل تصنيعا بالقدر نفسه الذي تنطبق به على البلدان المتقدمة صناعيا..

إن المستوى الصحي (أو الوضع الصحي) الذي يبلغه الإنسان يعتمد على التفاعل بين الإنسان وبيئته. ويتضمن هذا التفاعل مجموعة متنوعة من العوامل ذات الطبيعة الجسمية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية والذهنية والعاطفية. وهكذا يمكن القول إن الحاجات الصحية تتسم من حيث طبيعتها بالتعقيد، كما يعتمد إشباعها الدائم على قدرة الإنسان على السيطرة عل هذه العوامل لكي يؤثر تأثيرا إيجابيا في الحصيلة النهائية للتفاعل بين الإنسان وبيئته.

وترتبط مشكلات الصحة البيئية-توفير المياه، التخلص من النفايات والفضلات، النوعية الرديئة من الإسكان، مكافحة الحشرات الناقلة للعدوى،

تلوث التربة والهواء والمياه، الممارسات الغذائية الصحية، مكافحة الإشعاع، الصحة المهنية-بأنماط معينة من المستوطنات البشرية. وترتبط مشكلات مثل: الزحام ؛ والظروف المعيشية غير الصحية، والإسكان الرديء، ونقص التغذية، ونقص التعليم بارتفاع معدلات المرض ونسبة الوفيات بين الأطفال.

كذلك تتعرض تجمعات المهاجرين، بسبب ظروفهم المعيشية السيئة، ودخولهم المحدودة، وحرمانهم من القدر الكافي من الخدمات، وجهلهم بتسهيلات الرعاية الصحية في المحيط الذي يجدون أنفسهم فيه، لخطر الإصابة بالأمراض المعدية. كذلك لوحظت مشكلات متعلقة بالصحة العقلية في مجتمعات المهاجرين، مما يشير إلى أن الضغوط النفسية المترتبة على التفكك الأسري والاغتراب الثقافي قد تنجم عنها ظروف نوعية محددة فيما يتعلق بالصحة العقلية.

إن وجود أعداد كبيرة من الناس في أماكن صغيرة يجعلهم عرضة لأوبئة الأمراض المعدية. كذلك لوحظ وجود مشكلات سيكولوجية عضوية واجتماعية في هذه البيئات الاجتماعية، مثل: جنوح الأحداث، وإدمان المخدرات. وقد حل بعض الثقافات هذه المشكلات عل نحو أكثر فاعلية من غيرها، في حين قد لا تنشأ مشكلات من هذا النوع في حالات أخرى بتاتا.

ومن الواضح أن الظروف الاجتماعية تتغير بسرعة في بعض أجزاء العالم. فتدفق المهاجرين الأجانب ذوي المفاهيم المختلفة عن القيم الاجتماعية، والتطورات التكنولوجية مثل: التلفاز الذي يغير من طبيعة وقت الفراغ، والاستخدام المتزايد لوسائل النقل والمواصلات الحديثة (التي تستخدم المحركات)، والتي تساعد، بالرغم من أنها تزيد قدرة الإنسان على الحركة والانتقال، على فصم الأواصر الأسرية، تلك جميعا أمثلة للطريقة التي يمكن أن يؤثر بها التغير الاجتماعي في الصحة.

كذلك تنطوي العوامل الاقتصادية على آثار هامة بالنسبة للصحة. فالفقر يؤدي إلى سوء التغذية، والأمراض المعدية، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال عامة، والأطفال حديثي الولادة بصفة خاصة، وارتفاع النسبة العامة للوفيات. كما يعرض الناس أيضا للإعياء والإحباط والكرب. ويبدو الغنى، من ناحية أخرى، أكثر ارتباطا بالأمراض المزمنة مثل: أمراض القلب، أو إدمان الخمر، والاكتئاب. ومرة أخرى يمكن تخفيض تأثيرات كل من الفقر والغنى إلى حد

كبير من خلال النماذج، أو المثل الثقافية التي تقدم كلا من التحدي والأمل للناس.

كذلك تتغير بسرعة المؤسسات الاجتماعية جنبا إلى جنب مع تغير اتجاهات وميول السكان. فالأسرة، التي كانت مسؤولة في الماضي مسؤولية أساسية عن رعاية المريض، سواء كان مرضه عضويا أو نفسيا، قد تفرق شملها بسبب التصنيع والتمدين[4*]، لتترك فجوة في الرعاية الصحية لم تملأها بالصورة الكافية المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وتؤدي الثقافة دورا مهما في المجال الصحي، من حيث إنها تحدد، بصورة جزئية، الطريقة التي يدرك بها الناس بيئتهم ونوع الحياة التي يعيشونها. وهي تتسم بعادات ومعتقدات تؤثر بدورها في العادات الصحية (المتعلقة بالنظافة)، والممارسات الغذائية الشخصية، ونوع الغذاء، وطريقة إعداد الطعام، ونمط الإسكان، والحاجة إلى الخصوصية، الخ. والدور المحتمل للمجتمع المحلي نفسه فيما يتعلق برعاية المصاب بمرض مزمن أو المسن دور فعال للغاية. إلا أن التغيرات الاجتماعية السريعة تؤدي إلى تغيرات في ألهوج الثقافية والتقليدية والحلول التقليدية التي تتلاشى في الوقت الحالي دون أن تحل محلها حلول جديدة. وفي حين تتسم التكنولوجيا الصحية بأهمية كبيرة فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية فإن نجاحها مشروط بعوامل رئيسية ثلاثة:

أ-التغذية.

ب-التعزيز الصحي البيئي.

جـ-التعليم.

وتتأثر الصحة بسوء التغذية تأثرا كبيرا، إذ يصبح الناس أكثر تعرضا للمرض وللمخاطر الصحية. ويتمثل التأثير البيئي الرئيسي في البلدان النامية في نقص الخدمات الأساسية لحماية الصحة العامة، وخصوصا توفير مياه الشرب والنظم الفعالة للصرف الصحي، وتنطوي المخاطر البيئية على أثر بالغ فيما يتعلق بالصحة وبمعدل الوفيات. وبالتالي فإن توفير المياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي الكافية يمثل ضرورة لا غنى عنها لتحسين الصحة. كذلك يمثل التعليم، سواء التعليم الرسمي أو غير الرسمي، عنصرا أساسيا فيما يتعلق بتطوير واستمرارية النماذج أو

المثل السلوكية، فضلا عن توفير الحاجات الاقتصادية اللازمة للحفاظ على المستوى الصحي.

ويمثل تفشي الأمراض المعدية في البلدان النامية (وبعض هذه البلدان من أغنى بلدان العالم)، بتأثيرها البالغ في الحالة الصحية من خلال ارتفاع معدلي الوفاة والمرض، دليلا واضحا على أهمية العوامل الثلاثة سابقة الذكر. ولا تزال الأمراض المعدية هي السبب الرئيسي للمرض والموت المبكر في البلدان النامية، وخصوصا بين الأطفال والصغار.

وبالرغم من الاختلافات الملحوظة في كمية ونوعية الموارد الصحية في بلدان المنطقة العربية المختلفة (أنظر فيما يلي، من أجل مزيد من التفصيل، القسم المعنون بـ «التحديات الصحية الرئيسية التي تواجه العالم العربي»، فضلا عن الفوارق الاجتماعية الثقافية (أنظر الملحق 1)، فإن كل السلطات الصحية في هذه البلدان تطمح إلى تحقيق تغطية فعالة لكل سكانها. وهي تأمل أن تفعل ذلك من خلال تبني نمط من توصيل الخدمة الصحية يتم فيه التركيز كليا على توصيل الخدمات الصحية الشخصية المتعلقة بالعلاج والتأهيل. والاتجاه الذي كان سائدا في العالم العربي، ولا يزال سائدا، هو تبني مثل هذا النمط نظرا لأنه يبدو ملبيا حاجات البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا الشرقية والغربية. فتلك الأمم هي الأمم التي تتوحد معها البلدان العربية بقوة، والتي تمثل في نظرها الأمم «الحديثة».

وفي أغلب الحالات يتم اتخاذ هذا القرار المتعلق بتبني النمط الذي يتم فيه التركيز في الطبيب والخدمة الصحية الشخصية-وهو ما يعني التركيز في الحالات المرضية فقط-بصورة لا يدرس فيها دراسة كافية ما يلي:

1- الظروف السائدة في البلد الذي تتم محاكاته.

2- التطور التاريخي للنظم الصحية في ذلك البلد.

3- ضرورة صياغة النظام الصحي في إطار الحاجات الصحية الحقيقية والعوائق المتعلقة بالموارد (القوى البشرية، والعوائق المالية، والإنمائية والتنظيمية) في البلد المعني.

ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام في هذا الصدد يمكن أن نذكر أن النمط السائد من المرض في الولايات المتحدة، بدءا من النصف الأخير من القرن التاسع عشر (1876) وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كان يشبه كثيرا

نمط الأمراض المعدية الموجود في البلدان العربية في الوقت الحاضر. والسمة اللافتة للنظر في الجهود الصحية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت هي التأكيد الشديد على تطوير خدمات جيدة للصحة العامة والخدمات الوقائية. وتميز التوصيل الناجح للخدمة الصحية في تلك الفترة بتوفير المياه النقية الصالحة للشرب، ودورات مياه نظيفة، وشبكات صرف مأمونة وكافية، وتطوير حملات على نطاق جماهيري واسع النطاق لغرس العادات الصحية السليمة. وقد كان لهذه الخدمات، إلى جانب تكريس الممارسين العامين الذين قدموا الخدمة الصحية لسكان الريف، دور فعال في تحسين الصحة العامة والخدمات الصحية. وقد حققت هذه التدابير نجاحا ملموسا لسبب أساسي هو أنها شكلت الاستجابة المناسبة من جانب الجهاز الصحي في مواجهة التحدي الذي فرضه نمط المرض السائد في ذلك الوقت في ذلك البلد.

إن تمسك البلدان العربية بالنمط العلاجي التأهيلي المرتبط بوجود الطبيب المعالج، بالرغم من الشواهد المتراكمة على أنه لا يتلاءم مع ظروفها الحالية، حول بصورة خطيرة تأكيد السلطات الصحية في هذه البلدان من تلبية الحاجات الصحية الفعلية لسكانها إلى تلبية احتياجات الجهاز الصحي نفسه، والعاملين في الجهاز الصحي من أطباء وفنيين، الخ. ويقوم النهج السائد على الافتراض المغلوط القائل بوجود علاقة خطية من «السبب والنتيجة» بين الطرفين. وفي المشروعات الصحية في أغلب هذه البلدان يستثمر القسم الأكبر من الموارد في بناء مرافق صحية علاجية ضخمة، مزودة بكل ما يلزم من المؤن الطبية والمعدات والأدوية. وفضلا عن ذلك تخصص استثمارات واعتمادات مالية ضخمة لتدريب أو تخريج القوة البشرية العاملة في المجال الصحي. وفي حين يعد النمط العلاجي التأهيلي المرتبط بوجود الطبيب المعالج أقرب قليلا إلى التلاؤم مع الجو المديني في بعض البلدان العربية، فإن من المشكوك فيه إلى حد بعيد أن يتلاءم مع المجتمعات الريفية. وبالرغم من ذلك فقد أدى التوسع في هذا النمط بحيث أصبح يخدم المجتمعات الريفية إلى ضعف أداء الخدمات الصحية في الريف، وبالتالي كان تأثيره محدودا في الأوضاع الصحية لسكان الريف. ولقد كشفت الدراسات التطبيقية المتعلقة بالخدمات الصحية الريفية في

بلدان المنطقة المختلفة مرة تلو المرة عن عوامل جسمية، واجتماعية، وثقافية، وإدارية، واقتصادية بوصفها الأسباب الرئيسية لضعف الأداء. وتوضح الدراسة التي كتبها المؤلف تحت عنوان «المعتقدات، والممارسات، والبيئة، والخدمات، المؤثرة في بقاء، ونمو، وتنمية الأطفال المصريين الصغار» (1975) أن العوائق الاجتماعية الثقافية متعددة وقوية التأثير بين سكان الريف خاصة.

وتقدم محاولات المواءمة بين النمط العلاجي «الطبيبي» وتجارب هذا النمط، وبين أنماط أخرى جديدة من أجل تلبية الحاجات الصحية الحقيقية للشعب في البلدان العربية المختلفة، تقدم دليلا واضحا عل الرغبة القوية لدى السلطات الصحية في هذه البلدان في اكتشاف طرائق ووسائل مواجهة التحدي، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في التغطية الفعالة.

ويتضح من المناقشة السابقة أن التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان العربية في الوقت الحاضر يتمثل في كيف يعاد تنظيم مواردها الصحية، وكيف يتم تحسين أدائها حتى تتمكن شعوبها من تحقيق مستوى صحي أفضل داخل إطار بيئتهم. وهو ما يتطلب نهجا أكثر شمولا في التعامل مع الصحة من النهج المحدود الذي يركز في المرض، والذي لا يزال سائدا في العالم العربي. وفرضيتنا الأساسية هي أن اختلال التوازن بين الموارد وعدد السكان في العالم العربي (بين البلدان العربية وداخل كل بلد) هو السبب الرئيسي للتدهور الحالي في طبيعة الحياة والأوضاع الصحية، وبالتالي فإن أي نهج متكامل لتحسين الأوضاع الصحية وطبيعة الحياة يتعين أن يهدف أولا إلى تخفيف حدة هذه الاختلالات في التوازن.

إطار مفاهيمي:

أصبحت الرغبة في تحقيق«صحة أفضل»، أيا كان تعريفنا لها، واضحة بصورة متزايدة. ويتطلب إشباع الحاجات الصحية لأي مجتمع أو أمة توافر الموارد فضلا عن خطة استخدام ما تم تخصيصه منها. وتشير الحقائق إلى أن فقر الموارد في مجال الصحة سوف يستمر في الأمم النامية لفترة مقبلة. وتؤكد هذه الحقائق نفسها أهمية التخطيط فيما يتعلق باستخدام الموارد الصحية المتاحة على نحو يوفر للشعب القدرة على البقاء، والتطور

والنمو، والإنتاج، والاستمتاع بالحياة.

وبالتالي فإن مخططي الصحة يحتاجون للتوجيه فيما يتصل بالطرائق البديلة لتخصيص الموارد الصحية المتاحة من أجل إشباع الحاجات الصحية المتعددة لمختلف فئات السكان، بحيث يتم تحقيق أقصى تحسين ممكن في الوضع الصحي للمجتمع المحلي. ويتعين أن يأتي هذا التوجيه، بطبيعة الحال، من السلطات الصحية، التي يشغل المواقع القيادة فيها عادة مهنيون صحيون، في شكل سياسة صحية تضع خيارات مفصلة للحاجات الصحية للفئات المختلفة، وتوضح الطرائق والوسائل اللازمة لإشباعها من أجل تحقيق الأهداف الصحية النوعية، والإسهام في تحقيق الأهداف العامة للتنمية القومية. ومن المهمات الأساسية التي تواجه السلطات المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة الصحية مهمة تعريف ما هو المقصود بالضبط بالحاجات الصحية الأساسية، وكيف يمكن تقويمها، والطرائق والوسائل المطلوبة لإشباعها إشباعا دائما، وكيفية تقويم العملية الأخيرة.

تعريف الحاجات الصحية:

عرف دونابديان، عام 1974، الحاجة إلى الرعاية الصحية بأنها الحاجة الناجمة عن نوع من الاضطراب في الصحة والحياة السوية، وبالتالي يتعين تعريفها من زاوية الظواهر التي تتطلب رعاية طبية. وتعني هذه النظرة «الخيرية» ضمنا أنه عندما تكون هناك معاناة فعلينا تخفيفها. ويخفق هذا النهج، من خلال تركيزه في المعاناة بدلا من التركيز في كيفية تخفيفها، في أن يأخذ بعين الاعتبار النتائج المترتبة على محدودية الموارد فيما يتعلق بالرعاية الصحية.

ويرى نهج آخر، «واقعي»، أن علينا أن نهتم بشكل خاص بجدوى أو فائدة الإجراءات المتاحة لتلبية الحاجات، فضلا عن الخصائص المميزة للسكان أنفسهم. إن الحكم الأساسي الذي يتعين أن يتوصل إليه«الخيريون» هو: هل الفرد هو الذي يعاني من اعتلال الصحة أو المجتمع كله، في حين يتعين على أصحاب المدرسة الواقعية أن يتوصلوا إلى حكمين آخرين: هل يمكن تحسين الوضع ؟ وهل تكلفة القيام بذلك معقولة ؟ أو بعبارة أخرى نقول: إن من السخف أن نصنف شيئا ما بأنه حاجة إذا لم نكن نستطيع أن

نفعل شيئا حياله. ويتمثل المنطلق الأساسي لهذا التعريف في مدى توافر الموارد، على عكس التعريف «الخيري» الذي يركز في توصيف ماهية الحاجة.

وتعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها حالة من السواء البدني، والذهني، والاجتماعي، وليست مجرد غياب المرض أو العجز. وقد تم تأكيد هذا التعريف مرة أخرى في تصريح «ألما لانا» (منظمة الصحة العالمية «اليونيسيف، 1978»). وتبعا لهذه النظرة لا يمكن تلبية الحاجة إلى الصحة إلا من خلال إشباع كل الحاجات الأخرى. والواقع أن الرعاية الصحية، في تعريفها التقليدي والحصري، هي أبعد ما تكون عن الإسهام في إشباع الحاجات الصحية، من حيث إن هذا الإشباع يتم تحقيقه أساسا من خلال الغذاء الكافي، والسكن المناسب، والملبس، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، الخ.

فالتغذية السيئة تقلل مقاومة الجسم للمرض. والجوع واعتلال الصحة يضعفان الإنتاجية ويحدان من قدرة الفرد على تأمين المزيد من الغذاء، واكتساب المزيد من القدرة على مقاومة المرض. كذلك تقترن الأوضاع السيئة فيما يتعلق بالسكن، وبتوافر مياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي بنسبة عالية من حدوث أمراض الإسهال. وتشجع نسبة الوفيات العالية بين الأطفال على ارتفاع معدلات المواليد، مما يؤدي إلى إضافة أعداد جديدة من السكان تحتاج إلى الغذاء، والملبس، والمسكن، ولا تتوافر لها موارد كافية.

واعتمادا على تمييز فريق الباحثين بمعهد أسبن بين حاجات «الطابق الأرضي»، أو «حاجات النقص» وحاجات الطابق الثاني، أو «حاجات الكفاية» و«حاجات النمو»، يمكن للمرء أن يتخيل المستويات المختلفة للوضع الصحي التي يمكن تحقيقها من خلال إشباع حاجات النقص، وحاجات الكفاية، وحاجات النمو. وبالتالي تتوافر إمكانية تحديد ثلاثة مستويات لإشباع الحاجات الصحية:

1- إشباع الحاجات الصحية المطلوبة للفرد لكي يواصل البقاء، وينتج، ويعول نفسه، و(أو) يعول آخرين لأطول فترة ممكنة: الأساسي أو «المستوى الأول».

2- إشباع الحاجات الصحية التي تتطلبها الأمة / الدولة لتمكن شعبها

من أن يعيش مستوى معينا من الحياة داخل إطار الاعتماد المتبادل بين المجتمعات: الثاني أو «مستوى الكفاية».

3- إشباع الحاجات الصحية التي يتطلبها الفرد لكي يستمتع بأرقى مستوى معيشي (الثالث، أو«مستوى النمو»): الحرية، التقدير الاجتماعي لعمل المرء، المشاركة في صنع القرار، التضامن، الشعور المشترك بالانتماء.

وتختلف التكنولوجيات وأساليب تنظيم الخدمات الصحية من أجل الإشباع الدائم لهذه المستويات الثلاثة من الحاجات الصحية من حيث درجة التعقيد، والقوة البشرية المطلوبة، والموارد المادية.

إشباع الحاجات الصحية:

يعتمد إشباع الحاجات الصحية في أي مجتمع على ثلاثة متغيرات رئيسية:

- الأولويات التي يحددها المجتمع للمشكلات الصحية المختلفة.
- حالة التكنولوجيا.
- تنظيم وإدارة الخدمات الصحية.

وسنناقش فيما يلي كلا من هذه المتغيرات.

تحديد الأولويات الصحية:

يتم تحديد الأولويات من قبل الناس. وتختلف الطريقة التي يحدد بها الناس الأولويات ودرجة مشاركتهم. ففي بيئة أو وسط النخبة يتولى عملية التحديد فرد أو عدد محدود من الأفراد. أما في النظام التمثيلي، حيث تتاح لكل فرد فرصة متساوية، فإن كل أو معظم الناس يشاركون في عملية تحديد الأولويات. وتعكس الأولويات دائما، أيا كانت طريقة تحديدها، أفضليات من يقومون بتحديدها.

ويؤدي غياب المشاركة الاجتماعية في تحديد الأولويات الصحية إلى تأكيد الفجوة بين الأولويات الصحية، كما يحددها المشتغلون بالمجال الصحي، والحاجات الصحية كما يشعر بها الناس.

وتوضح البحوث التي أجريت في بلدان نامية عديدة بجلاء تام أن الأنماط السائدة من المرض ترجع أساسا إلى الرداءة البالغة لإجراءات

تعزيز الصحة العامة. وهو ما يشير إلى ضرورة أن تأتي إجراءات تعزيز الصحة البيئية الأساسية في مقدمة الأولويات الصحية. على أن الأمور لا تسير على هذا النحو سوى في عدد محدود للغاية من البلدان. ولا يملك الباحث ولا هؤلاء الذين يعانون من الأمراض المتوطنة نتيجة الرداءة البالغة لإجراءات تعزيز الصحة العامة من الناحية الفعلية أي فرصة لإبداء الرأي. فأصواتهم تمضي دون أن تسمعها صفوة الصفوة التي تحدد الأفضليات الصحية للمجتمع.

وفي مهنة الطب، يحصل المتخصصون في طب الجماعات، والطب الاجتماعي، والصحة العامة، على مكافآت أقل، ويحظون بمكانة أقل مما يحظى به بقية المشتغلين بمهنة الطب، وبالتالي يمارس هؤلاء الأفراد تأثيرا أقل نسبيا فيما يتعلق بتحديد الأفضليات الاجتماعية.

وفي حين لا يجد من يعانون مجالا لإبداء رأيهم نجد صوت الصفوة أو النخبة السياسية هو المسموع فيما يتعلق بتقرير الأولويات الصحية. وتتطابق اهتماماتهم غالبا مع اهتمامات النخبة الطبية، فتعطى الأفضلية للبنود المنظورة (مثل: الوحدات الجديدة، الأجهزة والمعدات الجديدة، المستشفيات الخاصة المتميزة) بدلا من إعطائها للأنشطة التي يمكن أن تؤدي دورا فعالا في القضاء على المخاطر الصحية، أو السيطرة عليها ؛ أو احتوائها (مثل: توفير مياه الشرب النقية بمستوى عال من الكفاءة، وشبكة صرف جيدة، والتحكم في مخلفات المصانع الملوثة للبيئة).

وعلى ذلك فإن الأولويات الصحية والحاجات الصحية تمثل مفهومين مختلفين تماما. فالاحتياج الصحي ظاهرة ملموسة يمكن قياسها، على الأقل على مستوى الجماعة، في حين تمثل الأولوية الصحية النتيجة المترتبة على الحكم الذي يقرر ما هي الحاجات الصحية التي تنطوي على أهمية تكفي لتخصيص موارد لها، و «الأهمية» هنا يحددها واضعو الأفضليات.

إن هذا الحكم هو ما يشار إليه، برغم تأثره بحالة التكنولوجيا، وبمدى توافر الموارد ونوعيتها، بوصفه «دالة تفضيل الأولوية الصحية». وفي الوقت الحاضر يصدر هذا الحكم في أغلب المجتمعات من جانب عدد قليل نسبيا من الأفراد يمثلون النخبة السياسية والطبية.

حالة التكنولوجيا الصحية:

تعتمد القدرة على التدخل في أي مرحلة من مراحل مشكلة ما صحية على مدى توافر التكنولوجيا الصحية المطلوبة. وبالرغم من أهمية وضرورة التقنيات العلاجية والتأهيلية إلا أن كلا منهما أقل فاعلية من الاستراتيجيات الوقائية في تقليل تكلفة الصحة المعتلة، أي المعاناة الإنسانية، والتكاليف الفردية والاجتماعية.

على أن توافر تقنيات التدخل الصحي لا يعني إمكانية استخدامها في كل مكان، إذ تحدد العوامل الاجتماعية الثقافية مدى تقبلها، والتكاليف الاجتماعية، وبالتالي، مدى ملاءمة التكنولوجيا.

ويتعين أن تأخذ التكلفة الاقتصادية لاستخدام تكنولوجيا معينة بعين الاعتبار تكلفة اكتساب المهارات الضرورية المطلوبة لتطبيقها. وتلك نقطة مهمة نظرا لأن ندرة الأيدي العاملة الماهرة قد تشكل، حتى مع تغطية كل التكاليف الاقتصادية الأخرى، عقبة رئيسية.

وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه المشتغلين بالعمل الصحي في الوقت الحاضر لا يتمثل في كيفية تطوير تقنيات جديدة فحسب، بل يتمثل أيضا في كيفية خلق، وتحسين، نظم يمكنها استخدام التكنولوجيا الملائمة، أي التقنيات البسيطة، والفعالة، والمقبولة، والأقل تكلفة. وتمثل مواجهة هذا التحدي عاملا حاسما في التغلب على النقص الخطير في الأيدي العاملة في المجال الصحي في بلدان نامية عديدة. ومن حسن الحظ أنه من الممكن، فيما يتعلق بمشكلات صحية عديدة، تدريب أفراد من المجتمع المحلي إلى مستوى الكفاءة المطلوب لإنجاز معظم المهمات.

لقد أوضحت الدراسات أن العاملين في المجال الصحي ينظر إليهم بوصفهم أدوات للتغير الاجتماعي. كذلك لوحظ أنه يتعين أن يكون العاملون في المجال الصحي منتمين للأصول والجذور الاجتماعية التي ينتمي إليها زبائنهم في كل النواحي باستثناء الكفاءة التقنية، حتى يتحقق لهم القبول. إن انتشار هذه النوعية من العاملين الصحيين ملائم من الوجهة التقنية وفعال من الوجهة الاجتماعية، ولا ينبغي أن ينظر إليه على أنه بديل أرخص من عاملين صحيين أكثر كفاءة (أي الأطباء)، أو بوصفه مرحلة انتقالية في التنمية. فالحقائق تظهر أن البلدان المتطورة تعتمد كثيرا على هذه النوعيات

من العاملين الصحيين، وأنهم أصبحوا مقبولين بصورة متزايدة من جانب المهنيين الصحيين ومن جانب الجمهور العام أيضا.

تنظيم وإدارة الخدمات الصحية:

تتأثر عملية تنظيم وإدارة الخدمات الصحية عادة بأنماط التنظيم والإدارة السائدة في الأنشطة الخدمية الأخرى على المستوى القومي أو المحلي. ولا يزال تقسيم خدمات الرعاية الصحية إلى مستويات وظيفية متدرجة، لها نفس المدخل ونفس ميكانيزم الإحالة، مقبولا بوجه عام حتى اليوم. ومع ذلك فقد تثير التغيرات السلوكية المطلوبة من العاملين الصحيين، ومستهلكي الخدمة الصحية من أجل تبني مثل هذا النظام صعوبات أساسية في التنفيذ.

لقد رأى العديد من المهنيين الصحيين في تكامل كل نواحي الخدمة الصحية الوقائية والعلاجية والتعزيزية والبيئية، الصورة التنظيمية المثلى، ومع ذلك فلم يتعد هذا التكامل في الممارسة الفعلية خلال الفترة الماضية أمرين: إما تجميع الخدمات الصحية المختلفة في مرفق واحد، وإما إسناد كل هذه الأنشطة إلى عامل صحي واحد، على المستوى المحلي مثلا. وتمثل إدارة الخدمات الصحية بنظام المشاركة فكرة جذابة تم تنفيذها بنجاح في بعض البلدان. ويعتمد هذا النظام في الإدارة، شأنه شأن المفهومين السابقين، أي الإحالة والتكامل، اعتمادا أساسيا على التغيرات في موقف العاملين الصحيين ومستهلكي الخدمة الصحية.

ويتطلب ذلك أيضا تطور الميكانيزمات التي يمكن لأفراد الجماعة أو المجتمع المحلي أن يشاركوا من خلالها في تحديد طبيعة المشكلة وحل المشكلة، والتخطيط والتنفيذ. ويجدر بنا أن نلاحظ أن الدراسة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف حول الأساليب البديلة لتلبية الحاجات الصحية الأساسية للسكان في البلدان النامية تبين أن مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة الصحية تمثل عاملا حاسما فيما يتعلق بفاعلية الخدمات الصحية على المستوى المحلي. وقد اختلفت تقنيات المشاركة الشعبية التي قدمتها الدراسة في كل بلد، إلا أنها اتسمت جميعا بأثرها الإيجابي فيما يتعلق بتوصيل الخدمات الصحية.

الرعاية الصحية الأولية: التدخل وتلبية الحاجات الصحية:

تلبي الرعاية الصحية الأولية الحاجات الصحية الأساسية من المستوى الأول. ويتمثل مفهوم الرعاية الصحية الأولية، كما طورته منظمة الصحة العالمية، في أنها الرعاية الأساسية المتاحة لكل الأفراد والأسر داخل المجتمع المحلي باستخدام وسائل مقبولة لديهم، ومن خلال مشاركتهم الكاملة،

وبتكلفة يمكن أن يتحملها المجتمع المحلي والبلد، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من كل من النظام الصحي، الذي تمثل بالنسبة له النواة الأساسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للمجتمع المحلي.

وتتعامل الرعاية الصحية الأولية مع المشكلات الصحية الرئيسية في المجتمع المحلي، لتوفر بالتالي الخدمات التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية. وحيث إن هذه الخدمات تمثل انعكاسا للظروف الاقتصادية والقيم الاجتماعية للبلد ولمجتمعاته المحلية وتنشأ عنها، فإنها تختلف باختلاف البلد والمجتمع المحلي، لكنها ستشمل على الأقل: تعزيز التغذية الملائمة، وتوفير القدر الكافي من المياه النقية ؛ والتدابير الأساسية المتعلقة بتعزيز الصحة العامة ؛ ورعاية الأمومة والطفولة، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والتطعيم ضد الأمراض المعدية ؛ والوقاية من الأمراض المتوطنة أو السيطرة عليها ؛ والتوعية المتعلقة بالمشكلات الصحية السائدة، وأساليب الوقاية منها والسيطرة عليها ؛ والمعالجة الملائمة للأمراض والإصابات الشائعة.

ومن العوامل الأساسية المساعدة على جعل الرعاية الصحية الأولية مقبولة على المستوى العام في المجتمع المحلي المعني وفي أسرع وقت ممكن تطبيق أسلوب الاعتماد الذاتي بأقصى درجة ممكنة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع المحلي. ويتطلب تحقيق الاعتماد الذاتي المشاركة الكاملة للمجتمع المحلي في تخطيط، وتنظيم وإدارة الرعاية الصحية الأولية.

وأفضل طريقة لتنشيط مثل هذه المشاركة هي التوعية الملائمة التي تمكن المجتمعات المحلية من التعامل مع مشكلاتهم الصحية الفعلية بأفضل الطرائق الممكنة. ومن ثم فسوف يصبحون في موقف أفضل يتيح لهم اتخاذ قرارات عقلانية فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية، ويتيح لهم أن يتحققوا من أن النوع المناسب من الدعم توفره المستويات الأخرى للنظام الصحي

القومي. وهذه المستويات الأخرى يتعين تنظيمها وتعزيزها حتى تتمكن من دعم الرعاية الصحية الأولية بالمعرفة التكنولوجية، والتدريب، والتوجيه والإشراف، والتعزيزات المتعلقة بالتسهيلات والنقل، والإمدادات والمعلومات، والتمويل، والتسهيلات المتعلقة بالإحالة، بما في ذلك المؤسسات التي يمكن أن تحال إليها المشكلات متعذرة الحل، والمرضى الأفراد المتعذر علاجهم.

ويمكن للرعاية الصحية الأولية أن تصبح فعالة إلى أقصى درجة إذا ما استخدمت وسائل يفهمها ويقبلها المجتمع المحلي، ويجري تطبيقها عل أيدي العاملين الصحيين المحليين، وبتكلفة يمكن أن يتحملها المجتمع المحلي والبلد ككل.

وسوف يؤدي هؤلاء العاملون الصحيون المحليون، بما فيهم الممارسون التقليديون، حيثما أمكن استخدامهم، عملهم بصورة أفضل إذا كانوا مقيمين في المجتمع المحلي الذي يخدمونه، وإذا ما تم تدريبهم بالصورة المناسبة اجتماعيا وتقنيا على الاستجابة لحاجاته الصحية الظاهرة.

ولكي نفهم لماذا تمثل الرعاية الصحية الأولية التكنولوجيا المناسبة والقابلة للاستمرار لتلبية الحاجات الصحية في معظم أنحاء العالم، سوت نناقش حجم المشكلة التي تواجه الإنسان المعاصر (القسم التالي)، ثم نناقش بعد ذلك التحديات الصحية الخاصة التي تواجه العالم العربي (القسم الذي يليه).

المشكلات الصحية الرئيسية التي تواجه الإنسان المعاصر[5*]:

سنناقش في هذا القسم ثلاث فئات من المشكلات الصحية:

1- المشكلات الصحية الناجمة عن الظروف الصحية البيئية السيئة، والتي تشمل السكن الرديء، ونقص مياه الشرب، أو رداءة نوعيتها، ومياه المجاري والمخلفات الصلبة، والتلوث، ومخاطر المهنة.

2- المشكلات الصحية الناشئة عن الازدحام، والافتقار إلى العادات الصحية الشخصية، وسوء التغذية، والتي تشمل الأمراض المعدية، والأمراض الطفيلية، والأمراض المرتبطة بسوء التغذية.

3 - المشكلات الصحية الناشئة عن ظروف تعرض الإنسان للتوتر والإجهاد، والتي تؤدي إلى اضطرابات ذهنية وعاطفية.

المشكلات الصحية البيئية:

تتسم النتائج الصحية المترتبة على البيئة المادية الطبيعية للإنسان بأنها أكثر وضوحا، وأكثر إثارة للاهتمام من النتائج الصحية المترتبة على البيئة الاجتماعية والثقافية. وربما كانت أوجه الخلل في البيئة الطبيعية أكثر قابلية للعلاج، نظرا لأن بحوثا كثيرة قد تم إجراؤها في هذا المجال، كما تراكمت فيه تجارب عملية كثيرة. وتمثل التكلفة عائقا رئيسا أمام تحسين البيئة، وفضلا عن ذلك فقد ظهر اتجاه مع تقدم التكنولوجيا إلى استخدام الأساليب التقنية بالغة التعقيد، والمتعلقة بتكييف البيئة والتحكم فيها، على أن ذلك لا يشكل ضرورة في كل الأحوال، علاوة على أن إمكانية تحقيق درجات من التحسين متاحة عادة، وبتكلفة منخفضة غالبا.

بيئة المنزل:

تمثل مشكلة السكن في معظم البلدان، في المناطق الأقل تطورا خاصة، قضية ذات أهمية ملحة. والسمتان الأكثر إثارة للاهتمام للإسكان الرديء هما: الازدحام والافتقار إلى التدابير الأساسية المتعلقة بتعزيز الصحة العامة. كذلك تتسم التأثيرات الفسيولوجية للحرارة والبرودة والإنارة والضوضاء بالأهمية. وهناك أكثر من 1000 مليون فرد في أنحاء مختلفة من العالم يعيشون في مساكن دون المستوى العادي، ويرتبط ذلك عادة بالفقر والقذارة. وبالرغم من عدم توافر أدلة إحصائية تربط هذا النوع من الإسكان بالأوضاع الصحية إلا أن الازدحام والافتقار للتسهيلات المتعلقة بالنظافة الشخصية، وانتشار القوارض والحشرات بسبب استخدام طرائق غير صحية في تصريف المخلفات السائلة والصلبة، كل ذلك يزيد حدة المرض والبؤس

. وتسجل الحوادث المنزلية نسبة عالية في أي قائمة للمخاطر الصحية، ولا ريب في أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين مستوى الإسكان وانتشار الحوادث.

وتوفر المعلومات التي تعرف بالآثار الصحية للسكن أساسا لتعاون أكبر بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

بيئة العمل:

تواجه المخاطر المهنية الإنسان في الصناعة، والزراعة، والتعدين، وبيئات العمل الأخرى. وتتمثل الفئات الرئيسية للإجهاد البيئي في العوامل الكيميائية، والحوادث، والظواهر النفسية الاجتماعية. ويمثل أداء العمل على الوجه الأكمل عاملا هاما، وخصوصا مع الميكنة المتزايدة. على أن المخاطر التي تهدد الصحة ماثلة في كل بيئات العمل من أبسط المزارع (من خلال التعامل مع الحيوانات، أو استخدام الغائط البشري كسماد، أو الخطر الناشئ عن الطفيليات، أو من خلال الري أو الصيد) مرورا بالتعدين والصناعات المنزلية وحتى أحدث المنشآت الصناعية.

المياه:

يمكن أن يتراوح استخدام المياه للأفراد ما بين حد أدنى يبلغ 5 لترات يوميا في ظل الظروف البدوية و5000 لتر للفرد في البلدان المتقدمة صناعيا. وفي البلدان النامية هناك عجز كبير ومزعج في توفير المياه للمجتمعات المحلية. ويمثل استخدام المياه من أجل الصحة البيئية، أو توفير المياه للمجتمعات المحلية متطلبا واحدا من متطلبات عديدة تثقل على مواردنا المحدودة من المياه العذبة ؛ وتشمل الاستخدامات الأخرى الاستجمام المائي، والري، وتخفيف الفضلات السائلة، والمعالجة الصناعية، والملاحة، وتوليد الكهرباء، وتكاثر الحيوانات البرية، كل هذه الاستخدامات ذات أهمية بالنسبة للمخطط الصحي، ويمثل الاستخدام متعدد الأغراض عنصرا ضروريا فيما يتعلق بأغراض الصيانة.

على أن المياه يمكن أن تمثل أيضا، بالرغم من أساسياتها للحياة، وسيطا أوليا للمرض، ومن أهم الأمراض مائية المنشأ أمراض التيفود، والكوليرا، والدوسنتاريا، والتهاب الكبد الوبائي. وفضلا عن ذلك فإن علينا أن نعتبر المياه ملوثة عندما يتغير تركيبها أو تتغير حالتها، بحيث تصبح أقل ملاءمة لأي استخدام من استخداماتها المتعددة. ويشمل ذلك التغيرات الحادثة في الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية للمياه من خلال عمليات تفريغ مواد سائلة، أو صلبة، أو غازية فيها، أو تغيرات ملموسة في درجة الحرارة. وهناك قلق متزايد في الوقت الحاضر بشأن زيادة نسبة العناصر

الكيميائية الموجودة بنسبة ضئيلة للغاية في مياه الشرب عن المعدلات المسموح بها، وذلك بسبب تأثيرها السرطاني المحتمل، أو تأثيرها المحتمل فيما يتعلق بتغيير الصفات الوراثية للأبناء نتيجة حدوث تحولات طارئة في الكروموسومات أو المورثات. كذلك يمكن أن يؤدي وجود معادن ثقيلة في مياه البحر إلى تلوث الثروة السمكية، وهو ما يمكن أن ينتقل في وقت لاحق إلى الاستهلاك الإنساني.

إفرازات الجسم وفضلاته:

يمثل براز الإنسان واحدا من أخطر المواد التي قد يحدث تلامس بينها وبين الإنسان. إن على الإنسان أن يبقيه بعيدا عن أي احتكاك مباشر أو غير مباشر معه، أو مع طعامه أو مياهه، وعن الحشرات، والقوارض، أو-أي عوامل أخرى يمكن أن تكون أداة لمثل هذا الاحتكاك. ومن حسن الحظ فيما يتعلق ببقاء الإنسان، أن القوى الطبيعية اللازمة لجعل هذه المادة الخطرة غير ضارة متوافرة في كل مكان، لكن هذه العملية تستغرق وقتا، والمشكلة هي في التخلص من فضلات مجتمع ما محلي، بحيث تنعدم إمكانية حدوث أي اتصال غير مقصود قبل أن تمارس عوامل التنقية أثرها. وحتى يتم ذلك يتعين اعتبار الفضلات مأوى فعليا أو ممكنا للكائنات العضوية المسببة للمرض، والتي قد تسبب المرض أو الوفاة.

وهناك مجالات قليلة للنشاط الإنساني تؤدي فيها العقيدة، أو التقاليد، أو المحرمات القبلية، أو الخرافة دورا أكبر مما يؤديه الفعل الطبيعي للتبرز، وبقدر ما يتعلق الأمر بالمجتمعات المحلية الصغرى بوجه خاص فإن معرفة هذه العوامل شيء أساسي بالنسبة للمخطط البيئي. فحتى اتجاه المرحاض يعد إجباريا (في بعض الديانات)، وبالتالي ستظل الأبنية المقامة في الموقع الخطأ غير مستخدمة.

الغذاء:

تمثل ترتيبات تعزيز الصحة العامة فيما يتعلق بالغذاء أحد الإجراءات الوقائية الأساسية-بل أكثرها أهمية-والتي يمكن اتخاذها لكفالة بيئة صحية. فالغذاء يمكن أن يؤدي دور الأداة الناقلة لأنواع مختلفة من الكائنات العضوية

المسببة للمرض إلى الإنسان: الكائنات الفيروسية، والفطرية، والدودية، والبكتيرية، والأنواع وحيدة الخلية باطنية النمو. وتشمل أهم الأمراض المنقولة بهذه الطريقة التيفود، والالتهاب الكبدي، والدوسنتاريا، والتسمم الناتج من الغذاء الفاسد. ويشمل الغذاء اللبن ومنتجات الألبان التي يمكن أن تتلوث، إذا لم تبستر ؛ بصورة تهدد صحة الإنسان.

التربة والأرض:

تعرض تلوث الأرض أو التربة لإهمال خطير في الماضي برغم انطوائه على آثار صحية هامة. ويرتبط تلوث التربة عادة بالتخلص الجزافي من الفضلات الصلبة، أو الكيماويات، أو المواد المستهلكة خلال عمليات التعدين، أو معالجة الخام، أو مياه المجاري والرواسب الطينية المتخلفة عنها، أو المهملات الصناعية. وينطوي تلوث الأرض على آثار صحية مباشرة من خلال التلوث، كما ينطوي في الوقت نفسه على آثار سيئة من الوجهة الجمالية تسبب أضرارا للحياة الطبيعية للإنسان. وهناك اعتراف متزايد في الوقت الحاضر بالآثار الصحية السلبية للاستخدامات المختلفة للأراضي الحضرية.

الحشرات، والقوارض، والحشرات الناقلة لجراثيم المرض:

تؤثر هذه الحشرات، والقوارض، وناقلات الجراثيم في بيئة الإنسان نتيجة تدميرها للإمدادات الغذائية للإنسان وللمباني الخشبية. ويمكن للحشرات أن تؤدي دور الحامل السلبي للمرض من خلال اتصالها بالمواد الملوثة، أو تؤدي دور ناقلة المرض، وكمستودعات لتشكيلة متنوعة من الأمراض الإنسانية والحيوانية. ومن الأمراض المهمة التي تنقل بهذه الطريقة أمراض الحمى الصفراء، والتيفوس، والملاريا، والدودة الشريطية، والانكلستوما، والبلهارسيا، والتهاب الدماغ. ولا تزال مكافحة الإنسان للحشرات تحرز حتى الآن نجاحا متفرقا ومتقطعا، وبالتالي مازالت تمثل أهم التحديات في مجال الصحة العامة.

ولقد جلب الإنسان معه القوارض في كل مستوطنة بشرية عمليا بدءا من أصغر القرى حتى أكبر المدن. وتنطوي تجمعات القوارض عل آثار هامة

سواء على الصعيد الاقتصادي أو على مستوى الصحة العامة ؛ إذ تمثل مستودعات للطاعون، والتيفوس الفأري، والأمراض الناتجة من البكتيريا «الملتوية» (الحمى الراجعة، السفلس، الخ)، وحمى الفأر (الناتجة من عضة فأر)، فضلا عن أمراض أخرى عديدة، وعلاوة على ذلك فإن التهامها للخزين الغذائي في المنازل يسبب خسائر اقتصادية بالغة للمجتمع، بالإضافة إلى الخسائر الأخرى التي تسببها فئران الحقول للمحاصيل المزروعة.

وفي حين يمكن مكافحة تجمعات القوارض باستخدام مبيدات القوارض فإن الطريقة المثلى هي حرمانها من الغذاء والمأوى من خلال تحسين شروط الصحة العامة في المجتمع المحلي المعني.

الهواء:

قد يسبب تلوث الهواء أو يسهم في مرض الإنسان، ويمكن أن يعجل بحدوث آثار فسيولوجية غير مرغوب فيها. ولقد أثبتت ثلاثة أحداث درامية شهدها هذا القرن [«وادي ميز (1930)، دونورا بولاية بنسلفانيا (1948)، ولندن (1952)»] أن تلوث الهواء في أي مجتمع يمكن أن يؤدي، في الحالات المتطرفة، إلى خسائر بشرية كبيرة، وإلى تفشي أمراض خطيرة. على أن طبيعة ومدى الارتباط بين تلوث الهواء والصحة لم يتم إثباتها بعد إثباتا دقيقا، وخصوصا فيما يتعلق بالعناصر الكيميائية الموجودة فيه بنسب ضئيلة ونسب التركيز المنخفضة لأكاسيد الكبريت والأوكسجين. كذلك قد يتعارض وجود الروائح مع الشعور العام بالسواء الصحي ؛ كما أن تلوث الهواء قد يسبب تآكل المباني والمعادن، ويترك أثرا مدمرا على الحياة النباتية. ويمثل التلوث الحراري للغلاف الجوي مصدرا لقلق متزايد. وبالرغم من أنها مشكلة طويلة المدى إلا أن علينا ألا نسمح لها بالتفاقم إلى الدرجة التي تهدد بها بفناء الحياة على كوكبنا بالصورة التي عرفناها.

الضوضاء:

شهدت السنوات الأخيرة قلقا متزايدا بشأن الآثار السلبية للضوضاء على صحة الإنسان. ولا يقتصر هذا القلق على المصانع، بل هو مشكلة قائمة في كل أرجاء المناطق الحضرية. فالضوضاء، أيا كان مصدرها، مع

الذبذبة يمكن أن تؤثرا في الجهاز العصبي، وتكدرا صفو النوم، كما أنهما تتعارضان مع استقرار الحالة الصحية للإنسان. وتمثل حركة المرور (السيارات، والعربات، والطائرات أيضا) عاملا ضارا بوجه خاص، وهناك جهود كبيرة تبذل في الوقت الحاضر لوضع معايير للحد من الضوضاء.

الإشعاع:

يمثل الإشعاع واحدا من أكثر المشكلات البيئية إثارة. والسبب الرئيسي لذلك هو أن آثاره يمكن أن تكون مدمرة، كما أن أسبابه، بالنسبة للشخص العادي، ملغزة للغاية. وقد فاقم من حجم المشكلة الاهتمام الحديث باستغلال الطاقة والاستخدام المتزايد للطاقة النووية في بعض محطات الطاقة النووية كما حدث في الولايات المتحدة عام 1979. على أن الإنسان يتأثر بكل من الإشعاع المؤين (الإشعاع الكوني، أشعة إكس، محطات الطاقة النووية) والإشعاع غير المؤين (الراديو، التلفاز، أفران الميكروويف) ؛ ويجري في الوقت الحاضر، ومع تزايد معرفتنا بأسلوب فعل أو تأثير الإشعاع، تطوير إجراءات وقائية أكثر فاعلية.

المشكلات الصحية الناجمة عن الازدحام والافتقار إلى النظافة العامة:

الأمراض المعدية:

لا تزال الأمراض التي تنتقل بالعدوى مسؤولة عن ارتفاع معدل المرض والوفيات في الأماكن التي يوفر فيها الفقر، ونقص التعليم، وانخفاض مستوى النظافة الشخصية، الشروط المواتية لانتقال وتفشي الكائنات العضوية المسببة للمرض. ويؤدي تكرار وطول وأسلوب الاتصال المباشر بين الأشخاص، وبين الإنسان وحيوانات معنية دورا أساسيا في نقل الأمراض المعدية، بهما يحدث عند استعمال الإنسان للمياه الملوثة أو الطعام الملوث، أو عند تعرضه لجراثيم هوائية المنشأ. وبالتالي فإن المرافق الصحية المناسبة التي تزود الإنسان بكميات معقولة من مياه الشرب النقية، والأساليب الملائمة للتخلص من البراز والفضلات الصلبة تتسم بأهمية فائقة فيما يتعلق

بمكافحة هذه الأمراض ؛ فهي تقلل إلى حد كبير من درجة التعويل على السلوك الإنساني المناسب، ويمكن المرء أن يقدر الأهمية البالغة للإسكان اللائق فيما يتعلق بمكافحة الأمراض التي تنتقل بالعدوى، ومع ذلك فإن مدى ارتباط السمات المختلفة للمساكن، كالهواء، والمساحة، والتهوية، والصرف الصحي، وتركيب الأرضيات، والحوائط الخ، لم يفهم حتى الآن فهما دقيقا ؛ كما لم تفهم فهما واضحا بعد العلاقات المتبادلة بين كل من هذه العوامل وأهميتها النسبية فيما يتعلق بانتشار الأمراض المعدية.

كما أن تأثير عمليات إعادة التوطين في انتقال العدوى يمكن أن يسفر عن تفشي تلك الأمراض الذي قد ينطوي، فضلا عما يسببه من معاناة إنسانية، على آثار اجتماعية اقتصادية خطيرة. وتمثل الجماعات المتنقلة (العمال المهاجرون، السياح، الحجاج، البدو) مصادر محتملة لنقل هذه النوعية من الأمراض، وخصوصا عندما تتصل بالجماعات المنعزلة.

وتمثل مرافقة الحيوانات، والقرب من الحشرات الناقلة للمرض، والتهوية غير المناسبة، عوامل مسببة لأمراض مثل داء الكلب، والجمرة (وغيرهما من أمراض الحيوان التي يمكن أن تنتقل إلى الإنسان)، والأمراض المعدية الناشئة عن المفصليات (كالحشرات والعناكب، الخ)، والأمراض المعدية هوائية المنشأ. كذلك يمثل الازدحام أحد عوامل انتقال الأمراض المعدية.

ويعتمد انتقال الأمراض المعدية المعوية اعتمادا كبيرا على عادات النظافة الشخصية، ومدى توافر مياه الشرب النقية، والتصريف الصحي للفضلات الإنسانية، ومكافحة الذباب.

وقد أوضحت الأبحاث أن المرافق الصحية، أي توصيل المياه داخل أنابيب، والصرف الصحي، أكثر أهمية فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الإسهالية من مكافحة الذباب.

وقد أصبح معروفا في الوقت الحاضر أن تأثير تحسين الشروط الصحية في المناطق الريفية يظهر بوضوح أكبر في حالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام.

فحياة الأطفال الصغار في بيئة صحية تجعل درجة تكرار أمراض الإسهال أقل بالمقارنة بالأطفال الذين يعيشون في ظل شروط صحية سيئة، برغم أنهم قد يكونون منتمين إلى نفس المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

الأمراض الطفيلية:

هناك صلات مباشرة تربط بين المستوطنات البشرية-موقعها، وتصميمها، وتركيبها-وانتشار وانتقال عدد من الأمراض الطفيلية، وبالتالي بينها وبين صحة الإنسان المعاصر.

وتنتقل أغلبية الأمراض الطفيلية إلى الإنسان في المنطقة التي تعيش فيها، والتي تجد فيها الحشرات الناقلة للمرض ظروفا ملائمة للتكاثر والمأوى. وترتبط هذه الظروف عادة بالممارسات السيئة في إدارة عملية الري، والصرف، ومياه المجاري، وفي تغطية أو تصريف البراز والفضلات الصلبة، والمنازل ذات التصميم الخاطئ أو سيئة البناء أو الصيانة. ومن بين الأمراض الطفيلية الرئيسية التي يلتقط عدواها الإنسان في محيطه البيئي: أمراض الملاريا، وداء (مرض) الفيل، والدودة المعوية، والأمبيا المعوية، والدراق الطفيلي (مرض المثقبيات الأميركي)، والليشمانيات[*6] (Leishmaniasis).

وقد أصبح بعض الحشرات الناقلة للأمراض الطفيلية، وإن لم يكن الوضع هكذا في كل الحالات، متكيفا مع بيئة الموطن أو المنزل، مثل: بعوضة الملاريا ناقلة الملاريا، وحشرة البق التي تتكاثر في شقوق الحوائط في المنازل وتنقل مرض الدراق الطفيلي، والذبابة الفاصدة التي تنقل مرض الليشمانيات.

وينتقل مرض البلهارسيا، وهو مرض طفيلي آخر واسع الانتشار، إلى الإنسان داخل محيطه البيئي عندما يتصل بماء ملوث ببويضات البلهارسيا، على أن انتقال وانتشار المرض يصبحان أكثر سهولة من خلال عدم توافر، أو عدم كفاية، أو عدم صلاحية المياه، والصرف الصحي، وندرة الخدمات الصحية والعلاجية. وتمثل الظروف غير الصحية والعادات التي تفرضها هذه الظروف العوامل الرئيسية في تفشي وانتشار عدد آخر من الطفيليات الإنسانية، مثل: بويضات دودة الانكلستوما، والدودة الدبوسية.

إن محيط المستوطنات البشرية هو المكان الذي تتوالد وتتكاثر فيه الحشرات الناقلة للأمراض أو الحاضنة الوسيطة للمرض. ويؤدي الماء، عندما لا تتم معالجته معالجة سليمة، دور الوسيط المغذي لبعوضة الملاريا، والطفيل المسبب لداء الفيل، وحمى الدنج النزفية، والحمى الصفراء، الخ، والذباب الأذنف Simulium Fly) ناقل مرض المذنبات الملتحية (نوع من

الديدان الجبلية)، والقواقع، والحاضن الوسيط للبلهارسيا. وتؤوي التربة، في المناطق الريفية خاصة بويضات و (أو) عوامل عدوى بعض الأمراض الطفيلية مثل: دودة الانكلستوما، والاسكارس، والدودة الأسطوانية، والدودة السوطية، والمذنبات المتحوصلة، والأميبيا المعوية، الخ. كذلك قد تؤوي الأشجار والشجيرات ذبابة «تسي تسي»، ناقلة مرض النوم، أو مرض المثقبيات الأفريقي.

وتذكر التقارير أن الملاريا وحدها قد أصابت، حتى وقت قريب، ثلثي سكان العالم، وأن عدد حالات الإصابة بها بلغت 300 مليون حالة سنويا، يموت منهم ثلاثة ملايين. وينتقل هذا المرض عن طريق بعوضة الملاريا، التي تنمو وتتكاثر في المياه، وخصوصا في الجداول بطيئة الجريان، والمصارف، والبقع المائية الصغيرة، والمستنقعات الضحلة، وعلى ضفاف خزانات المياه والبحيرات، أو في البرك والبرك الموحلة الناتجة من تجمع الأمطار. وبرغم أنها تتطلب مياها نظيفة وصافية إلا أنها تستطيع أن تتكيف، وأن تنمو وتتوالد في مياه المجاري ذات النسبة العالية من التلوث. ويمكنها أن تنمو وتتكاثر في المناطق الريفية والمدنية سواء بسواء، وتنقل المرض في ظل مجموعة متنوعة من الظروف.

وتنطوي الملاريا على آثار خطيرة فيما يتعلق بإضعاف الجسم. وفي بعض البلدان في المناطق الريفية خاصة، تتعرض نسبة كبيرة من السكان للإصابة بالمرض، مما يفرض مطالب وأعباء كبيرة على خدمات الرعاية الصحية، ويسبب تآلفا كبيرا في الإنتاجية. إن الأهمية الخاصة للمرض على مستوى الصحة العامة وعلى المستوى الاقتصادي، والحاجة إلى مكافحته بوصفها مسألة لها الأولوية ليست في حاجة إلى بيان، ويتعين أن تشكل محورا أساسيا في أي خطة تنمية في المناطق التي ينتشر فيها المرض. فمشروعات التنمية المتعلقة بالتوسع الزراعي أو الموارد المائية معرضة بوجه خاص للملاريا والأمراض الطفيلية الأخرى. إذ توفر التوسعات الكبيرة التي توفرها في مجال المياه في صورة بحيرات أو شبكات ري ظروفا ملائمة للتوالد الموسع، للحشرات الناقلة أو الحاضنة بصورة وسيطة للأمراض الطفيلية، ولانتشار وكثافة انتقال المرض.

وقد تأكد في الوقت الحاضر أن البلهارسيا دعمت نفسها عمليا، أو في

طريقها إلى تدعيم نفسها، في كل البحيرات الرئيسية التي أنشئت في أفريقيا لتوليد الطاقة الكهربائية أو للزراعة، وفي مشروعات الري. وسجلت المستوطنات البشرية المقامة حول البحيرات، أو في المساحات الزراعية المروية التابعة لها، درجة كثافة عالية جدا للعدوى بين السكان المحليين، وتفاقمت المشكلة بتدفق أعداد كبيرة من المستوطنين الجدد، وبعضهم لم يسبق أن تعرض للإصابة بالمرض، وتساعد حركة السكان على المزيد من انتشار المرض في المناطق المجاورة.

وتصل نسبة الإصابة بعدوى البلهارسيا معدلات عالية جدا حول البحيرات التي صنعها الإنسان وفي المساحات الزراعية المحيطة بها، بسبب الاتصال المتكرر بالمياه التي غزتها جرثومة المرض، وتتراوح هذه النسبة غالبا ما بين 80 ٪ و90 ٪، ولهذا السبب تكون كثافة العدوى أعلى كثيرا بالمقارنة بمناطق التوطن الأخرى للمرض، وخاصة بين الأطفال والفئة العاملة الأحدث عمرا، أي الصيادين والفلاحين. وبالنظر إلى النسبة العالية لتفشي المرض وكثافة العدوى فإن الخسائر الناتجة تكون كبيرة وخطيرة بوجه خاص في مشروعات التنمية، حيث يعتمد نجاح المشروع على الحالة الصحية الجيدة لسكان المنطقة وعلى إنتاجيتهم. وتشير الدراسات التي أجريت حتى الآن إلى أن طاقة العمل عند الأفراد المصابين انخفضت إلى نصف الطاقة العادية.

وتبين التقارير أن مرض البلهارسيا موجود في 71 بلدا، يبلغ مجموع عدد سكانها 1363 مليون نسمة، منهم حوالي 600 مليون معرضون لخطر الإصابة بالمرض، و125 مليونا مصابون بالفعل. ويمكن تصنيف الخسائر الاقتصادية الناجمة عن البلهارسيا بوصفها راجعة إلى: (1) استخدام الموارد، أو تكلفة العمالة والمواد المستخدمة لتوفير الخدمات الصحية، (2) تحويل الموارد، أو تكلفة الدخل المحول من المعافى إلى المريض لتخفيف أعباء المرض، (3) فاقد الموارد، أو التكلفة المنعكسة في انخفاض الناتج القومي. والبند الثالث من البنود الثلاثة السابقة هو وحده الذي يمكن قياسه بدرجة معقولة من الدقة، أما التكاليف الواردة في البندين الآخرين فلا يمكن فصلها عن التكاليف المتعلقة بالأمراض الأخرى.

وقد حاول رايت، عام 1968، تقدير الخسائر في الإنتاج المادي للسلع

والخدمات، مستخدما التقديرات المتعلقة بعدد من الأشخاص أقعدتهم البلهارسيا كليا أو جزئيا عن العمل. وفي ضوء حالات الإصابة الخطيرة في كل بلد توصل إلى تقدير مفاده أن 25 مليون شخص أصيبوا بعجز جزئي، وأن 2,56 مليونا أصيبوا بعجز كامل في مناطق توطن المرض في أفريقيا، وأمريكا، وآسيا، أي أن هناك خسارة سنوية، عل أساس معدل الناتج القومي الإجمالي لكل فرد، تزيد على 641 بليون دولار، وهو تقدير متحفظ تماما يقوم على الحد الأدنى من معدلات تفشي المرض. وأغلب الظن أن الخسائر الفعلية تفوق هذا الرقم كثيرا.

التغذية:

يعتمد الوضع الغذائي للمستوطنات البشرية المختلفة بصفة أساسية على كل من الكمية المتاحة من الغذاء ونوعية ومستوى الخدمات الصحية التي تحصل عليها هذه التجمعات المحلية.

وتتأثر عملية اختيار الطعام، على مستوى الفرد، بمتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تؤدي فيها الكمية المتاحة من الغذاء، ومستوى الدخل والعادات الغذائية دورا رئيسا. وقد ثبت أن التغيرات في العادات الغذائية للمهاجرين تحدث في وقت لاحق على تقبلهم للغة البلد المضيف أو صحفه، بل في وقت لاحق، في بعض الحالات، على التغير في العقيدة. فالمستوطنون الجدد يبحثون عن أغذيتهم، ويعمدون إلى شرائها حتى لو كانت أعلى سعرا من الأغذية الأخرى المتاحة. في الوقت الذي يعمد فيه المستوطنون المؤقتون، الذين يتمثل هدفهم الأساسي في كسب قدر من المال والعودة إلى الوطن، في الأغلب الأعم، من الحالات، إلى الاقتصاد في نفقات الغذاء على حساب صحتهم.

ويؤثر مدى توافر بعض المواد الغذائية تأثيرا كبيرا في الوضع الغذائي للمجتمع المحلي المعني. وفي هذا الصدد يمثل البدو مثالا يثير الاهتمام. فاللحم ومنتجات الألبان متوافران لديهم بوفرة. وهما يمثلان مصادر غنية للبروتين. والنتائج التي تمت ملاحظتها هي أن الوضع الغذائي لمجتمع البدو جيد جدا، باستثناء بعض حالات نقص الفيتامينات. ومن الأشياء اللافتة للنظر أن البدو لا يعانون، برغم نسبة الدهون العالية في غذائهم،

من المشكلات المتعلقة بأمراض القلب على أي نحو ملحوظ. ولقد أدى النقص الحاد في الغذاء بالنسبة للبدو ولماشيتهم، بسبب الجفاف الذي شهدته فترة أواسط العقد الثامن، إلى ظهور حالات سوء تغذية لأول مرة بين أطفال البدو (منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، 1973).

إن المعدل الطبيعي للتقلب فيها يتعلق بمدى توافر الغذاء يترك أثرا أكبر في المستويات الغذائية في المناطق الريفية بالمقارنة بالمراكز الحضارية، أو المناطق المحيطة بها. وفي المستوطنات المزدحمة، وغير المخططة، ومحدودة الدخل، حيث يتزايد معدل حدوث النقص في الغذاء، ويتعرض الأطفال الصغار لسوء التغذية الناتج من نقص البروتينات والسعرات الحرارية، والكساح، ونقص فيتامين أ، ويصبحون أكثر تعرضا للإصابة بالعدوى. والنتيجة الطبيعية لذلك هي ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال-ويمثل الأطفال المفطومون فئة أكثر تعرضا لخطر الإصابة بالعدوى، وخصوصا في حالة الأمهات العاملات اللائى يحجمن عن إرضاع أطفالهن، ولا يقدمن لأطفالهن تكملة كافية لوجبتهم. وهذه النوعية من المستوطنات في حاجة ماسة إلى برامج رعاية الطفولة، بما في ذلك الخدمات الصحية للطفولة والأمومة، وتوفير أغذية الفطام الغنية بالبروتين بأسعار رخيصة.

كذلك يعد المسنون ومحدودي الدخل أكثر تعرضا لخطر الإصابة بسوء التغذية، كما أوضحت دراسات عديدة في الولايات المتحدة وأوروبا.

المشكلات الصحية الناتجة عن ظروف تعرض الإنسان للإجهاد والتوتر:

هناك اتفاق عام على أن أمراض القلب والذبحة الصدرية وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم، بصفة أساسية، تنتشر على نطاق أوسع في المدن. الكبيرة منها في المناطق الريفية. ولقد أوضحت الدراسات الأبيديمولوجية (دراسات علم الأوبئة) أن الذبحة الصدرية وارتفاع ضغط الدم أقل انتشارا في البلدان النامية، وفي التجمعات السكانية الريفية المنعزلة عن المدينة بالمقارنة بسكان المدن الكبيرة في البلدان المتقدمة تكنولوجيا. على أن الدراسات الحديثة الأكثر دقة تشير إلى أن الحال قد لا يكون كذلك. فارتفاع ضغط الدم لا يبدو مرتبطا ارتباطا واضحا بدرجة

التمدن. صحيح أن ضغط الدم في تجمعات سكانية. معينة، في المناطق الريفية والبدائية، يكون منخفضا بالمقارنة بالتجمعات السكانية التي تعيش النمط الحياتي الغربي، ويظل منخفضا مع تقدم العمر. لكننا نجد أن ضغط الدم قد يرتفع، في تجمعات سكانية أخرى تعيش في نفس الظروف الاجتماعية الاقتصادية، مع تقدم العمر، وتصل إلى مستويات مماثلة لمستويات المجتمعات التي تعيش نمط الحياة الغربي.

وهناك اعتقاد في أن كمية الملح الموجودة في الغذاء والعوامل الوراثية، لا درجة التمدن، هي التي تؤدي دورا فيه ا يتعلق بمستويات ضغط الدم. وقد أوضحت دراسة أجريت في كمبالا أن ارتفاع ضغط الدم عند ذكور «الحضر» أعلى منه عند ذكور «الريف». في حين لم تظهر فوارق تذكر في حالة الإناث. كذلك أوضحت دراسة أخرى أجريت على أسرى الحرب العالمية الثانية، وعلى المسجونين في سجون ديترويت ارتفاع ضغط الدم في ظل ظروف الرخام. على أنه لم يثبت، بوجه عام، وجود علاقة واضحة ومباشرة بين ضغط الدم وظروف الاستيطان.

أما فيما يتعلق بالذبحة الصدرية فإن التجمعات السكانية في البلدان النامية لا تحدث بها سوى حالات محدودة للغاية، لا تكاد تذكر، بالمقارنة بالتجمعات السكانية في البلدان الصناعية. على أن نوع الغذاء. والنشاط البدني، والعوامل الوراثية المهيأة، فضلا عن عوامل أخرى كثيرة، تؤدي دورا في حدوث الذبحة الصدرية. وليس من الواضح أن درجة التمدن تؤدي دورا رئيسا في هذا الصدد. فمن ناحية هناك دراسات عديدة عن تجمعات سكانية ريفية نامية-مثل الهنود في الولايات المتحدة، وهم عبارة عن قبائل هندية تعيش في ظل الظروف الاجتماعية الاقتصادية الريفية عمليا-تكشف عن اختلاف كبير في معدل حدوث الذبحة الصدرية. ومن ناحية أخرى تبدو المعدلات المختلفة لحدوث الذبحة الصدرية، في البلدان المتقدمة أيضا، غير مرتبطة بحجم المدينة موضوع الدراسة. وهو ما أوضحه بجلاء سجل منظمة الصحة العالمية لحالات الذبحة الصدرية. وقد أجريت دراسات مسحية على العديد من المدن، وخصوصا في أوروبا، وأظهرت هذه المدن معدلات مختلفة لحدوث الذبحة الصدرية لا صلة بينها وبين حجم المدينة أو درجة التمدن.

ومن الواضح أن العامل الوسيط بين نمط الاستيطان الإنساني وأمراض القلب هو درجة الإجهاد. فهذا العامل يبدو ماثلا في كل الدراسات التي تناولت الهجرة. ففي الظروف الريفية في البلدان النامية يمثل كل من الذبحة الصدرية وارتفاع ضغط الدم مرضا غير شائع، لكنهما يصبحان شائعين في التجمعات التي تهاجر إلى مجالات معيشية أكثر تقدما. كذلك أوضحت الدراسة الشهيرة عن الأخوة الأيرلنديين أن الذبحة الصدرية كانت أقل انتشارا في حالة من بقوا في أيرلندا بالمقارنة بأخوتهم الذين انتقلوا الى بوسطن، وتبنوا أسلوب الحياة السائد في تلك المدينة. وكانت حالات ارتفاع ضغط الدم أعلى نسبة في حالة أفراد قبيلة الزولو الذين انتقلوا إلى ناتال بالمقارنة بمن بقي منهم في موقعه الأصلي. كذلك اتضح أن نسبة حالات انسداد الشرايين بين المهاجرين الإيطاليين إلى سويسرا أعلى بالمقارنة بمن بقوا داخل إيطاليا. ومن ناحية أخرى يتضح من الدراسة الشهيرة التي أجريت على سكان روزيتو بالولايات المتحدة انخفاض نسبة حدوث انسداد الشرايين بين السكان الذين حافظوا، رغم هجرتهم من إيطاليا إلى الولايات المتحدة، على أسلوب حياتهم القديم.

وعلى ذلك فإن هذه الدراسات تشير، على وجه الإجمال، إلى التأثير السلبي الضار للهجرة فيما يتعلق بنسبة حدوث حالات ارتفاع ضغط الدم والذبحة الصدرية، وليس واضحا ما إذا كان سبب ذلك هو الإجهاد الناشئ عن التكيف مع ثقافة جديدة، أم اكتساب العادات الغذائية والمعيشية للبلد الجديد، لكن يبقى صحيحا مع ذلك أن الانتقال إلى بيئة جديدة ربما كان ضارا بوظائف الدورة الدموية.

كذلك لم يتضح وجود أي صلة محددة أو مباشرة بين أمراض الأوعية الدموية للمخ والتمدن.

صحيح أننا نجد في بعض البلدان نسبة أعلى لمعدلات حدوث الأزمات القلبية في المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية، لكن ذلك لا ينطبق إلا على سلالات معينة، أو على جنس واحد دون الآخر، أو على فئات سنية معينة، وهو لا يمثل اتجاها عاما.

ومن بين أمراض القلب المختلفة نلاحظ ارتفاعا واضحا لمعدلات حدوث مرض روماتيزم القلب في المناطق الريفية بالمقارنة بالمدن، وفي المدن نجد

النسبة أعلى في الأحياء الفقيرة، أو في الظروف السكنية بالغة السوء. وهو أمر يمكن توقعه، من حيث إن العامل الإتيولوجي[*7]، أي الميكروب السبحي، قابل للنقل، وبالتالي يمكن أن يتأثر بظروف الاستيطان. كذلك يمكن للتغذية، والمقاومة الطبيعية للجسم، ومدى توافر خدمات الرعاية الصحية، أن تترك أثرا.

ولا تتوافر أي دلائل حتى الآن فيما يتعلق بتأثيرات الأنماط المختلفة للمستوطنات في مرض البول السكري. في حين أن هناك بعض الشواهد، فيما يتعلق بالأمراض الصدرية المزمنة، على أن للازدحام والظروف المعيشية السيئة تأثيرا ملموسا فيها يتعلق بانتقال عوامل العدوى، لكن لم تثبت أي دراسة نوعية وجود علاقة بين نمط الإسكان وهذه الأمراض على سبيل المثال.

الصحة العقلية:

من المؤكد أن عملية إعادة التوطين (أو الاستيطان) تؤدي إلى تغيرات أساسية في الحياة، وبالتالي تصبح قابلة لإحداث مجموعة أعراض المرض العقلي والجسمي. على أن البحوث التي أجريت في هذا المجال تشير إلى أن الإقامة في موقع، أو بيئة أخرى أفضل لا تؤدي في الغالب إلى تحسين نسبة حدوث الأعراض العصابية، بل إن بعض الدراسات أثبتت زيادة في معدل حدوث هذه الأعراض. كذلك اتضح أن المهاجرين الريفيين، غير المهرة الذين قدموا إلى المدن داخل بلادهم هم أكثر تعرضا لخطر الإصابة بمرض الذهان (التشوش الذهني) بالمقارنة بالمهاجرين الريفيين إلى مناطق حضرية خارج بلادهم. كما يلاحظ، بوجه خاص، ارتفاع معدل انتشار الذهان بين المهاجرين الذكور إلى المراكز الحضرية الذين هاجروا من ثقافات إلى التماسك الأسري.

الهجرة من الريف إلى المدن:

لا تزال معرفتنا محدودة للغاية، من وجهة النظر الدافعية، بالسبب الذي يجعل الناس يهجرون المستوطنات الريفية. فنحن نعرف أن ما يجعلهم يجيئون إلى المدن هو إمكانية كسب مال أكثر ورفع مستوياتهم المعيشية.

لكن الدراسات الدقيقة القليلة المتوافرة حول الموضوع توضح أن هناك قوى داخل المجتمع الريفي المحلي طاردة في اتجاه الهجرة إلى المدن، وجاذبة في الاتجاه المضاد في وقت واحد. ويلقي الفهم الأفضل لطبيعة هذه القوى الضوء على كيفية إبطاء عملية التمدن، وخصوصا في تلك الحالات التي يكفل معدل التوسع في الاقتصاد فيها حصيلة غير مناسبة للقادمين الجدد إلى المدن بسبب النقص في الخدمات الصحية الأساسية، والإسكان، وفرص العمل، الخ.

على أنه من المزايا الواضحة، من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي، التي تفتقر إليها أغلبية البيئات الريفية هو ما يطلق عليه «المعززات الثانوية». فالغذاء، والجنس، والماء، والنوم، وبعض الأدوية، يطلق عليها جميعا المعززات الأولية، ويتم تصنيفها على هذا النحو لأنها تعزز أو تدعم السلوك المؤدي إليها، بعد مرور فترة من الزمن على المرء من دونها، ولأن لها تأثيرا واضحا ومحددا على المستوى الفسيولوجي. كذلك تمثل المعززات الثانوية قوى دافعة لأشكال من السلوك مؤدية إليها. إلا أنها لا تحدث أي أثر فسيولوجي ملموس، وأغلب البشر يعملون بكد نسبيا من أجل مناسبات معززة ثانويا، بعضها يسهل فهمه، مثل العمل من أجل المال الذي يؤدي إلى شراء المعززات الأولية. وتشمل الأنماط الأخرى من المناسبات المعززة ثانويا التعرض البسيط لأشياء جديدة، للأضواء والأصوات وللمناسبات «المثيرة» (الحافزة). فإذا كانت التسلية، والتنوع، وعنصر المفاجأة، سمات متجسدة في المدينة جنبا إلى جنب مع إشباع الحاجات المادية الأساسية، فإن الاستنزاف المطرد للمستوطنات الريفية يصبح أمرا متوقعا، بصرف النظر عن مدى التحسن الذي يمكن أن يطرأ على هذه المستوطنات على مستوى المرافق الصحية أو المرافق الأساسية الأخرى.

ونحن نرى أنه ينبغي توفير أجهزة الراديو الترانزستور، والتلفاز والأفلام السينمائية، وتشكيلة أكثر تنوعا من السلع من أجل تقديم حصة كافية ومستمرة من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية تحت التنمية الريفية.

البيئة الحضرية والصحة النفسية والعقلية:

أدق وصف للعلاقة بين البيئة الحضرية والصحة النفسية هو أنها علاقة

بالغة التعقيد. ومع ذلك فإن أهم ما لفت انتباهنا في السنوات الأخيرة هو الآثار السلبية للمستوطنات الحضرية على مستوى الصحة العقلية وعلى المستوى النفسي. وهناك اعتقاد في أن الحياة في المدن تسبب زيادة في معدلات حدوث حالات الجنون، والاضطرابات العصبية الوظيفية، وإدمان المخدرات، والجريمة، والتفكك الأسري، والافتقار إلى التضامن الاجتماعي، والانتحار، وجرائم القتل. كما ينظر إلى المدينة بوصفها مكانا يتم فيه أحد أمرين: إما استثارتنا إلى درجة عالية من التوتر العصبي يعقبها أو يتناوب معها الاكتئاب، الخروج عن المعايير الأخلاقية أو الاجتماعية، وإما أن يؤدي بنا إلى التبلد من زاوية علاقاتنا إلى الحد الذي نرفض معه أن نشارك الآخرين، ولو بصورة هامشية، أحزانهم ومصائبهم.

والواقع أن نتائج أبحاث العلم الاجتماعي تؤيد، إلى حد معين، النظرة سالفة الذكر، إلا أن النتائج تتغير بتغيير الزمن وتختلف من بلد إلى بلد. ففي مجال الذهان أو الاضطراب الذهني، على سبيل المثال، لم تدرس الفروق بين النسب الريفية والحضرية دراسة كافية، وفي السنوات الأخيرة، بوجه خاص، لم تسجل أي فروق ذات شأن في النسب الإجمالية. وفي فترة سابقة من هذا القرن كان هناك تفاوت فعلي بين النسبتين لصالح البيئة الريفية. أما في الوقت الحاضر فربما مالت كفة الميزان، على عكس الفترة السابقة، لصالح المراكز الحضرية.

بل يمكن أن نؤكد، ودون أي معلومات إضافية، أن انتشارا متزايدا للاضطرابات النفسية والعصبية الخطيرة في المراكز الحضرية يمكن التنبؤ به في تلك البلدان التي تتفكك فيها الروابط الأسرية بسبب الهجرة من الريف إلى المدن.

وربما كانت التصرفات العصابية الأخف حدة، والمزعجة بصورة خطيرة في الوقت نفسه، أسهل فيما يتعلق بربطها بالإحباط الناتج من الحياة في إسكان كئيب وضيق ملئ بالضوضاء، من الاضطرابات الذهنية والنفسية الرئيسية. ومن المحتمل أن يكون ارتباط الانتحار بالازدحام الشديد أقل من ارتباطه بالكثافة العالية والازدحام القليل، أي بالشخص الوحيد الذي يعيش بمفرده في مدينة مزدحمة. ويؤدي المعدل العالي لحدوث حالات الانتحار في بعض المجتمعات بين أناس يعيشون في مثل هذه الظروف، يؤدي بالمرء

إلى البحث عن حلول معمارية، وحلول على مستوى التخطيط الاجتماعي إلى جانب أساليب الصحة العقلية والنفسية التقليدية. فالخصوصية ليست ميزة خاصة، ويتعين إبداء اهتمام أكبر بتصميم المباني الذي يعزز بل يقتضي أيضا درجة عالية من التواصل الاجتماعي بين الشاغلين.

وقد ثبت ارتفاع معدل حدوث الجريمة، المكتشفة والمبلغ عنها، في المراكز الحضرية بالمقارنة بالبيئات الريفية. ومع ذلك، وبقدر ما يتعلق الأمر بجرائم الأموال، فإننا نستطيع أن نفسر الزيادة الملاحظة في معدل الحدوث في المراكز الحضرية من خلال وجود أعداد كبرى من الذكور الشبان الذين يعيشون ظروفا اقتصادية اجتماعية متدنية في المناطق الحضرية بالمقارنة بالمناطق الريفية. فهذه الفئة هي الأكثر تورطا في الأفعال الإجرامية على اختلاف أنواعها، لكنها الأكثر تورطا بوجه خاص في جرائم الأموال. وفيما يتعلق بجرائم القتل نجد معدل حدوث هذا النوع من الجرائم مرتفعا بشدة في بعض المناطق الريفية المنعزلة، في حين نجد هذا المعدل يكاد يتلاشى تماما في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، مثل هونج كونج. ومن الواضح أن تجارب التكييف الاجتماعي العويصة هي التي تفسر اطراد حدوث جرائم العنف المتبادل بين الأشخاص في المجتمع.

وتوضح الدراسات أن استهلاك الأفيون والحشيش والكوكايين في المجتمعات الريفية ينحصر غالبا في الأداء الوظيفي المهني والاجتماعي. على أن مشكلات الإدمان نصادفها غالبا في حالة المستهلكين الأصغر سنا، في البيئات الحضرية أكثر منها في البيئات الريفية، وغالبا ما يرتبط هذا الاستخدام للمخدرات بالانحراف الاجتماعي والجريمة. وهناك قلق متزايد في الوقت الحاضر بشأن روشتات (وصفات) أدوية العلاج النفسي المتداولة على نطاق واسع. وفي بعض البلدان المتقدمة، يفوق استهلاك الأدوية الموصوفة للاضطرابات النفسية، وخصوصا المهدئات، حجم استهلاك أي نوع آخر من أنواع العلاج.

كذلك أوضحت الدراسات أن التمدن المتزايد يرتبط بوضوح، فيما عدا استثناءات قليلة، بالمعدلات المتزايدة تتعاطى الكحول والمشكلات المرتبطة بهذا التعاطي. فالكحول سمة مهمة في أغلبية جرائم العنف، وتعاطي الكحول مسؤول عن 50٪ من الوفيات الناتجة من حوادث المرور في أستراليا، وعن

نسبة تتراوح ما بين 10 ٪ و 75٪ من حوادث المرور على وجه الإجمال-وهو يمثل مجالا من المجالات القليلة للمشكلة الاجتماعية التي ترتبط برفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي والتعليمي. وهو ما يشير بدوره إلى أن حملات التوعية العامة يمكن أن تمثل عنصرا هاما في أي نهج لتخفيف الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي الكحول في المناطق التي تم تمدينها.

وعلينا أن نتوقع المزيد من حالات الربو، والحساسية، والمزيد من أمراض القلب، والمزيد من القرحة، في المجتمعات الحضرية المتطورة بالمقارنة بالبيئات الريفية. والكتابات المتنامية في هذا المجال تبرهن إلى حد ما على أن الأمر كذلك.

التحديات الصحية الرئيسية التي تواجه العالم العربي:

اختلاف طبيعة الحياة بين البلدان العربية وداخل كل بلد عربي:

تضم المنطقة العربية عددا من البلدان التي تعد من أغنى أمم العالم، وتضم أيضا عددا من أفقر أمم العالم. والفجوة متسعة بين هذه وتلك فيما يتعلق بمتوسط الدخل والاستهلاك الفرديين. ويمثل الغذاء والتغذية أحد المجالات التي تصل فيها هذه الفوارق إلى درجة تثير الدهشة.

وتؤثر الأمراض المتوطنة (كالدرن، والملاريا، والبلهارسيا) على حوالي 80٪ من السكان في العالم العربي. ويتراوح متوسط العمر المتوقع للفرد في المنطقة ما بين 39 و 67 عاما (1975)، مع انطباق المتوسط الأدنى على القسم الأكبر من السكان. وفي بعض البلدان العربية لا يزال معدل الوفيات بين الأطفال عاليا، إذ يصل إلى 200 لكل ألف طفل. بالرغم من انخفاضه في بلد أو اثنين إلى مستوى 30 لكل 1000 طفل. ولا تزال نسبة الأمية عالية جدا في العالم العربي، إذ تتراوح ما بين 70٪ و 21٪ بين الذكور، وبين 91٪ و 27٪ بين الإناث.

ويتزايد عدد السكان في العالم العربي بمعدل عال نسبيا، وكان متوقعا أن يصل عام 1980 إلى 162 مليون نسمة، أي بمعدل زيادة قدره 6 ,34٪ بالمقارنة بمستوى عام 1970. ويتراوح المعدل المحتمل للمواليد ما بين 35 و 50 لكل ألف. ويؤدي ارتفاع معدل المواليد، ومعدل الوفيات إلى افتقار البنية

العمرية للسكان إلى التوازن: فحوالي 40٪ إلى 50٪ من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما، بمتوسط مقداره 43٪ بالنسبة لأغلب بلدان المنطقة، ومن ناحية أخرى تتراوح النسبة المئوية للسكان الذين تقع أعمارهم بين 15 عاما و 46 عاما بين 50٪ و 75٪، بمتوسط مقداره 53٪ لأغلبية البلدان (1975، IBRD. أنظر ملحق (1)أ المتعلق بالمؤشرات الصحية في العالم العربي).

ويمثل التمدين المتسارع في العالم العربي مشكلة من أخطر المشكلات التي تؤثر في كل من الصحة البدنية والعقلية، نتيجة للظروف المعيشية السيئة في المجتمعات الجديدة الناشئة في أطراف المدن (الزحام، الظروف الصحية السيئة، الخ). وقد أدت الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المدن إلى زيادة تعداد السكان في المناطق الحضرية بنسبة مقدارها 12٪ فيما بين عام 1950 و عام 1975. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه إلى زيادة النسبة المئوية لسكان المدن إلى 55٪ بحلول عام 2000.

الأوضاع الصحية في البلدان العربية الخمسة الأقل نموا

جهورية اليمن الديمقراطية الشعبية-موريتانيا-الصومال-السودان-الجمهورية العربية اليمنية(*8)

الأوضاع الصحية للأطفال:

تمثل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات 40٪ إلى 50٪ من إجمالي الوفيات. وتحدث الأغلبية العظمى من هذه الوفيات قبل أن يبلغ عمر الطفل ثلاث سنوات. والأسباب هي:

- أمراض المعدة والأمعاء.
- أمراض الجهاز التنفسي.
- الأمراض الستة التي يمكن تحصين الأطفال ضدها، وترتبط غالبا بسوء التغذية.

وفي هذه البلاد تسود حلقة مفرغة من الأمراض المعدية وسوء التغذية. وبرغم الزيادة السكانية السريعة فإن مدى توافر الغذاء لا يمثل مشكلة رئيسية في المساحات الزراعية المعتمدة على الري في هذه البلاد. على أن

الغذاء لا يمثل مشكلة رئيسية في المساحات الزراعية المعتمدة على الري في هذه البلاد. على أن الغذاء يمثل مؤشرا واحدا من المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الصحية للطفولة. فهناك عوامل أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، ونعني بها تحديدا متوسط دخل الفرد، ومعرفة القراءة والكتابة، وتوفير المياه، والسكن، والترتيبات المعززة للصحة البيئية. وهذه العوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بمعدل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة والأطفال الصغار. ويمثل التيتانوس، الذي يصيب الأطفال حديثي الولادة، مرضا خطيرا. ففي الصومال، على سبيل المثال، يموت بسببه 2,4٪ من الأطفال المولودين أحياء.

ويصل معدل نمو الطفل وحالته الصحية في الشهور الأولى لحياته إلى مستوى مقبول بالقدر الذي تسود به تغذية الطفل بلبن الأم. أما في فترة الفطام فإن تأثير العوامل المشتركة للعدوى بالأمراض المعوية والتنفسية، وأمراض الطفولة حديثة الولادة الأخرى يصل إلى درجة تصبح معها معدلات الوفيات في هذه السن أعلى من معدلات الوفيات في أي فئة عمرية أخرى أقل من سن ست سنوات.

وقد لوحظ وجود حالات سوء تغذية حادة، تتراوح نسبتها ما بين ١٪ و 4٪ في بعض البلدان. وفي اليمن الديمقراطي، والسودان، والجمهورية العربية اليمنية، لوحظت حالات الأنيميا في نسبة تزيد على 4٪.

ولا يزال شلل الأطفال يمثل أحد أمراض الطفولة في فترة الرضاعة وفي سن الفطام. كذلك هناك احتمال قوي لتعرض الأطفال، في هذه الفترة السنية، لخطر الإصابة بالملاريا. بل إن كل الأطفال تقريبا يصابون في هذه السن، كما تقول التقديرات، بهذا المرض في كل من جنوب السودان، والصومال. وفي هذه المناطق اعتبرت الملاريا مسؤولة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن نسبة كبيرة من الوفيات بين الأطفال تحت سن ثلاث سنوات.

وتعد الفترة من سن الفطام إلى سن المدرسة (أي من 2- 5 سنوات)آمنة نسبيا بالنسبة للطفل بالمقارنة بالفترة السابقة عليها، إذ يقل معدل الوفيات بنسبة كبيرة في هذه الفترة عنه في فترة ثلاث سنوات فأقل. وتشتمل سن المدرسة كفئة عمرية على أقل معدل للوفيات.

الأوضاع الصحية للأم:

تصل نسبة الأمهات في تلك البلدان من 5٪ إلى 10٪ من مجموع عدد السكان (1977). وتتزوج الفتيات في سن مبكرة قبل أن يصبحن ناضجات جسميا ونفسيا وذهنيا للأمومة.

- معدلات المواليد عالية، وتتراوح ما بين 6٪ في موريتانيا، و 7٪ في الجمهورية العربية اليمنية.

- النسبة المجملة للمواليد تتراوح ما بين 45 في موريتانيا، و 49 في السودان (لكل 1000 شخص).

- الأنيميا شائعة. ونسبة وفيات الأمهات عالية (10٪ إلى 13٪ من عدد المواليد) نتيجة الحمل المتكرر وسوء التغذية.

- أغلب حالات الولادة تتم على أيدي أفراد الأسرة، أو على أيدي المولدات (القابلات) التقليديات في بعض المناطق.-التسهيلات المتعلقة بالولادة الآمنة والصحية لا تتاح إلا لقلة مختارة في المناطق الحضرية والمدن الرئيسة.

- لم تحقق الجهود المبذولة لتحسين مهنة القبالة (توليد النساء على يد القابلة أو «الداية») نجاحا في هذه المناطق نتيجة عدة أسباب منها: نقص المواصلات، ونسبة الأمية العالية والوضع الاجتماعي المتدني.

- الممارسات التقليدية المتعلقة بختان الإناث، والعادات المحلية الأخرى في السودان والصومال تؤثر في صحة المرأة.

نمط المرض:

من الأسباب الأكثر شيوعا للمرض والوفاة في هذه البلدان أمراض الملاريا، والدرن، والبلهارسيا، والأمراض المعدية، ووفيات الأمهات (أثناء الولادة)، والنقص الحاد في كمية البروتين والسعرات الحرارية، وأمراض الجهاز الهضمي، الإصابة بالأمراض الطفيلية، والأنيميا، والتراخوما، والسفلس المتوطن (موريتانيا)، والأمراض التناسلية (الصومال والسودان)، ومرض المذنبات الملتحية ومرض المثقبيات (السودان)، وداء الفيل والجذام (السودان وموريتانيا).

وأغلب هذه الأمراض قابل للوقاية منه، ويرتبط أساسا بسوء التغذية، والزراعة، وطريقة الحياة البدوية، ونقص المياه النقية، وسوء الشروط

الصحية والبيئية العامة، وسوء حالة المواصلات، ونقص التعليم، وغياب التوعية الصحية.

وتتمثل العوامل المؤثرة في مستوى معدل الوفيات والمرض بالنسبة لمجموع سكان هذه البلاد فيما يلي:

- مدى توافر الخدمات الطبية.
- مستوى التغذية.
- مدى توافر المياه الصالحة للشرب.
- معرفة القراءة والكتابة.
- كفاية وسائل تصريف المخلفات والفضلات، ودرجة الزحام، ومدى القرب من الحيوانات. والحشرات الحاملة للمرض.

ويميل المستوى الصحي إلى الانخفاض في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية.

ويعاني فقراء المدن وسكان الريف من أعلى معدلات المرض والوفاة، وعلى ذلك فإن الفوارق الريفية الحضرية فيما يتعلق بالوضع الصحي تعكس الفوارق في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم يتضح أن المشكلات الصحية في المناطق الريفية ترتبط بمجموعة من العوامل، من بينها:

- معدل المواليد المرتفع ونقص الرعاية الصحية للطفل والأم قبل وبعد الولادة.
- مشكلات الطفولة، ومن بينها سوء التغذية، والأمراض المعوية، والأمراض المعدية القابلة للتحصين ضدها، وأنواع العدوى الأخرى، والأمراض الطفيلية.
- نقص المياه الصالحة للشرب والترتيبات الصحية العامة.
- الحوادث ومشكلات الصحة العامة البيطرية الناجمة عن الاتصال بالحيوانات.
- الأمراض الناشئة عن الناقل الحشري مثل: الملاريا، والبلهارسيا، ومرض الحييات (ديدان حبليات خيطية).
- التسمم نتيجة استخدام المبيدات في الزراعة.
- مشكلات الصحة الاجتماعية مثل: الأمراض التناسلية، والعقم، والزواج

المبكر، وختان الإناث، الخ.

- المشكلات الصحية التي تتطلب تدخلات طبية وتقنية متخصصة لا تتوافر في أغلب الأحوال.

- الأمراض الناتجة من تقدم السن، والسرطان، واضطرابات الأوعية الدموية والقلب.

التسهيلات الصحية:

تعد التسهيلات الصحية أمرا عسير المنال بالنسبة لأغلبية السكان الريفيين والبدو، وهي متاحة وسهلة المنال عادة في المدن الرئيسية، أو في المراكز الرئيسية للأقاليم.

وفي موريتانيا: يوجد في العاصمة، التي يقيم فيها 9,5 ٪ من إجمالي عدد السكان، و 43 ٪ من العدد الإجمالي لأسرة المستشفيات، و 38 ٪ من الصيدليين، و 67 ٪ من العدد الإجمالي من الممرضات والمولدات في البلاد.

وفي السودان: يوجد في المناطق الحضرية 90 ٪ من إجمالي عدد أسرة المستشفيات في حين يوجد في الريف 95 ٪ من المستوصفات والمراكز الصحية الخالية من الأسرة.

وفي الجمهورية العربية اليمنية: يوجد في العاصمة صنعاء 32 ٪ من إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات، التي يقيم فيها 18 ٪ فقط من إجمالي عدد السكان. ويوجد بصنعاء أيضا 46 ٪ من إجمالي عدد الأطباء، و61 ٪ من إجمالي عدد أطباء الأسنان.

وفي جمهورية اليمن الديموقراطية يوجد في العاصمة عدن 56 ٪ من إجمالي عدد أسرة المستشفيات، في حين يقطنها 18 ٪ فقط من عدد سكان البلاد. ويوجد في عدن أيضا 74 ٪ من إجمالي عدد الأطباء، و71 ٪ من أطباء الأسنان، و 84 ٪ من الصيادلة، و84 ٪ من الممرضات والمولدات.

وفي الصومال نلاحظ أيضا التحيز الواضح للمدن.

ولقد قدمت منظمة الصحة العالمية مساعدات مالية للسودان والجمهورية العربية اليمنية لتنفيذ مشروعات، الهدف منها: توفير الرعاية الصحية الأولية لكل السكان. كذلك تستعد المنظمة لتقديم مساعدات مماثلة للصومال، وجمهورية اليمن الديموقراطية.

موارد الأيدي العاملة:

تعاني البلدان العربية الأقل نموا من الافتقار إلى الأعداد الكافية من العمالة الطبية بكل فئاتها، أي من الأطباء، والصيادلة، وأطباء الأسنان، والتمريض، والمستخدمين الآخرين العاملين داخل المجال. ويتضاعف هذا النقص في العمالة الصحية المدربة، كما سبق أن أوضحنا، نتيجة تركيز القدر المتاح من هذه العمالة في المناطق الحضرية، وفي العاصمة عادة.

على أن كل هذه البلدان تنفذ برامج تدريبية للعاملين الصحيين من المستوى الوسيط مثل: الممرضات، والتقنيين، والمختصين الصحيين، والزائرين الصحيين، وغيرهم، لكن التسهيلات التدريبية لتخصصات ما بعد التخرج لا توجد في هذه المناطق إلا في السودان. وهناك مدارس طبية عاملة في السودان، والصومال، واليمن الديموقراطي.

مجالات التدخل ذات الأولوية:

تمثل أغلبية المشكلات الصحية التي تؤثر في سكان الريف مشكلات يمكن إنجاز التدخل اللازم لمكافحة الأمراض المرتبطة بها دونما حاجة لإنشاء مؤسسات باهظة التكلفة، أو تدريب عدد كبير من المستخدمين المهنيين من المستوى العالي.

ويتعين أن يكون الهدف-وفي بعض الحالات (مثل السودان) يكون الهدف بالفعل-هو تحسين الصحة، لا مجرد توفير الخدمات الصحية. ويتطلب ذلك توافر عدد صغير من الاختصاصيين المهنيين لقيادة وتوجيه العمال الصحيين المساعدين وأفراد المجتمع المحلي في حل مشكلاتهم الصحية عند نشوئها.

ومجالات التدخل التي لها الأولوية هي:

التغذية

يعيش قسم كبير من السكان في هذه البلدان في حالة من نقص التغذية. والعلاقة بين سوء التغذية والمرض تم إثباتها في دراسات عديدة. ويمثل سوء التغذية العامل المساعد الرئيسي في وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال صغار السن في هذه البلدان ؛ فنصف المصابين بسوء التغذية من

الأطفال. وهناك آلاف غيرهم يعانون من أمراض معوقة سببها النقص الغذائي النوعي. ويمكن تحسين هذا الوضع من خلال زيادة الإنتاج الغذائي، وكفالة توزيع أفضل للمواد الغذائية، وبتوعية غذائية أفضل.

الملاريا والأمراض الطفيلية الأخرى التي تصيب الإنسان:

تنتشر الأمراض الطفيلية، على وجه التخصيص، في المناطق الريفية، حيث القاعدة هي العدوى المتعددة أو المركبة. ففي السودان، والصومال، وموريتانيا، والجمهورية العربية اليمنية، يعاني سكان الريف من الملاريا، والبلهارسيا، وداء الفيل، والديدان المعوية المتعددة. ويؤدي الافتقار إلى العلاج المأمون والدائم إلى تفاقم المشكلة.

وفي هذه البلدان ترتبط التنمية المتكاملة بصورة جوهرية بالري. وبالتالي أصبحت التنمية الصحية الريفية المتكاملة تدرس داخل إطار تكثيف الإنتاج الزراعي من خلال الري والاستخدام المتزايد للأسمدة والمبيدات.

الرعاية الصحية الأولية:

يمكن حل أغلبية مشكلات المجتمعات الريفية بجهودها الخاصة من خلال استغلال مواردها الخاصة، والاستخدام الحكيم للأساليب التكنولوجية البسيطة المتاحة. وكل المحاولات التي جرت في الماضي لترسيخ نظام يستهدف تزويد المستشفيات والمؤسسات الصحية بأفراد على مستوى عال من التدريب، وبأجهزة ومعدات معقدة، وهو ما يعزز بصورة فعالة الحالة الصحية لكل السكان في البلدان النامية، كان مآلها الفشل. والتوصية التي نقدمها في هذا الصدد هي أن يتم استخدام نهج الرعاية الصحية الأولية من أجل ربط المجتمعات المحلية المهددة بالموارد الصحية المتاحة.

توفير المياه الصالحة للشرب:

يمثل توفير المياه الصالحة للشرب بكميات كافية، دون ريب، العنصر الأكثر أهمية. وبتوافرها يمكن لنهج الرعاية الصحية الأولية أن يؤدي إلى تحسينات ملموسة في الوضع الصحي، حتى في الأماكن التي يظل نقص العمالة الصحية قائما فيها.

الحاجة إلى استراتيجية شاملة

عناصر الاستراتيجية الشاملة:

لن يكون للعمل الصحي جدوى إلا إذا أصبح عنصرا من عناصر استراتيجية، وسياسة، وخطة متكاملة، للتعامل مع مشكلات الإنسان في بيئته.

إن الافتقار إلى التنسيق والتعاون بين قطاعات التنمية يؤدي إلى ترك القطاع الصحي بموارد أقل مما يحتاج إليه. والسمة المميزة لمواقف الحكومات فيما يتعلق بالمسائل الصحية هي أنها ركزت على تخصيص الموارد المطلوبة للتعامل مع المشكلات على أساس ما يتبقى لديها بعد تخصيص الموارد اللازمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد يساعد استخدام المناهج القائمة على حساب الأرباح والخسائر الاجتماعية (لا الاقتصادية) على تبرير بعض المطالب، لكن تطبيق التحليل الاقتصادي الصارم على العديد من الأنشطة الصحية هو أمر بالغ الصعوبة، حتى لو كان مرغوبا فيه. وتسهم هذه الصعوبة في تعزيز الاتجاه إلى إعطاء أولويات ضئيلة للآثار غير القابلة للقياس للصحة بالرغم من أهميتها البالغة بالنسبة للتنمية. فالقول إن للصحة دورا إنتاجيا، على سبيل المثال، لا يعتد به في أوضاع استيطانية عديدة ترتفع فيها معدلات العمالة الزائدة، والبطالة، والاستخدام الجزئي للعمالة. ومن ناحية أخرى يتم تجاهل الرأي القائل بالدور التعليمي للصحة، مع أنه ينطوي على أهمية كبيرة في هذه الأوضاع الاستيطانية تحديدا، نتيجة أنه لا يمكن إخضاعه بسهولة للقياس الكمي، وبالتالي لا تعطي له أولوية كبيرة.

إن على مخططي الخدمات الصحية أن يأخذوا بعين الاعتبار، عند دراسة هذه المناهج، الاختلافات الأساسية القائمة بين الجوانب المادية الفيزيائية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمجتمعات المختلفة، وإلى أي مدى تؤثر هذه الاختلافات في طبيعة الحاجات الصحية والخدمات التي يمكن إن تلبيها. وفي الأغلب الأعم من الحالات تجوهلت هذه الاختلافات، وجرى إدخال نماذج الخدمة الصحية بغض النظر عن مدى ملاءمتها لحاجات المجتمعات النوعية.

على أن الجدوى العملية للخدمات الصحية هي بمثابة دالة لمدى سهولة

إتاحتها ماديا واجتماعيا واقتصاديا. ومع ذلك فإن سهولة إتاحتها اجتماعيا هي التي تمثل، في حالات عديدة، العامل الأكثر أهمية. وبالتالي فإن اختيار، وتدريب العاملين الصحيين، وتحديد واجباتهم تمثل عنصرا حاسما في الاستغلال الناجح لهذه الخدمات. إذ يتعين أن يكون العاملون الصحيون، كما سبق أن ذكرنا، منتمين لنفس الأصول والبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الجمهور المتعامل معهم في كل النواحي ما عدا الكفاءة التكنولوجية، لكي يلقوا القبول.

إن توفير الخدمات الصحية من خلال تنمية المجتمعات المحلية هو النهج الذي تختاره هذه الدراسة بوصفه الوسيلة الفضلى لإضفاء التكامل على البرامج الاجتماعية.

ويتعين اعتبار السمات التالية أساسية بالنسبة للتدخلات الصحية في المستوطنات البشرية:

1- العوامل البيئية ذات الطبيعة المادية (الفيزيائية) مثل الإسكان، وتوفير مياه الشرب، وتصريف المجاري والمخلفات الصلبة، والتلوث، والمخاطر المهنية، ونقص أماكن الاستجمام والترفيه، والزحام، والكثافة السكانية، وطبيعة الموقع، وطبيعة المناخ.

2- العوامل البيئية ذات الطبيعة الاجتماعية مثل: تفكك الأسرة، والعزلة، والتعارض الثقافي، وموقف المستوطنة المضيفة، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للمستوطنة المضيفة، أو المستقبلة والمستوطنين الجدد.

3- العوامل المتعلقة بنظم توصيل الخدمة الصحية مثل: الكفاءة، والفاعلية، ومدى سهولة إتاحتها والحصول عليها، ومدى تقبل الجمهور لها.

ويوجه نهج تحسين مستوى الحياة والحياة الصحية، بكل عناصره المكونة، إلى تحسين بنود العجز في ميزان الموارد-السكان. ويمكن، من الوجهة الإمكانية البحتة، تحسين العديد من الاختلالات في هذا التوازن، القائمة في بعض البلدان، عن طريق: أ-التدخلات التي يمكن أن تحسن كفاءة استخدام الموارد، و(أو) اكتشاف موارد جديدة (أي أنشطة الموارد الطبيعية)، ب-التدخلات التي يمكن أن تؤثر في توزيع السكان (أي أنشطة الموارد البشرية).

وهذه النوعية من استراتيجيات التدخل يمكن تطبيقها في أغلبية المستوطنات في أي وقت. على أن اندماج هذه المفاهيم في سياسات التنمية القومية والدولية يمثل فرصة أوسع كثيرا للتطبيق الفعال وواسع النطاق. إلا أنه من الضروري وقبل تحقيق مثل هذه التدخلات، اكتساب فهم أعمق لـ: أ-كيف تتفاعل البيئات المادية والاجتماعية للمستوطنات لتؤثر في الحالة الصحية، ب-كيف يمكن المواءمة بين الاعتبارات الصحية وأهداف القطاعات الأخرى المشاركة في تنمية المستوطنات البشرية.

أنشطة الموارد الطبيعية: الهدف الإجمالي لهذه المجموعة من الأنشطة هو زيادة وتحسين الموارد المتاحة في البلاد من خلال:

أ-تسمين استخدام الموارد المتاحة والحفاظ عليها.

ب-استغلال الموارد المحتملة التي لم يتم استخدامها بعد.

جـ-البحث عن موارد جديدة.

والتأثير الذي تتركه الأنشطة سالفة الذكر في الأوضاع الصحية تأثر مزدوج فهو: (ا) يزيد الموارد المتاحة للأنشطة الصحية من خلال تخفيف الأعباء عن طريق البند (أ)، ويزيد الموارد أيضا عن طريق البندين (ب) و (جـ).

استغلال الموارد والحفاظ عليها:

يتعين أن تستهدف عملية استغلال الموارد ترشيد كل من الاستثمار والاستهلاك من أجل تقليل الفاقد غير الضروري في الموارد القومية. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التخطيط والإدارة الفضلى واستخدام التكنولوجيا المحسنة. على أن العنصر الأهم في هذا الصدد هو التغير في السلوك الإنساني، وهو العامل المؤثر أكثر من غيره، فيما يتعلق باستغلال الأنماط المختلفة. ويمثل ذلك التحدي الرئيسي. ويمكن أن تؤدي التحسينات في أنماط الاستهلاك والاستغلال إلى نتائج إيجابية للغاية فيما يتعلق بالصحة، كما يمكن أن تؤدي إلى توفير ملموس في الموارد الصحية التي يمكن أن توجه لإشباع الحاجات الصحية التي لم تتم تلبيتها.

ففي الإمكان توقع تغيرات ملموسة، على سبيل المثال، في درجة انتشار الأمراض الناشئة عن الإفراط في استهلاك الطعام، والكحوليات، والعقاقير

الطبية، الخ، كذلك يؤدي تقليل استهلاك بعض المواد المنتجة للطاقة واستغلالها على نحو ملائم إلى تحسينات واضحة في الصحة البيئية من خلال تقليل التلوث.

ويمكن أن ندرج داخل هذا الإطار تلك الأنواع من الوفر في الموارد الصحية التي ترتبط بالتصميم والصيانة الملائمين للمساكن ومرافق المجتمع المحلي. وبهذا المنطق يقلل تحسين الترتيبات الصحية العامة في المجتمع المحلي من أجل مكافحة الفئران، والحشرات ناقلة الأمراض، والأوبئة، يقلل الحاجة إلى الخدمات الصحية العلاجية، ويتيح، في بعض الحالات، توفير كميات ملموسة من الموارد الغذائية التي كان من الممكن أن تتعرض للتلوث.

ويستحق ترشيد الاستثمار في الخدمات الصحية البيئية تأكيدا خاصا.

ومع تزايد حجم المستوطنات، وزيادة كثافتها السكانية تصبح المراحيض البلدية الفردية أقل عمليا في المكان المتاح. ومن التعقيدات الأخرى حقيقة أن الناس يسافرون أو يعملون بعيدا جدا عن أماكن إقامتهم، بحيث يتعذر عليهم استخدام مراحيضهم الخاصة، وبالتالي تصبح التسهيلات العمومية ضرورية في هذا الصدد.

وهناك بعض المدن الكبيرة لا تزال تعتمد على مجموعة المراحيض البلدية، وجمع السماد البشري، ووحدات التصريف الجماعي. ولقد كانت هذه الأدوات مؤدية للغرض عندما كان هناك قصور في توفير المياه للمنازل. لكن مع تحسين خدمات توريد المياه فإن نظاما للصرف الصحي يصبح سائغا من الوجهة الاقتصادية، فضلا عن توفيره لمزيد من الحماية البيئية. ويمكن، في الأماكن التي لا تتوافر فيها شبكات لتوصيل المياه للمنازل، تجهيز مراحيض عمومية موصلة بشبكة الصرف الصحي. ومن الواضح أن هناك توفيرا في اقتصاديات تكلفة إنشاء مرافق الصرف الصحي في المدن الرئيسية. بالمقارنة بالمدن الصغرى، أو مراكز الأقاليم، أو القرى.

وفي القرى أو المستوطنات الصغيرة الأخرى يتم جمع وتصريف النفايات والمهملات (القمامة) عادة بطريقة يدوية، ويقوم بهذه العملية إما سكان المنازل أنفسهم وإما عمال المرافق. ويتم التخلص منها إما بدفنها وإما بإحراقها (في اتجاه الريح وعلى مسافة مناسبة من المستوطنة) في حفرة أو موقد جاف معد بطريقة تمنع تطاير الجزئيات المحترقة مع الريح. فهذه

المخلفات والفضلات عضوية بشكل رئيسي، ويسهل إحراقها، أو تحليلها إلى عناصرها الأولية.

وفي المجتمعات المحلية الكبيرة يتولى تنفيذ هذه العملية بصفة أساسية عمال المرافق، وهم مسؤولون أيضا عن نظافة المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى المادة العضوية تحتوي هذه الفضلات والمخلفات على الورق، والزجاج، والأواني البلاستيك، لذلك ينصح بنقلها إلى الأراضي المنخفضة ليتم تكديسها على شكل طبقات تفصل بينها طبقات من التراب، أو تحرق باستخدام المواقد الجافة. وتستعمل الشاحنات اليدوية أو المركبات المشابهة في نقلها.

وهناك، فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب، اهتمام متجدد بمرشح المياه البسيط، الرملي البطيء، في مناطق عديدة من العالم. فهي طريقة تعتمد على العمالة اليدوية أساسا، وبسيطة التشغيل، وتحتوي على أجزاء ميكانيكية بسيطة، ويمكن التعويل عليها. كذلك يمكن اختيار مواقع الآبار في الأماكن التي تتوافر فيها المياه الجوفية. وهي، أيضا، سهلة الإنشاء، وتسهل حمايتها، ولا تحتاج مياهها إلى معالجة، باستثناء إضافة الكلور.

وفي حين تعتبر شبكة المجاري الوسيلة المناسبة لتصريف المياه والأقذار (بل الضرورية في حالة المجتمعات المحلية المكتظة بالمباني، والتي يتوافر فيها شبكات لتوصيل المياه)، فإن المراحيض والمرافق العمومية يمكن أن تؤدي الغرض تماما. وبالرغم من أن المراحيض العمومية والحمامات العمومية لا تعتبر عادة بديلا مرغوبا فيه من وسائل الراحة الخصوصية على أساس دائم، فقد تم استخدامها بنجاح لسنوات عديدة، وخصوصا في الأماكن التي لقيت فيها صيانة جيدة. وللمغاسل العمومية مزايا عديدة (سواء بالنسبة للقرى أو المدن الصغيرة). في توفر المياه وتغني النساء عن اللجوء إلى الترعة، والنهر، وتساعد بالتالي على تخفيض معدلات الإصابة بالبلهارسيا، وتقلل في الوقت نفسه من تلوث مجرى المياه بالصابون والمنظفات.

وفي المستوطنات الصغيرة المستقرة، كالمزارع والقرى، يتم التخلص من البراز دائما باستخدام الكنيف أو المرحاض الأرضي، ويسقط البراز في حفرة، ويظل فيها حتى تتم عملية التطهير. والمشكلة الرئيسية، في مثل هذه الظروف، هي التأكد من وجود مسافة كافية بين المراحيض والآبار.

وفي المستوطنات الحضرية الكبيرة نجد أن نسبة الأواني الزجاجية، والأوعية البلاستيكية، والورق، والمخلفات المعدنية أكبر كثيرا، وكذلك إجمالي الكمية التي يتم جمعها من كل منزل. وتحدد الاعتبارات الاقتصادية وغيرها أنماط التخزين، وعربات الجمع، وأسلوب التصريف النهائي.

استغلال الموارد:

تترتب على أنشطة استغلال الموارد في بعض الأحيان آثار غير مرغوب فيها فيما يتعلق بالصحة. وداخل القطاع الصحي يمكن لمجموعة متنوعة من الأنشطة أن تساعد على زيادة الموارد المتاحة من خلال استغلال الموارد غير المستخدمة. وتتمثل التحديات الرئيسية بالنسبة للقطاع الصحي فيما يلي:

أ-كيف نحصل على موارد محتملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف الصحية.

ب-كيف نستفيد من الموارد المحلية في تنمية وصيانة الخدمات الصحية في المجتمع المعني.

ويتطلب التحدي الأول أن يتحمل المهنيون العاملون في المجال الصحي مسؤولية إبلاغ المعلومات البارزة فيما يتعلق بالمشكلات والأنشطة الصحية إلى المسؤولين عن الفروع الأخرى المتصلة بالعمل الصحي، بحيث يتم تقدير العلاقات المتبادلة، والتكاليف، والفوائد تقديرا أفضل.

على أن ذلك ليس بالأمر السهل عادة لأسباب ثلاثة:

1- ربما كانت هناك صعوبة في القياس الكمي للمكاسب التي يمكن أن تتحقق نتيجة تطبيق المعايير الصحية في تخطيط المستوطنات البشرية.

2- ربما كان هناك نقص في المعلومات العملية التي تمكن الفروع الأخرى من إدماج التوصيات الصحية في التخطيط، و(أو) تنفيذ أنشطتها.

3- ربما كان هناك نقص خطير في الاتصال بين الفروع.

وفي أحيان كثيرة لا تتعدى توصيات المسؤولين الصحيين مستوى التعميمات الفلسفية، ومن ثم تصبح غير كافية بالنسبة لأغراض التخطيط. والواقع أنه سيتعذر على المهنيين الصحيين أن يقنعوا الفروع الأخرى باتباع الأهداف الصحية في تخطيط أنشطتهم، ما لم يدللوا بوضوح، لمن لديهم

سلطة تخصيص الاعتمادات، على الفوائد المعنية.

إن على القطاع الصحي، في بعض البلدان، أن يبذل الجهد من أجل الإسهام في الاستغلال الأفضل للإمكانات القومية الزراعية والصناعية، بحيث يتم تطوير أبدال من المواد التي يتم استيرادها للأنشطة الصحية. ويتعين أن يشكل هذا المنحى عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الاقتصادية الإجمالية، وهو ما يؤدي إلى وفورات ملموسة في إنفاق العملة الصعبة على القطاع الصحي. وحيث يوجد نقص في العمالة الصحية يمكن تخطيط استخدام المعالجين التقليديين لتوسيع نطاق التغطية. وهناك أمثلة مشجعة على الاستخدام الناجح لمثل هؤلاء الأشخاص.

أما التحدي الثاني فيتطلب مشاركة الناس في تنمية وإدارة الخدمات الصحية بمجتمعهم. وهو ما يستلزم تطوير الميكانيزمات التي يمكن لأفراد المجتمع المعني أن يشاركوا من خلالها في تحديد طبيعة المشكلة وحل المشكلة، وفي التخطيط والتنفيذ. وتنص الدراسة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف حول الأساليب البديلة من تلبية الحاجات الصحية الأساسية في البلدان النامية على أن مشاركة المجتمع المحلي في الأنشطة الصحية يمثل عاملا حاسما فيما يتعلق بفاعلية الخدمات الصحية على المستوى المحلي[*9].

البحث عن موارد خارجية:

تمثل الموارد الخارجية، في بعض الأحيان، عنصرا ضروريا من أجل تلبية حاجات معنية في المستوطنات البشرية. ونتيجة تنوع التكلفة يصبح من الملائم البحث عن موارد خارجية عند الضرورة فقط، وبعد إعداد خطة دقيقة لاستخدامها. ويتعين أن تضيف الموارد الخارجية إلى الأولويات القومية المقررة، لا أن تحرفها عن مسارها. وفضلا عن المساعدات المالية قد تبحث بعض البلدان عن مساعدات تقنية، يمكن الحصول عليها من وكالات دولية، وقومية، وخاصة، وأيضا من خلال الاتفاقيات الثنائية. ويتعين أيضا أن يخطط جيدا للمساعدات التقنية الخارجية من أجل الاستفادة بها الاستفادة القصوى. ويمكن للمساعدات التقنية أن تكون أكثر جدوى إذا قصد منها إكمال، لا استبدال، الخبرة المحلية. وينبغي القيام بعملية الإعداد لاستخدام

هذه المساعدات بواسطة الخبراء المحليين، وصياغة النتائج التمهيدية قبل أن يبدأ الخبراء الأجانب في معالجة المشكلة.

أنشطة الموارد البشرية:

هناك ثلاث نقاط ينبغي التأكيد عليها، فيما يتعلق بسياسات القوى العاملة، وهي:

1- نمو المهارات الضرورية، في المجتمع المحلي المعني، لتنمية وصيانة المستوطنة.

2- زيادة تشغيل الإناث كوسيلة لتحسين دخل الأسرة، وتشجيع نمط الأسرة الأصغر حجما.

3- التطورات التكنولوجية (الميكنة) وأثرها في العمالة.

ولما كان حجم ونمط فرص العمل يعتمد على بنية وحجم اقتصاد المستوطنة، فلذا تعد سياسات التنمية الريفية الشاملة هي النهج الوحيد القابل للتطبيق للحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وداخل هذا الإطار تبدو تنمية الصناعات الزراعية بمثابة النهج العملي للتنمية الريفية. وفي أوضاع كهذه يتعين تكييف تنمية القوى العاملة لصالح تكوين المهارات والقدرات المناسبة للتنمية الريفية الشاملة.

كذلك يتعين أن تضع سياسات تنمية القوى العاملة في اعتبارها حاجات المجتمع القريبة والبعيدة من القوى العاملة. فقد مكنت التطورات التكنولوجية المجتمعات بصورة متزايدة من إنجاز الأنشطة بمهارات أقل كثيرا مما كان مطلوبا في الماضي. وبالتالي ينبغي أن تتبني اقتصاديات توفير الخدمات للمجتمعات المحلية على تقسيم الأنشطة إلى مراتب متدرجة طبقا لمستويات المعرفة والمهارات المطلوبة لإنجاز الوظائف النوعية. ويمثل نظام الإحالة (أو التحويل) في الرعاية الصحية مثالا واحدا في هذا المجال ؛ فهو يقدم وسيلة لتحسين مستوى الرعاية الصحية من خلال زيادة إمكانية الحصول عليها، وتوسيع نطاق تغطيتها وفرصة الانتفاع بها. والمهارات المطلوبة من أجل توقيع الكشف على المرض، وتطبيق الرعاية والعلاج في مستواهما البسيط على الأمراض غير الخطيرة، ونشر المعلومات الصحية الضرورية لزيادة وعي المجتمع بأهمية السلوك الصحي، وتنفيذ الإجراءات الصحية

الأولية وتقنيات التطعيم البسيطة، الخ، هذه المهارات يمكن اكتسابها بتكلفة معقولة بالنسبة للمجتمع المحلي المعني، ومن خلال أفراد يبقون فيه عادة. وهو يتيح الفرصة، لمجتمعات محلية عديدة تفتقر إلى الخدمات الصحية، للوصول إلى حل عملي. وحتى في المجتمعات التي يمكنها أن تتحمل نفقات مهارات أعلى، فإن هذا النهج يقدم، في رأي الكثيرين، أساسا أكثر فاعلية لتوفير الرعاية الصحية.

تقليل التفاوت بين مستويات المعيشة:

هناك فجوة هائلة، في بلدان عديدة، بين مستويات المعيشة في القرى والمدن. وسوف يساعد تضييق التفاوت بين مستويات المعيشة من خلال توفير التسهيلات والمرافق الأساسية على الحد من الهجرة من الريف إلى المدن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات التنمية الريفية الشاملة التي تستهدف زيادة فرص العمل المحلية مما يؤدي إلى تكوين مستوطنات ريفية كبيرة، ويوفر مدى أفضل وأوسع من الخدمات للمجتمع المحلي المعني.

ومن الممكن أن تتعارض معدلات النمو السكاني بصورة خطيرة مع تحقيق الأهداف المرجوة. وفي ضوء معدلات الزيادة السكانية الحالية في أنحاء عديدة من العالم لن يصبح في الإمكان، من دون تنظيم ملائم وكاف للأسرة، أن نأمل في رفع مستويات المعيشة (أي المرافق والتسهيلات الصحية، والإسكان، ومستويات التعليم، الخ)، ولن يكون هناك أمل في تحسين عملية تنمية واستغلال الموارد البشرية. فالزيادة السكانية المفرطة ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالفاقد في الإمكانات المحتملة للمورد البشري. وبالتالي يتعين أن تشكل الاعتبارات المتعلقة بمعدلات الزيادة السكانية عنصرا متمما في أي خطة للتنمية.

كذلك تسهم السياسة السكانية في تحسين الحالة الصحية للأم والأطفال.

المشاركة الشعبية :

تمثل المشاركة الشعبية وسيلة فعالة لحسم اختلاف الآراء فيما يتعلق بالأولويات بين برامج العمل العام. وبسبب افتقار التقنيات المعاصرة

للتخطيط، للقدرة على إدماج القيم المجتمعية في العملية التخطيطية، تصبح المشاركة الشعبية ميكانيزما لا غنى عنه من أجل الوصول إلى القرارات المثلى.

كذلك يمكن حفز المبادرة الفردية والدافع الفردي من خلال مشروعات «الجهود الذاتية». وتضيف هذه المشروعات إنتاجا ووفورات، في وقت معا، ينطويان على أهمية بالغة من زاوية تلبية الحاجات المتعلقة بحماية الصحة العامة، والتسهيلات، والخدمات الأخرى اللازمة للمستوطنات البشرية في البلدان النامية.

نقص الموارد الصحية:

يتميز توزيع القوى العاملة في مجال الصحة في البلدان النامية، كما سبق أن ذكرنا، بأنه يأتي دائما في صالح المراكز الحضرية، وعلى حساب المناطق الريفية التي يعيش فيها عدد أكبر من البشر. وربما كان من أسباب سوء التوزيع هذا أن كلا القطاعين العام والخاص قد درجا على تخصيص القسم الأكبر من خدمات المستشفيات للأمراض الحادة، وعلى حساب الرعاية المتكاملة لكل المجتمع. وعلى أي حال فإن ندرة الموارد تفرض ضرورة أن يتم استخدامها بفعالية.

تخصيص الموارد:

يعتمد تخصيص الموارد بصفة رئيسة على الدرجة التي يبلغها تأثير عملية إشباع حاجات معينة، مثل الحاجة إلى الرعاية الصحية. في مجال الإسهام في أهداف التنمية الشاملة. ويمكن ترتيب الأولويات على أساس تحليل التكاليف والعائدات، أو على أساس اعتبارات سياسية بحتة، أو مزيج منهما معا. ويخفق القطاع الصحي عادة في منافسة القطاعات الأخرى، وخصوصا في الحالات التي يستخدم فيها تحليل التكاليف والعائدات، وقد أسفر ذلك عن تبديد جهود كبيرة في تطبيق التحليل الاقتصادي على المخاطر الصحية والأنشطة الصحية. والواقع أنه يتعين التأكيد على أنه بينما يمكن إخضاع بعض جوانب العمل الصحي لهذه الطريقة في المعالجة فإن هناك جوانب أخرى عديدة للعمل الصحي يتعذر

حتى الآن-بل من غير المقبول في بعض الأحيان-أن نطبقها عليها.

إن الاهتمام المتزايد للمهنيين الصحيين، بتطبيق مثل هذا التحليل، يميل إلى عدم التركيز في الخواص غير القابلة للقياس للعمل الصحي، وهي تتميز، في حالات عديدة، بأنها أكثر أهمية كثيرا من الخواص القابلة للقياس.

والدور التعليمي للعمل الصحي في تشكيل المواقف الإنسانية نحو التنمية مثال واضح على ذلك.

الحاجة إلى التخطيط:

يمثل التخطيط عنصرا مهما بصفة خاصة فيما يتعلق بالبيئة المادية، حيث تزايدت قدرة الإنسان على إيقاع الاضطراب في القوى الكبرى للطبيعة، أو إحداث التغيير فيها إلى الحد الذي يمكن معه أن تنطوي الأخطاء، أو التأثيرات المجهولة في نتائج مشؤومة، أو ربما لا يمكن إلغاؤها.

ولو أن بلدا ما لم يضع خيارات محددة من خلال خطط صحية فإن هذه الخيارات سوف تصنع على أي حال، ولكن على نحو اتفاقي تماما، إما من خلال القدرة على الدفع، وإما من خلال الموقع الجغرافي، وإما من خلال ذيوع أو شهرة حالة أو نوعية معينة من الأخطار الصحية ؛ أو لتقنية جديدة (مثل زرع القلب)، أو ما شابه ذلك. وينطوي التخطيط على الأقل، بالمقارنة بانعدام التخطيط، على ميزة أنه يقدم منهج البت القاطع فيما يتعلق باختيار نوع التكنولوجيا الصحية التي يتعين تطويرها، وتقويم التكاليف البعيدة والقريبة للاستثمار في أي تكنولوجيا يتم اختيارها.

كذلك يوفر التخطيط الآلية اللازمة لـ:

1- التوزيع العادل للموارد الصحية القائمة.

2- رسم خطة عمل طويلة المدى لزيادة المتاح من تلك الموارد الصحية التي تحتاج لفترات طويلة من أجل تنميتها.

3- تنفيذ تدابير محددة لزيادة إنتاجية الموارد الصحية القائمة.

نظام توصيل الخدمة الصحية:

هذا النظام نجده في الغالب الأعم غائبا في مجالات هامة عديدة مثل:

تصميم الخدمات، التخطيط والإدارة، إعاقة المهنيين الصحيين لتنفيذ الخطة الصحية، التعليم غير القابل للتطبيق للعمالة الصحية.

تصميم الخدمات:

يتعين تصميم نظام الخدمة الصحية بحيث يصل إلى البيوت والمجتمعات المحلية، كما يصل إلى المراكز الصحية، إذا ما أريد أن ينطوي على أي تأثير ملموس فيما يتعلق بمواجهة الأخطار الصحية. وفي حالة النظم غربية التصميم نجدها مبنية على العمل وفقا لأوامر إكلينيكية(*15) بحتة.

التخطيط والإدارة:

ليس كافيا أن توضع أهداف التخطيط المتعلقة بالصحة في مكتب التخطيط. فالأهداف يتعين تنفيذها. وذلك يتطلب تنسيق جهود كل المشاركين في توصيل الرعاية الصحية. ويمثل هذا التنسيق متطلبا أساسيا للتوصيل الكفء والفعال.

تعويق المهنيين الصحيين لتنفيذ الخطة الصحية:

إن المقاومة الهائلة للمهنيين الصحيين، والأطباء بوجه خاص، لندب أشخاص آخرين لأداء جزء من أعمالهم التقليدية، أو العادية هي حقيقة معروفة للجميع، وهي تشكل عقبة رئيسة أمام توصيل الخدمة الصحية. ويمكن تحجيم هذه المشكلة إلى أدنى حد ممكن إذا ما وضع نظام توصيل الخدمة الصحية المهنيين الصحيين في موضع المستخدمين العاملين بأجر في المستشفى، أو العيادة الشاملة أو أي مرفق صحي آخر، حيث يعمل الكل كفريق.

التعليم غير القابل للتطبيق للعاملين في المجال الصحي:

نحن لا ننكر ضرورة أن يكون لدينا أطباء ومستخدمون صحيون آخرون مدربون في مختلف جوانب الطب الإكلينيكي (السريري)، لكننا نطرح للتساؤل تركيز التدريب في النواحي الإكلينيكية واستبعاد التدريب على طب المجتمعات المحلية في البلدان النامية. فالطبيب الشاب العائد إلى بلاده في أفريقيا أو

آسيا لا يستطيع أن يتصدى للحاجات الموجودة أمامه. لقد أمضى سنوات عديدة في التدريب ليجد في النهاية أن مهاراته التي اكتسبها بجهد مضن غير متلائمة مع دوره في الوطن. إذ تعلم أن يتعامل مع نفسه بوصفه طبيب عيادة. وفي الوطن، وحيث يجد نفسه مسؤولا عن صحة 50000 وربما 100000 إنسان، يشعر بعدم التواؤم وبالرهبة في مواجهة التحدي المتمثل في

الانتظار المتلهف لمجتمع بكامله للمهارات التي يملكها هو وحده. إنه لا يستطيع أن يتعامل مع المشكلات ولا مع التشكيلة المنوعة من الأخطار الصحية. فإذا ما بقي في بلده، فإن الأمر ينتهي به عادة إلى تجاهل المشكلة الحقيقية والذهاب إلى أحد مستشفيات المراكز الحضرية، حيث يمكنه على الأقل استخدام المهارات التي تعلمها في مكان مألوف نوعا. وتستمر، في الوقت نفسه، معاناة الناس لنقص التدابير الصحية الوقائية.

تقويم النظم الصحية:

يمثل التقويم نشاطا تشخيصيا يتعين أن يتبعه عمل تنفيذي. وتستخدم المعلومات الناتجة من الوظائف التقييمية للقياس والمقارنة والتفسير لتقرير نوع برنامج العمل الضروري من أجل تحسين الأداء الفعلي للنظام. وعلى ذلك فإن التقويم هو بمثابة عنصر متمم للعملية التخطيطية، عنصر يشير إلى الاتجاه الذي يتعين أن تتخذه عملية إعادة التخطيط.

الأهداف:

يتم تقويم أي نظام على أساس مدى إنجاز الأهداف الموضوعة له، وما الذي يتبدى في العائد من النظام. والسؤال الأول هو: إلى أي درجة من الفاعلية تم تحقيق هذا الهدف أو هذه المجموعة من الأهداف ؟ أو بعبارة أخرى: بأي تكلفة تم تحقيق وحدة كاملة من العائد المطلوب ؟ ويعتبر النظام كفؤا إذا حقق وحدة كاملة من العائد المطلوب بأقل تكلفة. وتتضمن التكاليف تكلفة استغلال الموارد الضرورية لإنتاج العائد (مثل العمالة: الأطباء، التمريض، العمال المساعدين ؟ والمرافق: العيادات والمستشفيات، الخ، والأجهزة والمعدات ؛ والموارد المالية). أما السؤال الثاني، والإجابة عنه أكثر صعوبة بوجه عام، فهو: إلى أي مدى كان هذا العائد فعالا فيما يتعلق

بتحقيق هدف ما نهائي ؟

المستلزمات والعائدات:

إننا نقوم أي نظام من خلال قدرته على إنجاز الأهداف المخططة له. وعلى المستوى التطبيقي يتم الحكم على النظام من خلال العلاقة بين المستلزمات والعائدات وكيفية تأثير هذه العلاقة على الهدف المرجو. وتتمثل المشكلة الأولى في المجال الصحي فيما يتعلق بتقويم العائد في نقص معرفتنا بما يتشكل منه العائد. فإن مستلزمات النظام الصحي (مثل: عدد الأسرة، والأطباء، أو الممرضات لكل وحدة سكانية) تعامل غالبا بوصفها عائدات. وليس لدينا، حتى الآن، أي مقاييس مباشرة لمردود أو عائد الرعاية الصحية، برغم أننا نستطيع أن نقول إن المردود أو العائد هو ذلك المستوى المعين من الحالة الصحية الذي يمكن تحقيقه، والذي يمكن أن يمثل زيادة في صحة رأس المال البشري. وليس من الدقة في شيء أن ننظر إلى إحصائيات معينة مثل انخفاض معدل الوفيات نتيجة أسباب محددة، أو انخفاض معدلات المرض، على أنها تبين العائد الصحي. فمثل هذا النهج سلبي، ويقصر عن فهم حقيقة أن العائد الصحي هو شيء إيجابي، هو ارتفاع للمستوى الصحي.

تدفق الخدمات الصحية:

من الممكن قياس تدفق الخدمات الصحية سواء في شكل وحدات فعلية، أو في شكل شروط مالية. وتلك هي الطريقة الوحيدة في الوقت الحاضر للقياس التقريبي للعائد الصحي. وهناك منهج آخر أفضل كثيرا، وإن لم تتوافر لدينا حتى الآن الأدوات الدقيقة الكافية اللازمة له، يتمثل في قياس التغيرات السلوكية الناتجة من، أو المترتبة على، تدفق الخدمات الصحية. ومن أمثلة ذلك قياس تأثير الخدمات الصحية في الإنتاجية. وهو أمر يصعب تحقيقه، بل ربما يستحيل تحقيقه، نتيجة لأن الإنتاجية ترتبط بالطريقة التي يمضي بها وقت العمل لا بالوقت الفعلي الذي أمضي في العمل فحسب. ويمثل مؤشر «التغيب بسبب المرض» مرشدا مفيدا. ويعتمد تقويم أهداف النظام الصحي إلى حد كبير على نظم المعلومات الصحية،

وعلى وضوح الأهداف الصحية. فكلما كانت صياغة أهداف النظام الصحي أكثر تحديدا زادت فائدة التقويم فيما يتعلق بعملية إعادة التخطيط.

إحصائيات الخدمة الصحية:

تظهر باستمرار إحصائيات متعلقة بمستلزمات الخدمة الصحية، ومنها يمكننا أن نحصل على فكرة عما هو متاح في بلد بعينه للتأثير في تدفق الخدمات. وتظهر إحصائيات أخرى حول استفادة السكان بهذه الخدمات. والمشكلة هنا هي أن هذه الإحصائيات تقدم لمقوم الخدمة الصحية معلومات لا تتعلق إلا بعدد الساعين إلى هذه الخدمة، لكنها لا تخبره بمن يحتاج إلى الخدمات، أو ما إذا كانت الخدمات تتلاءم مع حاجات الشعبية. وإننا لنرغب في رؤية إحصائيات تربط حاجات الساعين إلى الخدمة الصحية بالفاعلية التي تقدم بها هذه الخدمة.

الفعل التالي للتقويم:

وهو يتبع نهجين: أحدهما مبني على الضبط والتنظيم، والثاني على التغيير. وفي النهج القائم على الضبط والتنظيم يفترض المقوم أن أهداف النظام وخطته الإجمالية بمنأى عن أي شك، وأن الخطأ الوحيد يكمن في المنفذين. ويؤدي هذا النهج إلى محاولة المقوم سد الفجوة بين التوقعات و بين الأداء التنفيذي بتأنيب، أو معاقبة القائمين على التنفيذ. أما المقوم المتبنى لنهج التغيير فيبحث أمر النظام ككل، ويطرح أهدافه للنقاش وينتزع تأييد القائمين على التنفيذ فيما يتعلق بتحديد مسار العمل الذي يتعين اتباعه للتغلب على أوجه القصور. وفي البلدان النامية ينطوي النهج المبني على التغيير على أهمية بالغة. فهو الطريقة الوحيدة التي نأمل في أن تترجم المفاتيح البينية إلى وسائل أفضل لتحقيق الأهداف، إذا ما اتسمت بالواقعية، وفي إعادة صياغتها إذا لم تكن كذلك.

إن على المرء، عند تقويم النظم الصحية، أن يحاذر الميل إلى مقارنة نظام ما بنظام آخر لا يواجه العوائق نفسها.

فالأهداف ينبغي أن تقيم في ضوء ارتباطها ببلد بعينه، وليس من خلال مقارنتها بأهداف بلد آخر.

تحليل أنماط التنظيم في البلاد العربية من منظور صحي تكنولوجي:

هناك اختلافات كبيرة بين البلدان العربية هو ما يستبعد إمكانية تطوير استراتيجية صحية موحدة للبلدان العربية ككل. ويلخص الملحق (2) وضع البلدان العربية فيما يتعلق بسماتها الاجتماعية-الاقتصادية، والديموجرافية، والسمات المميزة لنظم توصيل الخدمة الصحية.

ويمكن تقسيم بلدان المنطقة، من زاوية توصيل الخدمة الصحية، إلى ثلاث فئات: تتألف الأولى من البلدان التي تملك بنية أساسية صحية شاملة، بما في ذلك وجود مرافق صحية يعمل بها مختصون أجانب، أو طاقم من المختصين الأجانب بموجب تعاقدات أو ترتيبات مع مؤسسات ومعاهد أجنبية. وبالنسبة لهذه البلدان لا يشكل توافر المواد المالية عائقا من أي نوع. وفيما يتعلق بالوقت الحاضر على الأقل يعد توفير الرعاية الصحية للجميع هدفا قابلا للتحقيق، من خلال عمليات المواءمة التكنولوجية، وتحسين الإدارة، وتعديل برنامجها عن طريق بحوث الخدمات الصحية، واستخدام أساليب مستحدثة تتلاءم مع متطلباتها. ويحتاج واضعو السياسات إلى العون حتى يتحاشوا تبني أساليب عالية التكلفة لتلبية الحاجات التي قد يكون في إمكانهم تحمل نفقاتها في الوقت الحاضر، لكنها لن تكون قابلة للاستمرار في المستقبل. وتشمل هذه الفئة كلا من الكويت، والبحرين، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والعراق.

وتشمل الفئة الثانية تلك البلدان التي تتوافر فيها أعداد كافية من الموظفين والمستخدمين الصحيين، كما توجد بها البنية الأساسية الصحية والخبرة الفنية، لكن مواردها المالية محدودة. وفي هذه البلاد هناك اتجاه لاستخدام الموارد المالية والتقنية المحدودة في تطوير برامج على مستوى عال من التعقيد التكنولوجي، وكثافة رأس المال التي لا تحقق فائدة فعلية لأغلبية السكان. ويحتاج المهنيون الصحيون وصناع السياسة الحكومية إلى أن يحال بينهم وبين اتباع تلك السياسات التي تؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد القومية، وأن يساعدوا على تطوير سياسات تعود بالفائدة على الكل. وتشمل هذه الفئة كلا من مصر، وسوريا، وتونس، والأردن، ولبنان، والسودان.

أما الفئة الثالثة فتتألف من البلدان الأقل نموا في العالم العربي. وتفتقر

هذه البلدان إلى الخبرة الفنية والبنية الأساسية الصحية الكافية، والخبرة الإدارية والعمالة الصحية، كما تواجه عقبات اقتصادية جسيمة. ووزارات الصحة في هذه البلدان لا تزال في طور التنظيم، إلا أنه تم إنشاء بعض المرافق الصحية ومعاهد التدريب. وفي ضوء العقبات الجسيمة التي تواجهها هذه البلدان يصبح من قبيل الضرورة الملحة أن تركز في الاستغلال الأكثر اقتصادا لعمالتها النامية ومواردها المالية المحدودة للغاية من أجل فائدة الجميع من خلال استخدام التكنولوجيات الصحية التي تمثل عنصرا أساسيا لحل مشكلات الصحة العامة، والتي لا تحتاج لاستثمار مكثف لرأس المال. وتشمل هذه الفئة كلا من اليمن الديموقراطي، وجيبوتي، والصومال، والجمهورية العربية اليمنية.

ويلخص الجدول (1) نوعية نظم المستلزمات المؤثرة في توصيل الخدمة الصحية في العالم العربي، مع اختيار بلد واحد من كل فئة من الفئات الثلاث التي سبق ذكرها، كممثل نوعي لهذه الفئة.

الرعاية الصحية الأولية بوصفها الحل التكنولوجي دراسات حالة في العالم العربي:

تبنى بعض البلدان العربية نهج الرعاية الصحية الأولية كتكنولوجيا أساسية لتلبية الحاجات الصحية. ونذكر هنا تلك الجهود التي بذلت في السودان ومصر والبحرين. والمادة التالية مأخوذة من:

Primary Health Care in the Eastern Mediterranean Region, International Conference of Primary Health Care, Alma Ata USSR, 6- 12 September 1978; EMRO/ WHO Document Number. ICPHC / ALA 78.6, April 1978, pp.13-16

السودان:

السودان (عدد السكان حوالي 16 مليونا) هي أكبر بلدان أفريقيا مساحة. وقد بدأت تنفيذ برنامج ما صحي على المستوى القومي للفترة 1977 /1978 حتى 1983 / 1984 يمثل حصيلة تدريب مكثف على إعداد البرامج الصحية. للبلاد عاونت فيه منظمة الصحة العالمية، كما يمثل أيضا عنصرا مكونا في برنامج عمل مرحلي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة. ويعطي برنامج

العمل المرحلي الأولوية القصوى للطب الوقائي والاجتماعي، والرعاية الصحية الريفية، ويستهدف أقصى تغطية ممكنة للسكان والتوزيع العادل للخدمات.

ويوجه البرنامج الصحي على وجه التخصيص إلى: (أ) الحد من، أو القضاء على، الأمراض المتوطنة والوبائية، وتحسين الظروف البيئية ؛ (ب) تعزيز الرعاية الصحية الريفية بحيث تتم كفالة التغطية الشاملة للسكان والتوزيع العادل للخدمات ؛ (جـ) توفير التسهيلات التدريبية لكل مستويات المهنيين، والفنيين، والعمال الصحيين المساعدين. ويغطي البرنامج الصحي القومي المشكلات الصحية الثمانية الرئيسة للبلاد، ويشمل بين بنوده الرعاية الصحية الأولية لسكان الريف والبدو. والمجالات الرئيسية للبرنامج هي: الملاريا، والملاريا الصناعية (من صنع الإنسان)، والرعاية الصحية الأولية، ومكافحة البلهارسيا في المناطق الزراعية، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والصحة البيئية، والمؤونات الغذائية في مناطق معنية، ومرض المذنبات الملتحية. وبعض هذه المجالات يعد بمثابة برامج للتنمية الصحية، في حين يندرج بعضها الآخر في إطار برامج التنمية المتعلقة بأكثر من قطاع.

وتمثل الرعاية الصحية الأولية، من حيث هي أحد عناصر البرنامج الصحي القومي، تعبيرا عن السياسات القومية، وتعمل وفق سياسات وأهداف واستراتيجيات البرنامج الصحي القومي. وهي تتفق مع المعايير المتعلقة بسهولة التوافر واقتصادية التكلفة، كما تعتبر مقبولة لاعتبارات اجتماعية وثقافية ومهنية وفنية. فهي توجه إلى صحة المجتمع والتنمية، لا إلى الرعاية الطبية للأفراد فحسب. وهي لا تعمل بصورة منفصلة عن أنشطة التنمية الأخرى في المجتمع. وهي تستخدم الأدوات والأساليب التقليدية إلى جانب التكنولوجيا الحديثة المناسبة التي يمكن أن يستخدمها العمال الصحيون غير المهنيين.

ويتم تحقيق التغطية القصوى للسكان من خلال برنامج مخطط لتدريب العمال والمشرفين الصحيين. ويجري اختيار العمال الصحيين الجدد عن طريق المجتمع المحلي الذي من المقرر أن يخدموا فيه. والرقم المستهدف للعمالة الصحية للعام 1984 هو عامل صحي واحد لكل 4000 شخص في المناطق المستوطنة، وعامل صحي واحد لكل 1500 من البدو. ويوجه التدريب

جدول رقم (1) : نوعية نظم المستلزمات المؤثرة في

توصيل الخدمات الصحية في ثلاثة بلدان عربية

النظم المؤثرة في توصيل الخدمات الصحية	المجموعة 1 الكويت (عدد السكان 1 مليون)	المجموعة 2 مصر (عدد السكان 39 مليون)	المجموعة 3 اليمن (عدد السكان 5 ملايين)
النظام المالي :			
- الحكومة في الوقت الحالي قادرة على تمويل ورعاية صحية جيدة المستوى ومجانية للكل .	نعم	لا	لا
- الضرائب كمصدر من مصادر تمويل الخدمات الصحية .	لا	نعم	نعم
نظام للنقل والإمداد :			
- المنطقة الجغرافية التي يتعين أن تغطيها الخدمة الصحية .	محدودة	واسعة	واسعة جدا
- مدى تبعثر المستوطنات البشرية	قليل	متوسط	عال
- حالة الطرق .	جيدة جدا	جيدة	رديئة
-النقل :			
أ - العام	رديء	رديء جدا	سيء جدا
ب - الخاص (ملكية السيارات) .	عال	منخفض	منخفض جدا
-الوحدات والخدمات الصحية .			
أ - مدى التوافر .	عال	متوسط	منخفض جدا
ب - مدى الاستفادة .	عال	متوسط	منخفض جدا
النظام الإداري :			
- طاقة الاستيعاب .	جيدة جدا	جيدة	سيئة
- إدارة الوحدات الصحية .	سيئة	مناسبة	سيئة
- المرافق الأساسية .	جيدة جدا	جيدة جداً	نادرة
- كم ونوع المعدات والأدوية .	جيدة جدا	جيدة	مناسبة
نظام العمالة :			
- كم العمالة المهنية القومية .	نادر	عال	نادر
- كم العمالة القومية شبه المهنية .	نادر	عال	نادر
نظام المشاركة :			
- المشاركة في التصميم والتنفيذ .	لا يوجد	إلى حد ما	لا يوجد
- التنظيم الشعبي .	ضئيل	متوسط	ضئيل

على وجه التخصيص للأمراض المنتشرة التي وضع البرنامج من أجل تغطيتها.

وبقوة عمل عمادها 3250 عاملا صحيا، و 574 وحدة إشراف وإحالة، خطط البرنامج لكي يغطي 80٪ من سكان الريف الذين لم تصل إليهم الخدمة الصحية مع نهاية فترة الخطة الحالية عام 1984.

مشاركة المجتمع المحلي:

من سمات البرنامج المهمة مشاركة المجتمع المحلي التي يمكن للناس من خلالها أن يمارسوا السيطرة على الخدمات الصحية، وأن يعززوا خدمات أخرى تؤدي إلى التحسين الاجتماعي والاقتصادي. ومثل هذه الجهود الذاتية يتم بذلها عبر مؤسسات المجتمع المحلي مثل: لجان تنمية القرية، والمجالس القروية والبدوية، والوحدات الأساسية للاتحادات، وجمعيات المعلمين وأولياء الأمور.

ومن المتوقع أن تسهم هذه الهيئات في توعية جمهور السكان وتعزيز الوعي الصحي، وتعبئة الموارد دعما للرعاية الصحية، وتنظيم وقاية الجماهير من أمراض معينة، وتشجيع مشروعات التنمية التي يجري تنفيذها من خلال التعاون بين عدة قطاعات، وتوفير الحوافز للعمال الصحيين الذين يخدمون المجتمع المحلي.

ولتشجيع مشاركة المجتمع المحلي تمت كفالة التنسيق الإداري والمالي على المستوى المركزي، وعلى مستوى المديريات والأقاليم والمستوى المحلي. وفضلا عن ذلك كفل التنسيق على هذه المستويات، بين الوزارات المختلفة المعنية بتنمية المجتمعات المحلية، من أجل تلبية الحاجات التكنولوجية والإنمائية للبرنامج، ولتزويد الجمهور بالمعلومات اللازمة أولا بأول.

إن استراتيجية الرعاية الصحية الأولية في السودان تتسق مع سياسة الحكومة المتعلقة بإتاحة الرعاية الصحية من دون تكلفة مباشرة للمستهلك، وبأقصى تغطية لسكان الريف. وقد طرح الناس حاجاتهم من خلال ممثليهم في مجلس الشعب، الذي طالب بإلحاح بمكافحة الأمراض المتوطنة، والتغطية الكافية للسكان، وتوفير أعداد كافية من المستخدمين الصحيين، والأدوية، والمؤن ، والمعدات، وبتقديم الخدمات الصحية. وبالتالي يمكن القول إن

برنامج الرعاية الصحية الأولية يتجاوب مع الطموحات السياسية والاجتماعية للشعب. وتتطلب الجدوى المالية أن تتاح الاعتمادات المالية اللازمة من مصادر داخلية وخارجية.

مصر:

تتمتع مصر بتراث طويل من الخدمات الصحية العامة في مجتمعاتها الريفية المحلية، وطوال عدة سنوات تخرجت من جامعاتها أعداد ضخمة من الأطباء. وبالرغم من أن عدد الخريجات من الممرضات يقل كثيرا فيها، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى عديدة، عن عدد الخريجين من الأطباء، فقد بدئ في تنفيذ برنامج، عام 1973، تتخرج بموجبه الآن حوالي 5000 ممرضة جديدة كل عام من شبكة من معاهد التمريض الفنية الثانوية. وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ووكالة التنمية الأمريكية، والبنك الدولي، وفي تكامل وثيق مع الجهد المكثف للبلاد، في مجال تنظيم الأسرة، يتم إدخال تحسينات جوهرية على الشبكة القائمة للخدمات الصحية الريفية، كما يتم تنفيذ برامج التعليم المستمر في كل أنحاء البلاد، ويجري العمل في الوقت الحاضر في إعداد دراسات علمية مفصلة لاكتشاف أفضل الطرائق لربط خدمات وزارة الصحة ذات الطابع المركزي في الوقت الحاضر بأنشطة تنمية المجتمعات المحلية ككل.

البحرين:

من أصغر بلدان المنطقة، إذ لا يتجاوز عدد سكانها 300000 نسمة، تتوافر لكل فرد منهم الرعاية الطبية الأولية. وتتمثل سياسة الحكومة في هذا الصدد في تطوير نظامها في الرعاية الأولية على أساس الجمع بين طب الأسرة وطب المجتمعات المحلية اللذين يتم توصيلهما من خلال شبكة من المراكز الصحية تعمل بكل منها مجموعة من الأطباء، والممرضات، والعمال الصحيين المساعدين. فتسجل كل أسرة في الدولة ويخصص لها طبيب بالمركز الصحي يكون مسؤولا عن حاجاتها فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وفي الوقت الحاضر تعتمد الدولة بصفة رئيسية على الأطباء المغتربين. وقد بدأ تنفيذ برنامج تدريبي خاص لتوجيههم لممارسة طب

الأسرة طبقا للظروف الخاصة بالبحرين. ويتم في الوقت نفسه إعداد برنامج تدريبي تخصصي في طب الأسرة سيتيح، خلال السنوات القليلة القادمة، توافر أطباء متخصصين في طب الأسرة، يتولون قيادة فرق العمل بالمراكز الصحية، ويكفلون رعاية أولية شاملة وعالية المستوى لكل المواطنين. ويجري في الوقت الحاضر تطوير أشكال نموذجية من التنسيق مع المستشفيات وخدمات الصحة العامة، علاوة على التعليم المستمر لكل المهنيين الصحيين والمساعدين. ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد أنه قد أجريت دراسات بحثية عديدة في مركز من أوائل المراكز الصحية الجديدة التي تم افتتاحها للحصول على معلومات حول سير العمل بالمركز، للاستفادة بها في التخطيط اللاحق.

ومن المتوقع أن تقدم تجربة البحرين نموذجا يحتذى للخدمات المشابهة في البلدان المجاورة التي يساعد بعضها حكومة البحرين في تحقيق هذا التطور.

ملحق

الصحة والتعليم في العالم العربي

جدول رقم (1) : المؤشرات الصحية في البلدان العربية

الدولة	المعدل التقريبي للمواليد لكل 1000 شخص		المعدل التقريبي للوفيات لكل 1000 شخص		النسبة الإجمالية للمواليد%	متوسط العمر المتوقع عند الولادة		معدل الوفيات لكل 1000 شخص: الأطفال حديثو الولادة فقط		معدل الوفيات لكل 1000 شخص: الأطفال من سن 1 – 4 سنوات	
	1960	1975	1960	1975	1975	1960	1975	1960	1975	1960	1975
الصومال	48	48	26	21	6.1	35	41	..	..	..	..
تشاد	45	44	26	24	5.3	34	39	..	..	..	..
الجمهورية العربية اليمنية	51	50	28	20	7.2	7	45	..	160	..	..
متوسط	48	47	26	20	6.2	36	44	142	122	..	..
مصر	44	35	19	13	5.2	45	52	109	101	39	..
اليمن الديمقراطي	51	49	28	20	7.2	37	45	..	..	..	..
السودان	50	49	22	17	7	41	49	159	132	..	..
موريتانيا	45	45	26	24	5.4	36	39	..		..	..
المغرب	50	48	21	14	7.1	45	53	149	117	..	..
الأردن	47	47	20	14	7.1	46	53	54	22	5	..
سوريا	47	46	18	14	7.1	46	54	31	22	..	4
تونس	47	34	19	13	6.2	46	54	74	63	..	..
الجزائر	51	48	20	14	7.2	46	53	36	..	12	..
لبنان	43	40	14	9	6.3	57	63	..	..	12	8
العراق	49	48	20	14	7.1	45	53	..	104	2	..
متوسط	45	40	17	12	6.1	49		58	72	46	10
السعودية	51	48	18	19	7.2	37	45	..	..	..	..
ليبيا	48	44	19	14	6.8	45	53	..	..	..	
الكويت	44	46	10	5	7.2	58	67	..	44	44	1
متوسط	48	46	19	14	7.2	45	53	..	..	..	..

المصدر / البنك الدولي .

جدول رقم (2) :التعليم في البلدان العربية

الدولة	عدد المسجلين المدارس الابتدائية % من فئة سن المدارس		عدد المسجلين في المدارس الثانوية % من فئة المدارس		عدد المسجلين في التعليم العالي % من عدد السكان		نسبة المسلمين بالقراءة والكتابة بين البالغين %	
	1960	1975	1960	1975	1960	1975	1960	1975
الصومال	9	58	1	4	(.)	1	–	50
تشاد	16	37	(.)	2	..	(.)	..	15
الجمهورية العربية اليمنية	8	25	(.)	3	..	(.)	10	10
متوسط	30	52	2	8	(.)	1	10	23
مصر	66	72	16	40	5	13	20	40
اليمن الديمقراطي	13	78	5	19	..	1	..	10
السودان	25	40	3	18	(.)	2	..	15
موريتانيا	8	17	(.)	3	..	..	5	10
المغرب	47	61	5	16	1	3	17	26
الأردن	78	83	25	42	1	4	32	62
سوريا	65	102	16	48	4	11	30	53
تونس	66	95	12	20	1	4	..	55
الجزائر	46	89	8	19	(.)	3	..	35
لبنان	109	132	19	38	6	23	..	68
العراق	65	93	19	35	2	9	15	26
متوسط	79	97	12	5	2	7	61	63
السعودية	12	44	2	16	(.)	3	..	15
ليبيا	59	145	9	45	1	7	22	..
الكويت	119	90	38	60	صفر	7	47	55
متوسط	59	90	9	45	(.)	7	..	..

المصدر / البنك الدولي .

الحواشي

(*1) يعرب المؤلف عن شكره لكل من ماري تايلور، والسيدة نفيسة أبو السعود، والسيدة جانيس سوسا لما قدمته من مساعدة خلال إعداد هذا التقرير.

(*2) الشامان: كاهن يستخدم السحر لمعالجة المرضى، ولكشف المخبأ.. . الخ.

(*3) أي العائلة المشتملة على كل الأقارب في أماكن متجاورة.

(*4) أي إضفاء الطابع المديني.

(*5) يعتمد هذا القسم من الدراسة اعتمادا كبيرا على بحث للمؤلف بعنوان: (المستوطنات البشرية والصحة «قدمه لمؤتمر الأمم المتحدة حول المستوطنات البشرية الذي نظمته منظمة الصحة العالمية (القاهرة، معهد التخطيط القومي، 1114، أغسطس 1975).

(*6) مفردها ليشمانيا، وهي حيوانات أولية من ذوات السياط. (المترجم).

(*7) نسبة للاتيولوجيا (Etiology). وهو علم أسباب الأمراض.

(*8) يعتمد هذا القسم على البيانات الإحصائية المقدمة في تقرير حول الأوضاع الصحية في البلدان الأقل نموا في العالم العربي، للدكتور ش. حسن من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للشرق المتوسط.

(*9) الوثيقة رقم: JC20, UNICEF-WHO / 2,75

وأنظر أيضا: WHO Chronicle, 1975, 29, pp. 168 -187

(*10) أي مبنية على الملاحظة المباشرة للمريض في سرير المستشفى أو في العيادة.

5 التكنولوجيات والتنظيم في عملية التوفير الدائم للمأوى الأساسي في المنطقة العربية

د. روحي الشريف، و د. الجباجي

مقدمة:

إن أهمية المأوى كحق من حقوق الإنسان أمر معترف به دوليا منذ عام 1948 على الأقل. وتنص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: «لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للحفاظ على صحته ورفاهيته هو وأسرته، ويشمل الغذاء، والملبس، والمسكن، والرعاية الطبية».

يود كاتبا المقال أن يعربا عن شكرهما وتقديرهما للمساعدة التي قدمها لهما فريق الباحثين في تكنولوجيا البناء بمركز أبحاث مواد البناء التابع للجمعية العلمية الملكية بالأردن في جمع وتصنيف المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالإسكان في الأردن. كما يعربان عن تقديرهما للعون الذي قدمه د. سمير غبور في جمع البيانات الإحصائية عن السكن في مصر، والوثائق العديدة التي أرسلها لهما، والتي أثبتت قيمتها الكبيرة بالنسبة لهذه الدراسة. كذلك يود الكاتبان أن يشكرا مركز بحوث البناء التابع لمعهد البحث العلمي بالعراق والمسؤولين بوزارتي التخطيط والإسكان والتعمير العراقيتين، علاوة على العديد من المهندسين العراقيين الذين كان لعونهم وأفكارهم فضل كبير خلال إعدادنا لهذه الدراسة.

وقد ذكر مؤتمر المستوطنات البشرية، (HABITAT)، الذي انعقد في فانكوفر عام 1976، أن وضع المستوطنات البشرية يحدد إلى حد كبير مستوى أو نوع الحياة، وأن تحسين هذا الوضع هو متطلب أساسي من أجل الإشباع الكامل للحاجات الإنسانية الأساسية.

الهدف والمجال:

تحاول هذه الدراسة أن تعرف المأوى الأساسي في ارتباطه بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة العربية، مع الاهتمام بالقضايا الأيكولوجية والبيئية.

ونستعرض الوضع السكني في المنطقة، والآثار المترتبة على عدم إشباع هذا الاحتياج الإنساني الأساسي، وتصف التدابير والسياسات الراهنة لإشباعه، وأخيرا تقترح مجموعة من التدابير والأساليب التكنولوجية، والتي يمكن من خلالها تحقيق الإشباع الدائم للحاجات المتعلقة بالمأوى الأساسي.

وقد تم اختيار بلدان ثلاثة، هي: مصر، والعراق، والأردن، كحالات ممثلة لمختلف بلدان العالم العربي.

وتضم البلدان الثلاثة ما يقارب نصف إجمالي عدد سكان المنطقة العربية، كما تمثل (أ) بلدا فقيرا ذا كثافة سكانية عالية (مصر)، (ب) بلدا يمكن اعتباره مكتفيا ماليا نتيجة صادرات النفط (العراق)، (جـ) بلدا يملك موارد محدودة، ومعدل الدخل الفردي فيه متوسط المستوى (الأردن).

ويملك كل من البلدان الثلاثة جميعا مؤسسات راسخة في مجال الإسكان، وتجربة غنية في هذا المجال، وتحاول هذه الدراسة أن تستعرض وأن تحلل التجربة القومية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بتوفير المساكن، داخل الإطار الأوسع لتلبية حاجات السكن، في المنطقة على أساس دائم. كما تحاول أن تتقصى إلى أي مدى اتسمت الأساليب المستخدمة بالفعالية فيما يتعلق بتحقيق الهدف المتمثل في توفير المأوى الأساسي للجميع، وتقدم في النهاية نتائج عريضة الخطوط فيما يتعلق بالسياسة القومية للإسكان والتعاون الإقليمي.

المأوى الأساسي

فكرة عامة:

الحاجات الإنسانية الأساسية:

عرف ماكهيل وماكهيل [1] الحاجات الإنسانية الأساسية داخل إطار فئات ثلاث:

(أ) احتياجات النقص، وتتطلب رفع المقاييس إلى مستوى مقرر نوعا، مثل الكفاية الفسيولوجية.

(ب) احتياجات الاكتفاء، وهي الحاجات المطلوب إشباعها للوصول إلى مقاييس عند مستوى مقبول.

(جـ) احتياجات النمو، والتي يتعدى إشباعها حد الكفاية، بحيث يتيح للفرد تجاوز الكفاية المادية إلى إشباع المتطلبات غير المادية.

وفيما وراء مستوى النقص، هناك مدى كبير من التنوع والتباين في المتطلبات الإنسانية.

وفي ضوء هذا التباين، وضع كل من «ماكهيل وماكهيل» تمييزا شرطيا بين الحاجات البيولوجية الجسمية والحاجات النفسية الاجتماعية. فالحاجات الأولى هي حاجات الغذاء، والمياه، والمأوى، والصحة، والتدفئة (والتبريد)، والإنارة والملبس. أما الحاجات النفسية الاجتماعية فهي الاحتياج للحب، والتقدير، وإثبات الذات، وهي تشمل أيضا الأمن بمختلف أشكاله، والنقل، والمواصلات، والتعليم.

وربما كان أكثر مدعاة للقبول أن نصنف الحاجات الإنسانية الأساسية في فئتين: أولية وثانوية.

(أ) فالحاجات الأولية هي في الأساس حاجات بيولوجية جسمية، تهدف بصفة رئيسية إلى الحفاظ على الحياة، وإن اتصلت أيضا بالمتطلبات النفسية الاجتماعية المباشرة لتدبير موارد استمرار الحياة.

(ب) والحاجات الثانوية هي حاجات نفسية اجتماعية، وتشمل مختلف أنواع المرافق والخدمات العامة الضرورية للإشباع الدائم للحاجات الأولية.

والواقع أن الاهتمام بإشباع الحاجات الثانوية سيكون خاليا من أي معنى إذا لم يكن يخدم أيضا الإشباع الدائم للحاجات الأولية، أو إذا لم يتم قبله إشباع الحاجات الأولية أولا. ولا تزال الحاجات الأولية لقسم كبير من

الإنسانية غير مشبعة حتى الآن. ولأن الأمم لم تعد تعمل وحدها، فقد أصبح من الملائم أن ندافع عن تصد عالمي لهذه المشكلة. وفضلا عن ذلك فإن تناول الحاجات الأساسية من زاوية اتخاذ إجراء عملي لإشباعها إشباعا دائما يتطلب أن نعرفها بطريقة قابلة للحساب من أجل القياس الكمي للموارد المطلوب تخصيصها، كذلك يمثل تقدير مدى عدم إشباع الحاجات إجراء ضروريا، وسيتعين وضع «خط أساس»[*1] في موضع ما، على أن انشغالنا بالحاجات الأولية لا يجب أن يدفعنا إلى التهوين من أهمية المستوى الثانوي.

فالهدف النهائي-أيا كان النهج المتبع-يتمثل في إشباع تلك المجموعة من المتطلبات الإنسانية التي تتيح كلا من الكفاءة والنمو على المستوى الفردي.

تقييم الحاجات:

اقترحت الدراسة ثلاثة خطوط منهجية رئيسية تجاه تقييم مجالات الأولوية، بالتحرك على التعاقب من المجتمع القومي إلى الفئة الاجتماعية الصغرى ثم إلى المستوى الفردي.

ويتعامل النهج الأول مع الأمم نفسها، ويستخلص من المحاولة تعريفا للالتزام القومي بتلبية احتياجات السكن.

بينما يركز النهج الثاني-على نحو أكثر قوة-في الحاجات الفردية، ويستخدم مفهوم«الوحدة السكنية».

أما النهج الثالث، أو نهج «دورة الحياة»، فيتعامل مع النمط المتغير للحاجات عبر الزمن.

ويتطلب الأمر وجود معايير علمية وموضوعية بحيث يمكن من خلالها تقييم مدى عدم إشباع الحاجات. لكن الكميات وحدها ليست كافية، بل يتعين إجراء دراسة كيفية مفصلة على المستوى المحلي. والخطوة الأولى في التقييم هي تعداد الحاجات. وهناك، بطبيعة الحال، درجات متباينة «للأساسية وللأولوية». فالغذاء هو الاحتياج الأكثر أولوية في حين تتحدد أولويات الحاجات الأخرى تبعا للظروف. وفضلا عن ذلك فإن حاجة ما يمكن ألا تكون أساسية للإشباع المباشر، لكنها قد تصبح ملحة في وقت

(*) خط الأساس، Base Line، خط يتخذ أساسا لمقاييس وتخطيطات يتم إجراؤها. (المترجم).

لاحق، عندما يتم إشباع الحاجات الأولية.

وهناك معايير مختلفة يتعين وضعها في الاعتبار، مثل الزمن، وعدد السكان، ونوع المجتمع المحلي (قرية أم مدينة)، والثقافة، الخ.

ويتعين أن يتسم تقييم الحاجات بالمرونة بحيث يأخذ بعين الاعتبار المستويات المختلفة تبعا للسن، والجنس، والموطن، والظروف الاجتماعية الاقتصادية، والاختلافات الثقافية، الخ. والواقع أن متطلبات الحد الأدنى من أجل مستوى مقبول للحياة ليس من الحدود الثابتة والنهائية، والتي تصبح الحاجات تحتها غير مشبعة ومشبعة فوقها. إن مفهوم الحاجات الأساسية مفهوم متقلب للغاية، بحيث يتعين أن يكون تبنيه كأساس لسياسة التنمية مصحوبا بشيء من الحذر.

المأوى:

يمكن تعريف المأوى في مشكلة البيولوجي الفيزيائي الأكثر أساسية، بأنه الحد الأدنى من الحماية من العوامل والقوى الجوية، وحاجب واق من أي هجوم. إنه في أبسط أشكاله، مكان للأمان والراحة في حدهما الأدنى. كأن يكون كهفا، أو سقيفة، أو كوخا بسيطا.

ولكن حتى عند هذا المستوى فإنه يتخذ أبعادا نفسية اجتماعية متعددة، فهو مكان للعلاقات الشخصية المتبادلة، وهو مكان لأداء الطقوس، وهو حيز اجتماعي لممارسة العديد من الأنشطة.

وأيا كان تعريف المأوى فإنه يمثل متطلبا اجتماعيا ثقافيا شديد القابلية للتغير فيما يتعلق بمساحته، وعدد قطع الأثاث والأجهزة المنزلية المتوافرة بداخله.

ويشمل تعريف وتقييم المأوى كفاية التسهيلات والمعدات الخاصة بالنظافة، والطبخ، والتدفئة، والإنارة، والتبريد، فضلا عن توافر الطرق والمواصلات وبعض الخدمات الأخرى، سواء على مستوى الوحدة السكنية الفردية، أو على أساس مشترك.

كذلك يتعين أن تأخذ التباينات الإقليمية بعين الاعتبار. ففي بعض المناطق قد تتلاءم طرائق ومواد البناء التقليدية مع احتياجات المناخ والاحتياجات الأخرى، بالرغم من أنها يمكن أن تعد بدائية من خلال مقاييس

أخرى، وربما لا تحتاج إلا لتوصيلات إضافية من الطاقة، والمياه، والمرافق لتعزز إشباع الاحتياج السكني، في حين يتطلب الأمر، في مناطق أخرى، إعادة تسكين أكثر كثافة على أساس إنتاجي واسع النطاق.(2)

إن الحاجات الإنسانية الأساسية يجمع بينها ترابط وثيق، ولن يصبح في الإمكان توفير المأوى الأساسي إذا لم نأخذ بعين الاعتبار إشباع الحاجات الأساسية الأخرى، وإذا لم يتم التنسيق مع عملية إشباع تلك الحاجات.

المنزل الواحد للأسرة:

يبدو أسلوب المنزل الواحد لكل أسرة بوصفه الأسلوب الأمثل لتقييم وتعريف حاجات المأوى الأساسي. فهذا الأسلوب أو المنهج يساعد على التركيز في اقتصاديات المنزل الداخلية والخارجية، وفي المعايير الاجتماعية بوصفهما مقاييس تقدير الحاجات. على المستوى النظري، يتعين أن يغطي استخدام هذه المقاييس المتعلقة بالتقييم المنزلي لا الجوانب الجسمية فحسب، بل أيضا وسائل الراحة الأقل قابلية للقياس، والأهداف الاجتماعية الثقافية التي نعمل على تحقيقها.

والواقع أن الحصر التفصيلي لكل ذلك سيحتاج إلى استطراد طويل للغاية. ولتبسيط الأمور أعد ماكهيل وماكهيل قائمة باستخدام تعبيرات وظيفية، وذلك بالبدء بالحاجات الإنسانية ثم الاتجاه نحو الخارج إلى الجوانب البنيوية والجوانب المتعلقة بالموقع والخدمات.(2)

وظائف«الحاجات الإنسانية» المطلوب خدمتها:

(أ) وظائف «الحاجات الجسمية»:

الأكل، النوم والاستحمام وقضاء الحاجة (التبرز)، وأنشطة مثل: الطبخ، والغسل، والكي، والتنظيف، والتخلص من الفضلات، وتخزين الأغذية / الأواني، والأوعية، والملابس، والمعدات الشخصية، ومعدات العمل والكتب، الخ.

(ب) وظائف «الحاجات النفسية الاجتماعية»:

الجنس والخصوصية والتواصل الاجتماعي، وتبادل الحديث، والقراءة، والممارسات الدينية، والرعاية الشخصية، ورعاية الطفل، والهوايات

الإبداعية، والاتصالات، واللهو، والترفيه والتسلية، ومجمل أسباب المتعة الجمالية ممثلة في مكان الإقامة والبيئة المحيطة.

(جـ) الضبط أو التنظيم البيئي:

استخدام التدفئة والتبريد، الحماية من شدة حرارة الشمس الشديدة، أو شدة الرياح، والأمطار، والغبار، والتعديات الخارجية الأخرى مثل: الحشرات، والهوام، والقوارض، الخ، والطاقة من أجل الإنارة، والتبريد، والتدفئة، والنواحي المتعلقة بالتهوية.

(د) التركيبات والأرضيات الداخلية:

الأثاث والمعدات اللازمة للحاجات الجسمية والاجتماعية، من الأرضيات، والحوائط والسقف، للمساعدة على التنظيم البيئي الداخلي.

(هـ) التركيبات والأسطح الخارجية:

للحماية من عوامل التعدي البيئية الخارجية: الحوائط، والأسطح، والنوافذ ذات الحجاب السلكي الواقي من الناموس، والذباب. الأبواب، والشرفات والمداخل المسقوفة، وصرف مياه المجاري، والتخلص من الفضلات (القمامة)، ومخزن وقود الطاقة، ومخزن أدوات ومعدات اللعب، والعمل، ومناطق اللهو والترفيه، وبستان لزراعة الخضر في مكان مجاور، ومنطقة مخصصة للمواشي في مكان مناسب؛ وحوائط وأسوار، الخ، حيثما يتطلب الأمر ذلك سواء لدواعي الأمن البدني أو لأغراض ثقافية.

(و) نواح متعلقة بالخدمات الخارجية:

سهولة الوصول للطرق الممهدة، والمحلات التجارية، والأسواق، والنقل، ومكان العمل، والجيران والمجتمع المحلي، والصحة، والتعليم، والمواصلات (الهواتف، التلغراف، البريد) والخدمات الأخرى.

العلاقة بين الإنسان والمأوى والبيئة:

يترك المسكن أكثر الآثار وضوحا في البيئة البنائية، في حين تتأثر

سماته المميزة في الوقت ذاته بالبيئة الطبيعية.[3]

والمأوى يؤثر في البيئة الطبيعية من خلال استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث الهواء، والماء، والأرض، وتتضمن عمليات الإنتاج استخدام الأرض وموارد طبيعية أخرى مثل: التربة، والأحجار، والمياه، والأخشاب، والمعادن. ويحتاج الساكنون إلى كمية ثابتة من الطاقة في شكل غذاء ووقود. وهذه الطاقة يتم استهلاكها، وينتج من ذلك فضلات مثل: البراز، ومياه المجاري، والقمامة. ويؤدي تركيز المستوطنات البشرية إلى آثار جسمية ونفسية سلبية بالنسبة للإنسان نتيجة الضوضاء، والكثافة، وكثرة التنقل، والتدهور الجمالي، وتلوث الجو، والضغوط الاجتماعية.

البيئة البنائية:

يمكن دراسة البيئة البنائية من جانبين يترابطان ترابطا وثيقا: الجانب الفيزيائي أو المادي، والجانب النفسي الاجتماعي. ويمثل التدهور البيئي في الأحياء الفقيرة في أغلب المدن حلقة مفرغة من سوء استخدام البيئة من جانب السكان وتأثير هذه البيئة فيهم. ولقد أثبتت التجربة للعديد من الحكومات أن إعادة إسكان المقيمين بالأحياء الفقيرة في مناطق سكنية حديثة البناء مخططة لا يعني سوى النكوص البطيء للمناطق الجديدة إلى مستوى مشابه للأحياء الفقيرة. وفي العقد السابق فقط بدأت الحكومات تدرك الحاجة إلى التعليم الاجتماعي على أن الحكومات ليس في وسعها أن تفعل أكثر من ذلك، أما ما يتبقى فيتوقف على الناس.

وقد أثبت الأردن فعالية وسائل الإعلام في هذا الصدد. فعندما انتشر وباء الكوليرا في منطقة الشرق الأوسط عام 1978 شنت الحكومة الأردنية حملة نظافة شاملة وحازمة، مستخدمة الإذاعة، والتلفاز، والصحف، والمجلات، الخ. وبلغ نجاح هذه الحملة حدا أصبحت وسائل الإعلام تستخدم معه الآن وبصفة مستمرة لحث ساكني الأحياء الفقيرة على حماية مناطقهم من المزيد من التدهور، وعلى تحسين أوضاعهم، بمساعدة الحكومة، من خلال تشكيل تعاونيات.

وفي الأحياء الفقيرة، تمثل الأوحال، والزحام، والقذارة، والبؤس، والفساد الاجتماعي والجمالي العام إهانة للكرامة الإنسانية. وفي غياب الرعاية

الصحية والتعليم، وما ينجم عنهما من افتقار للوعي الاجتماعي، تصبح فرص تحسين نوعية الحياة محدودة تماما.

إنه لمن واجب الحكومات أن توفر للناس، أو تساعد الناس على أن يوفروا لأنفسهم، بيئة بنائية صحية تليق بكرامة الإنسان، ويشمل ذلك التوفير المنتظم لخدمات مثل: توفير المياه، والصرف الصحي، وجمع القمامة، وكنس الشوارع، والنقل، والمواصلات، الخ. ثم يأتي بعد ذلك دور الباحثين الاجتماعيين، والتعليم، بل وسائل الإعلام في الحفاظ على البيئة وتحسينها.

المنزل الكافي:

المنزل الكافي هو، باختصار، مكان الإقامة الذي يجد أفراد الأسرة فيه المأوى، والأمان، والراحة، والسعادة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالتصميم المعماري الملائم، المتسق مع أسلوب حياة أفراد الأسرة وباستخدام مواد البناء وأساليب الإنشاء الأكثر اقتصادية، مع الأثاث المناسب في كل جزء من أجزاء المنزل.

ولقد ظل المسكن دائما-وسوف يظل-مرتبطا ارتباطا وثيقا بحاجات المجتمع وتطلعاته، وبالمستوى المعيشي لأفراد الأسرة. لقد تطور مع تطور الإنسانية، عاكسا المعايير الاجتماعية للشعوب، وتقاليدها وأساليب حياتها، داخل المنزل وخارجه، ومتسقا مع بيئة المنطقة، ومناخها، وطبيعتها.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتأثرا بالحاجة إلى إسكان ملايين البشر الذين دمرت منازلهم، ظهرت نظريتان فيما يتعلق بتعريف المنزل الكافي.

النظرية الأولى، نظر فيها إلى المنزل على أنه آلة يستعملها الإنسان، تماما مثل السيارة أو الثلاجة، أي بوصفه شيئا يمضي فيه الإنسان بضع ساعات يوميا. وبالتالي فإن المنزل يمكن أن يكون مضغوطا ومختصرا، صغيرا في المساحة، ومنخفض التكلفة، وشأنه شأن الآلة، يمكن إنتاج كل عناصره المكونة من مصنع، ويتم تجميعها خلال بضعة أيام أو ساعات. وقد أدى هذا النهج إلى ظهور الحجيرات الضيقة القبيحة و«خلايا النحل» المتشابهة في عدد كبير من المستوطنات في كل أنحاء العالم، كتجسيد «المجتمع الآلة» المفتقر إلى الجوانب الإنسانية. وبرغم نجاح هذا النهج في

مواجهة التحدي المتمثل في توفير المسكن لملايين المحرومين من المأوى، فقد خلق مشكلات اجتماعية لا حصر لها.

أما النهج الثاني، نهج «المنزل العضوي»، فيعتبر المنزل خلية حية تولد وتنمو وتستهلك الطاقة والمواد وتفرغ الفضلات، ثم تفسد وتموت. وبوصفه كائنا عضويا يتكيف مع استخدام الإنسان، يتعين أن يشتمل المنزل على العنصر الإنساني الذي يميز بين الإنسان والآلة. وعلى ذلك فالمنزل هو تعبير عن فردية الإنسان وتفرده، وهو المحور الرئيسي لتحققه الذاتي.

ومن الواضح أن النهج الأول غير مقبول، بينما قد يتعذر تحقيق النهج الثاني. وقد أثبت إنتاج العناصر المكونة للمنزل على نطاق واسع جدواه العملية-فالتوحيد القياسي للعناصر المكونة التي تؤدي الوظيفة نفسها أدى بالفعل إلى تخفيض التكلفة، كما حسنت الميكنة مستوى الإنتاجية وسرعت عملية الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإن بناء أفراد الأسرة لمنزلهم الخاص طبقا لحاجاتهم ورغباتهم الخاصة يتطلب تكلفة تفوق الموارد المالية المتاحة لمعظم الناس في العالم العربي.

وعلى ذلك فإن المنزل الكافي بالنسبة للمنطقة يتعين أن يكون حلا وسطا بين النهجين الأول والثاني، أي نوعا من الموازنة بين المرغوب فيه والقابل للتحقيق.

العوامل المؤثرة في تعريف المأوى الأساسي:

دفع التكاليف:

الدول الغنية قليلة السكان هي وحدها القادرة على دفع التكاليف المطلوبة لتوفير إسكان مجاني أو معان بمبالغ مالية كبيرة. وفي الحالات القليلة التي وفرت فيها الحكومات السكن، كمنحة خالصة، كانت النتيجة المعتادة هي عدم الاقتناع والإهمال، مع التلف النهائي للمبنى. ويبدو أن الإسكان المقدم مجانا من جانب الدولة يفشل في خلق إحساس بالملكية والانتماء، أو الرغبة في الحفاظ على الملكية وتحسينها. فحتى الحكومات الاشتراكية الغنية نسبيا مثل حكومة العراق بدأت تتقبل حقيقة أن الإسكان يتعين أن يدفع مقابل مادي له من جانب المنتفعين. على أن الحكومات تستطيع أن توفر الإعانة المالية وتقدم ترتيبات للسداد المريح من خلال نظام القروض

عن طريق البنوك أو الشراء بالتقسيط.

القدرة على تحمل النفقات:

حيث إنه يتعين على الساكنين دفع تكلفة الوحدة السكنية، لذا ينبغي أن تكون التكلفة محتملة، وبالتالي فإن الحد الأقصى للتكلفة ينبغي أن يحدد من زاوية دخل الأسرة. والاتجاهات الحديثة في هذا الشأن تحدد نسبة 40٪ من دخل الأسرة كحد أقصى للقيمة الإيجارية، أو لقسط التمليك.

المناخ:

يمثل مناخ البلد المعني عاملا رئيسيا فيما يتعلق بتعريف المأوى الأساسي. ففي المناخ البارد يتعين أن تكون المنازل محكمة الإغلاق ومعزولة جيدا ؛ أما في المناخ الحار فإنها تتطلب شكلا ما من العزل، أو القصور الذاتي الحراري لتوفير درجة معينة من الراحة الحرارية. فالمظلة الشمسية التي تعلو النوافذ ضرورية، على سبيل المثال، لتقليل تدفق الحرارة إلى المنزل، كما يمكن استخدام باحة الدار المفتوحة بعد إحاطتها بسياج، وتظليلها للأنشطة اليومية العادية بل للنوم أيضا.

ومن الأمثلة على أهمية مواءمة المناخ ذلك المشروع التجريبي الذي نفذته هيئة وادي الأردن، حيث تم تطوير نظام إسكاني منخفض التكلفة، يتضمن بناء جدران خرسانية سمكها 3 سنتيمترات. فعلى الورق، كانت الفكرة رائعة، لكن بمجرد الانتهاء من البناء ظهر أن المنازل المبنية «شديدة الحرارة» في فصل الصيف، نتيجة لأنها لا تملك أي قصور ذاتي حراري، وأن درجة الحرارة داخلها أعلى كثيرا من درجة الحرارة بالخارج، وترتب على ذلك رفض الناس للإقامة فيها، وتم وقف المشروع نهائيا.

لقد ثبت بوجه عام أن البناء الثقيل المصمت الذي تستخدم فيه مواد ذات قدرة عالية على التخزين الحراري (مثل الطين) هو النمط المثالي، عبر العصور، للبناء في المناطق ذات المناخ الحار الجاف. وهناك بعض المنازل القديمة من هذا النوع بحوائط طينية سمكها 80 سم ما زالت موجودة في وادي الأردن. وداخل هذه المنازل يستمتع المرء بجو لطيف بالغ الاعتدال في أيام الصيف القائظة، ومما يؤسف له أن تقنية البناء المستخدمة في هذه

المنازل فقدت الآن (هناك محاولات يبذلها بعض المهندسين المعماريين لإعادة إدخالها)، فضلا عن أن الناس تميل إلى تفضيل الأسطح الملساء والمتينة التي توفرها الخرسانة.

الاعتبارات الاجتماعية والثقافية:

ينبغي أن تتفق الوحدة السكنية مع السمات الاجتماعية والثقافية والدينية لمن سيقيمون فيها.

وقصة البدو في الأردن والعراق مثل شهير في هذا المجال. فبعد أن منحتهم الحكومة مساكن حضرية الطراز، نصبوا خيامهم في الحديقة، وأسكنوا حيواناتهم في المنازل، واستخدموا حوض المطبخ والبانيو (حوض الاستحمام) كمعالف تغذية. وفي حالات كثيرة تغلبت غريزة التجوال والرغبة في حرية الصحراء، وترك المنزل خاليا أغلب أيام السنة.

ولقد صمم الإسكان المخصص للمهاجرين من الريف إلى المدن في أغلب الحالات طبقا للمقاييس الحضرية، مما أدى إلى تفسخ البيئة البنائية نظرا لاستمرارهم في ممارسة أسلوب الحياة الريفية. فقد أسكن المهاجرون المصريون إلى القاهرة، على سبيل المثال، في شقق سكنية فانتهى بهم الأمر إلى بناء عشش للدواجن في النوافذ، وتربية الأغنام على أسطح المباني. ومن الأمثلة الأخرى رعاة جاموس الماء بالعراق الذين وفرت لهم مساكن في إطار مشروع لتصنيع إنتاج الألبان. ومن المعروف أن جاموس الماء يحتاج إلى ثقوب مائية موحلة أو مجرى مائي. وكان أقرب مجرى مائي على مسافة بعيدة جدا من المنازل، فحاول الرعاة منذ البداية حفر ثقوب مائية بالقرب من منازلهم، وعندما منعوا من ذلك تركوا المنازل ليقيموا بالقرب من المجرى المائي.

ومن الأمثلة الشهيرة لرفض الإقامة في المساكن ما حدث في قرية القرنة في صعيد مصر.

فقد بنيت قرية جديدة لإسكان النوبيين الذين كانوا يقيمون في ذلك الوقت في أوضاع سكنية بائسة في تل قريب-على أن هؤلاء الناس اعتادوا أن يكسبوا رزقهم من قبور قدماء المصريين الموجودة في منحدرات ذلك التل-سواء من خلال التعامل مع السياح، أو من بيع ما يعثرون عليه من آثار

عن طريق عمليات حفر غير مشروعة. وكان معنى الانتقال إلى القرية الجديدة نهاية المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لهم، ومن ثم فقد بقوا. وظلت القرنة، تلك القرية الجميلة بمبانيها المتفردة وبالغة الروعة، مهجورة حتى يومنا هذا.

مثل هذه الأمثلة تؤكد الحقيقة القائلة إن العادات المحلية والأعراف الاجتماعية يتعين أخذها بعين الاعتبار، فضلا عن مدى قدرة الناس على إجراء تغييرات في أساليب حياتهم في مواجهة الواقع الاقتصادي ومجالات الواقع الأخرى.

ومع ذلك فقد أبدى الناس قدرة ملموسة على التواؤم مع الأوضاع المعيشية المختلفة، وخصوصا في مواجهة الضغوط الاقتصادية. فقد رفض الناس في البداية مشروعات إسكانية متعددة قامت بتنفيذها هيئة الإسكان بالأردن، أو قبلت على مضض مع إبداء العديد من الشكاوى، فالشقق لم تكن مقبولة وال أسرة تريد مسكنها المنفصل عن غيره من المساكن، ومع الوقت، مع ارتفاع أسعار السكن، لم يعد أحد يعترض على هذا النوع من الشقق، وأصبح محلا للقبول بالتدريج.

القوة والمتانة:

أوضحت تجارب عديدة للإسكان منخفض التكلفة أهمية الإنشاء القوي المتين.

فمثل هذا الإسكان رخيص التكلفة، والمشيد تشييدا غير دائم، ما أن تمر عليه خمس سنوات من تأثير العوامل الجوية وسوء الاستعمال حتى يصل إلى حالة من التلف والتدهور يتوجب معها استبداله. والواقع أن الحلول السريعة والسهلة من هذا النمط لم تحل مشكلة الإسكان، بل أرجأتها لفترة فحسب.

وقد أدى ذلك بالعديد من الباحثين في مجال الإسكان إلى التشديد على أهمية توافر القوة والقدرة على التحمل في هياكل المباني في مشروعات الإسكان حتى لو جاء ذلك على حساب جودة التشطيبات، والتي يستطيع الحائز أن يضيف إليها ويحسنها ويعنى بصيانتها. وفي هذا النهج، تستطيع الأسرة، مع تحسن ظروفها المالية، أن تدخل تحسينات على الوحدة السكنية

بدلا من تركها بحثا عن مسكن أفضل.

التنسيق القياسي:

يرتبط حجم الغرفة ارتباطا وثيقا بحجم الأثاث. وقد حاول العديد من المعماريين أن يحددوا أحجام الغرف من زاوية الوظيفة ونوع الأشغال، فاكتشفوا في النهاية أن فقراء الناس، الذين يميلون إلى امتلاك، أثاث عتيق وضخم الحجم (وربما مستعمل)، يجدون الغرف صغيرة للغاية. وفيما عدا هذه الفئة، يظل العالم من دون أبعاد قياسية فيما يتعلق بالأثاث، مما يتعذر معه تحديد الأحجام المثلى للغرف.

وبطبيعة الحال فإن التنسيق القياسي يعني أكثر من ذلك. فهو يمثل توحيد أبعاد المبنى من زاوية بعد قياسي أساسي. وهو ما يؤدي إلى خفض التكاليف من خلال تقليل الفاقد في مواد البناء، وقوة العمل، وتبسيط التصميم، وتسهيل الإنتاج واسع النطاق للوازم والتركيبات.

العوامل النفسية الاجتماعية:

فضلا عن الأساس الاجتماعي / الاقتصادي لرفض النوبيين لقرية القرنة النموذجية الذي سلف ذكره، هناك عامل آخر ترك أثرا هو الأكثر أهمية. فقد بنيت القرية على الطراز الإسلامي التقليدي، وبنيت الأسطح على شكل قباب. وفي مجتمع النوبة تعلو القباب عادة أضرحة القديسين والأولياء، وهكذا يصعب على النوبي العادي أن يقيم وفوق رأسه قبة نظرا لارتباط مثل هذه الأشكال البنائية بالقبور والموت. وعلى نحو مشابه، قيل عن الأسطح المضلعة، التي جربت مرة واحدة في الأردن، أنها تصيب بعض الناس بحالة من الخوف المرضي من الأماكن المغلقة.

ومن الواضح، بوجه عام، أن أدق التفاصيل وأصغرها يمكن أن تسهم إسهاما ملحوظا في زيادة، أو تقليل مدى تقبل الناس لسكن ما.

البيئة البنائية:

رأينا فيما سبق أن تعريف المأوى الأساسي لا يستمد فقط من الوحدة السكنية الفردية، بل يتعين أن يربط بالبيئة النباتية، وأن الكيفية التي ترتبط

بها الوحدة السكنية بالوحدات السكنية المحيطة بها، والكيفية التي يتم بها خدمتها من حيث توفير المياه، وتصريف المجاري، والتخلص من القمامة، والقوة الكهربائية، الخ، ومدى بعدها عن خدمات المجتمع المحلي ومكان العمل، وكيفية تفاعل أهل المنزل مع جيرانهم. كل ذلك يحدد نوعية الحياة (أو الافتقار إليها).

وهو ما يثبت الحاجة إلى التنظيم والتخطيط، وبالتالي فإن السلطات المختصة لا تستطيع أن تعتبر أن عملها قد انتهى بمجرد إتمام بناء المنازل وتوزيعها، بل يجب أن تعمل بصورة مستمرة على الحفاظ على ترقية مستوى الحياة في تلك المناطق من خلال توفير الخدمات، والعمل الاجتماعي اللازم لتوعية شاغلي المنزل بأهمية الحفاظ على البيئة.

تعريف المأوى الأساسي

مقدمة:

تبذل في الوقت الحاضر محاولات عديدة لوضع معايير محددة لتعريف المسكن الأمثل. وقد قيل إن وزارة الإسكان والتعمير بالعراق، على سبيل المثال، قد وضعت تعريفا للمأوى الأساسي المطلوب للمناطق المختلفة في العراق[4].

ويتعين أن يكون التعريف برجماتيا (عمليا)، يأخذ بعين الاعتبار حجم المشكلة، وموارد البلد وإمكاناتها. كما يجب أن يوضع (أي التعريف) طبقا لمجموعة من مقاييس الحد الأدنى التي تغطي كل جوانب الإسكان بدءا من الوحدة السكنية نفسها حتى البيئة البنائية. وتوفر مستويات الحد الأدنى التي اقترحتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية[5] للإسكان الدائم منخفض التكاليف، ولتحسين الإسكان القائم منخفض المستوى خطوطا مرشدة مفيدة للغاية. فالتعريف ينبغي أن يشمل تخطيط المنطقة المحيطة، وتخطيط أراضي البناء، وتخطيط البناء، والإنشاءات، وأنابيب المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والتدفئة، الخ. وهذه المقاييس يتعين أن تتبنى على متطلبات التنفيذ، كما يمكنها أن تخفض التكاليف، فضلا عن توفير خط قاعدي، أو خط أساس يمكن أن تبني عليه الخطط والمواصفات وتقديرات التكلفة، ومحك لتقييم الحاجات السكنية. وفيما يلي نورد باختصار التعريفات القابلة

للتطبيق العملي.

تخطيط المنطقة المحيطة:

يتعين تخطيط المنطقة المحيطة، أو المدينة السكنية، أو المنطقة السكنية على نحو يكفل أفضل استخدام للأراضي المتاحة في توفير المرافق الخاصة والتجارية والعامة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

1- توفير تقسيم متسق وكاف للمناطق يتيح إمكانية النمو والتغيير في المستقبل، ويحمي من الدخان والضوضاء وزحام المرور وأشكال الإزعاج الأخرى المرتبطة بالنشاط الصناعي والتجاري.

2- وضع حدود لكثافة الأشخاص، والوحدات السكنية لتوفير بيئة مقبولة صحيا وماديا واجتماعيا.

3- توفير مداخل ومخارج للمنطقة وطرق كافية للمرور داخلها.

4- توفير المحلات التجارية، والأسواق، والتسهيلات التجارية الأخرى التي تحتاجها المنطقة السكنية عادة بصورة يومية، وفي مواقع قريبة من الوحدات السكنية.

5- توفير الخدمات العامة: كالحدائق، والملاعب، والمكتبات، والعيادات، ومراكز الشرطة في مواقع مناسبة، بحيث يسهل للجميع الوصول إليها.

تخطيط أراضي البناء: يتعين أن يحقق تخطيط قطعة الأرض المخصصة للبناء الأغراض التالية:

1- المدخل المريح للمسكن.

2- الإضاءة الطبيعية الكافية، وتهوية الغرف والفراغات.

3- قدر معقول من الخصوصية لكل وحدة سكنية.

4- تخصيص مساحات لغسل الملابس وتجفيفها، وللبستنة، و(أو) للمواشي حسب المطلوب.

5- التوسع المحتمل للمسكن (في حالة المساكن المنفصلة أو شبه المنفصلة، أو الوحدات السكنية المبنية في صفوف متلاصقة).

تخطيط البناء:

عدد، ومساحة، ونمط الغرف، يتعين أن تشمل الوحدة الأساسية للمنزل

العربي النموذجي ما يلي:

1- غرف النوم-غرفة واحدة، أو اثنتين، أو ثلاث حسب متوسط عدد أفراد الأسرة-وفي البلاد العربية، حيث يتجاوز متوسط عدد أفراد الأسرة 6 أفراد، فإن العدد الأمثل هو 3 غرف ؛ غرفة لرب الأسرة وقرينته، والثانية والثالثة للذكور والإناث من أفراد الأسرة، والأقارب المقيمين. ويمكن الاكتفاء بغرفتي نوم بدلا من ثلاث إذا كانت كل غرفة تتسع لسريرين. وتتحدد مساحة غرف النوم جزئيا من خلال العوامل الثقافية، لكن العامل المحدد الرئيسي يتمثل في حجم الأثاث. وتقترح دراسة حديثة المساحات التالية لغرف النوم في الأردن:

الغرفة الأولى: 3,6 × 3,9 م (14,04 م^2)

الغرفة الثانية: 3,6 × 3,6 م (12,96 م^2)

الغرفة الثالثة: 3,9 × 4,2 م (16,38 م^2)

ويمكن تحويل الغرفة الثالثة لغرفة مزدوجة إذا دعت الضرورة.

2- غرفة معيشة، يمارس فيها النشاط العائلي، ويمكن استعمالها كغرفة نوم (للأطفال الذكور عادة). والمساحة المقترحة لهذه الغرفة هي: 3,9 × 4,2 م^2 (16,38م^2). وفي المناطق الريفية بالبلدان ذات المناخ الدافئ مثل: وادي الأردن، والعراق، وقرى مصر، تمثل الباحة المفتوحة والمظللة مكان المعيشة المفضل-فهي المساحة التي تمارس فيها الأنشطة اليومية المعتادة، والأنشطة الاجتماعية في أمسيات الصيف. كذلك ينام الناس في الباحة (أو الفناء)، أو فوق سطح المنزل في الصيف، هربا من الحرارة الجاثمة في الغرف. ومن الأفكار الجيدة في هذا الصدد الفناء الداخلي المشتمل على كرمة عنب، أو شجرة لبلاب. فالكرمة أو اللبلاب توفر الظل في الصيف نظرا لأنها تغطي أغلب الفناء، بينما تسقط الأوراق في الخريف، لتعرض البيت لأشعة شمس الشتاء.

3- غرفة المطبخ والطعام بمساحة قدرها: 2,4 × 3,6 م (8,64 م^2)، وتحتوي على حوض، وأدوات المطبخ، وخزانة، أو دولاب للكؤوس والأطباق، والرفوف، ومنضدة الطعام.

4- حمام بمساحة قدرها: (2,4 × 1,8 م (4,32 م^2)، يحتوي على مرحاض، وحوض، ودش ومساحة فارغة للسخان وللغسيل. وفي المناطق الريفية يفضل

أن تخصص مساحة للمرحاض قدرها: 1,2 × 0,9 م (1,08 م^2) كمبنى ملحق للمنزل مع حجرة صغيرة للاغتسال داخل المنزل مساحتها: 1,8×0,9م (1,62 م^2)، وتحتوي على دش وحوض، ويمكن استعماله للغسيل أيضا.

5- غرف الضيوف، أو الصالون. وتبدو كمتطلب أساسي بالنسبة لأغلب الناس في العالم العربي، سواء في الريف أو في المدن. ومرجع ذلك هو الرغبة في عزل النشاط اليومي للأسرة عن الضيوف، كما أنها تظهر المكانة الاجتماعية للعائلة في المجتمع المحلي. ويتعين بطبيعة الحال أن يكون لها مدخلها الخاص من الباب الرئيسي، وأن تتوافر بسهولة إمكانية عزلها عن بقية المنزل.. والمساحة المطلوبة لهذه الغرفة هي: 4,2 × 3,9 م (16,38 م^2).

6- ارتفاع السقف بالنسبة لكل الغرف ينبغي أن لا يقل عن 2,4 م.

7- مكان التخزين، إما على هيئة سندرة، أو علية، أو غرفة خزين خارجية أو داخلية. لتوفير طاقة تخزين مقدار 8 م 3. والمساحة المطلوبة هي: 1,5 × 2,1 م (3,15 م^2).

التشطيبات الداخلية:

يجب أن تكون كل السطوح الداخلية ناعمة بما يكفي، بحيث لا تجذب الغبار والأتربة بسهولة، ولتسهيل عملية التنظيف. وهو ما ينطبق بتدرج تنازلي للأهمية على الأرضيات، والحوائط، والأسقف. فالأرضيات بالذات ينبغي أن تغسل بسهولة. والحمامات ودورات المياه مهمة بوجه خاص أيضا في هذا الصدد.

ويتعين أن تكون النوافذ كبيرة بما يكفي لتوفير قدر كاف من التهوية والإضاءة الطبيعية، على أنه ينبغي ألا تكون كبيرة جدا حتى لا تدخل منها كمية زائدة من حرارة الشمس في الصيف. كذلك يتعين أن تؤمن كل فتحات النوافذ، وخصوصا في المناطق الريفية، ضد التسلل من الخارج، وأن تثبت فيها مصاريع، وستائر، أو أي حجاب لحماية الخصوصية.

كذلك يتعين أن تكون الأبواب قوية بما يكفي لمقاومة سوء الاستخدام البسيط من جانب الأطفال.

وتتم في هذه المرحلة عمليات الدهان لإضفاء مسحة لونية على البيئة

الداخلية، فأغلب الناس يرون أن دعامات الأسقف المسقطة، أو الأسقف المتعرجة غير مريحة جماليا، وأنه ينبغي تحاشيها إذا أمكن.

أما الأسطح الداخلية فيتعين بالتأكيد أن تكون قابلة لإجراء أي تحسينات أو تغييرات تالية، فالأسر المقيمة تميل، مع تحسن وضعها المالي، إلى تحسين البيئة الداخلية، لإضفاء سماتها الشخصية عليها، وبوجه عام، يتعين تركيز الاهتمام في الطابع الجمالي العام للأسطح الداخلية، بينما يمكن إبداء اهتمام أقل بالأسطح الخارجية في هذه الناحية.

الأثاث:

عملية تحديد الأثاث تتسم بصعوبة أكبر، نظرا لأن المتطلبات والأفضليات تختلف اختلافا كبيرا.

والأثاث مطلوب بوجه عام للجلوس، والأكل، والنوم، والكتابة، والتخزين، وتحتاج المنازل الحضرية إلى أسرة، ومناضد، وكراسي، ودواليب، ورفوف، وغرفة أو دولاب للتخزين، بينما سكان الريف يفضلون الجلوس على الأرض، وفيما عدا خزانة، أو دولاب التخزين، وخزانة الأطباق والأكواب، والمناضد المنخفضة، لا يحتاجون إلا إلى الحشية والفراش. وينبغي أن نلاحظ أن الأسرة يمكن أن تحول أيضا إلى كنب (أرائك) للجلوس، (وهو ما ينطبق أيضا على الحشية بالنسبة للريفيين)، كما يمكن استخدام منضدة الطعام كمكتب لاستذكار الدروس.

الأدوات والأجهزة المنزلية:

الحد الأدنى من الأدوات هو موقد الطبخ، وأواني الطبخ والأكل، وسخان للمياه، ومدفأة أو مدفأتين ومكواة، وطاولة كي. كذلك يعد الراديو الترانزستور من الأشياء الأساسية المطلوبة في المنزل هذه الأيام.

وتعد الثلاجة الصغيرة شيئا ضروريا أيضا في المناطق ذات المناخ الحار.

الخدمات الداخلية:

يتعين أن تشمل الوحدة السكنية التوصيلات اللازمة للمياه والكهرباء. وينبغي توفير صنابير مياه في المطبخ والحمام (أو دورة المياه الخارجية،

وغرفة الغسيل الداخلية في المناطق الريفية)، ويتعين أن يوجد بكل غرفة مصدر واحد للإضاءة الكهربائية، ومصدر واحد للتيار على الأقل.

وفي المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة أو المتناثرة، والمناطق الريفية النائية يمكن استخدام المصدر المجاور للمياه النقية، كما يمكن توفير الإضاءة والطاقة أو القوة المحركة بوسيلة أخرى غير الكهرباء.

وتمثل أنابيب أو مجاري الصرف عنصرا أساسيا، مع خروج الأنابيب من المطبخ والحمام إلى شبكة مجار عمومية أو مجرور (بالوعة).

التشييد:

يجب أن يكون هيكل البناء قويا، وذا قدرة تحمل عالية حتى يصمد أمام العوامل الجوية العادية، وسوء الاستعمال لعدة سنوات دونما حاجة إلى صيانة كثيرة. كما يتعين أن يوفر قصورا ذاتيا أو عزلا حراريا وصوتيا، بحيث يمتص الجانب الأكبر من أي زيادات مفرطة في البيئة الخارجية، ويوفر مناخا داخليا مريحا بدرجة مقبولة.

ويتعين أن تكون النوافذ والأبواب قرية ومتينة ومغطاة بحواجز-شبكية من السلك لمنع دخول الحشرات، ومظللة من الشمس (في الصيف)، كما ينبغي أن تسمح أحجام النوافذ والفتحات الخارجية بدخول قدر كاف من الإضاءة الطبيعية والتهوية لكل غرفة.

ويتعين أن توفر الجدران الداخلية، والأبواب، والنوافذ الخصوصية اللازمة للمنزل داخليا وخارجيا، بصريا وصوتيا.

كذلك يتعين أن يكون الهيكل مرنا بما فيه الكفاية، بحيث يسهل عمليات التحسين والتعديل والتوسيع.

أنابيب المياه والصرف الصحي:

يلزم توفير كميات ثابتة من المياه الصالحة للشرب والخالية من التلوث. ويفضل، كلما أمكن، أن تربط بشبكة عامة، والبديل المقبول إذا تعذر ذلك هو وجود صنبور عمومي للمياه، كما يمكن تركيب خطوط موصلة للمياه من البئر، أو النبع القريب في المناطق النائية، طالما تمت كفالة توافر كمية كافية من المياه الصالحة للشرب.

والحد الأدنى لحجم المياه المطلوب توفيرها هو 50 لترا للساكن يوميا. وفي الأماكن التي يتعذر فيها توفير كمية ثابتة من المياه، يتعين أن يكون لكل وحدة سكنية خزان مياه بسعة تخزين مقدارها ١م^3 على الأقل.

ويتعين أن تفرغ الصنابير داخل الوحدة السكنية مياهها في حوض مصنوع من مادة كتيمة (أي لا ينفذ منها الماء) سهلة التنظيف. ويتعين أن تفرغ الأحواض والمراحيض والأدشاش مياهها في أنبوب مجار عمومي، أو في صهريج فردي للفضلات العضوية، أو «مجرور»، أو ما شابه ذلك.

التركيبات الخارجية والخدمات:

يتعين أن تزود الوحدة السكنية بفراغ خارجي: فراندة، أو شرفة، أو، وهو الأفضل، حديقة صغيرة، هو ما يعد شيئا ضروريا في نظر أغلب شعوب الشرق الأوسط للأغراض الاجتماعية الترفيهية. كما أنها تؤدي وظيفة مفيدة أخرى مثل «نشر الملابس المغسولة» الخ. وتؤدي الباحة، أو الفناء، في المناطق الريفية الوظيفة نفسها بطريقة نموذجية.

وتمثل الحوائط والأسوار الخارجية مطلبا ضروريا أيضا للأغراض المتعلقة بالأمن ولأغراض ثقافية، فضلا عن استخدامها كمكان لتربية الماشية أو الدواجن.

وفضلا عن توصيل المياه والكهرباء للوحدات السكنية (حيثما أمكن ذلك) يتعين أيضا توفير شبكة مجار كافية، أو شاحنات لنزح «المجاري»، علاوة على الجمع المنتظم للمخلفات أو توفير نظام كفء للتخلص من المخلفات.

ويتعين أن تظل الطرق في حالة جيدة من الترميم مع تزويدها بشبكة كافية من البلاعات لشفط أي طفح مفاجئ للمجاري، حتى لو كانت شبكة سطحية لمنع تكوين البرك. وينبغي الحفاظ على نظافة الطرق والأرصفة إما باستخدام عربات تنظيف الشوارع التابعة للبلدية من خلال تعاونية خاضعة للإشراف الحكومي.

ويتعين أن تكون الأماكن المفتوحة، والحدائق، ومناطق الترفيه في مواقع قريبة، وبأعداد كافية.

ومن أوضح أشكال إساءة استخدام البيئة في العواصم العربية هو تلوث

الهواء نتيجة عوادم السيارات والمصانع. وفضلا عن الافتقار لتشريع يقنن مكافحة التلوث، فإن القضية الرئيسية هنا هي الازدحام الشديد: فالعربات هائلة العدد، والأماكن المفتوحة قليلة جدا، وهو ما يثير-شأنه شأن الجوانب الاجتماعية والمادية الأخرى للتدهور البيئي-إلى أهمية الحفاظ على الكثافة السكانية عند مستوى يسهل تطويعه.

الخلاصة:

عرفنا فيما سبق الوحدة السكنية الأساسية في المنطقة العربية تعريفا تجريبيا«تجزيئيا». وسوف يختلف التعريف الكامل بالتأكيد من بلد لآخر، ومن منطقة لأخرى داخل كل بلد. ويحتاج كل بلد إلى إجراء دراسة شاملة من أجل صياغة تعريف أكثر دقة طبقا للحاجات الخاصة لكل فئة من سكانه. ويتعين أن تتم صياغة أي تعريف بدرجة معينة من العملية (البرجماتية) آخذين بعين الاعتبار موارد البلد، وقدرتها على توفير المأوى الأساسي الذي جرى تعريفه لكل سكانها.

وفيما يتعلق بتحديد التكلفة، يمكن دراسة المأوى الأساسي من حيث المساحة، ثم التصنيف تبعا لعدد الغرف.

وفيما يتعلق بتحديد المرافق الداخلية كالمطبخ، والحمام، وغرفة الخزين بالنسبة للمناطق الحضرية، والمطبخ، ودورة المياه الخارجية، وغرف الغسيل الداخلية، وغرفة الخزين بالنسبة للمناطق الريفية، يمكن تصنيف الوحدات السكنية على النحو المذكور في جدول (1). وقد تم حساب مساحة الأرض الإجمالية لكل نوع على أساس مجموع مساحة كل غرفة بالإضافة إلى 20 ٪ للحوائط والممرات الفاصلة بين الغرف.

وتكلفة بناء الوحدة السكنية بالمواصفات المذكورة فيما يتعلق بالهيكل، والتشطيب، والتركيبات والتجهيزات، فيما عدا أنابيب المياه والصرف الصحي، تقدر بما يلي:

المناطق الحضرية: 115 دولارا أمريكيا لكل متر مربع من مساحة الأرض.

المناطق الريفية: 105 دولارات أمريكية لكل متر مربع من مساحة الأرض.

وهو ما يعادل تقريبا 5, 34 دينار أردني، و 8, 32 دينار عراقي، و5, 41 جنيه مصري بالنسبة للمناطق الحضرية، و5, 31 دينار أردني، و30 دينارا

عراقيا، و 38 جنيها مصريا بالنسبة للمناطق الريفية. (تقديرات عام 1979).

ويورد الجدول (1) بالملحق التقديرات المتعلقة بتكلفة أنابيب المياه، والصرف الصحي، وأساسات المبنى.

جدول رقم (1) تصنيف الوحدات السكنية

النوع (الصنف)	المحتويات	مساحة الأرض للوحدة السكنية (بالمتر المربع)	
		الريف	المدن
غرفة واحدة	غرفة معيشة/ غرفة نوم رقم 3 و(منافع)	37.04	38.99
غرفتان	غرفة معيشة / غرفة نوم رقم 3 ، غرفة نوم رقم 1 ، و(المنافع)	53.89	55.84
ثلاث غرف	غرفة معيشة / غرفة نوم 3 ، غرفة نوم 1 غرفة نوم 2 ، و(المنافع)	69.54	71.39
أربع غرف	غرفة معيشة / غرفة نوم 3 ، غرفة نوم 1 1 ، غرفة نوم 2 ، صالون ، و(المنافع)	89.1	91.04

وتقدر تكلفة البنية الأساسية للخدمات بما يوازي 15 ٪ من تكلفة التشييد (بما في ذلك توصيل أنابيب المياه والصرف الصحي) بالنسبة للمناطق الحضرية، و10 ٪ بالنسبة للمناطق الريفية.

ويمكن أيضا تقدير تكلفة الأثاث والأدوات المنزلية. على أنها ستكون تقريبية للغاية نظرا لاختلاف أسعار الأثاث والأدوات المنزلية اختلافا كبيرا من بلد لآخر داخل المنطقة. ومع ذلك فقد حاولنا تقدير هذه التكلفة. وتمت صياغة هذا التقدير في شكل قائمة بالبنود الأساسية، كما هو موضح في الجدول رقم (4) الخاص بالمناطق الحضرية، وجدول رقم (5) الخاص بالمناطق الريفية الواردين في ملحق الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (2) التكلفة الإجمالية المقدرة لكل صنف من الوحدات السكنية.

مشكلة الإسكان وطبيعتها أبعادها في ثلاثة أقطار عربية:

هناك نقص في الإسكان الكافي في أغلب بلدان العالم، وفي العديد من

بلدان العالم الثالث بلغت مشكلة الإسكان حد التفاقم. ويتفوق معدل التمدين والنمو السكاني على معدل إنتاج الوحدات السكنية إلى درجة تهدد بالخطر، كما تزيد عوامل الفقر والحروب وكوارث الطبيعة من اتساع الفجوة.

وسيبلغ عدد سكان العالم عام 2000، حسب التقديرات، 6500 مليون نسمة، نصفهم سيعيش في مناطق حضرية، و5200 مليون في البلدان النامية. وفي العام 2025 سيصل عدد سكان العالم إلى حوالي 11000 مليون، منهم 8000-9000 مليون في البلدان النامية. وسوف تنعكس هذه الأرقام في الطلب على الإسكان، والذي يقدر بحوالي 730 مليون وحدة عام 2000 للبلدان النامية وحدها.

ويبلغ العدد الإجمالي لسكان المنطقة العربية في الوقت الحاضر حوالي 150 مليونا، ينتشرون في منطقة مساحتها 12 مليون كيلومتر مربع، بكثافة سكانية معدلها 12 شخصا لكل كيلومتر مربع وهو معدل منخفض بالمقارنة ببلدان مثل: فرنسا (106 أفراد لكل كيلو متر مربع)، وبريطانيا (247)، وبلجيكا (350)، وهولندا (388). فهناك ؛ بطبيعة الحال، مساحات شاسعة في العالم العربي عبارة عن صحراء غير مأهولة عمليا.

حجم النقص في مجال الإسكان:

حتى تحصل كل أسرة على مسكن خاص بها، فإن ذلك يتطلب معدل إنتاج قدره 10 مساكن لكل 1000 ساكن سنويا (رقم الأمم المتحدة المستهدف هو 5- 10 مساكن لكل 1000 سنويا) وفي عام 1968 كان معدل الإنتاج المستهدف في بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية (مقدرا بعدد الوحدات لكل 1000 ساكن) على النحو التالي: بلجيكا 9 ,4 ؛ فرنسا 2 ,8، إيطاليا 0 ,5، لوكسمبرج 4 ,5، هولندا 7 ,9، ألمانيا الغربية 6 ,8.

والواقع أنه حتى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية لم تستطع تحقيق الرقم المستهدف[7].

وللمقارنة، كان معدل الإنتاج المستهدف في بعض البلدان المتقدمة المختارة عام 1970 على النحو التالي: أوروبا 4 ,8، اليابان 14، أوروبا الشرقية 8، السويد 6 ,13، أستراليا 3 ,11، الدانمارك 4 ,10، روسيا 4 ,9، فرنسا 3 ,9، أسبانيا 9 ,0 وخلال نفس الفترة كان المعدل المستهدف في عدد مختار من

جدول رقم (2) تقديرات تكلفة المسكن الأساسي :

(الصنف)	مساحة الأرض للوحدة السكنية (بالمتر المربع)					
	المساحة الاجمالية للأرض (م2)*	تشييد المباني**	البنية الأساسية للتشييد	إجمالي التشييد	الاثاث والأدوات المنزلية	الإجمالي الكلي
المدن						
غرفة واحدة	39	5115	767	5882	1390	7272
غرفتان	56	7070	1061	8131	1730	9861
ثلاث غرف	71	8795	1319	10114	1960	12074
أربع غرف	91	11095	1664	12759	2430	15189
القرى						
غرفة واحدة	37	4465	447	4912	760	5672
غرفتان	54	6250	625	6875	1030	7905
ثلاث غرف	70	7930	793	8723	1220	9943
أربع غرف	89	9925	993	10918	1460	12378

* مقربة إلى أقرب متر .

** بما في ذلك توصيل أنابيب المياه والصرف الصحي - وتكلفتها 630 دولارا للمدن و580 دولارا للريف .

البلدان النامية على النحو التالي: مصر ١، تونس 5, ١، ليبيا 96, 2، الجزائر ١، سري لانكا 8, 0، اليمن ١, 0، العراق 8, ١، ترينيداد 2، كولومبيا 2, ١.

ويبلغ النقص في عدد المساكن في ريف وحضر منطقة آسيا والباسفيكي معدلات هائلة. ففي الهند، على سبيل المثال، بلغ النقص في بداية عام 1978 ما يقارب من 7, 16 مليون وحدة سكنية. بينما بلغ النقص المتوقع في عام 1981 في بانكوك 180000 وحدة. وقد تكاثرت الأحياء الفقيرة والمستوطنات المبنية على أراض مملوكة بوضع اليد في المناطق الحضرية بمعدلات سريعة. وفي إيران، والهند، والفليبين، وسري لانكا، وفيتنام، بوجه خاص، يعيش ما بين 20 ٪ و 25 ٪ من سكان المناطق الحضرية في مثل هذه المستوطنات. وتبلغ نسبة السكان الذين لا يستطيعون تدبير نفقات الخدمات الحضرية بأسعار تكلفتها الحالية حوالي 60 ٪ في بعض الحالات[8]. وفي إيران يقدر النقص في عدد الوحدات السكنية بحوالي مليوني وحدة. ويصل هذا النقص في الفليبين إلى 7, 3 مليون وحدة. وفي آسيا ككل يتوقع أن يصل العجز إلى حوالي 80 مليون وحدة.

عوامل وراء المشكلة الإسكانية:

نورد فيما يلي الأسباب الرئيسية للعجز في الإسكان الكافي. وتنطبق هذه الأسباب-بوجه عام-على أغلب البلدان.

١- الزيادة السكانية، والتي زاد معدلها زيادة كبيرة في البلدان الأقل تطورا نتيجة انخفاض معدل الوفيات.

2- التمدين المتزايد، أو هجرة الأسر الريفية إلى المراكز الحضارية بحثا عن حياة أفضل. وهذا الانتقال يفسر بعوامل«جذب» مثل: توافر فرص أفضل للعمل والتعليم في المناطق الحضرية، وبعوامل «طرد» مثل: الازدحام الشديد للمساحة المتاحة من الأراضي القابلة للزراعة، والميكنة المتزايدة لقسم كبير من القطاع الزراعي.

3- يحتاج الإسكان إلى نسبة توظيف عالية لرأس المال، وهو ما يعني الاحتياج إلى مقدار كبير من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الإنتاج. ونتيجة طول فترة استرداد رأس المال المستثمر في الإسكان فإنه يعتبر قطاعا غير مربح. وهكذا فإن ضخامة رأس المال المطلوب، والعائد الضئيل

لاستثماره في مجال الإسكان يعنيان ببساطة أن بلدان العالم الثالث لن تتمكن من تجميع الكميات الضرورية من رأس المال.

4- غالبا ما يحتل الإسكان أولوية ثانوية في خطط التنمية القومية، انطلاقا من افتراض أن النمو الاقتصادي سيوفر بمرور الزمن الحلول الملائمة للمشكلة.

5- الفئات المحرومة من الامتيازات من السكان يستخدمون كل ما لديهم من إمكانات مالية لإشباع الحاجة إلى الغذاء والاحتياجات الملحة الأخرى، ولا يبقى شيء يذكر ليدفعوه من أجل الإسكان.

6- تكلفة الإسكان عالية جدا بالمقارنة بدخل الأسرة، ويتعين، لكي يتم إسكان كل أسرة، ألا تتعدى تكلفة بناء المسكن الواحد (بما في ذلك سعر الأرض) مقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف متوسط دخل الفرد سنويا[7]، إلا أن متوسط التكلفة للمسكن الواحد في كل البلدان تقريبا يتجاوز ذلك كثيرا. ففي أوروبا، على سبيل المثال، يتراوح الرقم ما بين 6 و 12 ضعف متوسط الدخل السنوي الفردي.

وعلى ذلك فحتى لو توافرت الاعتمادات المالية، فسوف يتعين على الحكومات الراغبة في توفير الإسكان الملائم لمن يحتاجونه أن تمول عملية التشييد إما بتقديم القروض وإما في شكل هبة. ويمكن للهيئات الحكومية أن تقدم قروض إسكان بموجب شروط دفع متفق عليها، لكن هؤلاء الذين يحتاجون للسكن حقيقة-أي الفقراء-لا يمكنهم الوفاء بمثل هذه الشروط. والبديل إذا هو توفير المساكن مجانا، وهو أمر لا يقدر عليه سوى الحكومات الغنية قليلة السكان.

الوضع الإسكاني في الأردن:

يمر الأردن بفترة من التصنيع والتمدين. ولقد قطع بالفعل شوطا كبيرا في مجال التمدين. فقد تم توطين جميع اللاجئين-وهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من السكان-في المناطق الحضرية. وفي محافظة عمان (العاصمة) يقيم 56,4 من سكان الضفة الشرقية. ولا تتوافر أرقام فيما يتعلق بهجرة سكان الريف إلى المدن ومع ذلك يمكن القول إن معدلاتها كبيرة.

ويورد تقرير عنوانه (The Multi-Purpose Household Survey) مؤشرات قيمة فيما يتعلق بالوضع الإسكاني في الأردن. وسيجد القارئ تلخيصا لها في الجدول رقم (3). على أن هذه المؤشرات السكنية ليست كافية بذاتها لتوضيح الوضع الإسكاني لفئات عند مستوى الفقر. وهي توفر فحسب،- بوصفها متوسطات-صورة إجمالية للوضع. ويساعد التقرير الذي استمدت منه تلك المؤشرات، برصده التفصيلي للمناطق والمدن، على وضع أولويات الاحتياج للأنحاء المختلفة للبلاد. على أنه يخفق في تقديم صورة واضحة للوضع الإسكاني للفقراء.

وبرغم الافتقار إلى الأدلة الإحصائية إلا أن الملاحظة المباشرة توضح أنه بالإضافة إلى المستوى الإسكاني المتدني في مخيمات اللاجئين الأحد عشر (والتي يقيم فيها ما يزيد على 200000 شخص) وفي الأحياء الفقيرة على أطراف العاصمة، فإن هناك ازدحاما شديدا. وتشترك أكثر من أسرة في استخدام السكن الواحد. ويرجع ذلك إلى الحجم الكبير للأسرة، ونقص المساكن وارتفاع تكلفتها، وضآلة الدخول، بل إن العديد من اللاجئين وساكني الأحياء الفقيرة لا يتمكنون من العثور على مسكن، حتى بعد التحاقهم بعمل وتوافر الإمكانات المالية للانتقال لمسكن أفضل، نتيجة عدم توافر مساكن بشروط مالية معقولة.

وتقول التقديرات إن 20000-30000 أسرة فقط هي تلك التي تعيش في إسكان «دائم»، مبني من القرميد الطيني، أو الكتل الإسمنتية، أو الخرسانة المسلحة، أو الأحجار. أما بقية الأسر فتعيش في خيام، أو كهوف، أو أكواخ، أو مخيمات اللاجئين، وقد تم تحسين مخيمات اللاجئين نفسها، بصورة متدرجة، بالجهود الفردية، إلا أنها لا تزال بلا كهرباء، أو شبكة داخلية للمياه والصرف.

ويتضح مدى شدة الازدحام من خلال عدد الأشخاص لكل غرفة، والذي يبلغ في حالة الأردن 2,4 شخص (الرقم في الولايات المتحدة هو 0,6، وفي الاتحاد السوفيتي 1,3، وفي الهند 2,8). وقد أدرج ماكهيل وماكهيل(2) الأردن في بلدان الفئة جـ، والتي يبلغ متوسط عدد الأفراد لكل غرفة فيها 1,4 فرد.

ومن النتائج الهامة المترتبة على ارتفاع معدل المواليد وارتفاع النسبة المئوية للسكان تحت سن 14 عاما، فضلا عن مشاركة أكثر من أسرة في

استخدام المسكن نفسه. وصول متوسط عدد أفراد الأسرة إلى رقم 6,5 فرد. وتصبح المشكلة أكثر وضوحا من خلال دراسة توزيع النسبة المئوية لعدد أفراد المنزل الواحد الموضح في الجدول رقم (4).

وتوضح الدراسات التي أجرتها إدارة الإحصاء الأردنية[13] أن 86,6 ٪ فقط من البيوت (81,7 ٪ في عمان) عبارة عن أسرة «نووية» أي تتألف من الوالدين وذريتهما فقط.

وتتسم أوضاع مخيمات اللاجئين، والتي تؤوي 9,3 ٪ من سكان الضفة الشرقية، بأنها أدنى كثيرا من المعدل القومي. وبالنسبة للأسر داخل المخيمات:

- 27 ٪ منها تعيش في غرفة واحدة فقط.
- 28 ٪ تعيش في غرفتين.
- 45 ٪ تعيش في أكثر من غرفتين.

في حين أن:

- 66 ٪ منها فقط مساكنها موصلة بأنابيب مياه.
- 85 ٪ فقط لديها إنارة كهربائية.
- 66 ٪ فقط مساكنها بها دورات مياه مستواها مقبول.

العوامل المؤدية لمشكلة الإسكان في الأردن:

يمكن إجمالي العوامل الرئيسية المؤدية لمشكلة الإسكان في الأردن فيما يلي:

1- الزيادة السكانية السريعة.

2- الهجرة من الريف إلى المدن.

3- التهجير الإجباري لأعداد كبيرة من سكان الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية خلال حربي عامي 1948 و 1967 مع إسرائيل.

4- نقص رأس المال. فالاقتصاد الأردني لا يزال ضعيفا، ويتزايد العجز في ميزان المدفوعات عاما بعد عام. (ففي عام 1977 كان العجز 371 مليون دينار أردني، (11)، أي 60 ٪ من إجمالي الناتج القومي). ويتم سد الفجوة جزئيا من خلال المساعدات والقروض من الحكومات المجاورة والصديقة، ولكن أساسا من خلال تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج.

جدول رقم (3) : مؤشرات سكنية : الضفة الشرقية لنهر الأردن ، سبتمبر – ديسمبر 1976 .

المؤشر	الحضـــر	الريـــف	عمّـــان	الضفة الشرقية
عدد الأفراد لكل منزل	6.6	6.5	5.5	6.5
عدد الأفراد لكل مسكن	2.8	2.2	3.0	2.7
عدد الأفراد لكل غرفة	2.4	3.0	1.8	2.4
مساحات المسكن :				
أقل من 25م^2			%	%
25 – 50م^2			16.5	15.3
51 – 75م^2			34.0	38.4
76 – 100م^2			19.2	19.7
أكثر من 100م^2	%	%	14.7	16.0
مسكن بمطبخ	93.0	65.0	15.6	10.6
مسكن بحمام	57.1	23.5	93.0	87.0
مسكن بمرحاض	96.9	90.5	59.0	49.7
الإنارة :			95.5	95.5
مساكن بإنارة كهربية	52.3	52.3	96.7	86.9
مساكن بإنارة بالكيروسين	3.2	47.2	3.2	12.9
مساكن بوسائل إنارة أخرى	0.1	0.5	0.1	0.2
مصادر المياه :				
مساكن بأنابيب مياه	92.5	60.1	88.3	85.4
مساكن تحصل على مياه من صنبور عمومي	2.6	18.3	4.7	6.1
مساكن تحصل على مياه من بئر مياه	0.5	12.5	0.4	3.0
مساكن تحصل على مياه من نبع مائي	0.1	4.3	0.1	1.0
مساكن بمصادر مياه أخرى	4.3	5.3	6.8	4.5
التدفئة :				
مساكن بتدفئة مركزية	1.5	0.3	2.4	1.2
مساكن تستخدم المدفأة "الزيتية "	22.8	29.5	23.4	24.3
مساكن تستخدم مدافىء الكيروسين الصغيرة	57.3	49.4	54.7	55.6
مساكن تستخدم الخشب في التدفئة	0.4	7.3	0.3	1.9
مساكن تستخدم الفحم في التدفئة	0.3	0.4	0.1	0.3
مساكن تستخدم التدفئة بالغاز	0.5	0.1	0.5	0.4
مساكن تستخدم أشكالا أخرى	17.2	13.0	18.6	16.3
الأجهزة والأدوات :				
مساكن بها مذياع	91.8	81.8	92.5	89.6
مساكن بها غسالة كهربائية	50.1	8.8	56.6	41.1
مساكن بها ثلاجة	63.5	13.2	70.2	52.5
مساكن بها موقد (بوتجاز) من دون فرن	35.9	7.1	50.0	29.6
مساكن بها هاتف	50.5	4.1	24.0	16.0
مساكن بها تلفاز	73.1	28.0	19.8	63.3
مساكن تملك سيارات	16.9	24.9	20.1	14.3
مساكن بها رفوف للكتب	10.0	1.4	12.0	8.1

جدول رقم (4) : عدد الأفراد لكل مسكن ،

الضفة الشرقية، 1973

عدد الأفراد لكل مسكن	النسبة المئوية
فرد واحد	2.2
فردان	6.9
ثلاثة أفراد	7.6
أربعة أفراد	9.5
خمسة أفراد	11.3
ستة أفراد	12.6
سبعة أفراد	12.3
ثمانية أفراد	11.3
تسعة أفراد	9.9
عشرة أو أكثر	16.4
الإجمالي	100.0

5- الدخول المنخفضة: فقد أسفرت حرب 1967 عن انخفاض كبير في الناتج القومي الإجمالي. وبرغم أنه بدأ يتزايد بالتدريج منذ ذلك الوقت إلا أن ارتفاع معدلات التضخم أدى إلى عدم تحقيق أي زيادة فعلية في القوة الشرائية الفردية، وهو ما يتضح من الجدول رقم (5). فمتوسط إجمالي الناتج القومي للفرد لعام 1977- حسب التقارير الرسمية-بلغ 2, 294 دينار أردني (981 دولارا أمريكيا). وعلى ذلك فإن الأردن يقع تحت خط الفقر المفترض عالميا فيما يتعلق بمتوسط إجمالي الناتج القومي للفرد والبالغ 1000 دولار أمريكي.

6- الافتقار إلى برنامج إسكاني شامل يأخذ بعين الاعتبار مجالات الأولوية وتوزيع السكان، والاحتياجات الإسكانية للمراكز الإنتاجية.

7- ارتفاع معدل حركة انتقال المهنيين واليد العاملة في المنطقة. فالعاملون

بأجر يسافرون إلى بلدان النفط بحثا عن رواتب أعلى، تاركين أسرهم في الأردن. وهذا الاستنزاف في الأيدي العاملة يخلق نقصا في العمالة داخل الوطن يتم تعويضه من العمالة المستوردة من مصر وسوريا وباكستان، مما يفاقم العجز الإسكاني.

8- الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي، والذي وصل لأربعة أضعاف خلال الفترة من 1973 حتى 1976. ومرجع ذلك هو ندرة الأراضي في المناطق الحضرية، على أن السبب الأكثر تأثيرا في هذا الصدد هو المضاربة العقارية والاستثمار المركز في مجال الملكية العقارية. ففي حالات كثيرة وصل سعر قطعة الأرض رقما مساويا لتكلفة المبنى الذي سيتم إقامته عليها. ومثل هذا الاستثمار المركز المنافس في الملكية العقارية يمكن رده إلى ندرة الفرص البديلة من الاستثمار المربح.

9- الزيادة الحادة في تكاليف التشييد في السنوات الأخيرة. لا كنتيجة للتضخم فحسب، بل بسبب نقص المعروض من مواد البناء وندرة العمالة الماهرة.

ومن بين المؤشرات الواضحة على ارتفاع تكلفة البناء ارتفاع تكلفة بناء المدرسة «القياسية» والمبنى «القياسي» خلال الفترة 1970- 1977، والموضح بالجدول رقم (6):

عوامل أخرى تؤثر في مشكلة الإسكان في الأردن:

وفضلا عن هذه العوامل الرئيسية، يمكن إجمال العوامل الأخرى التي تساعد على تعقيد الموقف على النحو التالي:

1- استبدال المساكن إما بسبب تدهور حالة المنازل وإما نتيجة إعادة التخطيط. فقد تم بناء مناطق سكنية كاملة في أطراف المراكز الحضارية بطريقة عشوائية، ودون أي تخطيط ؛ ودون أن توفر لها أي خدمات. وقد تعين بعد ذلك إزالة العديد من هذه المنازل، في محاولة لتخطيط وتنظيم هذه المناطق. ويرى أحد خبراء الأمم المتحدة في السياسة السكانية ووضع برامج الإسكان، في تقرير كتبه لمؤسسة الإسكان بالأردن، أن هناك 1000 وحدة سكنية تحتاج للاستبدال كل عام، إما بسبب أنها غير صالحة للاستخدام وإما لأنها مخالفة لمبادئ التخطيط.

2- يؤدي التطور الاجتماعي والوعي المتزايد للجماهير إلى زيادة الطلب على الإسكان، فلم يعد المتزوجون حديثا يقبلون فكرة مشاركة أسرهم في السكن، بل يسعون إلى الحصول على سكن مستقل. والمرافق والخدمات التي كانت كافية في وقت سابق لم تعد كذلك، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى المزيد من الغرف، ومن خدمات المواصلات والنقل، الخ.

3- الزيادة المستمرة في الأسعار وانخفاض جودة المنتج.

4- تردد المؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق ببناء وحدات سكنية لمستخدميها، أو منحهم تسهيلات مالية لهذا الغرض، للأسباب التالية:

أ-الطلب على المساكن يتسم بقلة الخبرة بين المواطنين ومستخدمي القطاع العام والخاص.

ب-نقص الإمكانات المالية.

جـ-نقص التشريع واللوائح المناسبة.

5- ارتفاع نسبة القيمة الايجارية إلى الدخل، إذ تصل إلى 25٪ أو 30٪ من دخل الأسرة، بالمقارنة بالنسبة السائدة في أنحاء عديدة من العالم، والتي تتراوح ما بين 15٪ و 20٪.

6- عدم وجود شركات خاصة أو جمعيات إسكان تشيد المساكن لمحدودي الدخل للبيع على أساس طويل الأجل.

7- تحويل العديد من المباني المخصصة في الأصل للسكن إلى مكاتب، مما يؤدي إلى تخفيض الكمية المتاحة من المساكن.

الوضع الإسكاني في مصر:

بلغ نقص المساكن في مصر حد الأزمة. وهو يتضح بصورة أكثر سفورا في القاهرة. لقد شهد هذا البلد نوعا من التمدين (التحضير) الزائد أوصل نسبة سكان الحضر في الوقت الحاضر إلى 45٪ من إجمالي عدد السكان. وربما تصل هذه النسبة عام 1990 إلى 50٪. وترجع الهجرة المطردة من الريف إلى المدن إلى توافر فرص عمل أفضل ومرتبات أعلى، وهناك سبب محتمل آخر هو أن الأرض الزراعية لا يمكنها أن تستوعب المزيد من العمال، وهي مشكلة تضاعفت مع الميكنة المتزايدة. كذلك أدى الدمار الواسع الذي لحق بمنطقة القناة خلال «حرب الاستنزاف» إلى تهجير السكان إلى

جدول رقم (5) : متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد ، وتكاليف المعيشة في الضفة الشرقية للأردن

(1967 – 1977)

السنة	متوسط الناتج القومي الإجمالي (دينار أردني)	متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد (سنة الأساس عام 1967)	مؤشر تكلفة المعيشة (سنة الأساس 1970)	مؤشر متوسط الناتج القومي إجمالي (سنة الأساس 1970)	مؤشر تكلفة المعيشة (سنة الأساس 1970)
1967	166.0	100.0	100.0	–	–
1968	151.6	91.3	99.7	–	–
1969	127.3	76.7	107.0	–	–
1970	116.2	70.0	114.8	100.0	100.0
1971	120.3	72.5	119.8	104.4	103.5
1972	129.2	77.8	129.4	112.7	111.2
1973	134.8	81.2	142.9	124.5	116.0
1974	168.5	101.5	171.5	149.4	145.0
1975	188.5	113.6	192.1	167.3	162.2
1976	269.7	162.5	220.9	192.4	232.1
1977	294.2	177.2	289.6	252.3	253.2

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مجلد 14 ، رقم 5 ، مايو 1978 .

جدول رقم (6) : الزيادة في تكاليف التشييد في الأردن من 1970 – 1977 ،

السنة	المدرسة " القياسية "		المبنى " القياسي "	
	التكلفة (دينار أردني)	مؤشر الزيادة (سنة الأساس 1970)	التكلفة (دينار أردني)	مؤشر الزيادة (سنة الأساس 1970)
1970	27.00	100	23.30	100
1971	29.00	107	25.37	109
1972	30.70	114	27.77	119
1973	40.69	151	35.35	152
1974	45.23	167	37.96	163
1975	51.90	192	45.1	194
1976	72.07	267	58.73	252
1977	70.13	260	57.54	247

المصدر : بيانات إحصائية غير منشورة من مجموعة عمان للتخطيط العمراني الإقليمي .

القاهرة والمناطق الحضرية الأخرى. وفي الفترة من عام 1960 إلى عام 1965 بلغ عدد الذين انتقلوا من إقليم إلى آخر 751000 شخص، بينما بلغ هذا العدد في الفترة من عام 1965 إلى عام 1970 389000 شخص.[13] وفي العاصمة يعيش الآن حوالي 16٪ من سكان مصر، حيث بلغت الكثافة السكانية 642 ,27 شخصا في كيلو المتر المربع عام 1975 ,[13]

ويوضح الجدول رقم (7) التوزيع السابق والحالي والمتوقع للسكان في مصر، ومنه يتضح أن معدل الزيادة في عدد السكان في المناطق الحضرية يصل غالبا إلى ضعف معدلها في المناطق الريفية.

إن مجال الإسكان هو المجال الذي تتجسد فيه مشكلة التمدين الزائد بحدة أكثر من أي مجال آخر، ويقال إن على مصر أن تبني قبل عام 2000، إذا ما صحت التوقعات المتعلقة بالتمدين في المستقبل القريب، عددا من الوحدات السكنية يفوق ما بنته خلال القرون العديدة الأخيرة، بما في ذلك كل ما ظل قائما منها حتى الآن.

وقد بلغ نقص الإسكان في القاهرة الكبرى وحدها 1,5 مليون وحدة سكنية عام 1978. وهو ما يعني أن الكثير من الأسر إما تعيش في مستوى متدن من الإسكان وآيل إلى السقوط، وإما تعيش بلا إسكان على الإطلاق.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الزائد من السكان بالقاهرة، عام 1976، قدر بـ 2,1 مليون نسمة، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بتفاقم النقص في المساكن. وفي حدود المعدل الحالي للاستجابة الحكومية للمشكلة الإسكانية، فسوف تحتاج مشكلة الإسكان إلى 15 عاما على الأقل حتى يتم حلها. (15)

الجدول رقم (7) : ارتفاع تكاليف البناء في مصر من 1961 – 1974

السنة	مواد البناء		العمالة	
	معامل الزيادة (سنة الأساس 1961)	النسبة المئوية للزيادة	معامل الزيادة (سنة الأساس 1961)	النسبة المئوية للزيادة
1961	100.0	-	100	-
1962	103.4	3,4	130	30
1963	111.3	8	160	23
1964	121.5	10	186	16
1965	125.0	3	197	6
1966	137.3	10	209	6
1967	151.0	10	217	4
1968	154.0	2	221	2
1969	157.0	2	226	2
1970	162.7	4	240	6
1971	167.7	3	259	8
1972	178.0	6	280	8
1973	273.0	53	420	50
1974	277.8	2	437	7

المصدر : وزارة الإسكان والتعمير .

والواقع أن إلحاح مشكلة الإسكان والاستجابة الحكومية لها يمثلان حلقة واحدة من الحلقات المفرغة العديدة الناجمة عن التمدين الزائد. فالأوضاع الملموسة تدفع الحكومة إلى العمل. لكن ما أن تبدأ العمل حتى تتفاقم المشكلة أكثر-إما لأن الإجراءات التي تنفذها الحكومة غير كافية،

الجدول رقم (8) : النسبة المئوية لسكان

المدن وسكان الريف في مصر

السنة	المدن %	الريف %
1907	19	81
1917	21	79
1927	26	74
1937	28	72
1947	33	67
1960	37	63
1966	40	60
1976	44	56
1980	45	55
1990	49	51
2000	52	48

المصدر : تقرير هيئة تنظيم الاسرة والسكان ، ١٩٧٧ .

وإما لأن المزيد من المهاجرين من الريف قد تدفقوا إلى المدن وشغلوا المساكن التي تم إخلاؤها حديثا والآيلة للسقوط. سنة نموذجية أنفقت الحكومة على بناء المساكن في المدن الكبيرة أموالا تصل إلى عشرين ضعفا لما أنفقته على بناء المساكن في المدن الصغيرة. والنتيجة واضحة: فالمواطن العادي يعتقد-سواء صوابا أم خطأ-أن فرصته للحصول على مسكن في مشاريع الإسكان الحكومية تكون أفضل في المدن الكبيرة منها في المدن الصغيرة أو في المناطق الريفية. (15)

وما ينطبق على الوضع الإسكاني ينطبق أيضا على الخدمات الأخرى: النقل، والمواصلات، وتوفير المياه والكهرباء، والصحة والتعليم. فقد أدى

التوسع العمراني العشوائي المتزايد في المدن المصرية الكبيرة، على سبيل المثال، إلى شبكة نقل عمومية تتسم بالضوضاء والزحام والتلوث. ولا تخفق حتى النظرة العابرة في تبين الأبعاد المنذرة بالخطر لمشكلة النقل.

لقد أدى الضغط المتفاقم على مؤسسات الخدمات إلى تدهور مستوى الخدمات وانخفاض الكمية المتاحة منها لكل فرد. ومع ذلك فلم يحل هذا التدهور دون هجرة الوافدين الجدد إلى المدينة. والتفسير الوحيد الذي يمكن تقديمه في هذا الصدد هو أن الخدمات الحضرية، أيا كانت درجة تدهورها، تظل «أفضل» بصورة ملحوظة مما هو متاح في الريف أو في المدن الصغرى. ويوضح تعداد سكاني أجرى في القاهرة الكبرى في الفترة (1966- 1969) آن:

- 20,2٪ من المباني غير موصلة بشبكة عمومية للمجاري.
- 26,7٪ من المباني غير موصلة بشبكة عمومية لتوزيع المياه.
- 41,1٪ من المباني غير موصلة بشبكة قوى كهربائية.
- نصيب الفرد في الأماكن المفتوحة لا يتعدى 1,6 متر مربع[16]

وقد أدى النمو السريع وغير المحكوم للمدن المصرية إلى التفكك الاجتماعي وفقدان الإحساس بالانتماء للمجتمع المحلي. ويمثل تلوث الجو، والزحام الزائد، وشبكات النقل والمواصلات غير الكافية، وتدهور أوضاع شبكات المياه أشياء مؤذية للكرامة الإنسانية ولطبيعة الحياة.

ويوضح الجدول رقم (9) بعض المؤشرات السكنية في مصر ككل للعام 1976.

العوامل المؤثرة في الأوضاع السكنية في مصر:

1 - العوامل الاقتصادية:

(أ) النموذج المتكتل للاستيطان ينتج من سيادة نظام ري الحياض.

(ب) أطلق بناء خزان أسوان (1898) الثورة الأولى في مجال الري، والتي استتبعت تحويل ري الحياض إلى ري دائم. ومع تطبيق نظام الري الدائم لم تعد هناك حاجة لإقامة المستوطنات البشرية على أرض مرتفعة. وقد خلق الخزان بحيرة صناعية، وأسفر-عن الهجرة الرأسية للمستوطنات النوبية. وأدت التعليتين الثانية والثالثة لخزان أسوان بالنوبيين إلى الانتقال مرة

الجدول رقم (9) : بعض المؤشرات السكنية في مصر ،
1976 .

مساحة المسكن	5.2 سخص
عدد الغرف في المسكن الواحد	2.8
عدد الأفراد لكل غرفة	1.8
مساكن مزودة بالكهرباء	%45.7
مساكن مزودة بأنابيب مياه	%30.2
المساكن تعتمد على صنبور مياه	%4.9
خارجها ولكن داخل المبنى	
مساكن بلا مصدر قريب للمياه	%25.2

المصدر : ملف العالم العربي ، سبتمبر 1978 .

Arab World File (Fiches du monde arabe); September 1978.

ثانية وثالثة.

(جـ) خلقت الثورة الثانية في مجال الري، والناتجة من بناء السد العالي، بحيرة هائلة المساحة أغرقت القرى النوبية في كل من جانبي الوادي. وبالتالي انتقل مجتمع بكامله إلى بيئة جديدة.

(د) أدى تغيير الاقتصاد المصري إلى اقتصاد زراعي مبني على القطن إلى تنمية مدن مثل طنطا.

(هـ) أدى إنشاء خطوط السكك الحديدية، وإكمال شبكة الخطوط التي تربط المستوطنات الرئيسية إلى تعزيز نمو مراكز (أقضية) رئيسية مثل الزقازيق.

(و) أدت قناة السويس إلى ظهور مستوطنات جديدة مثل بور سعيد.

(ز) أدت صناعة الغزل والنسيج ومصانع السكر إلى ظهور المدن الصناعية.

(ح) شجع حفر القنوات والترع إلى ظهور مستوطنات على طول ضفافها.

2- حددت السمات الفيزيائية الجغرافية موقع المستوطنات الريفية في مصر، كذلك تحدد المسافة حجم المدن وتعوق، بصورة عكسية، تنميتها- فالمدن الأكثر قربا من القاهرة مدن موقوف نموها عمليا.

3- تميز نشوء المستوطنات البشرية في المناطق الهامشية بالبطء

والمحدودية.

4 - أدت المشكلة السكانية إلى الازدحام الشديد في المدن المصرية، وتدهور الخدمات العامة المتاحة، وظهور مدن أكواخ داخل المدينة.

السمات المميزة للمستوطنات البشرية في مصر:

المناطق الحضرية (المدن): تتميز المناطق الحضرية في مصر بالسمات الآتية:

(أ) عدم توافر الإسكان الملائم، وارتفاع التكلفة والقيمة الإيجارية بالمقارنة بمتوسط دخل الأسرة.

(ب) اشتراك أسرتين، بل ثلاث وأربع أسر في استخدام وحدات سكنية مخصصة أصلا لأسرة واحدة. وقد وصلت هذه الظاهرة إلى درجة عالية من التفاقم، فهناك على سبيل المثال، 137000 أسرة في مصر تعيش في وحدات سكنية تحتوي كل منها على أربع أسر وربما أكثر[16].

(جـ) الازدحام الشديد، فمتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة في مدينة القاهرة هو فردان للغرفة، وهو رقم مرتفع يوضح أن العدد في الأحياء الفقيرة أعلى من ذلك كثيرا[16].

(د) الكثافة السكانية العالية، والتي بلغت في القاهرة، عام 1975 , 27642 شخصا في الكيلومتر المربع، بينما بلغ معدلها لكل المناطق الحضرية 1230 شخصا في الكيلومتر المربع.

(هـ) انتشار المستوطنات المبنية على أراضي وضع اليد على نطاق واسع بما يتلو ذلك من آثار اجتماعية، بما في ذلك التدهور البيئي والفساد الأخلاقي العام، والافتقار إلى النظافة العامة والعادات الصحية السليمة.

(و) نقص الخدمات الصحية، والتجارية، والثقافية، والترفيهية.

(ز) الشوارع الضيقة وبطء حركة المرور.

(ح) نقص خدمات النقل والمواصلات.

(ط) الافتقار إلى الأماكن المفتوحة الملائمة للإضاءة والتهوية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة الإسكان فيما يتعلق بالظروف المناخية المحلية.

(ي) البنية الأساسية غير الكافية من حيث توفير المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والكهرباء.

(ك) الخدمات التعليمية غير الكافية. فنسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس إلى عدد الأطفال في سن المدرسة، كما تقول التقارير الرسمية، هي على النحو التالي:

- الابتدائي 6, 76 ٪
- الإعدادي 6, 50 ٪
- الثانوي 2, 48 ٪

المناطق الريفية:

أ-المناطق الريفية في مصر تميل إلى التخلف بوجه عام، ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية بها أقل كثيرا من مستواها في المراكز الحضرية.

ب-الزحام في المناطق الريفية أسوأ منه في المناطق الحضرية، ويصل عدد الأفراد للغرفة الواحدة إلى 5, 3 فرد. [13]

جـ-بناء المساكن لا يخضع لنظام ويتسم بالعشوائية.

د-تم توصيل الكهرباء إلى 152 قرية فقط.

هـ-معظم الطرق غير مرصوفة.

و-حتى عام 1938 كان أغلب سكان الريف يحصلون على المياه من الترع والمجاري المائية، أو بضخها من جوف الأرض. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح 85 ٪ من سكان الريف في الوجه البحري يحصلون على المياه الصالحة للشرب من صنبور عمومي أو أكثر في كل قرية. ز-توجد مدارس ابتدائية في كل القرى، بينما توجد المدارس الثانوية في القرى الكبيرة وحدها.

المقابر (المدافن):

تحتوي مدافن الفئات الميسورة من السكان في مصر، طبقا للتقاليد، على غرف وأكواخ، بحيث يستطيع أقارب المتوفى أن يمضوا اليوم بجانب قبره في مناسبات معينة. وقد مثل هذا النوع من المدافن منطقة جذب لمن لا مأوى لهم، ومن ثم أصبحت مدافن القاهرة، التي تحتل نسبة كبيرة من المساحة المبنية، بيوتا لآلاف الأسر. فجبانة الخلفاء في حي الدراسة بالقاهرة

يسكنها في الوقت الحاضر حوالي 300000 فرد، ومن دون أي توصيلات مياه أو كهرباء أو مجار أو خدمات صحية.

عوامل مؤدية إلى مشكلة الإسكان في مصر:

1- تلقي البنية العمرية في مصر-حيث تبلغ نسبة من هم أقل من 15 عاما 43 ٪ من إجمالي عدد السكان-عبئا ثقيلا على الجهاز الإنتاجي. ويؤدي ذلك. أن النساء (يشكلن حوالي 50 ٪ من الفئة العمرية الواقعة بين 15 عاما و 64 عاما) لا يزلن في أغلب الحالات خارج سوق العمل-إلى ارتفاع الإعالة في مصر إلى 241 لكل 100 فرد.

2 - أدت الهجرة المكثفة إلى المراكز الحضرية إلى تفاقم المشكلة الإسكانية في المدن على الأنحاء التالية:

(أ) يختار المهاجرون عادة مواقع تشبه مناطقهم الريفية، في ضواحي المدن. ويضيف انتشار المستوطنات غير المخططة في الأطراف المحيطة بالمدن المزيد من الأعباء على البنية الأساسية. فخدمات مثل الصحة العامة، والنقل، والتعليم، يتعذر توفيرها في معظم الحالات، نظرا لأن هذه المستوطنات تقع خارج اختصاصها الإداري. وفضلا عن ذلك فإن نمط المباني المشيدة لا يجعل توصيل المرافق الأساسية عملية سهلة.

(ب) مع نمو المستوطنات المبنية على أراضي وضع اليد (حيث وصل عدد السكان في بعضها إلى 200000 نسمة) تضطر المدن إلى إدراجها داخل اختصاصها الإداري.

(جـ) نتيجة عدم وضوح الاختصاصات الإدارية لا تمارس سيطرة ذات شأن على المناطق غير المخططة.

(د) المهاجرون غير مدربين على أعمال المدينة، مما أدى إلى انخفاض عام في مستوى الحرف (وحرف البناء قطاع رئيسي فيها).

3- الهجرة الإجبارية من سيناء ومنطقة القنال خلال حروب 1948، و 1956, و 1967.

4- من الوجهة التاريخية لم تتح للاقتصاد المصري فرصة للانطلاق. فما أن خرجت مصر من فترة الحكم المطلق، والحربين العالميتين الأولى والثانية حتى ووجهت بالحروب الإسرائيلية. ومن ثم اضطرت إلى تعزيز

قدراتها الدفاعية بدلا من حشد إمكاناتها من أجل التنمية، ولم تتبق أي اعتمادات مالية لبرامج الرخاء أو الإسكان. وتعرض الاقتصاد لمزيد من الإنهاك بعد حرب 1967 نتيجة فقدان عائدات حقول البترول في سيناء وعائد قناة السويس. وكان على مصر، بالرغم من ذلك، أن تضاعف إنفاقها العسكري، وكانت النتيجة هي انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 7, 6 ٪ سنويا خلال الفترة (1956- 1965) إلى أقل من 4 ٪ سنويا.

5- ترحيل المستوطنات النوبية في منطقة خزان أسوان إلى مواقع أخرى.

6- الدخل المنخفض جدا بالمقارنة بتكلفة الإسكان. فالمرتب الشهري للخريج لا يتجاوز 35 جنيها، في حين يبلغ سعر أرخص شقة، والتي لا تزيد مساحتها عن 50 م 2, 4000 جنيه (في حالة الشقق المعانة من الحكومة). ويبلغ «مقدم» الشقة 1500 جنيه، وهو ما يتطلب سنوات عديدة من الادخار (سبع سنوات إذا كان الخريج يدخر نصف مرتبه)، أما القسط الشهري فيعادل أيضا نصف مرتبه الشهري. وفي القطاع الخاص ربما وصل سعر مثل هذه الشقة إلى ثلاثة أضعاف المبلغ السابق.(17)

7- ارتفعت أسعار الأراضي إلى أكثر من ضعفين خلال السنوات العشر الأخيرة.(17)

8 - الافتقار إلى سياسة واضحة وشاملة ومستقرة ومستمرة على المستوى القومي، بالرغم من المحاولات المتعددة لمعالجة مشكلة الإسكان باستخدام مجموعة منوعة من أساليب المعالجة.

9- نتيجة عدم توافر سياسة واضحة محددة المعالم أصبح المستثمرون يحجمون عن استثمار أموالهم في تشييد المساكن. في الوقت الذي مالت فيه السياسة الحكومية، في الإسكان، إلى تحبيذ التأجير في بعض الأحيان والتمليك في أحيان أخرى. وفضلا عن ذلك فقد أصبحت عائدات الاستثمار في بناء المساكن، في ظل الأشكال المختلفة للتشريع التي فرضتها الحكومة، غير مشجعة، وتحول المستثمرون إلى السندات الحكومية المضمونة. وقد أدت سياسة التأميم والقرارات الحكومية المتكررة بتخفيض الإيجارات إلى تقليص الاستثمار في الإسكان، وانخفضت مشاركة القطاع الخاص في الإسكان منذ عام 1960 انخفاضا مستمرا وملموسا.(17)

10- خلال الحملة الحكومية لتحقيق التنمية من خلال التصنيع، لم تكن

الاعتمادات المخصصة للإسكان والخدمات والصيانة كافية بحال. فموارد البلاد لم تكن قادرة على تلبية مطالب كل من قطاع الإنتاج والحاجة إلى الخدمات. وفي مقدمتها الإسكان. فقد تم إلغاء الكثير من تراخيص البناء، على سبيل المثال، من أجل تحويل كميات الإسمنت والحديد إلى السد العالي. إذا استوعب بناء السد كلا من مواد البناء والأيدي العاملة، وأدى إلى إعاقة وتقليص مشروعات التشييد الأخرى، بما في ذلك الإسكان.

11- شجع التعاظم السريع لحركة التشييد في البلدان المجاورة على هجرة أعداد كبيرة من المهنيين، والفنيين، والعمال المهرة بحثا عن دخل أفضل، وكانت النتيجة نقص العمالة الماهرة وارتفاع الأجور، مما أدى إلى المزيد من ارتفاع تكلفة التشييد.

12- الإنتاج غير الكافي لمواد البناء. ففي عام 1978، على سبيل المثال، بلغ الإنتاج المحلي من الإسمنت 2 , 3 مليون طن بينما بلغت الحاجات الفعلية 4 , 5 مليون طن.[18]

13- تستقبل مصر كل عام آلافا من طلبة الجامعات من المنطقة العربية وأفريقيا، وكلهم في حاجة إلى سكن. كذلك تجتذب البلاد أعدادا كبيرة من السائحين، والكثير منهم يفضل الشقق المفروشة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيجارات.

الأوضاع الإسكانية في مصر بعد عام 1973 - سياسة الانفتاح:

تبنت مصر، بعد حرب أكتوبر عام 1973، سياسة الانفتاح الاقتصادي، فكفلت حرية أوسع للمشروع الخاص ودعت رجال الأعمال ومنظمي المشروعات الأجانب للاستثمار في مصر.

وتم إنشاء وزارة للإسكان والتعمير لكي تتولى الإشراف على تشييد المساكن في البلاد، وخاصة لإعادة تعمير منطقة القناة، والتي مثلت هدفا سياسيا وجغرافيا في آن معا. وترتب على ذلك بناء 32698 وحدة سكنية في السويس والإسماعيلية وبور سعيد في الفترة من 1974 إلى 1977[5].

ونتج من ذلك نقل القسم الأكبر من العمالة المتخصصة للعمل في منطقة القناة، مما أدى إلى ارتفاع أجور عمال البناء بمقدار ستة أضعاف. ولقد شجعت سياسة الانفتاح على المضاربة في مجال أراضي البناء، والتي أدت،

مع اقترانها بالطلب المتزايد على المساكن، والمكاتب، والفنادق، الخ، إلى ارتفاع أسعار أراضي البناء والقيمة الايجارية للمساكن بحيث وصلت الزيادة إلى 3000 ٪، وهو رقم مذهل. ونتيجة لذلك بدأ القطاع الخاص يوجه استثماراته في حقل البناء إلى بناء الإسكان الفاخر أو المتوسط، حيث الأرباح أعلى، وحدد أسعارا تفوق الموارد المالية لـ 99 ٪ من سكان مصر.

ومن الحقائق التي يجدر ذكرها في هذا الصدد أن القانون يحدد قيمة ثابتة لإيجار المساكن في مصر على أساس نسبة مئوية معينة من التكلفة المقدرة للبناء (8 ٪ عادة). (وغالبا ما تتهم السلطات المختصة بهذه المهمة بأن تقديراتها للقيمة الايجارية منخفضة وغير عادلة). كذلك لا يسمح بإخلاء المستأجر، فيما عدا مستأجري الشقق المفروشة.

ولم يعد لذلك أي مغزى اقتصادي، إذ يتعرض الدخل الذي يحصل عليه الملاك من إيجار عقاراتهم، مع التضخم المتزايد، للتآكل. وفي حالات عديدة تتساوى مصاريف الصيانة مع إيجار العقار نفسه، بل ربما زادت عنه (وذلك هو السبب في أن عددا هائلا من المباني في مصر في حاجة إلى ترميم). ونتيجة لذلك لم يعد المستثمرون يرغبون في تأجير عقاراتهم، بل يفضلون البيع النهائي أو تأجير الشقق مفروشة، حيث القيمة الايجارية غير مثبتة وحيث يمكن طرد المستأجر.

كذلك أدى تثبيت القيمة الإيجارية والطلب العالي على الإسكان إلى انتشار ظاهرة «خلو الرجل». و«خلو الرجل» هو مبلغ معين من المال يدفعه المستأجر إلى المالك (أو إلى المستأجر السابق في حالة الوحدة السكنية المؤجرة) لمجرد السماح له بالتعاقد على استئجار للوحدة السكنية.

مشكلة الإسكان في العراق:

انتهت وزارة الإسكان والتعمير بالعراق مؤخرا من إعداد دراسة عن الوضع الإسكاني في العراق. وقد اكتملت الآن نتائج الدراسة وأعد تقرير كامل بشأنها.(4) على أن هذا التقرير لم يأخذ طريقه بعد إلى حيز النشر.

وتتفق آراء الخبراء الدوليين على وضع العراق في الفئة (جـ)، حسب تعريف ماكهيل وماكهيل.(2)

ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في العراق 6,6 فرد، بينما تصل

مساحات المساكن إلى معدلات أعلى، نظرا لانتشار ظاهرة اشتراك أسرتين في استخدام المسكن الواحد. وهناك مجتمعات حضرية بكاملها من دون مرافق خدمات مثل: مجاري الصرف، والطرق، والإنارة الكهربائية، ودورات المياه الداخلية، الخ. ولا تعاني المجتمعات الريفية من الازدحام الزائد لكنها تفتقر إلى الصرف الصحي الملائم، والمياه الصالحة للشرب ؛ وخدمات النقل والمواصلات المنتظمة، والكهرباء، فضلا عن الخدمات الاجتماعية.

عوامل مؤدية إلى مشكلة الإسكان في العراق:

العوامل المؤدية إلى مشكلة الإسكان في العراق مشابهة تماما للعوامل المؤثرة في البلدان الأخرى داخل المنطقة.

1- تقدر الأمم المتحدة معدل الزيادة السكانية سنويا في العراق بـ 3,3 ٪. وتنطوي النسبة المرتفعة، لمن هم أقل من 15 عاما (48٪ من عدد السكان)، على أهمية خاصة من حيث أنها تشير إلى ظهور طلب جوهري على الإسكان في المستقبل القريب.

2- مثلت هجرة سكان الريف إلى المراكز الحضرية أحد الأسباب الرئيسية لمشكلة الإسكان في العراق. وقد شهدت فترة أواخر الخمسينات وأوائل الستينات هجرة مكثفة للفلاحين إلى العاصمة بغداد. وقيل إن هناك دوافع سياسية وراء هذه الهجرة، إلا أنها نتجت في الأساس من التنفيذ الإداري السيئ للإصلاح الزراعي. فالفلاحون، الذين ظلوا لقرون طويلة أقنانا (عبيدا) لملاك الأراضي والشيوخ، منحوا فجأة قطعا من الأراضي كملكية خاصة لهم. ونتيجة غياب التوجيه، لم يستطيعوا أن يواجهوا بنجاح الموقف الجديد، ومن ثم جمعوا أمتعتهم وبدءوا رحلتهم إلى العاصمة. وبعد سنوات من الإهمال، أصبح قسم كبير من الأراضي على درجة من الملوحة لا تصلح معها للزراعة، وأصبح من الضروري الآن إنفاق الملايين على استصلاح الأراضي. وتدعم الحكومة في الوقت الحاضر جمعيات تعاونية عديدة، وتنفق مبالغ ضخمة على التنمية الريفية، بحيث تم تجاوز المشكلة إلى حد ما. ومع ذلك فلا تزال الهجرة إلى العاصمة مستمرة (من المناطق الريفية ومن المدن الصغرى)، وقفزت الزيادة السكانية في بغداد، والتي يعادل عدد سكانها بالفعل ربع سكان العراق، إلى معدل يساوي سبعة أضعاف

المعدل القومي.[4]

3- كان للعراق أيضا نصيبه من النزاعات الأهلية والحروب. فقد استمر تمرد الأكراد في الشمال خمسين عاما، وتسبب في تدمير أعداد كبيرة من المنازل.

4- برغم احتياطيات العراق الكبيرة من النفط، إلا أن النزاع الطويل الذي خاضته الحكومة مع شركات النفط (من عام 1960 حتى 1973) أسفر عن تخفيض إنتاج البترول إلى النصف، ثم إلى نصف النصف، لتنخفض عائدات البلاد من البترول إلى مستوى بالغ الهبوط. وبالتالي أمضى العراق العقد الماضي وهو يعاني من النقص في رأس المال، ومن عدم القدرة على تمويل المشروعات التي تحتاج إلى اعتمادات مالية ضخمة مثل مشروعات الإسكان. وحرر حظر تصدير البترول عام 1973، والنقص الكبير الذي ترتب على هذا الحظر والنفوذ المتنامي لمنظمة الأوبك، حرر العراق من سيطرة شركات البترول. وهو ما وفر للحكومة في الوقت الحاضر، بالإضافة للزيادات المتتالية في أسعار البترول، رأس المال اللازم لتوفير ما يحتاجه شعبها من مساكن.

5- بالنظر إلى متوسط دخل الفرد في العراق عام 1975، والبالغ 1200 دولار سنويا، يعد العراق بلدا ميسور الحال.[19] ويوضح الجدول رقم[10]، والذي يقارن الزيادة في متوسط الدخل الفردي بمعدل التضخم، أن الحكومة العراقية حققت نجاحا كبيرا فيما يتعلق بتحسين المستويات العامة للمعيشة. على أن الفقر لا يزال يطبع بطابعه حياة قطاعات عديدة من السكان، ولا تزال زراعة الكفاف تمثل أسلوب حياة العدد الأكبر من سكان الريف. وفضلا عن ذلك فإن الفقراء ومن هم خارج الاقتصاد النقدي يعجزون-كما في أي مكان آخر-عن أن يوفروا لأنفسهم مساكن ملائمة.

6- افتقر العراق في الماضي إلى برنامج إسكاني شامل بعيد المدى. ويتم في الوقت الحاضر تصحيح هذا الوضع، ومن المتوقع أن ينتهي العراق مع بداية عام 1980 من وضع خطة «لحل» مشكلة الإسكان بحلول عام 2000.

7- مع تسارع حركة التنمية، أصبح العراق يعاني نقصا حادا في الأيدي العاملة. وتفتقر صناعة البناء، بوجه خاص، إلى الأيدي العاملة وبخاصة العمالة المهرة والمهندسون.

8- ارتفعت أسعار الأراضي ارتفاعا كبيرا في السنوات الخمس السابقة على عام 1979، ووصلت إلى مستويات تفوق موارد الأسرة متوسطة الدخل. ومع تزايد الطلب، واقترانه بالتوافر المتنامي لإمكانية الحصول على قروض لبناء المساكن، لم يكن في الإمكان تجنب مثل هذه الزيادة، وبخاصة في المراكز الحضرية. (ومع ذلك لم تصل الزيادات والمضاربة في أسعار الأراضي إلى المستوى الذي بلغته في البلدان المجاورة). ولتخفيف حدة الوضع، قررت الحكومة إدخال نظام الإسكان متعدد الطوابق (غير المرغوب فيه في البداية من جانب جمهور الناس في العراق، حيث إن كل أسرة تفضل عادة الإقامة في منزلها الخاص والمستقل)، كما أصدرت تشريعا يقصر تقديم القروض للمقاولين وللجمعيات التعاونية العاملة في حقل الإسكان على بناء العمارات السكنية متعددة الطوابق. ويؤدي هذا الأسلوب إلى تخفيض ملموس في النسبة التي تتحملها الوحدة السكنية من السعر المرتفع للأرض، وهي نفس السياسة الاقتصادية الحكيمة التي اتبعها الأردنيون أيضا دون تدخل تشريعي من جانب الحكومة.

9- مثلت الزيادات المتتالية في تكلفة البناء عاملا رئيسيا في تفاقم مشكلة الإسكان في العراق، برغم الجهود المضنية التي بذلتها الحكومة لكبح جماح التضخم. لكن رقابة الحكومة الصارمة للأجور والأسعار والواردات تسفر عن العديد من الأوضاع الشاذة. فالأجور في القطاع العام تظل غير متضخمة، أما في القطاع الخاص فقد قفزت إلى مستويات استثنائية. وتتجلى هذه الظاهرة في أوضح صورة في الأجور الحالية للعمال، والفنيين، والمهندسين العاملين في صناعات التشييد ومواد البناء التابعة للقطاع الخاص. وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى زيادة باهظة في تكلفة البناء. وبالرغم من عدم توافر أرقام في هذا الصدد، فلن تتجاوز الحقيقة كثيرا إذا ما قدرنا الزيادات التي طرأت على تكلفة البناء منذ عام 1970 بما يوازي 250 ٪ (أي ضعف معدل الزيادة الإجمالية في تكاليف المعيشة).

وبالنظر إلى أن نصيب القطاع الخاص في مجمل حركة التشييد في البلاد في الوقت الحاضر ربما تجاوز 80 ٪، وأن الحكومة تدرك تماما أنها لا تستطيع أن في القطاع الخاص فقد قررت إلى مستويات استثنائية. وتتجلى هذه الظاهرة في أوضح صورة في الأجور الحالية للعمال، والفنيين،

والمهندسين العاملين في صناعات التشييد ومواد البناء التابعة للقطاع الخاص. وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى زيادة باهظة في تكلفة البناء. وبالرغم من عدم توافر أرقام في هذا الصدد، فلن تتجاوز الحقيقة كثيرا إذا ما قدرنا الزيادات الني طرأت عل تكلفة البناء منذ عام 1970 بما يوازي 250 ٪ (أي ضعف معدل الزيادة الإجمالية في تكاليف المعيشة).

جدول (10) : متوسط دخل الفرد وتكاليف المعيشة في العراق، 1970 – 1976

السنة	الناتج القومي الإجمالي للفرد (دينار عراقي)	معامل الناتج القومي الإجمالي للفرد (سنة الأساس 1970)	معامل تكاليف المعيشة (سنة الأساس 1970)
1970	104	100.0	100.0
1971	116	111.5	103.6
1972	124	119.2	109.0
1973	177	170.2	114.3
1974	278	267.3	123.8
1975	337	324.0	135.3
1976	387	372.1	149.0

وبالنظر إلى أن نصيب القطاع الخاص في مجمل حركة التشييد في البلاد في الوقت الحاضر ربما تجاوز 80 ٪، وأن الحكومة تدرك تماما أنها لا تستطيع أن تنفذ أكثر من 40 ٪ من الإسكان الحضري، و15 ٪ من الإسكان الريفي، فإن من المستبعد أن تتوافر إمكانية وقف مسيرة التزايد المستمر في تكاليف البناء وبمعدل أعلى كثيرا من معدل زيادة الدخول.

ويخلق هذا الوضع ظروفا تختلف اختلافا ملموسا عن الظروف السائدة في تنفذ أكثر من 40 ٪ من الإسكان الحضري، و15 ٪ من الإسكان الريفي، فإن من المستبعد أن تتوافر إمكانية وقف مسيرة التزايد المستمر في تكاليف البناء، وبمعدل أعلى كثيرا من معدل زيادة الدخول.

ويخلق هذا الوضع ظروفا تختلف اختلافا ملموسا عن الظروف السائدة في البلدان المجاورة. فأغلب مواد البناء ينتجها القطاع العام بأسعار معقولة.

فالإسمنت، على سبيل المثال، يباع بسعر 8 دنانير للطن، أي بأقل من ثلث سعره في الأردن، الذي يعد رخيصا بدوره بالمقارنة بالسعر العالمي. ومع ذلك فإن عامل البناء العراقي في القطاع الخاص يتقاضى أجرا يعادل أجر نظيره في الأردن الذي يواجه المعدل المرتفع للتضخم، والارتفاعات التصاعدية بصورة حلزونية للأجور والأسعار. وتنطبق المقارنة نفسها على كل بلدان المنطقة، وهو ما يجعل النسبة المئوية لتكاليف العمالة في العراق بالمقارنة بالتكلفة الإجمالية للبناء عالية بصورة غير عادية.

وفضلا عن ذلك فإن العراق لم يتمكن من عزل مشروعات تشييد المساكن عن موجة التضخم العالمي. فهناك عدد غير قليل من مواد البناء يتم استيراده من البلدان الصناعية (الحديد، الأخشاب، الزجاج، الأبواب، الشبابيك، الأسلاك الكهربائية، أغلب تجهيزات البناء، الخ)، ويتحتم تسديد قيمتها بالأسعار المتضخمة.

عوامل أخرى تؤثر في مشكلة الإسكان في العراق:

العوامل الأخرى ذات الأثر الملموس، والتي تزيد من تعقد الوضع الإسكاني في العراق تكاد تكون العوامل نفسها التي سلف ذكرها في حالة الأردن، فاستبدال المساكن نتيجة قدمها، أو نتيجة إعادة التخطيط، والتنمية الاجتماعية، وإخفاق صناعة البناء ومنتجي مواد البناء في توفير عرض مواز للطلب، والقيمة الإيجارية المرتفعة، وعدم وجود شركات خاصة، أو جمعيات إسكان تخدم الفئات محدودة الدخل، وتحويل الوحدات السكنية إلى مكاتب-كلها عوامل واضحة بذاتها، وخصوصا في المراكز الحضرية.

وهناك استثناء واحد جدير بالذكر. فقد وجهت الحكومة العراقية وزاراتها وإداراتها وشركاتها-المملوكة للدولة-إلى البدء بتنفيذ مشروعات إسكان لمستخدميها. كما يتم دعم الحركة التعاونية وتمويلها وتوجيهها من جانب الدولة وتقدم لها القروض لتنفيذ مشروعاتها.

الخلاصة:

تتشابه أوضاع الإسكان في بلدان المنطقة العربية، باستثناء البلدان التي تملك ثروة نفطية وحجم سكاني محدود، تشابها كبيرا. فكلها تعاني من

حقيقة أن أغلبية السكان تعيش في إسكان دون المستوى، يتميز بالازدحام الزائد، ونقص غرف الحمام، وعدم كفاية المياه الصالحة للشرب، وعدم وجود صرف صحي ملائم، ونقص الخدمات، وكل المتطلبات الأساسية للعيش الكريم بوجه عام. وكلها تشهد معدلات عالية للهجرة إلى المدن، ومعدلات عالية للزيادة السكانية. وكلها تعاني أيضا، بدرجات متفاوتة، من ضآلة دخل الأسرة بالمقارنة بتكاليف الإسكان.

لقد عانت منطقة الشرق الأوسط كثيرا من ويلات الحروب، والاضطراب السياسي، وسوء الإدارة والاستغلال. ولقد أعاق ذلك كله-بالإضافة إلى الافتقار إلى البنية الأساسية الكافية على المستوى الإداري والتخطيطي والتقني-التنمية الاجتماعية الاقتصادية، كما حال دون ارتفاع مستوى معيشة الجماهير.

وزاد من تفاقم مشكلة الإسكان نقص العمالة، والإنتاج غير الكافي لمواد البناء مما أسفر عن زيادة كبيرة في تكلفة البناء وانخفاض في مستوى الجودة. وأدى ارتفاع أسعار أراضي البناء إلى زيادة تعقيد المشكلة أكثر فأكثر.

ويعد نقص رأس المال-في البلدان الأكثر فقرا-أحد العوائق الرئيسية، نظرا لعدم توافر إمكانية تقديم القروض على مستوى الأسواق المالية الدولية بشروط سداد طويلة الأجل نسبيا.

ومن أجل توفير المأوى الأساسي للجميع، بحلول عام 2000، تشير التقديرات التجريبية، فيما يتعلق بالبلدان موضوع الدراسة، إلى الأرقام التالية فيما يتعلق بعدد الوحدات السكنية الجديدة المطلوبة سنويا:

- الأردن 18000 وحدة(20).
- مصر 340000 وحدة(13).
- العراق 160000 وحدة(4).

وتغطي هذه التقديرات النقص الحالي، وزيادة الطلب المتوقعة نتيجة الزيادة السكانية، واستبدال المساكن غير الصالحة للسكنى، الخ.

ويمكن تقديم ترجمة تقريبية لهذه الأرقام إلى رأس مال مطلوب في شكل نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي. فلو افترضنا أن النسب المئوية لأنواع الوحدات المطلوب بناؤها هي:

- 10 ٪ وحدات مكونة من غرفة واحدة..
- 10 ٪ وحدات مكونة من غرفتين.
- 60 ٪ وحدات مكونة من ثلاث غرف.
- 20 ٪ وحدات مكونة من أربع غرف.

وإذا افترضنا أن 65 ٪ من الوحدات التي يجري بناؤها وحدات حضرية، وأن 35 ٪ منها وحدات ريفية، يمكن توضيح النسب المتعلقة بالبلدان الثلاثة في الجدول رقم. (11) (التقديرات مبنية على أساس الأسعار السائدة للتكلفة عام 1979). وبالرغم من أن هذه الافتراضات اعتباطية إلى حد بعيد إلا أنها مبنية على إدراك حقيقة أن أغلبية الأسر تتألف من ستة أفراد أو أكثر، وأن عملية التمدين سوف تستمر.

وحتى لو افترضنا أن معدل النمو الفعلي في الناتج القومي الإجمالي في هذه البلدان يمكن أن يصل إلى معدل متفائل تماما، مثل 4 ٪ سنويا، فسوف تظل الأردن ومصر والعراق في حاجة إلى إنفاق 3,5 ٪، و 2,4 ٪، و 6,9 ٪ من الناتج القومي، على الترتيب، وهي مهمة بالغة الصعوبة. ولا يرجع السبب في ذلك إلى استبعاد احتمال أن يواظب كل من الأردن ومصر على تحقيق معدل نمو 4 ٪ سنويا طوال العقدين القادمين فحسب، بل يرجع أيضا إلى أن تخصيص مثل هذه النسبة المئوية للاستثمار في قطاع الإسكان غير المثمر اقتصاديا سينطوي بالتأكيد على آثار سلبية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. أما العراق فهو في موقف أفضل. فقد بلغ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي منذ عام 1975 ضعف الرقم السابق، ومن المتوقع، وفي ضوء عائداته النفطية الحالية، أن يعاني صعوبة أقل في مواجهة المشكلة. وتوضح الأرقام أن الاستثمار في تشييد المساكن ربما يكون قد وصل إلى 8 ٪ من الناتج القومي الإجمالي في الأردن خلال سنتي الازدهار (1975 و 1976)، مما يشير إلى أن الإنفاق على هذا المستوى هو أمر يمكن بلوغه. على أن أغلب هذا الاستثمار استخدم في بناء الإسكان الفاخر، ويرى عديد من الخبراء أن ذلك هو أحد الأسباب الرئيسية لمعدلات التضخم العالية التي شهدها الأردن.

والواقع أن من الصعب تحديد النسبة المئوية القصوى من الناتج القومي الإجمالي التي يمكن لبلد ما أن يخصصها لتشييد المساكن-في تعتمد في

جدول رقم (11) : التقديرات المتعلقة بالانفاق السنوي المطلوب لتشييد المساكن في الأقطار الثلاثة .

البلد	تكلفة الوحدة السكنية بالنسبة لمتوسط دخل الفرد السنوي	العدد المطلوب من الوحدات السكنية سنويا	الإنفاق السنوي المطلوب على تشييد المساكن كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
الأردن	9.7	18000	8.4 (من الناتج القومي الإجمالي لعام 1977)
مصر	17.3	340000	15.4 (الناتج القومي الإجمالي لعام 1975)
العراق	7.9	160000	11.5 (الناتج القومي الإجمالي لعام 1975)

الأساس على الحالة الاقتصادية للبلد، وبالتالي فإن العراق، الذي وصل متوسط دخل الفرد فيه إلى 1200 دولار سنويا عام 1975، وربما زاد عن ذلك في الوقت الحاضر، يمكن أن يعد قادرا على تخصيص 11,5 ٪ من ناتجه القومي الإجمالي لتشييد المساكن. أما الأردن، الذي يصل متوسط الدخل السنوي للفرد فيه إلى 981 دولارا، فربما وجد صعوبة أكبر في تخصيص نسبة الـ 8,4 ٪ المطلوبة من الناتج القومي الإجمالي للمسكن الأساسي، إلا أنه يستطيع أن يفعل ذلك بالإدارة الجيدة، والتكنولوجيا الكافية، والمساعدات المالية الدولية. على أن مصر سيتعذر عليها نهائيا تخصيص 15,4 ٪ من ناتجها القومي الإجمالي (أو 9,2 ٪ إذا ما حققت انطلاقة اقتصادية، وحافظت على استمرار إيقاعها) ومتوسط الدخل السنوي للفرد لا يتجاوز 550 دولار. إن قدرة بلد ما على توفير نفقات المأوى الأساسي يمكن إخضاعها لمزيد من التحليل. فلو افترضنا النسب المئوية نفسها لأنواع الوحدات السكنية المطلوب بناؤها، وبافتراض أن الحد الأقصى للأشغال في هذه الوحدات هو:

- فردان في الوحدة المكونة من غرفة واحدة.
- 3 أفراد في الوحدة المكونة من غرفتين.
- 5 أفراد في الوحدة المكونة من ثلاث غرف.
- 7 أفراد في الوحدة المكونة من أربع غرف.

فسوف يمكن حساب متوسط تكلفة المأوى الأساسي لكل ساكن، من زاوية معدل الدخل السنوي، على النحو التالي:

الأردن: 2,1 ضعفا للدخل السنوي.

مصر: 3,7 أضعاف الدخل السنوي.

العراق: 1,7 ضعف الدخل السنوي.

وتلقي مقارنة هذه الأرقام بالحد المفترض لإمكان تحمل النفقات-وهو 3 أضعاف الدخل السنوي (وهو الحد المعتمد من أغلب السلطات المعنية في المنطقة)-المزيد من الضوء على الوضع السكني في هذه البلدان. فنسبة كبيرة من سكان العراق في إمكانها تحمل تكاليف بناء المأوى الأساسي، وهو ما

يستطيعه أيضا نصف سكان الأردن. أما في حالة سكان مصر فإن

النسبة المئوية الكبرى من السكان، وأيا كان أسلوب معالجة المشكلة، لا تملك ذلك.

ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذا التحليل مبني فقط على أساس التكلفة المقدرة لبناء الوحدة السكنية الأساسية. ويمكن أن تؤدي إضافة سعر الأرض إلى زيادة تكلفة الوحدة السكنية الأساسية بنسبة 30٪ (بل إلى 100 ٪ في المناطق الحضرية). وفضلا عن ذلك فلو أن بلدا ما بدأ تنفيذ برنامج للإسكان على المستوى المطلوب بإعداد غير كاف، وبنقص في مواد البناء والعمالة، فضلا عن المضاربة في أسعار الأراضي فسوف يسفر ذلك عن ارتفاعات باهظة في الأسعار، وسيقلص بالتالي نشاط تشييد المساكن.

وعلاوة على ذلك، ولأن الطبيعة البشرية هي ما هي عليه، فإن الفئة الوحيدة التي يمكن إسكانها في الوحدات الأساسية هم هؤلاء الذين لا يستطيعون تدبير تكلفتها. وعلى ذلك فإن كل فئة من فئات الدخول تتطلع إلى سكن في حدود مواردها المالية أو فوق مستواها بقليل. وبالتالي فسوف يتعين أن يكون الإنفاق الفعلي على تشييد المساكن ضعف التقديرات الواردة في الجدول رقم (11).

السياسات وأساليب التنظيم القائمة في مجال توفير الإسكان

مقدمة:

تختلف استراتيجيات التنمية من بلد لآخر، حسب درجة توافر الموارد ونوع النظام السياسي السائد. وبرغم ذلك فإن أغلبية استراتيجيات التنمية في البلدان العربية يحكمها مقياس النمو.

وينظر إلى البلدان الأوروبية المتقدمة صناعيا، بوصفها النموذج، ويتبنى الافتراض القائل إن التنمية الاجتماعية تتبع عادة تحقق الرخاء القومي-أي يفترض أن النمو الاقتصادي يؤدي بصورة آلية إلى إشباع الحاجات الإنسانية.

ومن المؤكد أن النمو المسجل للناتج القومي الإجمالي قد عكس في أغلب الحالات زيادة ملموسة في فرص العمل المتاحة، وحقق زيادة في

الدخول لفئات عديدة من السكان. على أن زيادة الدخول تعرضت لتآكل ملموس بفعل التضخم وانتهى الأمر بالعديد من الناس إلى انخفاض مؤثر في القوة الشرائية.

وفي الفترة الأخيرة أصبحت فكرة إقامة استراتيجية التنمية، على أساس تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج، محلا للشك والتساؤل.

وتم اقتراح بدائل أخرى للتنمية القائمة على فكرة النمو. على أن الحكومات ظلت تحجم عن التخلي عن النمو الاقتصادي، بالرغم من أنها بدأت تبدي اهتماما أكبر بإشباع الحاجات الأساسية وتطبيق إجراءات لكفالة توزيع أكثر عدالة للفوائد. وأصبحت التنمية الاجتماعية، بوجه خاص، هدفا أساسيا.

وتوضح النظرة العامة للسياسات الإسكانية القائمة حاليا في العالم العربي أن جميع الحكومات تدرك الأبعاد الخطيرة للمشكلة وتسعى، كل بطريقتها الخاصة وحسب الموارد المتاحة لديها، إلى تسهيل عملية توفير المساكن.

ويمكن-بوجه عام-تقسيم سياسات الإسكان في المنطقة إلى قسمين رئيسين:

1- الإسكان الذي تبنيه الدولة، حيث تتولى الإدارات الحكومية المعنية، أو الشركات المدعومة من الحكومة تخطيط وتصميم وبناء المساكن، ثم توزع الوحدات السكنية على المستحقين، سواء على أساس نظام الإقراض، أو الشراء بالتقسيط.

2- الإسكان الذي يبنيه الناس أنفسهم، سواء كأفراد أو كجماعات، بقرض من البنوك المملوكة للحكومة، أو المدعومة من الحكومة.

وكل من النوعين يمكن أن يشير إلى حالات فردية من النجاح الكبير، وإلى حالات أخرى من الفشل.

والسياسات المتبعة لا تتسم بالجمود، ويري تحسينها عاما بعد عام في ضوء استفادة الحكومات من تجاربها.

على أن أحدا لا يستطيع أن يزعم حتى الآن أنها نجحت في حل المشكلة. وتختلف درجة النجاح من بلد لآخر، وهي تتوقف على المدى الذي بلغته المشكلة نفسها وعلى موارد البلاد.

الخلاصة والنتائج

التمويل:

تتشابه السياسات المتبعة من جانب الحكومات العربية المختلفة فيما يتعلق بتمويل تشييد المساكن تشابها كبيرا، وكلها تعمل على اتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء المؤسسات المالية من أجل تقديم القروض إلى الأفراد. وتعتمد درجة الدعم الممنوح من جانب الدولة لهذه المؤسسات على موارد الدولة، كما تعكس درجة سيطرة الحكومة على هذه المؤسسات.

فالبنك العقاري العراقي مملوك للدولة، ومن ثم فهو يمنح قروضا إسكانية طبقا لسياسة الحكومة في تشجيع بناء المساكن بعيدا عن المراكز الحضرية، وفي شكل مبان سكنية متعددة الطوابق. وتمثل شروط القرض نفسها شكلا من أشكال الإعانة المالية سواء من حيث معدلات الفائدة أو شروط السداد. ولأن البنك تابع لوزارة الإسكان العراقية فإنه يتبع سياسة التخطيط الحضري والريفي المقررة، وساعد على تمويل المشروعات التي تنفذها الوزارة.

ومن ناحية أخرى، فإن بنك الإسكان في الأردن هو عبارة عن شركة مساهمة مستقلة لا تزيد حصة أسهم الحكومة فيه على 8 ٪ (لاحظ مع ذلك أن رأسماله المدفوع يمثل 7,5 ٪ فقط من رأس المال المدفوع في حالة البنك العراقي). ويمنح البنك قروضه بسعر فائدة معادل للسعر العالمي-من 7 ٪ إلى 8 ٪ عادة-ويضع حدا أقصى لفترة السداد لا تتجاوز 15 عاما، والتي تبدأ بعدها عوائد المال المقرض في التناقص. وبرغم ذلك فقد قدم البنك قرضا كبيرا لمؤسسة الإسكان الأردنية بفائدة قدرها 5 ٪، وبفترة سداد أطول (بالنسبة للإسكان المخصص لمحدودي الدخل)، وهو يتعاون تعاونا وثيقا مع المؤسسة في تنفيذ مشروعاتها. ويرى العديد من المراقبين أن البنك يحقق نجاحا كبيرا. فقد سجل معدلا للنمو في أصوله في الأعوام الأربعة الأخيرة مقداره 148 ٪، و 147 ٪، و 71 ٪، و 58 ٪ على الترتيب، ونجح في جذب الودائع على نطاق واسع. والواقع أن فكرة إنشاء بنك كهذا تبدو، بالنسبة لبلد محدود الموارد، نهجا نموذجيا.

أما مؤسسة الإسكان الأردنية فهي مؤسسة شبه حكومية تمول جزئيا من جانب الحكومة، وجزئيا من خلال المنح التي تقدمها الحكومات الصديقة، فضلا عن القروض المقدمة من بنك الإسكان. وتمثل شروط السداد التي

تضعها المؤسسة شكلا من أشكال الإعانة المالية، ويتم منحها على أساس الشراء بالتقسيط. على أن موارد المؤسسة تظل محدودة مع ذلك، كما تظل مشروعاتها السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والمنخفض أقل كثيرا من المطلوب.

وهناك أخيرا مشروعات الإسكان التي تتولى تنفيذها هيئة وادي الأردن في إطار برنامجها لتنمية الوادي، وهي تمول من خلال المساعدات الأجنبية، وتتاح للناس بشروط سداد مشابهة لشروط مؤسسة الإسكان.

وفي مصر، يقدم التمويل عن طريق البنك العقاري والبنوك الأخرى المملوكة للدولة-بشروط مشابهة لشروط بنك الإسكان في الأردن، ولكن بسعر فائدة أقل. كذلك تتولى الدولة تنفيذ العديد من المشروعات السكنية المخصصة لمحدودي الدخل بشروط أيسر. على أن السياسة المتبعة تظل رغم ذلك غير واضحة، بالنظر إلى حجم المشكلة، والنقص الحاد في رأس المال.

ويمكن القول بوجه عام، فيما يتعلق بالبلدان الثلاثة، إن العراق هو الوحيد بين البلدان الثلاثة الذي يمكن اعتباره مكتفيا ذاتيا، وقادرا على تمويل احتياجاته السكنية.

ويظل الأردن، برغم نجاحاته الأخيرة، معتمدا بصفة أساسية على المعونات الخارجية، بينما يتطلب الوضع الإسكاني في مصر توفير مبالغ هائلة لتلبية حاجات الإسكان.

وتتطلب النظم المتبعة بعض التعليق. فقد ثبتت فعالية القروض المقدمة بضمانات. ومع ذلك فهي غير كافية على الإطلاق بالنسبة لمحدودي الدخل، نظرا لأن قسما كبيرا من السكان يحققون دخولا هي من الضآلة بحيث تقل قيمة ثلاثة أضعاف مرتبهم السنوي كثيرا عما هو مطلوب لشراء، أو تشييد مسكن بالأسعار الجارية. أما هؤلاء الذين لا يملكون دخلا محددا فيبقون خارج النظام كليا.

وفي البلدان الثلاثة يظل الإسكان المدعم المخصص للفقراء أقل كثيرا مما هو مطلوب.

وفضلا عن ذلك فإن حكومتي الأردن ومصر لا تملكان الموارد اللازمة لدعم هذا النوع من الإسكان على النطاق المطلوب.

الإدارة:

تعكس الهيئات الإدارية التي أنشأتها الحكومات الثلاث من أجل توفير المساكن النظام السياسي للبلاد، ووضعها الاقتصادي، ومواردها المتاحة.

فالعراق، وهو دولة اشتراكية وغنية نسبيا سواء من حيث رأس المال أو من حيث الموارد، أنشأ نظاما يتسم بمركزية عالية، وهو ما يؤدي إلى تنسيق أفضل، وتخصيص أكثر فعالية للموارد، ويفرض على الأفراد والمجتمعات تبني خطط إسكانية أكثر عقلانية وأكثر اقتصادا وتساعد المعونة التكنولوجية المقدمة للتعاونيات، تساعدها على تفادي العديد من المشكلات والأخطاء والتجاوزات التي كان من الممكن أن تحدث من دونها. وفضلا عن ذلك فقد ساعدت الحكومة حين وضعت كل الأراضي التابعة للدولة، بما في ذلك الأراضي التابعة للشركات والمؤسسات المملوكة للدولة، تحت تصرف وزارة الإسكان والتعمير، على أن يصبح عمل الوزارة أقل تعقيدا، ويؤدي إلى استغلال أفضل للأرض.

أما الأردن، وهو بلد فقير نسبيا، وملتزم بالمشروع الحر والحرية الفردية، فقد تبنى نظاما أقل مركزية كثيرا. وتملك الحكومة موارد محدودة، كما أن حصصها من الأسهم في المؤسسات الكبيرة لا تمثل نسبا مسيطرة، فهي تعي تماما عدم كفاءة الصناعة المملوكة للدولة. وهذه المؤسسات هي التي بادرت في أغلب الحالات، ودون صدور قرارات من الدولة، بتنفيذ برامج إسكانية لمستخدميها. ومع أن الدولة تشجع وتدعم الجمعيات التعاونية للإسكان والأفراد إلا أنها تتركهم يدبرون بوسائلهم الخاصة عملية الحصول على القروض من بنوك الإسكان، أو البنوك التجارية الأخرى، أو من المؤسسات المالية الأجنبية في بعض، الحالات. وتتولى الحكومة تنسيق العمل بين المؤسسات المختلفة، وتحاول أن تقوم الاختلالات والتجاوزات التي يمكن أن يسفر عنها هذا النظام الحر.

وفي مصر، يسود منذ فترة طويلة نظام يتسم بمركزية عالية، حيث تتولى الدولة المسؤولية الرئيسية في مجال الإسكان. وقد أدت الحروب، والركود الاقتصادي، وتحويل ملكية القطاع الخاص، والإمكانات المحدودة للقطاع العام إلى عقم هذا النهج بالنسبة لمصر. ثم تبنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفتح المجال نسبيا أمام القطاع الخاص. على أن

التمسك بقوانين الإيجارات غير الواقعية اقتصاديا، وخصوصا بالنظر إلى حجم الطلب العالي على الإسكان، أدى إلى أن يقصر القطاع الخاص اهتمامه على الإسكان الفاخر بغرض التمليك أو الإيجار «بخلو الرجل». وكانت النتيجة الطبيعية لذلك، فضلا عن التكلفة العالية للتشييد بالمقارنة بالدخل، وشروط الإقراض غير المدعومة نسبيا، أن ظل القسم الأكبر من السكان خارج سوق إسكان القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، ظل الإسكان الحكومي المدعوم ماليا محدودا، لسبب رئيسي تمثل في نقص رأس المال، ودرجة الدعم العالية المطلوبة لجعله في متناول المواطن المصري العادي.

الأرض:

تسبب الطلب المتزايد على أراضي البناء، مقترنا بتوافر إمكانية الإقراض، إلى ارتفاع أسعارها بمعدلات صارخة. فقد قفزت الأسعار إلى مستويات تجاوزت كثيرا الموارد المالية لجمهور السكان. وهو ما أجبر الناس، بالتدريج، على قبول الشقق بدلا من المساكن المنفصلة، وأصبح كل الإسكان الذي يشيده القطاع العام، تقريبا، في هيئة بلوكات سكنية متعددة الطوابق، وطبقت الحكومات تشريعا يجيز الملكية الفردية للشقق في المباني السكنية، كذلك كفل العراق الأراضي التابعة للدولة للتعاونيات بأسعار مخفضة، وهي السياسة التي تخلى عنها الأردن بسبب التجاوزات المحتملة الناجمة عن نقص الإشراف الحكومي.

وهناك ظاهرة نتجت عن الأسعار المانعة للأراضي نجد آثارها واضحة في كل مكان، خصوصا في عمان، وهي ظاهرة التوسع الأفقي المتسارع للمدن نتيجة إقبال الناس على شراء مواقع أرخص للبناء في أطراف المدينة، تاركين مساحات خالية بالقرب منهم. وهو ما يعني تزايد الطلب على مد شبكة المرافق والخدمات. كتوصيلات المياه والكهرباء، والصرف الصحي، والطرق والنقل، والتي تغطي بالفعل مساحات واسعة، بحيث يصعب على البلديات مجاراتها. ويعني ذلك أيضا أن مثل هذه الشبكات ستصبح أعلى تكلفة بكثير.

ومن النتائج السيئة الأخرى للتوسع الأفقي للمدن زحف أراضي البناء على الأراضي الزراعية. ومن الواضح أن الحكومات لا تستطيع أن تفعل

شيئا إزاء ذلك في المناطق المجاورة للمدن. على أن من الممكن تجنب ذلك في المناطق الريفية والمستوطنات المخططة حديثا. فهيئة وادي الأردن تخطط لبناء القرى في الأراضي غير الصالحة للزراعة فقط، وتحظر تشييد مبان جديدة على الأرض الزراعية. بل يقال، أكثر من ذلك، إن قرى بكاملها يمكن نقلها إلى مواقع جديدة من أجل إخلاء الأراضي الخصبة وتخصيصها للزراعة. وقد عانى المصريون، بكثافتهم السكانية العالية على طول الشريط الضيق للنيل، من ذلك كثيرا، ويفكرون الآن في بناء مدن سكنية كاملة في المناطق الصحراوية.

مواد البناء:

فرضت محاولات الحكومات لمعالجة مشكلة الإسكان، وتوافر إمكانية تقديم القروض، والطلب المتزايد عبئا كبيرا على صناعة مواد البناء. خصوصا وأن الانتعاش الاقتصادي المفاجئ في البلدان العربية، بعد عام 1973، حدث في توقيت لم تكن صناعة مواد البناء فيه مستعدة. فالطلب أصبح أعلى كثيرا من العرض، والنقص تفاقم، والأسعار ارتفعت، وانتشرت تعاملات السوق السوداء، وانخفض مستوى الجودة. وكانت النتيجة المحتومة هي تعويق النمو في قطاع تشييد المباني ليصل إلى سقف معين لا يستطيع أن يتعداه. والضحية الرئيسية هي تشييد المساكن، بأولويته الأقل أهمية بالمقارنة بمشروعات التنمية «الأكثر إنتاجا».

وتسجل دراسة حديثة أجرتها السكرتارية العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول مدى توافر مجموعة معينة من مواد البناء في البلدان العربية توافر المواد الأولية لإنتاج إسمنت بورتلاند، والاسبستوس، والطوب الحراري، والمنتجات الطفلية الأخرى، بل حديد التسليح في العديد من البلدان.[21] كذلك تتوافر الطاقة المتولدة من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي. وبرغم ذلك فإن صناعة مواد البناء القائمة حاليا في البلدان العربية لا تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية. فمعدل الكفاية الإنتاجية لمصانع الإسمنت يعادل، على سبيل المثال، 76 ٪ في الأردن، و81 ٪ في سوريا، و 78٪ في السعودية، و50 ٪ في السودان، وهذه النسبة المنخفضة ترجع للصيانة غير الكافية ونقص العمالة الماهرة. وتتطلب زيادة الإنتاج المزيد من الوقت،

برغم المساعدة الحكومية، كما أن كل البلدان العربية تقريبا مازالت تعاني من النقص في مواد البناء.

ولقد بدأ الاستغلال المتزايد للمواد الأولية في استنزاف المحاجر المعروفة. فالكويت، على سبيل المثال، استنفدت تقريبا نوع الرمال المطلوب لهذه الصناعة. وفي الأردن أصبح من الصعب العثور على محاجر للأحجار الجيرية ذات النوع الجيد في المناطق المحيطة بعمان. وفي مصر يقوم بعض الفلاحين، بحثا عن الربح السريع، بتجريف أراضيهم لصالح قمائن (مواقد) الطوب. ليتركوها فريسة لزحف الصحراء.

على أن الأضرار التي تلحقها صناعة مواد البناء بالبيئة لا تتمثل في الأساس في استنزاف الموارد الطبيعية-إذ إن الحجر الجيري، والرمال، والطين، والجبس.. الخ، متوافرة بكثرة (باستثناء حالات فردية قليلة)-بل تلحق الضرر الفعلي بالمناظر الطبيعية. فمنظر الشقوق الطويلة من الأرض بحثا عن الطين الطوبي ترك حفرا عميقة على امتداد آلاف الأمتار المربعة في المناطق المحيطة ببغداد. كذلك تركت محاجر الحجر الرملي حفرا وشقوقا قبيحة في التلال المحيطة بعمان، كما أنها تعرض المنطقة لخطر حدوث انهيار الصخور والأتربة عند منحدرات التلال، وقد جمع العراقيون هذه الحفر معا، وصنعوا منها بحيرة صناعية في حين أغلق الأردنيون كل المحاجر الواقعة داخل نطاق عمان.

وقد حث النقص في مواد البناء على البحث عن مصادر ومواد بديلة جديدة، وأصبح لدى كل بلد عربي في الوقت الحاضر مركز لبحوث البناء. إلا أن عدم توافر العدد الكافي من الباحثين المؤهلين، واحتياج بحوث التطوير إلى متسع من الوقت، والافتقاد إلى الإيمان بجدوى وأهمية هذه المراكز المنشأة حديثا أدى بالحكومات إلى التطلع إلى التكنولوجيا الأجنبية، على أن التكنولوجيا المستوردة لم تحقق النتائج المطلوبة دائما، بل نادرا ما حققت النتائج المتوقعة منها.

البنية الأساسية البشرية:

كشفت الجهود المبذولة من أجل التنمية والمشكلات الناشئة عنها-أوجه القصور والأخطاء واتسامها بدرجة من «الهرجلة» والفوضى لعدم كفاية

البنية الأساسية الإدارية والفنية في كل البلدان العربية. وقد تجسد كل ذلك في أوضح صوره في مجال صناعة البناء. وضاعف حجم المشكلة نزوح الإداريين والمهندسين للعمل في السعودية ودول الخليج. وقد عانت الإدارات الحكومية من هذه المشكلة بقدر أكبر بطبيعة الحال، نظرا لأنها لا تستطيع أن تجاري القطاع الخاص في مجال الأجور.

وقد اختلفت استجابة الحكومة لهذا «الاستنزاف للعقول» فقد منع العراق هذا الاستنزاف بإصدار تشريع خاص، واجتذب حديثي التخرج للعمل في القطاع الخاص. أما الأردن ومصر فلا يملكان أكثر من الأسى للوضع-ولا يستطيع النظام السياسي الأردني بوجه خاص أن يسمح بصدور مثل هذا التشريع.

العمالة:

أدى الطلب العالي والأجور المغرية في الدول المنتجة للنفط أيضا إلى نقص حاد في الأيدي العاملة. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية والمؤسفة لذلك في انهيار النظام التقليدي للتلمذة الصناعية. فسفر أعداد كبيرة من الفنيين والعمال المهرة إلى تلك البلدان أدى إلى خسارة كبيرة. فلم تفقد البلدان التي سافر منها بنوها هؤلاء الفنيين فقط، بل خسرت برحيلهم أيضا إمكانية نقل مهاراتهم إلى الجيل الجديد. ولم يتسع الوقت أمام المدارس الفنية، الحديثة نسبيا في البلدان العربية، ولو لتبدأ في سد الفجوة.

التخطيط:

بدأت الحكومات العربية تدرك أهمية التخطيط والتنسيق. وفي هذا المجال يبدو العراق بوجه خاص سائرا في الطريق الصحيح. فالدراسة الشاملة على المستوى القومي، كتلك التي يتم إجراؤها في العراق، تمثل إجراء ضروريا من أجل تقييم مدى، أو نطاق الاحتياجات، ووضع خطة طويلة الأمد للتنفيذ.

والتخطيط مطلوب على كل مستوى ومنطقة ومنظمة، بحيث يتم ربط تنمية كل منطقة بتوفير احتياجات المأوى الأساسي في إطار الخطة القومية.

ويتعين التشديد على أهمية تخطيط المستوطنات.. فالتخطيط الحضري

غير الكافي (أو الافتقار الكامل لمثل هذا التخطيط في حالات عديدة) هو أحد الأسباب الرئيسة للتدهور الحالي لمستوى الحياة في المناطق الحضرية.

التدابير اللازمة لتوفير الإسكان على أساس دائم

مقدمة:

يتطلب الإشباع الدائم للاحتياجات السكنية الأساسية تخطيطا طويل الأمد وعملا دؤوبا، ومستمرا، ومنظما. ويتعين التصدي للمشكلة على كل الجبهات: المالية، والإدارية، والتشريعية، والتكنولوجية.

وليس في وسع الحكومات أن تفعل أكثر من ذلك. فقد أثبتت التجربة أنها تفتقر إلى القدرة على تحمل مسؤولية توفير كل الاحتياجات السكنية. ولقد اعتمد الناس على أنفسهم، منذ فجر الحضارة، فيما يتعلق بتوفير السكن، وباستطاعتهم القيام بذلك الآن أيضا، وكل ما يحتاجه الناس هو التشجيع، والدعم والمساعدة من الحكومات ليساعدوا أنفسهم. أما الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم فيتعين على الحكومة أن توفر لهم المساكن، وتحدد النسبة المئوية لهذه الفئة-في أي بلد-درجة صعوبة التعامل مع المشكلة.

ويمكن تقسيم محاولات حل أي مشكلة إلى نهجين في التعامل:

الأول: هو الإجراءات الموجهة لعلاج سبب المشكلة، والثاني: هو اتخاذ إجراءات معينة للتغلب على الآثار الناجمة عنها. وعلى ذلك فإن حل مشكلة المأوى الأساسي يتطلب:

أ-استئصال العوامل المؤدية للمشكلة، وأهمها الفقر، والهجرة، والمعدلات العالية للزيادة السكانية.

ب-توفير رأس المال، ومواد البناء، والعمالة لبناء المساكن.

وتعتمد الاستراتيجية المتبعة في كل بلد على حجم المشكلة وعلى الموارد المتاحة، ويمكن النظر إلى هذه الاستراتيجيات على أنها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أ-التخطيط القومي والإقليمي الشامل.

ب-توفير وتخصيص اعتمادات مالية كافية لتنفيذ المشروعات الإسكانية المطلوبة.

جـ-توفير الإسكان الكافي في حدود القدرات المالية لكل فئة من فئات

الدخل.

الإسكان كعنصر من عناصر استراتيجيات التنمية:

لا يمكن عزل المأوى الأساسي عن الاحتياجات الأساسية الأخرى. فكلها مترابطة ترابطا وثيقا وليس في الإمكان إشباع أي منها بمعزل عن إشباع الحاجات الأخرى. ولقد أصبحت الحاجة ماسة إلى تبني كل الحكومات العربية استراتيجية تنمية قائمة على نهج الاحتياجات الأساسية. فبهذه الطريقة وحدها يمكنها أن تأمل في إشباع المتطلبات الأساسية لشعوبها مع نهاية القرن العشرين. والواقع أن أغلب البلدان العربية بدأت تسعى لتحقيق هدف إشباع احتياجات المأوى الأساسي بوصفه جزءا من جهدها الإجمالي لتحقيق الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وإصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية.

تكلفة المأوى الأساسي:

تتجاوز تكلفة المأوى الأساسي موارد وقطاعات واسعة من السكان في المنطقة العربية، كما تفوق الموارد المالية لأغلب الحكومات. والسؤال المطروح هو: هل في الإمكان خفض التكلفة ؟

ويمكن تقسيم تكلفة المأوى الأساسي إلى عناصر التكلفة الآتية:

أ-تكلفة مواد البناء.

ب-العمالة.

جـ-الآلات (بما في ذلك تكاليف الاستهلاك وتكاليف التشغيل).

د-التصميمات.

هـ-الإدارة والإشراف على التشييد.

و-الأرض.

ز-أرباح مقاول التشييد.

وتؤدي زيادة الإنتاج-عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة، والميكنة، وتدريب العمالة-إلى خفض تكلفة العمالة وتكلفة مواد البناء. كذلك يساعد الاستخدام الأكفأ للآلات على تخفيض تكلفتها الفعلية. ويؤدي التوحيد القياسي، نظرا لأنه يزيد الإنتاجية، إلى خفض تكلفة كل من التصميم

والعمالة. ويمكن تخفيض تكلفة الإدارة عن طريق زيادة الكفاءة والمهارات الإدارية.. كذلك يمكن تخفيض أرباح مقاولي البناء وتجار مواد البناء إلى مستويات مقبولة من خلال تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار. ومن الإجراءات التي تستحق الاهتمام إصدار تشريع لمراقبة الأسعار.

ويمثل البحث عن مواد بناء بديلة وإدخال تكنولوجيا أكثر كفاءة في إنتاج المواد والتشييد ضرورة ملحة، ويمكن القول إنه لم يتحقق حتى الآن أي إنجاز تكنولوجي رئيسي في هذا المجال يساعد على خفض التكاليف. ولا تزال تكلفة مواد البناء التقليدية هي التكلفة السائدة، وهو ما ينطبق أيضا على تكاليف العمالة. ولا يزال يتعين على أغلب المواد والتكنولوجيات البديلة أن تثبت فعاليتها.

وهناك عامل آخر يتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار وهو التضخم في تكاليف تشييد المباني. وقد بلغ هذا التضخم معدلات عالية في المنطقة العربية، وأدى ذلك إلى إحباط خطط عديدة لتوفير المسكن. والواقع أنه لم تكتشف حتى الآن طريقة محددة موحدة للسيطرة على التضخم. ومع ذلك فقد حقق العراق نجاحا كبيرا في مكافحة التضخم من خلال فرص رقابة صارمة على الأجور، وتوفير دعم مالي ضخم للسلع المستوردة. على أن من المشكوك فيه ما إذا كانت بلدان مثل: مصر، والأردن تستطيع، بمواردها المحدودة، أن تعزل نفسها عن التضخم العالمي. ومن العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة أسعار التكلفة زيادة كبيرة نقص المعروض من مواد البناء والعمالة الماهرة. وتساعد زيادة، وتنويع إنتاج مواد البناء، وزيادة إنتاج العمالة، وتدريب الأيدي العاملة على خفض معدلات الزيادة.

الهجرة والزيادة السكانية:

تعد هجرة سكان الريف إلى المدن والمعدلات العالية للزيادة السكانية من الأسباب الرئيسية لمشكلة الإسكان، ومن ثم يتعين الحد منها.

والسبيل الوحيد لمحاربة الهجرة هو تحسين الظروف المعيشية في (والتنمية الاجتماعية الاقتصادية) المناطق الريفية، كما يتعين على الحكومات أن تكثف جهودها لتحقيق هذا الهدف. فالإنفاق الحكومي على المناطق الحضرية لا يزال حتى الآن أعلى نسبة من إنفاقها على المناطق الريفية،

من حيث إن المشكلات الحضرية تبدو أكثر اتساما بطابع الفورية. وسوف تساعد إعانة الحكومة للفلاحين، وتقديم السلف لهم، وتنظيم تعاونيات زراعية متميزة بالكفاءة، ومشروعات الري واستصلاح الأراضي، والخدمات الصحية والتعليمية، ومشروعات الإسكان الملائم على جعل الحياة الريفية أكثر جاذبية، ومن ثم تقنع الناس بالعدول عن الهجرة إلى المدن.

بل إن برنامج تنمية وادي الأردن الذي عرضنا له فيما سبق نجح في اجتذاب هجرة مضادة. كذلك شجعت شروط الإقراض الأكثر تمييزا، والمخصصة لبناء المساكن في المناطق الريفية في العراق، والتي سبق أن عرضنا لها أيضا، شجعت الناس على البقاء في القرى.

وتمثل الزيادة الطبيعية للسكان مشكلة يتم التعامل معها بصعوبة أكبر. على أن النجاح الجزئي لحملات تنظيم الأسرة في الهند ومصر يمكن أن تساعد على تحديد المسار الذي يمكن اتباعه. ويوضح المعدل الصفري لتزايد السكان في أوروبا أن الأمن المالي والتطور الاجتماعي يقدمان الحل الأكثر فعالية. وأغلب الدول العربية ليس لديها حتى الآن برامج لتنظيم الأسرة، ومثل هذه البرامج يتعين إدخالها، أو تنشيطها، في البلدان التي تطبقها.

التخطيط:

يتطلب تحقيق الإشباع الدائم للاحتياجات السكانية بحلول عام 2000 على أساس بيئي سليم، تخطيطا شاملا طويل الأمد، تتولى كل حكومة تنفيذه.

ويتعين إنشاء جمعيات للتخطيط القومي والإقليمي، وأن يتم تشجيعها ودعمها عن طريق الحكومات، وأن تخول لها سلطة كافية لتسهيل تنفيذ مشروعاتها. كذلك ينبغي أن يعامل الإسكان لا على أساس كمي فحسب، أو على أنه مجرد إشباع لاحتياج مباشر، بل على أنه عنصر فعال يستهدف رفاهية الفرد، وحمايته، وتحسين بيئته وحياته الاجتماعية، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق طموحاته. ومن ثم يتعين على التخطيط أن يهدف إلى إيجاد العلاقة المثلى (أو التي هي أقرب ما تكون إلى ذلك) بين الإنسان وبؤسه، ويجب أن تكون الخطط مرنة بقدر الإمكان، نتيجة أقصى درجة من

التغذية المرتدة خلال فترة تنفيذها، كما يجب ألا تنعزل عن الناس، عن أفضلياتهم، وطموحاتهم، وشكاواهم، واقتراحاتهم. ويتعين أن يشارك كل من القطاع العام والقطاع الخاص في كل مراحل التخطيط. وأخيرا ينبغي أن يتم تحديث ومراجعة الخطط بصفة منتظمة ودون إبطاء.

لقد بدأ العراق بالفعل، كما سبق أن ذكرنا، في إجراء دراسة شاملة، ومن المنتظر أن ينتهي قريبا من وضع الإطار الرئيسي لخطة الإسكان. ويستطيع العراق، بوصفه بلدا منتجا للنفط ومكتفيا اقتصاديا، أن يضع مثل هذه الخطط بثقة نسبية في إمكانية تنفيذها. أما البلدان محدودة الموارد مثل الأردن فتضع خططها وهي تتطلع إلى المساعدات الخارجية، في حين لا تملك بلدان أخرى كمصر إلا أن تضع خططا قابلة للتنفيذ مفترضة أن المستثمرين سيدفعون برؤوس أموالهم للاستثمار في مشروعاتها، وهو أمر لا يبدو قريب الحدوث.

وتعد تكلفة التخطيط تكلفة مانعة. فعلى سبيل المثال يمكن بناء 550 منزلا بقيمة تكلفة إعداد خطة الإسكان العراقية. وفي بلد فقير، غالبا ما يفضل المسؤول السياسي بناء المنازل، من حيث إنه منظور أو ملموس أكثر وجذاب سياسيا. وفضلا عن ذلك فإن أغلب البلدان التي نعرض لها بالدراسة تفتقر إلى المخططين المتمرسين، وتلجأ في هذا المجال إلى المعونات والخبرات الدولية.

ومن الأشياء ذات الأهمية الخاصة في التخطيط أن الخطط تنبني بالضرورة على افتراضات، وأنها تميل غالبا إلى استخدام أساليب تجريبية، وبالتالي تصبح عملية التحديث والمراجعة ضرورية لأقصى حد، فضلا عن أنها تتطلب الجهد نفسه الذي تم بذله في إعداد الخطط الأصلية، إن لم يكن أكثر. ومما يدعو للأسف أن المؤسسات العربية لم تنجح حتى الآن، في مجال الإسكان خاصة، في الاستفادة الكاملة من التجارب السابقة، أو في إجراء المراجعات الضرورية للخطط بعد إتمام وضعها. ويشهد على ذلك العديد من برامج الإسكان التجريبية والعديد من خطط الإسكان الميتة. ومن ثم يتعين على الحكومة أن تبدي اهتماما أكبر بتحديث خططها، وأن لا تعتبر العمل انتهى، والسياسية ترسخت بمجرد وضع الخطط الأولية.

التمويل:

يتميز تمويل مشروعات الإسكان المخصصة للفئات المتوسطة ومحدودة الدخل، كما سبق أن رأينا، بأنه ليس مربحا بما يكفي لجذب استثمارات القطاع الخاص-فهناك مشروعات أخرى عديدة تعود بعوائد أفضل.. وبالتالي، كما يحدث في معظم أنحاء العالم، تصبح مسؤولية الحكومة وهيئات القطاع العام في المنطقة أن تنشئ المؤسسات اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

ولقد كفل البنك العقاري العراقي، والبنك العقاري المصري، ومؤسسة الإسكان في الأردن لفترة طويلة قروض تمويل الإسكان. على أن حقائق الحياة القاسية تحد من هذا النشاط.

وينطوي تمويل الإسكان ضمنيا على الدعم المالي، من حيث إن القرض الذي تصل فترة سداده إلى أكثر من خمسة عشر عاما تتعرض عوائده للتناقص بمرور الأعوام، بينما يحتاج أغلب الناس إلى فترة أطول لتسديد قروض الإسكان. ومثل هذا الدعم المالي يتعين أن توفره الحكومات. وهي تحتاج، لكي توفره، إلى رأس المال. ويملك العراقيون، بثروتهم البترولية، رأس المال، وهم يستخدمونه بحكمة. بينما يملك الأردنيون والمصريون القليل من رأس المال.

وينبغي الاستفادة من نماذج جمعيات الإسكان في أوروبا والولايات المتحدة، والتي تقدم قروضها لفترة سداد تصل إلى ثلاثين عاما. وقد أثبتت هذه الجمعيات فعاليتها. ويصبح الدعم الحكومي مطلوبا في المراحل الأولى فقط، حتى يستقر عمل هذه الجمعيات على أسس قوية. وبعد ذلك، وبعد أن يكون الناس قد تعلموا وضع مدخراتهم في هذه الجمعيات، يمكن أن يصبح الدعم الحكومي في أقل الحدود.

ونستطيع أن نقول-دون أن نتجاوز الصواب-إن تشييد المساكن ينبغي أن يمول، بوجه عام، بأساليب عديدة. فالأساليب المستخدمة الآن في البلدان العربية ينبغي أن تعزز وتدعم على نحو أكثر فعالية، كما يتعين إدخال أساليب أخرى. ويتعين أن تبذل الجهود لمد فترة سداد القرض إلى ثلاثين عاما. فإذا ما اعترض خبراء السوق المالية على ذلك يمكن تطبيق سعر مرن للفائدة، يمكن أن يتغير، تحت إشراف الحكومة، بتغيير أسعار الفائدة

العالمية. كذلك يتعين أن تكثف الحكومات جهودها للحصول على رأس المال اللازم لمشروعات الإسكان من أسواق المال العالمية، وأن تقدم الضمانات والميكانيزمات المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات.

ويمكن أن يقدم رأس المال القادم من البلدان المجاورة المنتجة للنفط مساعدة فعالة، كما أثبتت تجربة بنك الإسكان الأردني، ويتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لجذب الاستثمارات طويلة الأجل في الإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى المتصلة به.

ويتعين، بالنسبة للمؤسسات المالية نفسها، أن يتم تحسين نوع الخبرات الإدارية والفنية المتوافرة لديها، لكي تضمن أن أموال القروض يستفاد بها لأقصى درجة ممكنة.

ومع أن المستثمرين الأجانب لا يهتمون عادة بالمشروعات طويلة الأجل، وخصوصا مشروعات الإسكان، حيث العائدات ضئيلة، فإن الضمانات الكافية، والاستقرار السياسي، وتشجيع الحكومات الغربية يمكن أن تساعد في هذا الصدد. إلا أن جذب رأس المال الأجنبي يظل صعبا، فالسياسة مازالت هي المسيطرة للأسف في هذا المجال.

قوانين الإيجارات:

في كل البلدان العربية تقريبا توجد قوانين صارمة للإيجارات.. وهناك قانون بعينه يمثل قاسما مشتركا بينها وهو القانون القائل إن القيمة الإيجارية تظل ثابتة عند المستوى المحدد لها ساعة توقيع عقد الإيجار. وتكون النتيجة إيجارات غير منصفة بالمرة. فالإيجارات القديمة تآكلت قيمتها بفعل التضخم، والإيجارات الجديدة تحدد لها قيمة مرتفعة بالضرورة نتيجة التكلفة المرتفعة للبناء والأرض. وفي مصر يصل الحال إلى أبعد من ذلك إذ يتم تثبيت القيمة الإيجارية في حدود نسبة مئوية معينة من تكلفة البناء فقط. وكل هذه القوانين تثبط المستثمرين، الذين إما يتوقفون عن تقديم مبانيهم السكنية للإيجار وإما يطلبون«خلو رجل»، كما حدث في مصر، أو يطلبون إيجارات باهظة كما حدث في الأردن. ويقال الآن إن هناك 7000 وحدة سكنية خالية في عمان، لأن الملاك يطلبون فيها إيجارات مرتفعة.

ويقترح أن تصدر الحكومات قوانين تسمح بزيادة الإيجارات القديمة

إلى مستويات معقولة، وأن يتم تثبيت الإيجارات الجديدة عند نسبة مئوية معقولة من تكلفة البناء والأرض. وسوف تساعد هذه الإجراءات على جعل الإيجارات معقولة، وتشجع بالتالي الاستثمار الخاص.

الأرض:

وصلت أسعار أراضي البناء إلى مستويات تتجاوز كثيرا موارد أغلب الناس وخصوصا في المدن. والإجراءات الممكنة لمحاربة هذه الظاهرة هي:

أ-توفير فرص مربحة للاستثمار لسحب الأموال بعيدا عن المضاربة في الأراضي.

ب-فرض ضرائب على قطع الأراضي التي تترك دون بناء داخل حدود المدن حيث تتوافر الخدمات والبنية الأساسية. واستخدام الأموال التي يتم تحصيلها لمد شبكات المرافق. وبهذه الطريقة يتم تشجيع عملية بناء القطع التي مدت إليها المرافق.

ج-تغيير قوانين الضرائب لتحديد أرباح خاضعة للضريبة من تقدير قيمة الأراضي غير المستغلة في البناء، وذلك للحد من المضاربة في الأراضي.

د-تقليل مساحة قطع الأرض في مواقع معينة من المدن. فالقطع الحالية لا تقل مساحتها عن 300 متر مربع، وتتطلب قواعد البناء ترك مساحات خالية أمام كل جانب من جوانب المبنى الأربعة، وقد اقترح في الأردن مؤخرا تخصيص قطع من الأراضي مساحة كل منها 7 × 14 م (98 مترا مربعا) ليتم بناؤها بنظام المنازل المصفوفة (المتجاورة)، ولا تحتاج هذه النوعية من المساكن إلا مترين من الأرض من الأمام والخلف. وبتخصيص قطع في حدود هذه المساحة يمكن لقطاعات واسعة من السكان، ظلت مستبعدة حتى الآن، أن تدخل سوق الأراضي من أجل شراء قطعة أرض في المناطق السكنية. ويساعد هذا الاقتراح أيضا على خفض تكلفة البنية الأساسية والمرافق من خلال تكثيف الشبكات.

هـ-تبني نهج (الموقع + المرافق)، والذي يمثل حلا نموذجيا، من زوايا عديدة، لمشكلة الأرض. ويمكن توصيل الخدمات والمرافق لها، لكي تطرح بعد ذلك للبيع بأسعار معقولة وبشروط سداد ميسرة.

و-توجيه المزيد من الاهتمام لتخطيط المستوطنات البشرية من أجل

تنظيم توسع المدن، والحيلولة دون المد الزائد للمرافق والخدمات، ولحماية الأراضي الزراعية.

العمالة:

تعاني صناعة تشييد المباني ومنتجو مواد البناء في كل البلدان العربية من نقص في الأيدي العاملة، على الرغم من انتشار ظاهرة البطالة والاستخدام الجزئي للعمالة. وقد أدى تفكك نظام التلمذة الصناعية، كما سبق أن ذكرنا، نتيجة نزوح أعداد كبيرة من العمال المهرة إلى الدول المنتجة للنفط، إلى تفاقم المشكلة. لذلك يتعين على الحكومات أن تكثف جهودها من خلال إنشاء مدارس فنية لتعليم حرف البناء، لا لمن تركوا المدرسة من الشبان الصغار فحسب بل للأجيال الكبرى أيضا.

ويقترح إنشاء مدارس خاصة للمهاجرين من الريف والمقيمين في المستوطنات المبنية على أراضي وضع اليد لتعليمهم مهارات البناء. وسوف يساعد ذلك على تحقيق هدفين: أن يكتسبوا مهارات تساعدهم على مواصلة البقاء، وعلى تطوير حياتهم في البيئة الحضرية «الغريبة عليهم»، وأن يتم تزويد صناعة البناء بالعمالة الماهرة. وسيتطلب مثل هذا البرنامج-بالتأكيد- عملا اجتماعيا على المستوى الشخصي لإقناع الناس أولا بالالتحاق بالمدارس، ثم بعد ذلك ينتظمون في التردد عليها حتى يتموا تعلم حرفة من الحرف. ويمكن لهذه المدارس أن تعمل في الفترة المسائية، إلا إذا تم توفير اعتمادات مالية لتوفير «أجور تكفل استمرار الحياة» للطلاب وهو أسلوب أكثر فعالية، من حيث إنه يضمن انتظام الحضور. على أن من المشكوك فيه أن تتمكن الدول التي تحتاج إلى هذا البرنامج أكثر من غيرها، مثل مصر، من توفير نفقات هذا الأسلوب الأخير. ولقد بدأت الأردن بالفعل في تنفيذ هذا البرنامج. إذ تم إنشاء عدد من المدارس والمعاهد الفنية حيث يقدم للطلاب التعليم والإقامة الكاملة مجانا. أما الطلاب الأكبر سنا فيدعون للالتحاق بفصول تنظمها الحركة العمالية على أساس نظام التفرغ من العمل الأساسي مع الاحتفاظ بالأجر، وهو حق تكفله قوانين العمل في البلاد.

ومن الأسباب الرئيسية الأخرى لنقص العمالة عدم كفاءة تكنولوجيات البناء الحالية، وتسعى جهات عديدة في الوقت الحاضر إلى الاستعانة

بالميكنة والتصنيع لزيادة إنتاجية العمل. على أن التصنيع يقلل من الحاجة إلى العمالة غير الماهرة، بينما يزيد الحاجة إلى الفنيين.

وفي بلدان مثل مصر، التي تعاني من نسبة بطالة عالية بين العمال غير المهرة، ينظر إلى صناعة البناء كمخرج جيد لسياسات تنمية تعتمد على توفير فرص العمل. على أن الاتجاهات الحالية في تكنولوجيا البناء تميل إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة، وتقليل الطلب على العمالة غير الماهرة.

وتوضح الحاجة إلى كل من العمالة الماهرة، وإلى توفير فرص العمل بأجر مجز لجماهير العمال غير المهرة توضح أهمية إدخال تكنولوجيات بناء بديلة.

مواد البناء:

يرجع السبب الرئيسي للنقص الحالي في مواد البناء، في العالم العرب، إلى حقيقة أن المستويات الحالية للطلب لم تكن متوقعة. وقد بدأت الحكومات العربية، إدراكا منها للفجوة الحالية بين العرض والطلب، بإدخال توسعات في الإنتاج. على أن إنشاء مصانع جديدة، أو زيادة إنتاج المصانع الحالية يتطلب وقتا، ومن ثم تظل الفجوة قائمة، ويظل رأس المال المطلوب لبناء مصانع جديدة نادرا، وتواجه البلدان محدودة الموارد صعوبات كبيرة في إقامة توسعات في إنتاج مواد البناء بالمعدلات المطلوبة.

كذلك واجهت عملية نقل تكنولوجيا مواد البناء العديد من الصعوبات. وهناك العديد من المصانع المستوردة من البلدان المتقدمة صناعيا تعمل بأقل من طاقتها.

وتشير التقديرات المتعلقة بنمو الطلب على مواد البناء اللازمة لتوفير المأوى الأساسي للجميع بحلول عام 2000، مقارنة بالنمو الحالي والمتوقع في الإنتاج، تشير بالفعل إلى المزيد من اتساع الفجوة بين الإنتاج والطلب.

وباستثناء المواد الأساسية المستخدمة في بناء الهيكل الأساسي للمبنى وتشطيباته لا يزال يتعين استيراد الكثير من المواد، نظرا لأن أغلب البلدان العربية لا تملك حتى الآن المصانع اللازمة لإنتاجها. وتشمل هذه المواد لوازم الأبواب والنوافذ، والأنابيب اللازمة لتوصيلات الكهرباء والإنارة،

وتركيبات شبكات المياه والصرف الصحي، والزجاج.. الخ، فالقائمة طويلة.

والواقع أن مشكلة توفير مواد البناء مشكلة معقدة، ولن يتمكن أي بلد عربي بمفرده من تحقيق الاكتفاء الذاتي منها خلال الفترة المتبقية من هذا القرن. وبالرغم من أن استيراد بنود بعينها سيظل ضرورة لا غنى عنه في المستقبل المنظور، إما بسبب المستوى المتقدم للتكنولوجيا المطلوبة لتصنيعها وإما نتيجة لأن المواد الأولية اللازمة لتصنيعها لا يتم إنتاجها عليا بكميات كافية (كالصلب والخشب)، فإن من الممكن تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإنتاج مواد البناء يكفي لتغطية الاحتياجات من كل البنود السائدة (الرئيسة). فضلا عن زيادة إنتاج المواد المتوافرة محليا إلى المستويات المطلوبة. وتتمثل الإجراءات الموصى بها لتحقيق ذلك فيما يلي:

أ-زيادة الاستثمار في مجال إنتاج مواد البناء، إما عن طريق الحكومات نفسها وإما من خلال تشجيع الاستثمار عن طريق القطاع الخاص. ويمكن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع من خلال الإعفاءات الضريبية، وإعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية، وتوفير القروض من السوق المالية الدولية أو توفير الضمانات للحصول عليها، والاستجابة الكافية والسريعة من جانب سلطات البلديات فيما تعلق بتوفير المرافق المطلوبة كالطرق وتوصيلات المياه والكهرباء. ونظرا لأن معظم بلدان المنطقة يعوزها رأس المال اللازم لمثل هذه المشروعات فإنه يتعين تشجيع المستثمرين الأجانب على توفير رأس المال اللازم لمثل هذه المشروعات، مع توفير الضمانات الكافية بأن رؤوس أموالهم لن يتم تأميمها أو مصادرتها.

ب-إدخال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج، وخفض التكلفة، وتكثيف البحث عن تكنولوجيات بديلة تستخدم المواد المحلية المتوافرة فعلا (وهو ما سنعرض له في القسم التالي).

ج-تعزيز بحوث التطوير لتوصيف مواد بناء بديلة، فمراكز بحوث التطوير القائمة حاليا ضعيفة، وتفتقر إلى الاعتمادات المالية وإلى الباحثين المتمرسين. ويتعين تخصيص المزيد من الاعتمادات المالية لهذه المراكز، وتوفير المساعدات الفنية لها من قبل الدول المتطورة سواء فيما يتعلق بتوفير الباحثين المتمرسين أو التدريب.

د-توفير برامج فعالة للتدريب (سواء على المستوى الإداري أو الفني)

للمهندسين والفنيين المشتغلين بصناعة مواد البناء لزيادة الإنتاج ولتحسين الجودة. وفي هذا المجال تمثل المساعدات التقنية من البلدان المتطورة عنصرا أساسيا. وفضلا عن ذلك يتعين أن تطبق هذه البرامج التدريجية على نطاق واسع بما يكفي لإشباع الاحتياجات المتوقعة للبلاد.

هـ-تحسين إدارة المصانع والتنسيق بين العرض والطلب في البلاد. ويحقق تحسين الإدارة هدفا مزدوجا: فهو يزيد من الإنتاج من ناحية، ويحسن نوع المنتج من ناحية أخرى.

و-تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في مجال تنمية صناعة مواد البناء بحيث يساعد كل بلد البلد الآخر على توفير احتياجاته منها. ولمثل هذا التعاون فائدة كبيرة بوجه خاص حيث تتوافر مواد أولية معينة في بلد ما بينما تندر في بلد آخر، وحيث تتطلب الجدوى الاقتصادية لبعض الصناعات أسواقا أوسع.

ز-تكثيف البحث عن محاجر ومناجم جديدة للمواد الأولية من أجل توسيع قاعدة الإنتاج وإحلال المصادر المستنزفة.

تعاونيات الإسكان:

أثبتت تعاونيات الإسكان فعاليتها ومن ثم يتعين تشجيعها ودعمها. وعلى الحكومات أن تساعد بأن تسهل لها الحصول على التمويل اللازم-إما بأن تقدم هي نفسها التمويل اللازم أو بتقديم الضمانات المطلوبة لكي تحصل عليه من الخارج.

كذلك يتعين على الحكومات أن تساعد الفئات المتعلمة على إنشاء وإدارة جمعيات الإسكان، وأن تساعدهم في الحصول على الأراضي. من الأمور الأخرى التي لا غنى عنها في هذا الصدد تقديم المشورة الفنية فيما يتعلق باختيار التصميمات، ومستوى الجودة، وتكنولوجيا المواد، والموقع وأسلوب التنفيذ.

الاعتماد على الذات:

حقق مفهوم الاعتماد على الذات في مجال الإسكان شعبية كبيرة في دوائر الخبراء والمنظمات الدولية. وينظر إلى هذا المفهوم بوصفه نهجا

يبني من خلاله الناس، باستخدام «تكنولوجيا وسيطة»، مساكنهم الخاصة. وينظر كاتبا الدراسة إلى الاعتماد على الذات في ضوء تعريف أوسع-فلا يتعين أن يتضمن بالضرورة المشاركة البدنية من جمهور الناس في عملية البناء-بل هو باختصار الاعتماد على الإمكانات الذاتية. ولقد أوضحت تجارب حكومات عديدة في الشرق الأوسط، في العقدين الماضيين، أنه ما أن تأخذ الحكومات على عاتقها مسؤولية توفير المساكن، حتى تميل مشاركة الناس إلى التناقص. لذلك يتعين أن تبدي السياسة الحكومية اهتماما أكبر بمساعدة الناس على توفير المساكن لأنفسهم. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الإجراءات التالية:

أ-التنمية الاجتماعية الاقتصادية لرفع مستوى معيشة جماهير السكان.

ب-توفير الموقع + المرافق.

جـ-توفير التمويل وقدر من الإعانة المالية.

د-زيادة المعروض من مواد البناء وزيادة تنويعها.

هـ-إدخال تكنولوجيا ملائمة.

و-تقديم المساعدة الفنية فيما يتعلق بتصميم المسكن وتشييده.

ز-توعية الناس لكي نغرس في نفوسهم الرغبة والدافع إلى تحسين ظروفهم المعيشية، وقدرا من المعرفة بكيفية مباشرة ذلك.

حـ-إنشاء الجمعيات التعاونية.

ط-إنشاء المؤسسات اللازمة للمساعدة على تطبيق مفهوم الاعتماد على الذات في مجال توفير الإسكان.

أسلوب (نهج) «المنزل النواة»:

سبق أن أوضحنا في التحليل السابق أن الدخول الحالية لفئات واسعة من السكان هي من الانخفاض، بحيث لا يمكنها تسديد الأقساط الشهرية المحددة للمأوى الأساسي، حتى لو كانت مدعومة ماليا من الحكومة، وهو ما يضع الحكومات التي لا تستطيع أن تتحمل نفقات الإسكان المجاني في ورطة محيرة. فمن الواضح أن المسكن المقدم ينبغي أن تنخفض تكلفته حتى يصبح في متناول الموارد المالية للساكنين المستهدفين وللحكومة الداعمة. على أن المأوى الأساسي من المستوى المعرف فيما سبق لا يمكن توفيره

بسعر تكلفة أقل في الوقت الراهن.

والبديل الوحيد المتاح هو خفض التكلفة: إما عن طريق تقليل مستوى الجودة في البناء، وإما بتقليل مساحة المسكن. والبديل الأول يتعين تجنبه، من حيث إن مستوى الجودة في هذا النوع من المساكن يمثل الحد الأدنى المقبول لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أما البديل الثاني فيمكن اعتباره مقبولا بشرط أن يسمح بإمكانية التوسع في المساحة الأرضية للمسكن مستقبلا. ومن هذا البديل نشأت فكرة « المنزل النواة» (core house).

ويتألف « المنزل النواة» من المرافق الأساسية، أي المطبخ والحمام وغرفة الخزين، بالإضافة إلى غرفة أو غرفتين. ولا خلاف على أن المنزل سيؤدي إلى الازدحام الزائد بالنسبة للأسرة الكبيرة، لكنه يظل مع ذلك تحسينا للظروف المعيشية الحالية. ويمكن، مع تحسين دخل الأسرة، أن تضيف الأسرة غرفة أو أكثر حسب المطلوب طبقا لخطط معدة سلفا كما يمكنها إدخال تحسينات على التشطيبات.

أسلوب «الموقع + المرافق»:

من الأساليب الفعالة التي لاقت قبولا واسعا لدى خبراء الإسكان توفير قطع من الأراضي مزودة بالخدمات المطلوبة. ويتعين أن تشمل الخدمات المياه، وشبكة الصرف الصحي، والكهرباء، وشبكات الطرق فضلا عن الخدمات الاجتماعية. ويمكن أن يتم توزيع هذه القطع كمنحة مجانية لهؤلاء الذين لا يقدرون على التسديد، مع وضع الاشتراطات اللازمة لمنع إساءة استعمال المنحة، أو أن تباع للناس بسعر مدعوم، على أن ترتبط درجة الدعم بدخل الأسرة.

ولقد أثبت نظام «يالموقع + الخدمات» الذي طبق في بغداد جدواه العملية، وهناك العديد من جمعيات الإسكان تستخدمه الآن في الأردن.

وفي الإمكان الجمع بين هذا الأسلوب وأسلوب المنزل النواة الذي تناولناه فيما سبق، ومثل هذا الجمع قد يلقى القبول في الأماكن التي تكون فيها الحاجة إلى السكن ملحة، أو التي يكون الناس فيها مفتقرين ماليا واجتماعيا إلى القدرة على بناء منازلهم الخاصة في الوقت الحاضر.

ويواجه كل من النهجين سالفي الذكر بعض التحفظ من جانب السلطات

الحكومية، إذ ينظر إليهما على أنهما يشجعان على نمو المزيد من الأحياء الفقيرة. ومن الواضح أن تخصيص مواقع مزودة بالمرافق أو المنازل «النواة»، وكفالة الحرية الكاملة للناس فيما يتعلق باستغلالهم لها قد يؤدي إلى التشييد العشوائي ويسفر في النهاية، بالنظر إلى مستوى التعليم وضآلة دخول الناس، عن تكون أحياء فقيرة جديدة. ومع ذلك فإن فرض الرقابة على تنمية تلك المناطق يمكن أن يؤمنها من خطر التدهور. ويمكن تحقيق هذه الرقابة من خلال احتجاز سند الملكية لفترة من الوقت حتى تقتنع السلطات بأن البناء حقق المواصفات المطلوبة. وفي مثل هذه الظروف تصبح التوعية الاجتماعية ضرورة لا غنى عنها.

التعاون الإقليمي:

ليس في الإمكان حل مشكلة الإسكان على أساس قومي على وجه الحصر. ويمثل التعاون الإقليمي والدولي ضرورة ملحة. إن موارد البلدان العربية بوجه خاص والبلدان النامية بوجه عام متنوعة ووافرة، إلا أن توزيعها لا يتسم بالعدالة أو التساوي. وينبغي أن يساعد التعاون على المستوى الإقليمي على تحقيق التوزيع العادل لهذه الموارد، لصالح كل البلدان المعنية، ومن مجالات التعاون المحتمل المجالات التالية:

1- تشجيع انتقال مواد وعناصر البناء.

2- تبادل الخبرات، والفنيين والأيدي العاملة الأخرى.

3- تشجيع استثمارات القطاع الخاص على الاستثمار داخل المنطقة.

4- التعاون في إجراء مسح إقليمي شامل للموارد، ومواد البناء، وخبرات صناعة البناء، والعمالة، والنقل.. الخ.

5- تكامل أهداف استراتيجيات التنمية والتنسيق بين هذه الاستراتيجيات.

6- تبادل الخبرات الفنية، المبنية على الخبرات المكتسبة من المشروعات الرائدة والتكنولوجيات والأساليب الحديثة.

7- نقل وتبني تكنولوجيات البناء.

8- التعاون في مجال البحوث المتعلقة بمواد البناء، وتكنولوجيا البناء، وتخطيط المستوطنات البشرية.. الخ.

9- توثيق ونشر المعلومات.

10- التعاون في مجال التوحيد القياسي لمنتجات البناء ومواده ومصطلحاته ومواصفاته لتسهيل عملية تبادل الخبرات والمعلومات.. الخ.

11- تقديم المساعدات المالية للبلدان الأكثر فقرا من قبل البلدان الأكثر غنى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء بنوك إقليمية للإسكان على سبيل المثال.

التكنولوجيات اللازمة لتوفير الإسكان على أساس دائم مقدمة:

يتطلب بناء المأوى الأساسي تكنولوجيات مختلفة تندرج جميعا داخل الفئتين الرئيستين وهما: إنتاج مواد البناء والعملية الفعلية للبناء أو التشييد. وهناك، فضلا عن ذلك، التكنولوجيات المطلوبة لتوفير البنية الأساسية.

وتعتمد التكنولوجيات المطلوبة ودرجة تعقيدها على نوع المأوى المطلوب تشييده. وفيما يلي نقدم وصفا موجزا لأنواع التكنولوجيات المختلفة المطلوبة لبناء المأوى الأساسي كما عرفناه فيما سبق:

أ-بالنسبة للبنية الفوقية (الأساس، الحوائط، السقف أو السطح) يتراوح إنتاج المواد المستخدمة من التكنولوجيا منخفضة المستوى والمطلوبة لتعلية الأرض، مرورا بالتكنولوجيا متوسطة المستوى لإنتاج الجير والجبس، وحتى التكنولوجيا عالية المستوى نسبيا والمطلوبة لإنتاج إسمنت بورتلاند، والراتنجات البوليمرية، الخ. ويختلف أيضا إنتاج العناصر المكونة بدءا من الطوب الترابي المثبت أو الطيني، ومرورا بالكتل الخرسانية أو الآجر (الطوب الطيني المحروق) حتى الألواح الخرسانية الضخمة.

ب-أما التشطيبات فتميل بطبيعتها إلى الاختلاف والتنوع طبقا للمواد المتوافرة في البلاد. وفي الشرق الأوسط تتطلب التشطيبات مواد إسمنتية مثل إسمنت بورتلاند، والجبس أو الجير. وتتطلب الأرضيات بوجه خاص، بسبب قوة التحمل المطلوبة، إسمنت بورتلاند، أو أحجار، أو رخام يتم صبه في قوالب في المكان، أو يصنع كبلاط. وفي كلتا الحالتين تتطلب التشطيبات عمالة ماهرة.

جـ-تحتاج الأبواب والنوافذ إلى الخشب، والمعدن، والبلاستيك. وكلها نادرة في المنطقة ويتعين استيرادها. وحتى لو توافرت المواد الأولية، فإن

التكنولوجيا العالية المطلوبة لإنتاج المعدن أو الـ (PVC) تحول دون التصنيع المحلي. كذلك يتطلب إنتاج الزجاج مستوى من التكنولوجيا لا يتوفر في العديد من بلدان المنطقة، رغم توافر المواد الأولية. وفضلا عن ذلك فإن اللوازم المعدنية للأبواب والنوافذ (مثل الأقفال والمفصلات) تتطلب نوعا من التكنولوجيا المتخصصة بحيث يتوقع أن تظل البلاد النامية تستورد هذه الأصناف في المستقبل المنظور. أما تصنيع الأبواب والنوافذ نفسها فيتطلب مستوى متوسطا فحسب من التكنولوجيا.

د-تتطلب أنابيب المياه والصرف وتكنولوجيات لإنتاج المعدن، والطفلة (الطين)، والإسمنت، وشبكة أنابيب الـ (PVC) والتجهيزات المتصلة بها، وكذلك تجهيزات الصرف واللوازم المعدنية المتصلة بها. كذلك تتطلب تركيبات أنابيب المياه والصرف مهارات عالية نسبيا.

هـ-تتطلب التركيبات الكهربائية التكنولوجيات اللازمة لإنتاج الأنابيب، والأسلاك ولوحات التوزيع، والمفاتيح، والدوي، واللمبات الكهربائية، الخ. كما تتطلب عملية التركيب المهارة والتدريب. تعطي القائمة السابقة فكرة واضحة عن العدد الكبير والتنوع الواسع لقاعدة التصنيع، والخبرة التكنولوجية، والمهارات الحرفية.

ومن المشكوك فيه أن تتمكن أي دولة عربية في الوقت الحاضر من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنتج كل المواد والعناصر المطلوبة. ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم توافر العديد من المواد الأولية، لكن السبب الرئيسي يتمثل في أن حجم السوق من الصغر بحيث لا يبرر قيام هذه الصناعة، وذلك هو المجال الذي يمكن أن يقدم فيه التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي مساعدة فعالة، من خلال توفير أسواق أوسع للصناعات المعنية، موزعة بالتساوي بين بلدان المنطقة، وبالتالي يصبح إنشاء هذه الصناعات مجديا من الوجهة العملية.

فكرة عامة:

تطورت التكنولوجيات المعمول بها في المنطقة العربية خلال عقود عديدة وجرى تعديلها بحيث أصبحت ملائمة للاستخدام في المنطقة فيما يتعلق بالمواد المتوافرة والخبرة والمهارات. وتعتمد البنية الفوقية والتشطيبات بتشكل

أساسي على المواد المحلية (المناطق الرسوبية تستخدم الطفلة والمناطق الصخرية تستخدم الحجر). وقد لقي إسمنت بورتلاند، وهو مادة حديثة نسبية، رواجا واسعا على حساب المواد الإسمنتية الأقدم استخداما مثل الجبس والجير. وهي تنتج الآن في أغلب بلدان المنطقة وهي تعد، بوصفها خرسانة، مادة البناء الرئيسة. وبالرغم من أنها أفضل من المواد التقليدية، فإنها تتطلب تكنولوجيا مستوردة، وتستهلك طاقة أكثر كثيرا خلال عملية إنتاجها. أما حديد التسليح المستخدم في الخرسانة المسلحة فيتم استيراده حتى الآن، وتعد مصر الدولة الوحيدة التي تملك طاقة تصنيعية لحديد التسليح، وإن كان بعض البلدان الأخرى، يقوم بدلفنة أسياخ حديد التسليح من صبات مستوردة.

على أن البلدان العربية تعتمد بوجه عام، وفي الأجزاء الأخرى من البناء بخلاف البنية الفوقية، على المواد المستوردة.

السمات المميزة:

تتميز تكنولوجيات البناء في العالم العربي بالسمات التالية:

1- الاعتماد على مواد وعناصر البناء المستوردة بشكل أساسي، وخصوصا فيما يتعلق بالتجهيزات، وأنابيب المياه، والصرف، والتركيبات الصحية، والتركيبات الكهربائية.

2- التنوع الكبير في المواد المستوردة، والتي تتفق كل منها مع مستويات بلد التصنيع، مما يؤدي إلى الخلط وانعدام التنسيق في المواصفات والتنفيذ.

3- الافتقار إلى مقاييس محددة فيما يتعلق باللوازم المعدنية والتجهيزات، والافتقار إلى مقاييس للجودة فيما يتعلق بالمنتجات المحلية.

4- عدم وجود تنسيق قياسي أو معياري في تصميم المباني وعناصر ومنتجات البناء، مما يؤدي إلى حدوث فاقد في المواد والموارد.

5- الافتقار إلى قواعد أو نظم ثابتة للممارسة، مما يؤدي إلى الخلط، وإلى تجزؤ صناعة البناء، وإلى انخفاض مستوى الجودة.

6- الرقابة غير الفعالة على الجودة.

7- الافتقار إلى الكفاءة نتيجة عدم وجود أساس منهجي للتنفيذ وترشيد عملية البناء.

8- الافتقار إلى الإدارة الجيدة في مجال التشييد وإنتاج مواد البناء.

9- الإنتاجية المنخفضة نتيجة الافتقار للإدارة الجيدة ونقص الميكنة.

10- النقص في العمالة الماهرة والفنيين.

11- مقاومة إدخال تكنولوجيات جديدة أكثر كفاءة.

12- عدم كفاية بحوث التطوير، والتي تعمل على زيادة الإنتاج وإدخال مواد بناء وتكنولوجيات جديدة.

13- الافتقار إلى التخطيط على المستوى القومي.

تكنولوجيات جديدة

فكرة عامة:

بذلت محاولات عديدة في السنوات الأخيرة لإدخال تكنولوجيات جديدة مستوردة من البلدان المتطورة. وقد صادف درجات متفاوتة من النجاح. وتم إنشاء العديد من المصانع الأكثر ميكنة والأكثر كفاءة لتوسيع قاعدة إنتاج مواد البناء التقليدية، كما أنشئت مصانع أخرى لإنتاج مواد جديدة بديلة. على أنه مما يؤسف له أن هذه المصانع الضخمة غالبا ما تكون من التعقيد بحيث يصبح تشغيلها عملية صعبة، ونادرا ما حققت مستوى الإنتاج المتوقع منها. كذلك تستهلك هذه المصانع طاقة أكبر بالمقارنة بالطرائق التقليدية وتزيد اعتماد البلاد على قطع الغيار والصيانة الأجنبية، وتؤدي إقامة هذه المصانع المستوردة، عادة، إلى موت الطرائق التقليدية الأقل كفاءة.

كذلك تم إدخال أساليب تشييد جديدة. وقد استوردت هذه الأساليب، بوجه عام، لزيادة كفاءة التشييد من خلال التوحيد القياسي للعملية ولزيادة الإنتاج من خلال الميكنة.

وقد أسهمت هذه التكنولوجيات الجديدة المستوردة إسهاما ملحوظا في زيادة الإنتاج وتخفيض وقت التشييد. وعانت هذه التكنولوجيات من عائق رئيسي واحد يتمثل في أنها مستوردة. فعملية نقل التكنولوجيا لم تكن سهلة أبدا، فضلا عن أن العمالة الفنية اللازمة لتشغيل هذه التكنولوجيات الجديدة لم تكن جاهزة، بل كان يتعين توفيرها بأعداد كافية. والتعطل المستمر للآلات، والصيانة غير الكافية، وسوء الإدارة، وأخطاء التطبيق، الخ، مثلت جميعا تجارب يومية مع التكنولوجيات المعقدة الواردة حديثا.

وعلاوة على ذلك فإن حقيقة أن هذه التكنولوجيات الجديدة تم تطويرها في بلدان متقدمة تكنولوجيا جعلتها غير متلائمة مع الظروف والمتطلبات المحلية، فضلا عن أن هذه التكنولوجيات عادة ما تكون محمية بحقوق مسجلة، ويتم توزيعها عن طريق شركات يعنيها نشر إنتاجها المصنع داخل بلادها أكثر مما يعنيها تنشيط الإنتاج المحلي.

البناء المصنع:

من المجالات التي أثارت اهتماما واسعا، في السنوات الأخيرة، أنظمة البناء التي تستخدم الألواح الخرسانية سابقة الصب، وقد تم استيراد العديد من هذه الأنظمة من بلدان أوروبية مختلفة. وينظر إلى هذه الأجهزة على أنها أفضل أسلوب لمجاراة الطلب المتزايد والتكاليف المتزايدة. على أن أيا منها لم يحقق النتائج المرجوة. واحد هذه المصانع بمدينة بغداد، وهو مصمم أصلا بحيث ينتج 3000 وحدة سكنية سنويا، لا ينتج في الوقت الحالي أكثر من 2000 وحدة، وفي العام الأول لإنشائه نجح في إنتاج 300 وحدة فقط. ولم تكن النتائج أفضل من ذلك بالنسبة للمصانع المماثلة المنشأة في السعودية.

وتتمثل الأسباب الرئيسية للنجاح المحدود لعملية تصنيع تشييد المباني في المشكلات نفسها التي تعانيها كل البلدان النامية، أي الافتقار إلى الكفاءات المدربة والماهرة في القطاعين الإداري والهندسي، وعلى مستوى الفنيين والعمال المهرة، الخ، والافتقار إلى الخبرة. وفضلا عن ذلك فإن التصنيع لا يمكن إنجازه في خطوة واحدة، وهو يتطلب في مجال البناء بوجه خاص قاعدة واسعة ومنسقة جيدا، فضلا عن التوحيد القياسي الشامل قبل أن يتم تطبيقه.

كذلك يتطلب تصنيع تشييد المباني نفقات رأسمالية عالية. ونسبة أعلى كثيرا من العمالة الماهرة، وهو ما تفتقر إليه بلدان كثيرة.

التكنولوجيات الملائمة:

نتيجة افتقار البلدان النامية للقدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المعقدة، وبسبب نقص رأس المال والعمالة الماهرة تحول اهتمام الخبراء إلى

موضوع التكنولوجيا الملائمة (أو الوسيطة)، أي التكنولوجيا التي تناسب متطلبات البلاد، وتتفق مع إمكاناتها الحالية. وتتيح مثل هذه التكنولوجيا الاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية والبشرية للبلاد وداخل إطار من السلامة البيئية.

ويتعين أن تتطور التكنولوجيا الملائمة، بحكم طبيعتها، من البلاد نفسها. ولا يلزمها أن تكون إنجازا تكنولوجيا ثوريا في علم البناء، بل يمكن أن تمثل تكييفا أو تعديلا شاملا لتكنولوجيا مستوردة، أو تحسينا فعالا لممارسة محلية، أو إعادة اكتشاف وتحديث وتحسين التكنولوجيا التقليدية. وفي الأغلب الأعم من الحالات، تملك البلدان النامية ثروة من التقنيات التقليدية تعرضت عبر القرون للكثير من التعديلات والتحسينات لكي تتناسب مع الظروف المحلية، ولكن طغت عليها الفخامة الظاهرية للمنتجات والأساليب المستوردة، وهذه التقنيات يمكن إحياؤها مرة أخرى. فالعديد من التقنيات المحلية يعد بالكثير، ولا يحتاج لسوى الترشيد والتوثيق والتوحيد القياسي. لذلك تنطوي بحوث التطوير في تكنولوجيا البناء على المستوى المحلي على أهمية قصوى.

ويتمثل المحدد الأول والأكثر وضوحا للتكنولوجيا الملائمة في مدى التوافر النسبي للعمالة ولرأس المال والأرض والمهارات والموارد الطبيعية، سواء بالنسبة للبلد نفسه ككل أو في مناطق معينة داخل هذا البلد. فالعراق، على سبيل المثال، يعاني من نقص نسبي في العمالة لكنه غني نسبيا، من حيث موارده المالية، وبالتالي يمكنه أن يختار التصنيع الكامل لكي يزيد إنتاج العمالة. بينما تعاني مصر من نقص رأس المال ومن وفرة العمالة غير الماهرة، وبالتالي فسوف تختار التكنولوجيات القائمة على العمالة الكثيفة، أما الأردن فيعاني من نقص نسبي في كل من رأس المال والعمالة. وفي هذه الحالة سيكون الحل هو التصنيع الجزئي للمباني.

القضايا الرئيسية:

تكلفة التشييد:

يمثل ارتفاع تكاليف البناء أحد القضايا الرئيسة التي يتعين على التكنولوجيا أن تتعامل معها. ويؤثر اختيار التكنولوجيا تأثيرا ملموسا في

تكاليف التشييد. فتقنيات الإنتاج الضخم يمكن أن تنتج مواد أرخص. والتكنولوجيا الملائمة التي تستخدم مواد ومهارات متوافرة محليا يمكن أن تنتج أيضا منازل أرخص. على أن الاهتمام الأكبر ينبغي أن ينصب على المواد والمستلزمات التي تظل هناك حاجة لاستيرادها. فتكلفة هذه المواد والمكونات يمكن أن تصل إلى 15٪ من تكلفة المأوى الأساسي، وهي نسبة تتزايد باستمرار مع التضخم العالمي. ويساعد الإنتاج المحلي، أو الإقليمي لهذه المواد، أو لمواد بديلة على خفض النفقات خفضت ملموسا.

كذلك يمثل التوحيد القياسي للمكونات والميكنة (في حدود إمكانات البلد المعني) عاملين بالغي التأثير فيما يتعلق بخفض التكلفة.

الطاقة الإنتاجية:

لكي تشبع البلاد العربية احتياجات سكانها من المأوى بحلول عام 2000 سيتطلب الأمر زيادة الطاقة الإنتاجية، كما سبق أن ذكرنا، إلى سبعة أضعاف. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون إدخال تكنولوجيا أكثر كفاءة، بشكل أو بآخر من أشكال تصنيع تشييد المباني. ولا ينبغي أن تشكل حقيقة أن التصنيع الكامل صعب التطبيق في الوقت الحاضر عائقا أمام ذلك. ففي إمكان الحكومات أن تخطط لتحقيق هذا الهدف، وتبدأ في الوقت نفسه بالتصنيع الجزئي، ثم تزيد من تعقيد النظام بمرور الزمن.

كذلك ستتطلب زيادة إنتاج المواد البحث عن مصادر جديدة. ويمثل البحث عن المواد البديلة المحتملة وتطويرها تكنولوجيا مستقلة يتعين على البلد المعني أن يكتسبها ويعدلها ويطورها.

العمالة:

تمثل العمالة إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم اختيار التكنولوجيا. وقد شكل النقص في العمالة الماهرة دائما عقبة رئيسية أمام خطط تشييد المساكن في الشرق الأوسط، وهو ما اضطر المخططين الحكوميين إلى اللجوء إلى التكنولوجيات التي تزيد إنتاج العمالة.

والواقع أن تشييد المباني يمكن اعتباره أداة فعالة في تنشيط اقتصاد البلاد، وتوفير فرص العمل للعمالة غير الماهرة. لذلك تساعد التكنولوجيات

المعتمدة على العمالة الكثيفة، في حالة بلدان مثل مصر، في تحقيق غرض مزدوج، فهي توفر المسكن المطلوب بالحد الأدنى من النفقات الرأسمالية، وتوفر في الوقت ذاته المزيد من فرص العمل. على أن هناك عاملين يجعلان المسؤولين الحكوميين يعدلون عن تبني مثل هذه السياسة، أولهما: التكاليف العليا للتشييد المعتمد على العمالة الكثيفة، والثاني هو حقيقة أن العمل في تشييد المباني عمل مرهق، ويتطلب جهدا بدنيا كبيرا، وبالتالي لا يلقى إقبالا.

بحوث التنمية (التطوير):

اعترف معظم الحكومات بأهمية بحوث التنمية في مواد البناء والتكنولوجيا، وتملك بلدان عربية عديدة في الوقت الحاضر مراكز بحوث خاصة. على أن إسهام هذه المراكز لا يزال يتسم، نتيجة نقص الباحثين المؤهلين وخبرتهم المحدودة في مجال بحوث التطوير ولحداثة تكوينها، بالضآلة النسبية، فلم تتمكن هذه المراكز بعد، شأنها في ذلك شأن أي شيء آخر، من اكتساب القدرة على تحقيق النتائج المطلوبة خلال هذا الوقت القصير الذي مر منذ إنشائها، وسوف يجانبنا الإنصاف لو أننا طالبنا بذلك.. فتحقيق إنجازات تكنولوجية متقدمة ليس بالعمل السهل.

ومع ذلك فإن إسهام هذه المراكز يمكن أن يكون ملحوظا، وبالتالي يتعين دعمها وتشجيعها. ومجالات البحث الإنمائي التي تحتاج إليها البلدان العربية احتياجا ملحا، والتي تستطيع هذه المراكز أن تحقق فيها إنجازات ملموسة كثيرة ومتنوعة. وفيما يلي نورد بعضها:

1- إعداد مجموعة القواعد المنظمة للممارسة بالنسبة للتصميم وطريقة تنفيذ العمل.

2- وضع مقاييس ومواصفات المباني.

3- تبسيط تكنولوجيا البناء المحلية وترشيدها وتحسينها.

4- تعديل تقنيات البناء الأجنبية، بحيث تتلاءم مع الظروف والمتطلبات المحلية.

5- إعادة إحياء تكنولوجيا البناء التقليدية وتحديثها.

6- البحث عن مواد بديلة محتملة يمكن إنتاجها محليا أو استيرادها إذا

دعت الضرورة، والبحث أيضا عن تكنولوجيات بناء بديلة يمكن للبلاد استيعابها.

7- خواص مواد البناء المحلية وبحوث تحسين الجودة.

8 - التخطيط لتصنيع تكنولوجيا البناء والمعاونة في تنفيذ الخطط، فضلا عن توصيف التكنولوجيات الصناعية الأكثر ملائمة وتعديلها، بحيث تتناسب مع المتطلبات المحلية.

تصنيع تشييد المباني:

تعريف:

يوجد بالفعل في البلدان العربية، في الوقت الحاضر، شكل من أشكال التصنيع في مجال تشييد المباني، بل إن أشكال التشييد التقليدية تستخدم بعض المنتجات المصنعة محليا (الإسمنت، الطوب اللقم، الأنابيب الخرسانية، المسامير، الخ). على أن التصنيع الكامل له أضرار معينة في إطار المنطقة، فهناك علاقة بين درجة تعقيد (أو حجم) منتج ما ودرجة تنوع الظروف التي يمكن استخدامه فيها وعدد النماذج التي يتعين طرحها للبيع. فبالنسبة لدرجة معينة من التنوع، تحتاج المنتجات الأكبر إلى نماذج أكثر ؛ وبالنسبة لعدد معين من النماذج تعني المنتجات الكبيرة تنوعا أقل. ومن هذا يتضح أن التصنيع ومنتجاته الأكثر تعقيدا يخلان بالتوازن الدقيق الحالي بين نوع المنتج المصنوع للبناء، و«نوعية» التنوع الذي تتطلبه صناعة البناء عادة.[22]

التجربة العربية:

بذلت في بلدان عربية عديدة محاولات لتصنيع تشييد المباني، بالرغم من أن هذه المحاولات اقتصرت بوجه عام على مواقع محلية بعينها، واتسمت بالتجزؤ، كما أن تبنيها جاء في أغلب الحالات إنجازا لمهمات معينة لا بوصفها تطبيقا عاما.

ففي الأردن تم إنشاء أربع وحدات لإنتاج المباني الخرسانية سابقة الصب، بينما تملك مصر أكثر من عشرة أنواع مختلفة منها، تم استيرادها كاملة من بلدان مختلفة عديدة. وليس لأي من هذه الوحدات عناصر مكونة بديلة، كما أن العديد منها يستخدم تكنولوجيات مختلفة للإنتاج والتشييد.

وقد استثمر العراق حوالي 30 مليون دينار عراقي في إنشاء ثلاثة مصانع تعتمد على التكنولوجيا المعقدة والميكنة، وتستخدم نظاما واحدا للبناء يقال مع ذلك إنه معقد جدا: فالوحدة السكنية الواحدة تتطلب 44 نوعا مختلفا من العناصر المكونة للبنية الفوقية وحدها.

وحتى الآن، يمكن القول إن التجربة العربية غير مشجعة بما يكفي. فأصحاب المصانع ومقاولو التشييد يعانون الكثير بسبب التعطل المستمر للماكينات، وتواضع مستوى مراقبة الجودة، وما شابه ذلك. (ومع ذلك فمن الواضح أن العراقيين مصممون على النجاح). فتصنيع تشييد المساكن يمثل في الوقت الحاضر سياسة حكومية، على أن النقص في المهارات الإدارية والفنية، وفي العمالة الماهرة لا زال يمثل حتى الآن عقبة رئيسية.

الطريق إلى التصنيع:

يخلق تصنيع تشييد المباني وضعا جديدا: فتصميم المبنى ينبغي أن يتكامل مع خطوات التصنيع ومجموعة العناصر المكونة. ولا يصبح الإنتاج على نطاق وأسع ممكنا إلا إذا تم تصنيع أعداد كبيرة من نمط معين، وهو ما يحد من عدد أنماط العنصر المكون الذي يتطلب بدوره التوحيد القياسي للعناصر المكونة.

وإجمالا نقول: إن التصنيع الكامل لا يمكن تحقيقه في خطوة واحدة. إنه عملية ثورية تتضمن تنسيق الأبعاد لأغراض التبسيط والتصنيف والحد من التباين فيما يتعلق بالأبعاد. وهو يعزز التوحيد القياسي لعناصر البناء وتركيباته، مما يتيح تصنيع عدد متزايد من هذه العناصر المكونة بطريقة سابقة التجهيز.

تنسيق الأبعاد:

يتعين تحديد أبعاد الأطوال والأسطح وحيز الغرف في علاقتها بعضها ببعض، كما يتعين تصميم العناصر المكونة وبناؤها وتجميعها وفقا للمتطلبات الوظيفية والتقنية والجمالية.

وكل أبعاد بناء ما يقوم بينها ترابط متبادل، ويتعين أن تكون مترابطة إذا ما أريد تحقيق نتيجة يتحقق فيها الانسجام بين الشكل والوظيفة وأساليب

التشييد، والتي تتسم في الوقت ذاته بالجدوى الاقتصادية.

وعندما يجري تحديد أبعاد الغرف والعناصر المكونة للبناء، فغالبا ما نجد أن في الإمكان تكرار عدد من الأبعاد الأساسية. فالمساحات المتماثلة تتكرر في الغرف مع الوظيفة الواحدة، والعديد من التفاصيل البنائية يؤدي الوظيفة نفسها وبالتالي يمكن إعطاؤه الأبعاد نفسها. وعلى ذلك فإن مبدأ التكرار مبرر من خلال كل من المتطلبات الوظيفية وشروط البناء. على أن هناك دوافع أخرى عديدة لمبدأ التكرار فضلا عن أن التكرار يسهل كلا من التصميم وتنفيذ العمل..

ومن الواضح أن أسلوب التشييد القائم على استخدام العناصر المكونة سابقة التجهيز يستفيد كثيرا من سلسلة الأبعاد المتماثلة. كذلك يمهد تكرار الأحجام المتماثلة الطريق أمام تصنيع الإنتاج.

الحد من التباين:

هناك العديد من الأمثلة لعناصر البناء ذات الوظائف المتماثلة، والتي يوجد بينها مع ذلك تباين بسيط في الأبعاد. وتنتشر هذه الظاهرة في البلدان العربية، وتتعين معالجتها من خلال اتفاقيات تتعلق بالتوحيد القياسي للأبعاد لإزالة التباينات السطحية.

التوحيد القياسي:

إن الحد من التباين، كما سبق أن ذكرنا، يؤدي مباشرة إلى التوحيد القياسي، لكن للتوحيد القياسي هدفا أوسع، فالمنتجات الموحدة قياسيا يمكن تصنيعها في مصانع مختلفة ومتعددة، ويجري استخدامها مع ذلك في البناء نفسه.

وسيترتب على ذلك توافر إمكانية تخصص عدد من الشركات (كمقاولين من الباطن) في تصنيع عناصر مختارة تباع في سوق مفتوحة يمكن توسيعها لتشمل بلدان المنطقة العربية كلها، في حين تركز شركات أخرى على تجميع المنتج النهائي.

ويمثل هذا التوزيع للعمل، يمكن تحقيق إنتاجية أعلى في الصناعة.

التصنيع المسبق:

ليس التصنيع المسبق-أي إنتاج العناصر المكونة للبناء، لكي تستخدم في وقت لاحق في موقع البناء-بالفكرة الجديدة، إذ يمكن أن نجد المبدأ مطبقا في البناء عبر العصور. إلا أن هذا الأسلوب يتطلب، عندما يستخدم على نطاق واسع، توافر شروط خاصة معينة سواء فيما يتعلق بالتصميم أو الإنتاج. ويتطلب استخدام عناصر بناء سابقة التجهيز، بوجه خاص، أن يقوم العمل في موقع البناء وفي الورشة أو المصنع على أساس نظام عمومي للأبعاد محدد بدقة، وأن يتم التقيد بهذه الأبعاد بدرجة مناسبة من الدقة.

وعندما يتم الانتهاء من الاتفاق على مثل هذا النظام الموحد للأبعاد، تبدأ عملية ميكنة وترشيد التصنيع المسبق لعناصر البناء في الورشة، ثم يتم تنفيذ الإنتاج المصنع لعناصر البناء الموحدة قياسيا بكفاءة تامة داخل المصنع.

الإنتاجية:

يتم التعبير عن قيمة الإنتاجية في حالة البناء، بعدد الأمتار المربعة من أماكن المعيشة التي يتم إنجازها في كل ساعة عمل، وفي الأحوال العادية تنحصر الزيادة في إنتاجية العمالة نتيجة الترشيد والميكنة وتطوير التخطيط والإدارة أكثر من كونها نتيجة بذل جهد بدني أكبر في موقع العمل.

وتمثل دراسات وقياسات الإنتاج أداة مساعدة لا غنى عنها في أي عملية تصنيع.

التشريعات القومية للبناء:

تستثمر مبالغ مالية بالغة الضخامة في تشييد مبانيا، لذلك ينبغي أن يتأكد المجتمع من أن الاستثمارات تم استغلالها على أكمل وجه. وتوفر التشريعات المشتملة على الشروط المتعلقة بنوع أعمال البناء وموقعها وتنفيذها، توفر الأداة اللازمة لمارسة هذه الرقابة.

وفي الأردن يتم حاليا إعداد قانون قومي للبناء يتضمن شروطا تستهدف على نحو مباشر تعزيز زيادة الإنتاج. ويشترط القانون اتباع المقاييس البعدية في مشروعات الإسكان، مما يعزز الاستخدام عناصر وتركيبات وتجهيزات

البناء موحدة المقاييس. كذلك يعترف القانون بالنظام المعياري للتصميم بوصفه أداة مساعدة ضرورية لزيادة الإنتاج في قطاع الإسكان.

التصنيع الجزئي للمباني:

فكرة عامة:

يوفر التصنيع الجزئي للمباني خيارا واعدا ؛ في الوقت الحاضر، لأجزاء عديدة من المنطقة العربية. وهو طريقة في الإنتاج تستخدم-شأنها شأن التصنيع الكامل-الميكنة إلى حد معين، ولكن الميكنة هنا بسيطة وسهلة التشغيل والصيانة. وتتصف أغلبية الآلات المطلوبة بإمكان تصنيعها محليا من عناصر مكونة مستوردة ومحلية مثل: شرائح الصلب، والموتورات، والتجهيزات الخ. وتستخدم الماكينات خلال عمليتي التصنيع والتشييد إلا أنها ليست ممكننة ميكنة كاملة، بل تتطلب وجود العمالة باستمرار خلال مختلف مراحل العمل.

الميكنة الراهنة:

إن صناعة البناء في العالم العربي، وكما سبق أن ذكرنا، صناعة ممكنة بالفعل إلى حد معين، وتلعب الماكينات المصنعة محليا أو المجمعة محليا دورا متزايدا في تصنيع العناصر المكونة للبناء. ويتم على نطاق واسع استخدام خلاطات الإسمنت وعربات النقل (أو الروافع)، الخ. ويتم أيضا تصنيع الطوب الطفلي (الطيني) والكتل الخرسانية، والبلاط القيشاني، الخ باستخدام ماكينات مصنعة محليا.

على أن الدرجة المعتدلة الحالية للميكنة هي في الواقع ذلك الجانب من التصنيع الحرفي الذي يتطلب أيضا ترشيد العملية.

المتطلبات الأساسية:

يتطلب التصنيع الجزئي شأنه في ذلك شأن التصنيع الكامل للتشييد ألا يزيد عدد العناصر المكونة للبناء عن حد معين لتسهيل الإنتاج الأكثر. ومع ذلك فإن العدد الإجمالي للعناصر المكونة المطلوبة لتشييد مسكن معين عدد كبير نسبيا من حيث إن العنصر المكون المفرد يتعين أن يكون صغيرا بما يكفي لتتم معالجته بأقل قدر ممكن من اللجوء للآلة. ويتطلب تقليل

عدد أنماط العناصر المكونة تنسيقا وتوحيدا معياريا.

التصنيع المسبق والتشييد:

في التصنيع الجزئي تكون المصانع الصغيرة أفضل مكان للتصنيع المسبق لعناصر البناء، من حيث إنها في أقرب مكان ممكن من موقع البناء.. ولأن هذه المصانع صغيرة الحجم فإنها تصبح قابلة للحركة، ويمكن نقلها إلى المطلوب، وبالتالي يمكن تخفيض تكاليف النقل فيما يتعلق بالعناصر المكونة إلى الحد الأدنى.

ويتعين أن تكون عناصر المبنى نفسها صغيرة لدرجة تسمح بأن يحملها عاملان على الأكثر، بينما يمكن استخدام الرافعات اليدوية البسيطة لحمل العناصر الأثقل من ذلك. وبرغم صغر المصنع إلا أنه ينبغي أن يدار وأن ينظم جيدا، كما يتعين أن تساعد طريقة تصميمه (أو طريقة ترتيب العمال والآلات داخله) على استمرار عملية التصنيع وانتظامها.

ويتطلب هذا الأسلوب درجة من التعقيد الآلي، ومهارة العمالة، ومراقبة الجودة داخل المصنع، كما يستلزم إدارة جيدة للإنتاج. ولتسهيل عملية التشييد إلى أقصى درجة ممكنة يجب أن يتكامل مع نظام البناء العناصر الخاصة المكونة للمبنى مثل: أنابيب المياه والصرف الصحي، والتركيبات والتجهيزات الهندسية الأخرى، والتي قد تدعو الحاجة إلى استيرادها، أو تصنيعها من مواد مستوردة.

وتتطلب عملية التشييد عمالة أكثر من العمالة المطلوبة في حالة نظام التصنيع الكامل لكن بمهارات حرفية أقل، وحد أدنى من القدرات الفنية. فإذا ما تم تبني مثل هذا النظام في المنطقة العربية فسوف يساعد على تسهيل العمل في الموقع إلى أقصى درجة، إذ لن يستلزم سوى حد أدنى من الإشراف الفني ومراقبة الجودة. ولن يتطلب العمل سوى أدوات الدفع اليدوية البسيطة والعدد اليدوية.

وبالرغم من أنه يستحيل أن نتخيل إتمام عملية التشييد من دون العمالة الماهرة إلا أن النظام النموذجي للبناء ينبغي أن يتطلب توافر الحد الأدنى من هذه العمالة في الموقع. ويمكن، في هذا النظام، ترشيد عملية التشييد في مجملها، وترسيخ أسلوب التدرج.

الجدوى:

من الواضح أن تكنولوجيا التصنيع الجزئي للمباني هي التكنولوجيا الأكثر جدوى بالنسبة للبلدان العربية. فهي، من نواح عدة، أعلى بدرجة واحدة في سلم التعقيد التكنولوجي من الممارسة التقليدية، وبالتالي ستلقى بالضرورة قبولا فوريا. وهي تستلزم فقط إعادة تصميم نظم البناء التقليدية لكي نضفي الترشيد على عملية البناء، ولتقليل عدد أنماط العناصر المكونة، ولن تختلف المصانع كثيرا عن المصانع الصغيرة القائمة حاليا، والتي تستخدم آلات مشابهة. ويمكن اكتساب المهارات الجديدة المطلوبة للإنتاج بسهولة، كما أن التنظيم المطلوب لإقامة هذه المصانع على أساس إنتاجي سليم ليس فيه شيء جديد.

ويمكن للتنسيق المعياري والتوحيد القياسي المطلوبين في مثل هذا الأسلوب أن يفيدا المنطقة فائدة كبيرة من زاوية المضي بها قدما في طريق التصنيع الكامل.

التصنيع الجزئي ومواد البناء :

يمكن تطبيق التصنيع الجزئي أيضا في مجال إنتاج المواد. فالعديد من الطرائق التقليدية لإنتاج المواد الإسمنتية والركام، الخ، يمكن إعادة إحيائها من خلال تحسين الآلات وترشيد خطوات الإنتاج.

دور بحوث التنمية:

لا يمكن استيراد تكنولوجيات التصنيع الجزئي، بالرغم من أن أغلب تصميمات الآلات المطلوبة أو حتى الآلات نفسها يمكن استيرادها. لكن نظام البناء نفسه، والتنسيق المعياري، والتوحيد القياسي، وعمليتي الإنتاج والتشييد، كل ذلك يتعين تطويره، محليا ليناسب الظروف والمتطلبات المحلية. ويمثل ذلك أحد المجالات الهامة التي تلعب فيها بحوث التنمية دورا أساسيا.

ملحق : تقديرات أخرى لتكاليف الإسكان :

الجدول رقم (1) : التكلفة المقدرة لتوصيلات المياه والصرف الصحي (1979) .

الغرفة	بيان	التكلفة (دولار أميركي)
المطبخ	حنفيات ماء ساخن وبارد ، حوض أنابيب الصرف وتصريف الحوض	160
الحمام	دش استحمام ، ومرحاض ، وحوض للاغتسال ، و "سخان" (توصيلة كاملة للكل) .	350
دورة مياه خارجية	دورة مياه بتوصيلة كاملة .	100
غرفة الغسيل	دش استحمام ، حوض غسيل وسخان (توصيلة كاملة للكل)	200
خزان المياه	سعة متر مكعب بتوصيلة كاملة	120

ملحوظة : الدولار الأمريكي = 0.30 من الدينار الأردني= 0.285 من الدينار العراقي = 0.36 من الجنيه المصري على وجه التقريب . (تلك هي الأسعار الرسمية التي تعكس القيمة الفعلية لأسعار السوق المالية) .

الجدول رقم (2) : تقديرات تكلفة الأثاث الأساسي والأدوات المنزلية في المناطق الحضرية .

الغرفة	وسائل الراحة والتسلية	التكلفة لكل بند (دولار أمريكي)	التكلفة لكل غرفة (دولار أمريكي)
غرفة نوم (1)	سرير مزدوج وملحقاته	100	160
	دولاب	100	
	سرير طفل	60	
	"تسريحة" وكرسي	80	340
غرفة نوم (2)	سريران - مفردان	100	
	دولار	100	
	شماعة	10	
	منضدة ومقعدين	20	230
غرفة المعيشة	ثلاث "كنبات - أسرة"	250	
غرنة نوم (3)	منضدة منخفضة	20	
	منضدتان صغيرتان	30	
	مذياع	15	
	مدفأة	70	
	مكواه وطاولة للكي	45	460
المطبخ - غرفة	موقد الطبخ	130	
الطعام	ثلاجة	150	
	دولاب مطبخ أرضي لأدوات المطبخ	80	
	دولاب معلق لأدوات المطبخ	80	
	منضدة للمطبخ	50	
	(طاولة) منضدة للمطبخ لتناول الطعام	60	
	6 كراسي لتناول الطعام	80	
	أدوات الطبخ والتسخين	300	930
الصالون	كنبة	120	
	4 مقاعد مستقلة	180	
	منضدة منخفضة	30	
	مناضد صغيرة	40	
	ملحقات	100	470

(تقديرات 1979) .

الجدول رقم (3) : تقديرات تكلفة الأثاث الأساسي والأدوات المنزلية في المناطق الريفية .

الغرفة	البند	التكلفة لكل بند (دولار أمريكي)	التكلفة لكل غرفة (دولار أمريكي)
غرفة نوم (1)	حشيتان للنوم	50	
	وسائد وملحقات	30	
	خزانة للثياب	80	
	خزانة أو صندوق للتخزين	60	
	سرير طفل	50	270
غرفة نوم (2)	حشيتان للنوم	50	
	وسائد وملحقات	30	
	خزانة ثياب	80	
	شماعة	10	
	طاولة أو مكتب للاستذكار	20	190
غرفة المعيشة	حشيات ووسائد	70	
	منضدة كبيرة منخفضة	15	
	منضدتان صغيرتان منخفضتان	15	
	مذياع	15	
	ملحقات	20	
	مدفأة	70	
	مكواه ومنضدة كي	45	250
المطبخ/غرفة الطعام	دواليب مطبخ	120	
	منضدة وكراسي للأكل	120	
	أدوات الطبخ والتسخين	150	510
الصالون	حشيات ومساند	150	
	منضدة كبيرة منخفضة	20	
الصالون	منضدتان منخفضتان	20	
	ملحقات	50	240

(**تقديرات 1979**) .

المراجع:

1. J.McHale and M.C. McHale, Human Requirements, Supply Levels and Outer Bounds: A Framework for Thinking about the Planetary Bargain (New York, Aspen Institute for Humanistic Studies, 1975).

2. I.McHale and M. C. McHale, Basic Human Needs: A Framework for Action (New Brunswick, New Jersey, Transaction Books, 1978).

3. A.L. Mabogunje, J.E. Hardoy and R.P.Misra, Shelter Provision in Developing Countries (New York, John Wiley & Sons, 1978).

4. Information obtained from discussions with prominent engineers in the field of housing in Iraq.

5. Office of International Affairs, Department of Housing and Urban Development, Proposed Minimum Standards for Permanent Low-cost Housing and for the Improvement of Existing Substandard Areas (Washington, D.C., Agency for International Development, May 1975).

6. I.El-Eter and S. Barakat, Space Requirements and Modular Design (Jordan, Building Materials Research Centre, Royal Scientific Society, March 1978).

7. J. van Ettinger Jr., Housing on a National Scale - A Survey of Problems and Methods, Bouwcentrum International, Netherlands.

5. Report of the Advisory Group on the Improvement of Slum and Squatter Settlements in the ESCAP Region, May 1975.

9. Advisory Group on the Improvement of Slum and Squatter Settlements in the ESCAP Region. Survey of Rural Housing and Related Community Facilities in Developing Countries of the ESCAP Region, December 1976.

10. Central Bank of Jordan, Monthly Statistical Bulletin, vol. 14, No.5, May 1978.

11. H.L.M. Catten, Palestine, the Arabs and Israel - The Search for Justice (Longman Group Ltd., 1960).

12. Department of Statistics, The Hashemite Kingdom of Jordan, The Multipurpose Household Survey, December 1976.

13. Egyptian Ministry of Housing and Construction, Human Settlements in Egypt-National Report. June 1975.

14. M.Hanna, “Non-traditional solutions to alleviate the urban housing crisis in Egypt”. Mimeographed. Paper presented to the Seminar on Housing, Union of Arab Engineering Associations, Ammn, April 1977.

15. From an Egyptian report; author unnamed.

16. M.Hafnawi, “Studies on environmental problems in cities”. Egyptian Ministry of Housing and

Construction.

17. Al-Ahram, articles on housing, 1979.

18. The General Secretariat, Council of the Arab Economic Union, “Degree of availability of some building materials in the Arab countries”. Report presented to the Seminar on Housing, Union of Arab Engineering Association, Amman, April 1977.

19. A.A. Mokhtar, “Housing projects for low-income groups in the Arab Republic of Egypt”. Mimeographed. Paper presented to the Seminar on Housing for Low-income Families in the Arab World, Cairo, November, 1977.

20. Housing Bank of Jordan, Fifth Annual Report (Amman, December 1978).

21. S.Sinwy, “Methods of support of financing economic housing programmes in Iraq”. Mimeographed. Paper presented to the Third Conference of Arab Ministers of Housing and Consruction, Tunis, June 1978.

22. D.Jabaji and A.Abbasi, “The role of standardization in the industrialization of concrete building construction”. Mimeographed. Paper presented to the Arab League Workshop on Standardization and Quality Control for Housing, Cairo, November 1978.

6 القضايا والسياسات العلمية والتكنولوجية

د. سمير غبور

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة العربية في إطار منظور مزدوج يقوم على: (أ) الحفاظ على البيئة، (ب) قبوله بوصفه هدفا للتنمية القومية.

وقبل وضع أي استراتيجية للتنمية بناء على هذا النهج ينبغي أن نناقش أولا بعض الأسئلة العامة والخاصة.

1- ما هو مستوى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في المنطقة العربية في الوقت الحاضر؟ وما هي الاتجاهات التي يمكن الكشف عنها ؟

2- إذا ما اتضح أن الحاجات الإنسانية الأساسية غير مشبعة. أو إذا كان قد تحقق مستوى معين من الإشباع لكنه غير قابل للاستمرار أو غير كاف، أو يتعرض للتناقص، فما الذي يسبب ذلك ؟

3- إذا كانت الحاجات الإنسانية لا يتم إشباعها إشباعا كافيا في المنطقة العربية، وإذا تم اكتشاف الأسباب، فهل يتطلب إشباعها على أساس دائم

تعديلات بسيطة في جهود التنمية الحالية، أو سيتطلب تغييرا أساسيا في ترتيب الأهمية (كالاهتمام بزراعات الكفاف الصغيرة بدلا من الاهتمام بالصناعة الكبيرة)، وهو ما قد يتعارض مع الأهداف القومية الأخرى ؟ وهل المنجزات المتوقعة تكفي لتبرير مثل هذا التحول الأساسي ؟

4- كيف يمكن ربط الجهود التي تم بذلها لتوفير الخدمات الأساسية للجماهير-كالتعليم المجاني، الخ-بسياسة عامة للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية، أو كيف يعاد توجيهها لكي تصبح جزءا من هذه السياسة؟ 5- ما هي العوائق التي تقف في طريق الجهد الشامل لوضع سياسات للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية ؟ هل هي عوائق نفسية، أو سياسية، أو تكنولوجية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو بيئية، أو هي مزيج من بعض هذه العقبات أو منها كلها ؟ وما هي حدود مسؤولية كل منها ؟

6- هل تمثل العوائق البيئية عقبة رئيسية أمام مثل هذا الجهد ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن التغلب عليها بمجرد تبني سياسة ما بوصفها هدفا إنمائيا قوميا؟

7- ما هو دور التكنولوجيا في مثل هذا الجهد؟ هل تساعد التكنولوجيا «الكبيرة» على تحقيق إشباع مبكر للحاجات الإنسانية الأساسية من خلال توفير السلع والخدمات بسرعة وبكميات كبيرة ؟ وهل تعني التكنولوجيا «الملائمة» مجرد السلع منخفضة الدرجة أو سلع الدرجة الثانية وحدها ؟

ولا ريب في أن الاحتياجات الأساسية لجماهير السكان في المنطقة العربية غير مشبعة إشباعا كاملا. كما أن من غير المرجح أن يتم إشباعها قي إطار النظام الاقتصادي العالمي الحالي ؟ أو في إطار سياسات التنمية الحالية، بالرغم من الجهود غير المباشرة والمباشرة جزئيا. من هنا تصبح قضية إشباع الحاجات الأساسية في المنطقة قضية تستحق أقصى درجة من الاهتمام، وسيتعين بالتالي أن نفصل مناقشتنا لهذه الأسئلة. فحتى في تلك البلدان العربية التي يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى معدلات عالية، بسبب عائدات تصدير البترول، فإن بعض الحاجات الأولية-مثل بعض الأغذية-لا يتم إنتاجها محليا ويتعين استيرادها بكميات كبيرة. وهذه البلدان تدرك جيدا أنه في الوقت الذي لا يشكل فيه هذا الوضع أي نوع من

الخطورة في الوقت الحالي، فإنه سيصبح كذلك بالفعل خلال جيل واحد، عندما يصبح السكان أكبر عددا وأكثر تعودا في الوقت ذاته على مستويات الاستهلاك العالية. بينما تبدأ عائدات التصدير في التناقص (من حيث إنها تعتمد على موارد غير قابلة للتجديد). لذلك تبذل هذه البلاد أقصى جهدها لتوسيع وتنمية قاعدة الموارد الزراعية سواء داخل حدودها القطرية أم في بلدان عربية أخرى (كالاستثمار السعودي والكويتي في المشروعات الزراعية في السودان على سبيل المثال).

وتبدو قضية الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية-بوصفها هدفا للتنمية في البلدان العربية-تبدو دائما قضية متفق عليها ضمنيا: فالهدف المعلن لخطط التنمية هو التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وجناحا التنمية، كما يطلق عليهما غالبا، يفهمان دائما من زاوية الفائدة العائدة على جمهور الناس. والهدف النهائي هو أقصى رفاهية ممكنة لمجموع السكان. ويقترن بهذا الهدف هدف آخر صريح وواضح عادة هو وجوب أن يكون محك الرفاهية (نوعا ودرجة)، هو رفاهية سكان البلدان المتطورة. ذلك هو النموذج، ويفترض أن سلسلة من الخطوات تؤدي للانتقال من مرحلة إلى المرحلة التي تليها. وتبدأ حلقات السلسلة بالنمو الاقتصادي لزيادة الدخل، ويتم التركيز على الصناعة، والصناعة «الكبيرة» بوجه خاص.

وفي الوقت ذاته تتضمن خطط التنمية إنفاق الاعتمادات المالية على «الخدمات الاجتماعية» التي تستهدف إشباع حاجات أساسية معينة على الأقل. وينظر إلى هذه الأموال التي تم إنفاقها عادة على أنها تضحية من جانب السلطات التي تقوم بتخصيص الموارد، وينظر إلى الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية على أنه عبء على التنمية-إذ ينسى أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية هو المبرر الأول لوجود التنمية. وغالبا ما يظن أن هذه النظرة تسود في البلدان التي تعاني من نقص رأس المال، إلا أنها تسود نفسها بالدرجة نفسها في البلدان التي يتوافر فيها رأس المال بكثرة.

ويبدو أن فلسفة التنمية قد ارتبطت بالإيمان بالصناعة الكبيرة لدرجة أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أصبح ينظر إليه بصورة آلية على أنه منافس لها. وتكون النتيجة غالبا إعطاء الأولوية دون تحفظ

للصناعة الكبيرة وإهمال الزراعة. والسبب الأساسي للتعارض هو أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية نادر، بل نادر جدا، ما يفصح عنه بوضوح في خطط التنمية بوصفه هدفا يتعين أن تخصص له الموارد، وأن توضع له الخطط العينية بصورة مباشرة.

على أنه علينا ألا نتوقع، حتى لو تم تبني سياسة تستهدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية، أن في الإمكان تحقيق هذا الهدف بسهولة، نظرا لأن هناك عوائق ضخمة-سواء على الصعيد الخارجي (النظام الاقتصادي العالمي الحالي)، أو على الصعيد الداخلي (العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية)-تعرقل الجهود الحكومية. فالحاجة تدعو إذا إلى شيء هو أكثر من تغيير ترتيب الأهمية إلى شيء يتعلق بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي من ناحية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية من ناحية أخرى.

بعض السمات المميزة للبلدان العربية:

تتمثل الورطة المزدوجة للبلدان النامية، كما حددها عبد الرحمن، [1] في أنها فقيرة من ناحية، وغير متقدمة بما يكفي في استغلال التكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى. كما أنها تعاني من اختلال التوازن بين العرض والطلب في العديد من الخدمات المادية وغير المادية، وحتى لو استطاعت أن تحل الصعوبة الأساسية للتنمية فيها فستظل تواجه، نتيجة معارفها وخبراتها المحدودة، العديد من المشكلات المتعلقة بالتحديث، كالأزمات المالية والبيئية، والتكيف مع الحياة الاجتماعية في المراكز الحضرية، والتوترات الثقافية.. . الخ.

وهذه الصعوبات شائعة أيضا في كل البلدان العربية، وإن كان كل بلد من هذه البلدان يطبعها بطابعه الخاص. ويتم تصميم خطط التنمية في هذه البلدان، بطبيعة الحال، بما يتفق مع هذه السمات الخاصة. ويعدد عبد الرحمن هذه السمات الخاصة على النحو التالي:

١- تغطي البلاد العربية مساحة جغرافية واسعة، تمتد من المحيط الأطلنطي إلى الخليج العربي، تربطها صلات جغرافية وتاريخية وثيقة بكل من أوروبا وأفريقيا.

2- تمثل المنطقة العربية الاحتياطي الرئيسي للنفط بالنسبة للبلدان المتقدمة للسنوات الثلاثين أو الأربعين القادمة.

3- المنطقة ككل تعاني من نقص الغذاء إلى حد ينطوي على خطورة سياسية واقتصادية.

4- تتوافر في المنطقة احتمالات كبيرة لتنمية الموارد الغذائية فضلا عن الموارد النفطية والمعدنية. على أن درجة توافر الموارد الطبيعية، ورأس المال تتفاوت تفاوتا كبيرا بين بلدان المنطقة.

5- تشكل عوامل الاختلاف والتقارب في المواقف السياسية بين بلدان المنطقة إمكانات متعارضة فيما يتعلق بمستقبل العلاقات داخل المنطقة.

6- أدى النزاع السياسي الحديث مع الصهيونية، والتدخلات والمصالح المتعارضة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المجالات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، والنزاعات الأقدم عهدا مع الإمبراطورية العثمانية، أدت جميعا إلى بلورة علاقات ومواقف معينة تجاه العالم الخارجي.

7- المنطقة العربية منطقة قاحلة في الأساس، ويخلو القسم الأكبر من مساحتها من الغطاء النباتي. ولا يوجد بالمنطقة سوى القليل من الأنهار، ويتسم معدل سقوط الأمطار فيها بالانخفاض، ويتبع توزيع السكان فيها توزيع سقوط الأمطار والأنهار، وتتحقق أكبر نسبة للكثافة السكانية في وادي النيل والدلتا بمصر.

8 - تشكل الأراضي المزروعة نسبة لا تتعدى 3,5 ٪ من المساحة الإجمالية. وتتراوح نسبة الأراضي المعتمدة على الري ما بين نسبة 0,7 ٪ (تونس) و 1000 ٪ (مصر) من الأراضي المزروعة (أنظر الجدول رقم (1)، وتتطابق أنماط سقوط الأمطار والأراضي المزروعة والسكان. وتنطوي المساحات المحدودة للغاية لأراضي الرعي والغابات على أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة بسبب مواردها الحيوانية وحطب الوقود. كذلك توفر المياه الإقليمية موارد سمكية.

9- في عام 1970، كانت المنطقة العربية تشكل 10 ٪ من مساحة الكرة الأرضية 3,4 ٪ من إجمالي عدد السكان في العالم. وفي العام نفسه بلغ مؤشر جيني Gini index للمنطقة العربية 0,37 ، وكانت نسبة شغل الغرفة الواحدة تبلغ أربعة أضعاف النسبة المقابلة في البلدان المتقدمة، بينما بلغ

معدل الاستهلاك الفردي من الكهرباء 2 ٪ فقط. وشكل الأميون فوق سن الخامسة عشرة 70 ٪ من إجمالي عدد البالغين، وبلغ متوسط عدد العمال الزراعيين لكل وحدة من الأرض المزروعة 16 ضعف العدد المناظر في البلدان المتقدمة. واتسم أغلب النشاط الاقتصادي بالطابع التجاري. كما بلغت نسبة المنتجات المصنعة إلى الصادرات أقل من 9 ٪ من النسبة المناظرة في البلدان الصناعية، في حين بلغ نصيب الفرد من الصادرات ثلث نصيب الفرد في البلدان الصناعية.[2]

الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية: واستراتيجية التنمية:

من الواضح أن تخطيط التنمية في السودان يضفي أهمية أكبر على إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية بالمقارنة بخطط التنمية في بعض البلدان العربية الأخرى. ولا تختلف فلسفة الخطة الحالية واستراتيجيتها (1977 /1978- 1982 /1983) عن فلسفة واستراتيجية خطة. 1970- 1975، والتي ناقشها سليمان بالتفصيل.[4] ويبدو واضحا، حتى من وجهة النظر المالية البحتة، أنه لو تم تخصيص تكلفة الامتيازات التي كرست للصناعة خلال الفترة (1964- 1974) على وجه التقريب للبحوث الزراعية وحل مشكلات النقل لصالح الإنتاج الزراعي، لكانت النتيجة تحقيق معدل أعلى للنمو بالنسبة للاقتصاد السوداني، ولطرأ تحسن إيجابي على ميزان المدفوعات (المرجع السابق، ص 47). إن الأزمة في الإنتاج الزراعي في السودان ليست ظاهرة متعلقة بفصل واحد غير موات، بل هي تدهور متدرج لأراضي المحاصيل منذ عام 1960 حتى عام 1975. وهو ما يمكن ملاحظته من تناقص إنتاج محصول الفول السوداني (من 400 كجم / فدان عام 1960 / 1961 إلى 90 كجم / فدان عام 1972/1973)، والسمسم (من 384 كجم / فدان عام 1960 / 1961 إلى 90 كجم / فدان عام 1972 / 1973) في إقليم كردفان.[7] وانخفضت غلة محصول «الذرة العويجة» من 650 كجم / هكتار عام 1962 إلى 440 كجم / هكتار عام 1968. ولقد طرأ تحسن طفيف خلال عامي 1969 و1970، تبعته مرحلة جديدة من التدهور منذ عام 1971 حتى عام 1975 عندما وصل انخفاض الغلة إلى 250 كجم / هكتار. وخلال

الفترة (1960- 1975) كان معدل سقوط الأمطار في منطقة «الأبيض» (وبها المنطقة الرئيسية لزراعة الذرة العويجة) أعلى من معدل الأعوام 1961 و 1962 و 1964 وأعلى قليلا من معدل عام 1974. فالمعدل العام لهذه الأعوام الستة عشر بلغ 323 مم (+-109)، وبينما بلغ المعدل العام لهذه الأعوام الأحد عشر من 1965 حتى 1975 275 مم (+-73). وهو معدل يقل بمقدار 110 مم أو 29 ٪ عن المعدل الطبيعي.(3)

الجدول رقم (1) : أراضي الري والأراضي المترعة والأراضي المتأثرة بالملوحة في البلدان العربية .

البلد	مساحة الأراضي المترعة المعتمدة على الري (بالهكتار)	نسبتها المئوية من إجمالي الاراضي المترعة*	مساحة الأراضي المتأثرة بالملوحة (بالهكتار)**	نسبتها المئوية من الأراضي المترعة المعتمدة على الري
مصر	2618000	1000	7360000	281
سوريا	591000	140	532000	90
العراق	2912000	140	6276000	231
لبنان	48000	180	—	—
الاردن	76000	90	180000	237
السودان	2409000	340	4874000	202
ليبيا	75000	30	2457000	3276
تونس	30000	07	990000	300
الجزائر	245000	30	—	—
المغرب	220000	35	1148000	522

* طبقا لما أورده عبدالرحمن وآخرون .

** طبقا لما أورده كوفدا .

على أن ذلك لا يمثل السبب الوحيد. فمشروع مكافحة الزحف الصحراوي-والذي أعدته وزارة الزراعة والموارد الطبيعية بالاشتراك مع المجلس القومي للبحوث بالسودان-يربط هذا الانخفاض المنذر بالخطر في الإنتاجية بالزراعة الممكنة ذات المساحات الكبيرة، والتي لا تشتمل على الإجراءات السليمة لحفظ التربة والمياه وتجتث-دون إحلال-الغطاء الطبيعي

للتربة المكون من الأشجار والشجيرات.[4] وخلال مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر المنعقد في نيروبي عام 1977، أشير إلى هذا المزيج من سوء الإدارة واستمرار الظروف المناخية المعاكسة لفترة طويلة على أنها السبب في التصحر[6].

وهناك درسان يتصلان بهذا الموضوع علينا أن نستخلصهما من تحليل تكوين رأس المال في السودان والذي يقدمه سليمان:

1- لا يؤدي تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي بصورة آلية إلى الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية.

2- التنمية قد تفيد المستثمرين من خلال ارتفاع الأسعار، إلا أن ذلك يزيد في الوقت نفسه من صعوبة الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية.

وهناك درس ثالث يتمثل في أن ميكنة الزراعة، والمحاصيل النقدية، والزراعة الأحادية، وإضفاء القيمة النقدية على زراعة الكفاف، ليست هي الحل فيما يتعلق بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. ومن الأمور المشجعة أن إدراك هذه الحقيقة لا يقتصر، في السودان، في الوقت الحاضر على المتخصصين في البيئة، بل يشمل الاقتصاديين أيضا، وأصبحوا يدركون أيضا أن سياسة التنمية الزراعية القابلة للتطبيق يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار حماية التربة والغابات والحيوانات البرية. وهم يدركون الآن أن التدمير سهل، وأن تعرية التربة أصبحت تمثل مشكلة خطيرة في كل أراضي السودان فيما عدا الجنوب، . وأن القطاع الزراعي سيصبح مهددا لو استمر هذا الاتجاه. كذلك تعرض الإنتاج الحيواني للانخفاض، نتيجة الزيادة السريعة في عدد الحيوانات دون أن تصحبها زيادة موازية في المستلزمات الأساسية. ويفضل سليمان السياسة القائمة على تربية عدد صغير من الحيوانات أفضل تغذية ومحمية من المرض، ويرى أنها تحقق نتائج اقتصادية أفضل ودون إرباك للتوازن البيئي لأراضي الرعي. وهو ينسب، بحق،، الفشل في تنمية الثروة الحيوانية إلى نهج شامل يغطي العوامل الاجتماعية، والتسويق والرعي، والضرائب.. . الخ. ومن خلال سياسات كافية لتنمية الثروة الزراعية والحيوانية، يمكن حل التعارضات بين تكوين رأس المال والإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية، والمستثمرين والعمال،

واقتصاد الكفاف والاقتصاد النقدي، والاعتبارات البيئية والاعتبارات المالية[4]. وتعود التعارضات نفسها إلى الظهور في قطاع الصناعة. ويوضح سليمان أن الوضع الصناعي يتسم بنوع من الغرابة يتصل اتصالا وثيقا بموضوعنا. ففي الوقت الذي يتزايد فيه عدد الصناعات الصغيرة التي تعتمد على مواد أولية مستوردة، وتعمل بأقصى طاقاتها وبتكلفة أعلى، فإن الطلب الكبير على السلع المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية-كالسكر والإسمنت والأسمدة-يظل دون إشباع. كذلك هناك إمكانات كبيرة لزيادة إنتاج المواد الأولية الأهلية لتلبية الحاجات الأساسية في الغذاء والسكن. إن الصناعات الصغيرة (التي لا ترتبط بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية) تعمل بتكلفة عالية، لكنها تتمتع بحماية قوية تمكنها من الاستمرار. ويدافع سليمان عن تنمية الصناعات الكبيرة في المجالات التي يكون طلب السوق فيها عاليا (كالسكر، والنسيج، والإسمنت). فمن الواضح، في نظره، أن الصناعات المعتمدة على مواد أولية أهلية والتي تفيد من اقتصاديات الحجم الكبير ستسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية. وكما يلاحظ، فإن الصناعة ليست مطلوبة لذاتها. وفي هذا الإطار على وجه التحديد يمكن لنهج الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أن يوفر الرؤية الضرورية والاتجاه الحازم لتخطيط التنمية الاقتصادية، وكذلك يمكنه أن يخفف حدة التناقضات وألوان الغرابة في النمط السائد في الصناعة السودانية، فضلا عن ترشيد تخصيص الموارد وتكاليف الحماية الصناعية من أجل كفالة أقصى فوائد ممكنة.

ويقدم قطاع النقل مثالا واضحا في هذا الصدد. فقد تم تخصيص 27 مليون دولار أمريكي لشراء طائرتين جديدتين، بينما تعجز السكك الحديد (ذات الأهمية الحيوية للتنمية الزراعية والصناعية) عن مواجهة الطلب المتزايد منذ بداية الستينات، مما أدى إلى أحد المختنقات الرئيسية في التنمية الاقتصادية للسودان. وربما أضفنا، إلى مختنق في تحقيق الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية أيضا. فالسكك الحديدية هي أكثر وسائل النقل تلاؤما مع ظروف السودان، وأي استراتيجية تنمية لا تسفر عن توافر نقل بالسكك الحديدية فعال وكاف معرضة حتما للفشل.

وفيما يتعلق بإستراتيجية الأيدي العاملة يتفق سليمان مع الفلسفة القائلة

إن محتوى التعليم (الأكاديمي، والفني، والمهني) ينبغي أن يتلاءم مع البيئة والاحتياجات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وهو يرى أن على السودان أن يركز على التنمية الزراعية. وهو ما يحتاج إلى توفير قوة عاملة زراعية على قدر معقول من التعليم والتدريب، والتي يمكنها فلاحة الأرض بإنتاجية عالية من دون استخدام تقنيات مكلفة للإنتاج. ولنضف إلى ذلك أنه يتعين أيضا نبذ التقنيات المؤثرة في السلب على الإنتاجية والتي أدت إلى التصحر. ويرى سليمان أيضا أن البطالة لم تمثل مشكلة في أي وقت من الأوقات في مجتمعات الكفاف. وليس كافيا أن تسرع عجلة التنمية الاقتصادية ؛ بل يتعين أن نبلغ معدلا محددا ونمطا معينا للتنمية التي يجب أن تنبني على توفير فرص العمل. وهنا على وجه التحديد، حسبما يرى سليمان، يأتي دور الحلقة المفرغة للفقر. فبسبب انخفاض معدل الدخل الفردي يظل مستوى المهارة منخفضا، وهو ما يؤدي بدوره إلى أن تظل الأجور منخفضة. ويتناول سليمان أيضا بعض النواحي الأقل إثارة للنقاش العام، من بينها الإحساس بالرفاهية، والأمن الاقتصادي، والاستقرار، والالتزام، وانتظام العمل، والتأمين ضد الأخطار.

ويرى سليمان أن تطبيق نظام قومي للتأمينات الاجتماعية مبني على اعتبارات سليمة ومقبولة لا يحسن فحسب مستوى مهارات العمالة ويرفع الإنتاجية، بل سيؤدي أيضا إلى زيادة معدل الإدخار. وهذه الزيادة يمكن أن تساعد على تخطي الحلقة المفرغة للفقر. والمعنى الضمني لتفكيره هو أنه إذا كانت هناك تناقضات بين تكوين رأس المال والإشباع الدائم للحاجات الأساسية فإنها تنجم عن ألوان من سوء الفهم والافتقار إلى النظرة المستقبلية. فالواقع أنهما لا يتعارضان، وفي الإمكان التوفيق بينهما.

وفي دراسة عن الأسباب المحتملة لدعم إشباع الحاجات الأساسية في المنطقة العربية في علاقتها بإستراتيجية التنمية، ويستبعد جلال أمين[7] كلا من متوسط الدخل الفردي المنخفض وأنماط توزيع الدخل كسببين محتملين. فهو يرفض أولا اعتبار الدخل المنخفض أحد الأسباب بالقول: إن هناك ستة دول متوسط الدخل الفردي منخفض فيها (مصر، والصومال، والسودان، وموريتانيا، واليمنين) تتحقق فيها معدلات مشبعة نسبيا باستهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتين الكلي والبروتين الحيواني، في حين

يتحقق مستوى أقل من الإشباع في بعض البلدان عالية الدخول، وهو استنتاج صحيح جزئيا. فالدخل المرتفع لا يضمن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية إلا إذا لازمته ونظمته استراتيجية مرسومة وفعالة لتحقيق هذا الغرض. على أن النصف الأول من البرهان لا يرتبط بالضرورة بما تم استنتاجه. فإذا ما نحينا جانبا المشكلات المتعلقة بتقدير الإشباع والإحصائيات الخاصة بالحاجات والاستهلاك في البلاد العربية فإننا نجد أن ضخامة الثروات الحيوانية، في الصومال، والسودان، وموريتانيا، وانتشار رعي الماشية كمهنة رئيسية في تلك البلدان، يؤديان إلى توافر البروتين الحيواني بكميات كافية أو شبه كافية. وفي مصر واليمنين هناك ثروة حيوانية كبيرة، لكن جزءا من الاستهلاك الإجمالي تتم تغطيته عن طريق الشراء من الأسواق الأجنبية، وعن طريق المساعدات أيضا[*1]. أما السبب المحتمل الثاني، أي سوء توزيع الدخل، فيرفضه بوصفه سببا من حيث إنه يعد نتيجة أو عرضا، وليس تفسيرا. ومن ثم يرى أمين أن هذين النهجين لمؤتمر 1976 غير كافيين. وتتمثل الأسباب الحقيقة، كما يراها هو، في: (أ) نمط التنمية المتبع في البلدان العربية، (ب) الاعتماد بشكل أساسي على المعونة الأجنبية وحدها أو مع الاستثمارات الأجنبية، وعلى تكنولوجيا غير ملائمة. ويرى أمين أن عدم الاعتماد على التجارة الأجنبية لا يعني عدم التعامل نهائيا معها، أو فرض حظر على الواردات (أو حتى فرض حظر كامل على السلع الكمالية)، بل تعني تشجيع تصدير السلع الكمالية لتسهيل استيراد السلع الضرورية. ويعتقد أمين أن الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية يتعارض مع النقل الزائد للتكنولوجيا المتقدمة ومع التبادل الزائد مع العالم الخارجي. ومجمل رأيه بهذا الصدد هو أن كل نمط من أنماط التنمية يرتبط بتلك الأنماط لتوزيع الدخل التي يتفق معها والتي يحددها.

(*1) في الجمهورية العربية اليمنية، تبلغ تكلفة واردات الغذاء ما يقارب ثمانية أضعاف عائدات التصدير، وتتم مواجهة القسط الأكبر من أحتياجات البلد من العملة عن طريق المساعدات، وبخاصة من السعودية. وفي جمهورية اليمن الديمقراطية تتطلب مواجهة احتياجات استيراد الغذاء حوالي 75 ٪ من عائدات التصدير، بينما تستهلك هذه الاحتياجات 67 ٪ من عائدات التصدير في حالة مصر. وصل معدل نصيب الفرد من الاستيراد السنوي للحبوب للفترة (1974-1976) 5 ,86 كجم في مصر، و 6 ,36 كجم في الجمهورية العربية اليمنية، و 2 ,69 كجم في جمهورية اليمن الديمقراطية، طبقا لما أورده الشربيني وسنها (Sinha).

وبالتالي فإن اختيار نمط معين من أنماط التنمية يحدد اختيار نمط توزيع الدخل الذي سينشأ عن التنمية. وهو ما يمكن أن يعد نوعا من التبسيط الزائد، من حيث إن الظروف المحلية، والديموغرافيا، والموارد الطبيعية، ودرجة التطور، والتكنولوجيا المتوافرة.. الخ، تؤدي جميعا إلى تباينات لا نهاية لها لأنماط توزيع الدخول. والأهم من ذلك أنها تؤدي إلى مجموعة متنوعة من أنماط إشباع وعدم إشباع الحاجات الأساسية. ومن أمثلة ذلك، كما سبق أن لاحظنا، كفاية استهلاك البروتين الحيواني في البلدان الفقيرة التي تتوافر فيها مراع كبيرة للماشية، في حين تظل الحاجات الأخرى دون إشباع. فكمية البروتين الحيواني في هذه البلاد تعتمد على عوامل طبيعية وستتأثر تأثرا طفيفا بنمط التنمية.

التنمية والحاجات الأساسية والبيئية في المنطقة العربية:

خلافا لما تراءى للعديد من الدارسين، ليس هناك ندرة في التجارب والمعلومات-بالنسبة للمنطقة العربية-حول العلاقة بين الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية من ناحية، والتنمية والبيئة من ناحية أخرى. ويمكن أن نذكر-من أجل معالجات حديثة للموضوع على. مستوى عالمي، ولكن مع الإشارة بوجه خاص إلى المنطقة العربية-دراسة م. بسواز عن «إنتاج الغذاء»،[8] ودراسة أ. ك. بسواز عن «تنمية الموارد المائية»،[9] و م. بسواز و أ. ك. بسواز عن «الفاقد في الأراضي الخصبة»،[10] وبراون عن «الفاقد في أراضي المحاصيل»،[11] وفيما يتعلق بالدراسات الإقليمية يمكن الإشارة إلى دراسات كل من كريب،[12] وكاساس،[13] و «الايكوسوك» (ECOSOC)،[14] ووارثتجتون،[15] وهوايت.[16] وبالنسبة للدراسات القطرية، نذكر فيما يتعلق بالعراق: الظاهري، [17] والعاني،[18] وفيما يتعلق بالسودان: طه،[19] وسوربو (Sorbo)،[20] وفيما يتعلق بمصر: عبد الفضيل[21] والسعدني.[22]

وفي عام 1978 نظمت أليكسو (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة) ندوة حول الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية شارك في أعمالها بشكل أساسي خبراء التخطيط، وصناع القرار، وخبراء البيئة في المنطقة العربية. (25) ونوقشت الموضوعات التالية في ضوء أبحاث مقدمة عن كل منها:

وهي «الاعتبارات البيئية في فروعات التنمية الزراعية-الاعتبارات البيئية في إدارة أراضي المراعي وتنمية الموارد الحيوانية-الاعتبارات البيئية في تخطيط المستوطنات البشرية-الاعتبارات البيئية في تحديد مواقع المشروعات الصناعية وتخطيطها-الاعتبارات البيئية في التعدين والعمليات الاستخراجية-الاعتبارات البيئية في مشروعات تنظيم الأنهار-الاعتبارات البيئية في تنمية المناطق الساحلية-التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها.

وتبنت الندوة عددا من التوصيات تعلقت بتخطيط التنمية على أسس بيئية سليمة من أجل رفاهية الإنسان والاستغلال الأمثل طويل الأمد للمصادر الطبيعية. ولا يبعد هذا الهدف كثيرا عن هدف الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية. ولم يكن أمرا خاليا من الدلالة أن يكون التخطيط للتنمية الزراعية هو البند الأول في جدول أعمال الندوة، وأن تكون التوصية الأولى بخصوص هذا البند هي: أن يتطلب تخطيط التنمية الزراعية السليمة في البلدان العربية، من بين ما يتطلب، ما يلي:

- إجراء مسح شامل لاحتياجات البلاد من المنتجات الزراعية طبقا لزيادة السكان ومستوى المعيشة.

- إجراء مسح شامل للموارد الطبيعية، والتربة، والمياه، والحياة النباتية،. ودراسة مفصلة للمناخ، وتصنيف أيكولوجي لأقاليم المنطقة.

- تبني سياسة ملائمة فيما يتعلق باستغلال الأراضي طبقا للتصنيف الأيكولوجي، والعوامل الإنسانية، والاعتبارات الاقتصادية.

- تعزيز البحوث التطبيقية طبقا لخطة التنمية الزراعية.

- المراقبة الدائمة للمشروعات، وخطة مشروعات الري، لدرء خطر الملوحة والتشبع الزائد بالمياه.

- إعادة استغلال الأنواع المختلفة للمخلفات الزراعية (والحضرية)-بالمعالجة الصناعية-ليتم استخدامها كأسمدة في الزراعة وكمواد أولية في الصناعة.

وفيما يتعلق بإدارة أراضي المراعي، وتنمية الموارد الحيوانية أوصت الندوة بضرورة اتباع أساليب الإدارة القائمة على أسس بيئية سليمة، والتي تكفل حفظ أراضي المراعي وتحسينها. وهو ما يتطلب الإجراءات التالية:

- إجراء مسح شامل لموارد أراضي المراعي في البلدان العربية.
- إصدار تشريع ينظم حرث أراضي المراعي السهلية لمكافحة التصحر.
- استخدام الطاقة الشمسية في أراضي المراعي لتفادي تدمير الحياة النباتية.
- تبني نظام ملائم في إدارة المراعي (مثل نظام الحمى) يكفل الاستغلال السليم للمرعى.

وأوصت اللجنة بضرورة أن يكفل تخطيط المستوطنات البشرية تحسينا في جودتها النوعية. وجاءت التوصيات الخاصة على النحو التالي:

- حماية المساحات الخضراء الموجودة بالفعل، وإنشاء مساحات أخرى في المناطق الحضرية والريفية.
- إصدار تشريع لحماية بيئة المستوطنات وتحسينها يشتمل على معايير البناء في المناطق الحضرية والريفية، وتنظيم عملية اختيار مواقع المشروعات الصناعية، ولمراقبة تجميع المخلفات وتصريفها.
- تشجيع إقامة الصناعات الخفيفة في المناطق الريفية، واستخدام التكنولوجيا الملائمة في التنمية الزراعية والريفية.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية في التخطيط الريفي والحضري.
- أن تؤخذ العوامل البيئية، فضلا عن العوامل الإنسانية والتراث الثقافي والتقاليد، بعين الاعتبار عند تخطيط المستوطنات البشرية.
- زيادة الاهتمام بالمستوطنات الريفية التي تستحق بجدارة هذا الاهتمام، بوصفه أحد جوانب التنمية الريفية المتكاملة، وللمساعدة على وقف تدفق المهاجرين إلى المدن.

كذلك انطوت التوصيات المتعلقة بالاعتبارات البيئية في مشروعات تنظيم الأنهار على دلالة خاصة بالنسبة للإشباع الدائم للحاجات الأساسية. فقد لاحظت الندوة أن العديد من مشروعات تنظيم الأنهار التي تم تنفيذها في البلدان العربية كانت لها آثار مباشرة على البيئة، وعلى الحياة الإنسانية والصحة. وأوصت الندوة بما يلي:

- إعداد تقديرات تمهيدية للآثار المحتملة لمشروعات تنظيم الأنهار على البيئة قبل تصميم هذه المشروعات وتنفيذها، حتى نتفادى الآثار السلبية لهذه المشروعات على التربة والحياة النباتية الطبيعية والموارد السمكية

وصحة الإنسان.. الخ، أو نقللها.

- تبني ممارسات إدارية سليمة فيما يتعلق بالغابات والمراعي والأراضي الزراعية في الفواصل الأرضية المرتفعة بين الأنهار من أجل حماية الحياة النباتية والتربة من التدهور والتعرية.

- إنشاء نظام دائم لمراقبة التعديلات البيئية الناجمة عن هذه المشروعات.

وقد شارك ممثلو السودان، ومصر، وتونس، والصومال، والسعودية، والأردن، والعراق بأبحاث حول الترتيبات المؤسسية الوطنية المتعلقة بالبيئة والقوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة. وفي أغلب البلدان يتم التعامل مع المشكلات البيئية من خلال الوزارة المعنية ؛ فمشكلات الصحة البيئية، على سبيل المثال، تتبع وزارة الصحة، وتدهور المراعي يتبع وزارة الزراعة، والتفسخ الحضري يتبع وزارة الإسكان أو وزارة الداخلية.. الخ. وبطريقة مماثلة تترك التشريعات المتعلقة بكل مشكلة للوزارة المعنية، فتنظيم الصيد، مثلا، يترك لوزارة الزراعة، وعوادم السيارات لوزارة الصحة.. الخ. وفي عدد محدود جدا من البلدان توجد مكاتب مركزية للبيئة، وهذه المكاتب تشكو من الضغوط المتزايدة لكي تذعن لمطالب الاستغلال السريع والمستنزف للموارد، ولكي تتغاضى عن الاعتبارات البيئية في تنفيذ المشروعات. ويصبح الضغط أكثر قوة (وأكثر مدعاة للأسف) عندما يأتي من حكومة أجنبية في صورة «مساعدة» في إنشاء مصنع يخالف عن عمد الضوابط البيئية التي تتم مراعاتها بصرامة من جانب الحكومة نفسها داخل حدودها.

وغالبا ما تتعرض مشروعات التنمية الزراعية التي تمولها وتنفذها بعض الدول المانحة للمساعدات للموقف نفسه، من حيث أنها تنفذ دون مراعاة للتأثيرات البيئية.

ومن الأمثلة الحية على التأثيرات العكسية لإهمال الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية مشكلة تدهور التربة (التملح، وزيادة نسبة القلوية، وزيادة نسبة التشبع بالمياه). ويوضح الجدول رقم (1) الذي ورد في موضع سابق، مساحة الأراضي المتأثرة بالملوحة في بعض البلدان العربية، سواء أكانت ناتجة بصورة طبيعية أم لأسباب من صنع الإنسان. وتقدر بعض المصادر النسبة المئوية للأراضي المتأثرة بالملوحة وبالتشبع الزائد بالمياه نتيجة سوء الاستخدام بحوالي 50 ٪ من المساحة المزروعة في العراق، و50٪

في وادي الفرات بسوريا، و30 ٪ في مصر، وهكذا.[11] ويمكن وقف عمليات التملح نهائيا كما يمكن إزالة نسبة الملوحة في الأراضي التي تملحت، وإعادة زراعتها بنتائج طيبة.[24]

ويتحقق ذلك بإنشاء مصارف أفقية عميقة (مغطاة)، واستخراج الأملاح طبقا للنسبة المعيارية للملوحة، والتطبيق الانتقائي للصرف الرأسي بالمضخات، وإدخال العزل المائي الفعال في القنوات والترع، والإدارة السليمة عموما للموارد المائية.

ومما يؤسف له أن أغلبية مشروعات الري في البلدان النامية تتجاهل الصرف على أمل أن تصبح تكلفة مشروع الري «أرخص !».[25] وكانت النتيجة-في حالة مصر-ارتفاع منسوب المياه الجوفية-في المزرعة المكننة في القطاع الغربي من النوبة-من 2 ,16 متر تحت سطح الأرض في أكتوبر 1969 إلى 3 ,1 متر في يناير 1974، كما ارتفعت نسبة الملوحة في مياه الصرف من 950 جزءا لكل مليون جزء في يوليو 1973 إلى 5050 جزءا في أكتوبر1975، في حين ارتفعت نسبة الملوحة في مياه الري نفسها من 1150 جزءا في يوليو 1973 إلى 3200 جزء في أكتوبر 1975 ,[8]

وقد مثل نقل التكنولوجيا في الزراعة مشكلة متزايدة الصعوبة. (8، 26 ,27) وهي مشكلة يتزايد تعقدها وتفاقمها بفعل عوامل أخرى كثيرة: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية.

ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي يصف فيه كل من الببلاوي[28] والظاهري[17] الميكنة بأنها العلاج الفعال لتخلف الزراعة وانخفاض الإنتاجية في البلدان العربية ككل وفي العراق بوجه خاص، ويتوصل العاني إلى نتيجة مفادها أن الميكنة لم تساعد على زيادة إنتاج المزرعة أو تحسين الدخل العام، نتيجة أسباب متنوعة يمكن تصنيفها إلى أسباب تقنية، وأسباب مرتبطة بحيازة الأرض، وأسباب بيئية، ومالية، وثقافية، وتعليمية، وأيضا، وقبل كل سبب آخر، نتيجة عدم وجود سياسة محددة واضحة المعالم. ويصل السعدني إلى نتيجة مماثلة بالنسبة لمصر.[22] وفضلا عن ذلك، وحتى لو تم التغلب على كل الغابات وتمت زيادة الإنتاج الزراعي، فإن مشكلة الغذاء لن يتسنى حلها من دون الاهتمام بنمط توزيع الغذاء بين مختلف قطاعات مجتمع البلاد.

سياسات للمستقبل:

في الاجتماع السادس والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية تقرر إنشاء صناعة سمكية تعتمد على محصول الصيد في المياه الإقليمية وأعالي البحار، بوصفها جزءا من استراتيجية عربية للأمن الغذائي العربي. وتستلزم هذه الاستراتيجية أيضا إنشاء وكالة عربية للأمن الغذائي. كذلك تم إقرار مشروعين آخرين مرتبطين بالإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية، أحدهما مشروع عربي للنسيج والآخر مشروع إنشاء مصنع للمبيدات. ووفق أيضا على إنشاء مركز عربي للتكنولوجيا.

وربما لا يكون من الصعب تمييز المشروعات المتعلقة بالإشباع الدائم للحاجات الأساسية من المشروعات التقليدية الأخرى للتنمية، إلا أنه يصعب بالتأكيد أن نفرق بين التكنولوجيات الصالحة بيئيا اللازمة للإشباع الدائم للحاجات الإنسانية والتكنولوجيات الصالحة بيئيا اللازمة للتنمية التقليدية. فإذا ما شكلت سياسة التنمية التي تضع في اعتبارها الإشباع الدائم للحاجات الأساسية جزءا من السياسة العامة للتنمية، فإن تكنولوجياتها الصالحة بيئيا ستصلح أيضا لسياسة التنمية التقليدية.

ولقد اتضح لنا من الأبحاث الوطنية المقدمة من البلدان العربية لكل من ندوة الاعتبارات البيئية عام 1978 ومؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية : (United Nations Conference on science and Technology) عام 1979 أن الاشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية يحدد الفلسفة التي ينطلق منها تخطيط التنمية وسياسات العلم والتكنولوجيا في أغلب البلدان العربية، إن لم يكن في كلها، سواء أكانت مصدرة للنفط أم لا.

وفي دراسة عن الاستراتيجية العربية الموحدة تجاه مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية يشير ثابت إلى أنه بالرغم من أن كل البلدان النامية بدأت تتحرك في اتجاه التصنيع بمجرد حصولها على الاستقلال إلا أن مساهمتها في الإنتاج الصناعي العالمي تظل محدودة للغاية، وأن أغلبها يتركز في عدد قليل جدا من تلك البلدان (6 بلدان في أميركا اللاتينية، و5 بلدان في آسيا).[29] وهو يلفت الأنظار، فضلا عن ذلك، إلى الحاجة إلى تأكيد أن وجود مثل هذه الصناعة يفيد أغلبية السكان بأكثر مما يفيد فئة النخبة. وهو يميز بين الصناعة التي تهدف إلى الإشباع

الدائم للحاجات الإنسانية والصناعة التي تهدف إلى الإشباع التي تهدف إلى إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للفئات الغنية والموسرة. وقد تناول السعيد هذا التمييز بالدراسة المفصلة.[35] فقد اتضح أن الإنتاج الصناعي المصري موجه-على نحو غير مقصود أو غير مخطط مسبقا-بنسبة 80 ٪ للإشباع الدائم للحاجات الأساسية. وهذا الإنتاج يتألف في أغلبه من سلع استهلاكية، في حين تنتج الصناعة الموجهة للتصدير السلع الوسيطة والرأسمالية.

والحاجة تدعو إلى وضع استراتيجية للتصنيع يمكنها أن تتلاءم مع الأغراض الأربعة كلها، ولكن مع أولوية «تنازلية» تبدأ من الإشباع الدائم للحاجات الأساسية مرورا بإحلال الواردات، وتشجيع التصدير، وانتهاء بتوفير الاحتياجات الاستهلاكية للفئات القادرة. وبطبيعة الحال لن يوافق كل الاقتصاديين وخبراء التنمية على هذا الترتيب.

ويتوقع الخولي مشاركة وطنية متنامية في نقل التكنولوجيا، على الأقل، في ستة أنشطة متمايزة تتراوح ما بين توصيف المشروعات ومواءمة التكنولوجيات المستوردة للحاجات المحلية.[32] ويؤكد الخولي على الحاجة الملحة إلى الجهد المشترك لبلورة منهجيات وتقنيات أكثر دقة لتقييم الأثر الكامل للتكنولوجيات المستوردة، وخاصة على المدى البعيد، فيما يتعلق بالجوانب السوسيولوجية، والديموجرافية، والبيئية، والسياسية، وأيضا بالنسبة للتنبؤات التكنولوجية.

وهناك أيضا القضية التي طال النقاش فيها، والمتعلقة بإقامة علاقة بين إمكانات العلم والتكنولوجيا على المستوى الأهلي من ناحية، والعلم والتكنولوجيا المنخرطين بشكل مباشر في أنشطة التنمية من ناحية أخرى.

فعلى البلدان العربية أن تعمل على تحقيق ما يلي:

أ-تأسيس، أو تعزيز الطابع الإقليمي للمؤسسات المشاركة في نقل التكنولوجيا من أجل تحقيق هدفين:

- انتقال أكبر للخبرات التكنولوجية بين البلدان العربية.

- بلوغ الحجم «الفيصل» لقاعدة التكنولوجيا الأهلية، وبالتالي جعلها أكثر جاذبية لموردي التكنولوجيا الأجنبية، وأكثر فعالية في استيعاب

التكنولوجيا المنقولة [*2].

ب-دراسة الفجوات واختلالات التوازن بين بنية العمالة ونوعها وحجمها.

جـ-إقامة صلات أوثق بين إمكانات البحث العلمي والتكنولوجي العربي والشركات الأجنبية العاملة في المنطقة، طبقا لمعاملة تفضيلية لكفالة أقصى قدر من المشاركة الوطنية.

د-تدعيم مكاتب التصميم العربية، وشركات المقاولات العربية الإقليمية من أجل تحديث هذه المكاتب والشركات، وجعلها أكثر جاذبية، وأكثر بعثا للثقة سواء بالنسبة لمجتمعاتها للشركات الأجنبية.

ويقترح الخولي سياسة وظيفية للعلم والتكنولوجيا، للبلدان العربية مكونة من ست نقاط: [34]

1- تنبؤ بعيد المدى وتخطيط قصير المدى.

2- التنسيق بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا.

3- الإدارة من خلال تسهيل التفاعل.

4- تنفيذ وتحقيق أهداف التخطيط.

5- التشاور (في قضايا متعددة مثل: استغلال الموارد البيئية، وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية، والأمن القومي.. . الخ.

6- دعم وتشجيع العاملين في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا.

وفيما يتصل بهذه السياسة، يستعرض الخولي أيضا أوجه القصور أو العقبات التي تحول دون أن يلعب البحث العلمي والتكنولوجي العربي دورا هاما ويقترح ما يلي: [33]

أ-تكثيف الدراسات المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا، وإبلاغ النتائج إلى صناع القرار.

ب-المراجعة الجذرية لأولويات البحث العلمي (تنمية المجتمعات غير الحضرية، والتكنولوجيات التقليدية.. . الخ) التي ستعكس التفاعل بين مجتمع العلم والتكنولوجيا المحلي مع المجتمعات الأجنبية ومع المنظمات الدولية.

(*2) وهو ما يتفق مع فلسفة التعاون التكنولوجي بين البلدان النامية إلا أنه يمكن أن تضيف، داخل إطار الإشباع الدائم للحاجات الأساسية، أن الحجم «الفيصل» يمكنه أيضا أن يجدد في التكنولوجيا المحلية الملائمة.

جـ-تعميق وعي العاملين المحليين في مجال البحث العلمي والتكنولوجي بالحقائق الواقعية للوضع المحلي فيما يتعلق بالعالم الخارجي، بهدف تحسين فعالية مؤسسات البحث المحلية والحد من هجرة العقول.

وتتمثل العقبة الرئيسية في الطلب المنخفض على نتائج البحث العلمي المحلي، كنتيجة مباشرة للاستراتيجية المتبعة للتنمية، بحيث إن الخطة الموضوعة للتنمية لا تستوعب، أو لا تجد مجالا للبحث العلمي والتكنولوجي المحلي. فإذا ما قبل هذا التشخيص فربما تمثلت إحدى مزايا نهج الحاجات الأساسية في التنمية في أنه يوفر المجال الملائم للبحث العلمي والتكنولوجي المحلي لطرح أسئلة لا يستطيع أن يجيب عنها سوى البحث العلمي والتكنولوجي المحلي، في حين يلعب البحث العلمي والتكنولوجي الأجنبي دورا ثانويا، وإن ظل ضروريا لا غنى عنه. وفي مجالات مثل التكنولوجيات الصالحة بيئيا لإنتاج الغذاء والتخزين والتوزيع والإسكان منخفض التكلفة والصرف الصحي، يستطيع البحث العلمي والتكنولوجي المحلي أن يحتل موضع الصدارة وأن يزدهر.

وأخيرا فقد نظمت أليكسو اجتماعا لوزراء العلوم العرب في بغداد عام 1974، واجتماعا ثانيا في الرباط عام 1976، والذي تزامن مع المؤتمر المشترك لأليكسو واليونسكو حول «تطبيق العلم والتكنولوجيا في المنطقة العربية». (34 , 3) وهناك اجتماع ثالث لوزراء العلوم العرب يجري الإعداد له في الوقت الحالي. وهناك برنامج شامل في سبيله إلى التنفيذ قريبا يتضمن مشروعات عدة لتعزيز إمكانات البحث العلمي والتكنولوجي التطبيقي في مجال الإشباع الدائم للحاجات الإنسانية الأساسية.

وبالرجوع إلى توصيات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا [*3] في عمان نجد أن التوصية رقم 4 / 2 / 6 موجهة تحديدا إلى قضية التكنولوجيا والحاجات الأساسية. وتنص التوصية على أن من 60 ٪ إلى 70 ٪ من سكان منطقة غرب آسيا ربما كانوا يعانون من سوء التغذية والإسكان غير الكافي وألوان أخرى من الحرمان.

ويوفر البحث العلمي والتكنولوجي مداخل لحل مثل تلك المشكلات، إلا أنها ليست كافية بذاتها. ويظل إشباع الحاجات الأساسية لهذا القطاع

(*3) اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا «لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية».

الكبير من المواطنين العرب تحديا يواجه العالم العربي كله. وتعنى التوصية رقم 4/ 2 / 1 والتوصية 4 / 2/ 5 (*4) بالبعد التكنولوجي في حل مشكلات المناطق الريفية والأحياء الفقيرة. وتنص التوصيتان على أنه من أجل إشراك المواطن، يتعين أن تتضمن خطط التنمية الشاملة وعناصرها المكونة من البحوث العلمية والتكنولوجية نظاما ثابتا ومتكاملا من الحوافز الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الفرد والمنشآت والهيئات، عاكسة التزام الدولة بدعم وتوسيع مجال البحث العلمي والتكنولوجي ليشمل مجال التنمية.

(*4) التوصية رقم 4 / 2 / 1: تنمية القدرة على الملاحظة وجمع البيانات-4 / 2 / 2: طبيعة الأنشطة ومجالها في بحوث التطوير-4 / 2 / 3: تحقيق التكامل بين المنظمات والمنشآت والمؤسسات والسياسات القومية-4 / 2 / 4: دعم البحوث والدراسات العليا بالجامعات-4 / 2 / 5: تكنولوجيا المشروعات وتصميمها.

المراجع

1. I.H. Abdel-Rahman, “Arab development perspectives”. Mimeograped. Paper prepared for the Seminar on Long-range Planning in Egypt and the Arab World, Cairo, 2 April-4 May 1977, Institute of National Planning in co-operation with UNIDO.

2. M.Al-Imam, “Arab economic integration”. Lecture delivered to a Symposium on Arab Economic Integration, Society for Political Economy, Statistics and Legislation, Cairo, 1978.

3. ALECSO/United Nations Conference on Sience and Technology, Bulletin No 2, 2 October 1978. Mimeograped. (in Arabic).

4. A.A. Elagib and others, “National Paper of the Democratic Republic of the Sudan, submitted to the United Nations Conference on Science and Technology for Development, 1978. A/Conf. 81.

5. F.N.Ibrahim, The Problem of Desertification in the Republic of the Sudan with Special Reference to Northern Darfur Province (Khartoum, Development Studies and Research Centre, faculty of Economics and Social Studies, University of Khartoum, Monograph Series No.8, 1978).

6. A.A.Suliman, Issues in the Economic Development of the Sudan (Khartoum, Khartoum University Press, 1975).

7. Ministry of Agriculture and Natural Resources and National Council for Research, Sudan, “Desert encroachment control”. Mimeographed. A project jointly prepared and proposed to the Un body, 1974.

8. M.R. Biswas, “United Nations Conference on Desertification in retrospect”. Mimeographed. Professional paper, IIASA, 1978.

9. G.Amin, “Statisfaction of basic needs as a criterion in experiments of Arab development”, Al Mustaqbal Al Arabi (The Arab Future), No.5, (1979). (in Arabic).

10. M.R. Biswas, “Environment and food production”. In M. R. Biswas and A.K. Biswas (eds.), Food, Climate and Man (New York, John Wiley & Sons, 1979).

11. A.K. Biswas, “Environmental implications of water development for developing countries”, Water Supply and Management, No.2 (1978).

12. M.R. Biswas and A.K. Biswas, “Loss of productive soil”, International Journal of Environmental studies, No.12 (1978).

13. L.R.Brown, “The worldwide loss of cropland”. Worldwatch Paper 24, Worldwatch Institute, Washington, D.C. (1978).

14. K.Kreeb, Ecological Principles for Irrigation of Agricultural Crops in Semi-tropical Regions with Special Reference to the Middle East (Stuttgart, G. Fischer Veriag, 1964). Arabic translation by H.H. Safar, 1976.

15. L.Kassas, “Environmental considerations for application of science and technology to development of natural resources in the UNESOB region”. Mimeographed. Report to UNESOB (now ECWA), 1973.
16. ECOSOC, “World programme of development research and application of science and technology to solve the special problems of the arid areas: Obstacles to development of arid and semi-arid zones”. Mimeographed. Report of the ad hoc Interagency Task Force. E/C.8/WG.1/3,1975.
17. E.B Worthington, arid Land Irrigation in Developing Countries. Environmental Problems and Effects (Oxford, Pergamon Press, 1977).
18. G. White, “Environmental effects of arid land irrigation in developing counries”. Prepared in co-operation with UNEP and SCOPE. UNESCO/MAB Technical Notes 8, 1978.
19. A.M. Al-Dahiri, Agricultural Development in Traditional Societies. Its Technology and Economics in Iraq (Beirut, Al-Talia Printing and Publishers, 1968). (in Arabic).
20. Kh. Al-Ani, “Agriculture and modern technology in Iraq” , Arab Geographical Review, No.5 (1972). (in Arabic).
21. S.A.A. Tahu, Society, Food and Nutrition in the Gezira (Khartoum, Khartoum University Press, 1977).
22. G.M. Sorbo, “How to survive development: The story of New Halfa”. SRC Monograph No.6, 1977.
23. M. Abdel-Fadeel, Economic and Social Transformation in the Egyptian Countryside (1956-1976): A Study in the Evolution of Agrarian Questions in Egypt (Cairo, Egyptian General Book Organization, 1978). (in Arabic).
24. R.M. Al-Assadany, “Economic considerations in the mechanization of Egyptian agriculture”. In I.S. Abdalla and others (eds.), Strategy of Development in Egypt. Proceedings of the Second Annual Scientific Conference of Egyptian Economists, Cairo, 24-26 March 1977. (in Arabic).
25. S.I. Ghabbour and I. Nahal (eds.), Environment and Development Planning. Proceedings of the Arab Seminar on Environmental Considerations in Development Planning, Cairo, 10-19 January 1978. (Cairo, ALECSO, 1979; in press). (in Arabic), with English translation of recommendations).
26. V. Bukhovny and L.Litvok, “Effects of irrigation on Syr Darya water regime and water quality”. In E.B. Worthington (ed.), arid Land Irrigation in Developing Countries: Environment Problems and Effects (Oxford, Pergamon Press, 1977), pp. 265-276.
27. V.A. Kovda, “Arid land irrigation and soil fertility: Problems of salinity, alkalinity, compaction”. In E.B. Worthington (ed.), Arid Land Irrigation in Developing Countries: Environmental Problems and Effects (Oxford, Pergamon Press, 1977), pp.211-236.
28. M.Rosser, “Transfer of research results in agriculture: Observations from a technical assistance project”. In M.M. El-Fouly (ed.), Approaches to the Transfer of Research Results to Their Application in Agriculture. Proceedings of a Seminar, Cairo, 11-14 October 1977 (Cairo, Goethe Institut,1977), pp.41-52.

29. M. El-Gabaly, “The world food situation”. Mimeographed. Seminar on Long-range Planning in Egypt and the Arab World, 2 April-4 May 1977, Institute of National Planning in co-operation with UNIDO, (in Arabic).

30. H.El-Biblaoui, Agricultural Development with Special Reference to the Arab Countries (Cairo, Institute of Arab Research and Studies, 1967). (in Arabic).

31. A.A. Sabet, working paper on “The Arab role in preparing for UNCSTD”. Mimeographed. Cairo, ALESCSO, 1978. (In Arabic).

32. M. Al-Said, “Industrial development in the United Arab Republic of Egypt and the strategy of satisfying basic needs for the population, 1952-1972”. In I.S. Abdulla and others (eds.), Strategy of Development in Egypt. Proceedings of the Second Annual Scientific Conference of Egyptian Economists, Cairo, 24-26 March 1977, pp.209-232. (in Arabic).

33. O.A. El-Kholy, “Towards a new phase in technology transfer in the Arab region”. Mimeographed. Paper presented before the Arab-Japan Technology Transfer Conference, Tokyo, 5-6 April 1978.

34. O.A. El-Kholy, “Forecasting and planning in science and technology”. Mimeographed. Paper presented before the Arab-Japan Technology Transfer Conference, Tokyo, 5-6 April 1978. (in Arabic).

35. O.A. El-Kholy, “The role of Arab scientific research institutions in the process of national development (a suggested framework for discussion)”. Mimeographed. Paper presented at the Symposium of the Arab Scientific Research Councils Union in preparation for UNCSTD. Amman, 5-7 February 1979. (in Arabic).

36. ALECSO, “ALECSO’s activities in the field of science and technology in the Arab States (1974-1977)”. Mimeographed. SC-76/CASTARAB/REF.3, 1977.

37. ALECSO, “Two years after Rabat: Achievements in the sector of science and technology”. Mimeographed. 1978. (in Arabic).

38. I.Nahal, “Symposium on Environmental Considerations in Development Planning, Cairo, 10-19 January 1978: Report to the UNEP Regional Office, Beirut”. Mimeographed. 1978.

39. A.El-Sherbini and R.Sinha, “Arab agriculture: Prospects for self-sufficiency”, Food Policy, vol.3, No.2 (1978), pp.84-94.

40. A.S. Abdel-Halim and others, The Arab Homeland. Its Territory, People and Resources (Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop, 1971). (in Arabic).

7 نظام للدعم الدولي لتلبية الحاجات الأساسية

د. جوليه

التعاون الدولي من أجل تلبية الحاجات الأساسية:

برغم المجلدات التي تكتب في الوقت الحاضر حول الحاجات الإنسانية الأساسية فإن أقل القليل منها هو الذي يصدر عن «موضوعات» هذه الحاجات، أي الفقراء المعدمين. والواقع أن أغلب المناقشات المتعلقة بالموضوع دارت في البلدان الغنية وفي الساحات الدولية. على أن وثيقة «أروشا» تحذرنا من أن تعبير «الحاجات الأساسية» يمكن أن يصبح مضللا ويحجب خلفه قيما غير مقبولة بالنسبة للعالم الثالث. ونقرأ في الوثيقة:

«في الوقت الذي يتعين فيه أن تكون الأولوية القصوى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإشباع الحاجات الأساسية للشعب، والقضاء على فقر الجماهير فإن الفكرة القائلة إن هذه الأهداف يمكن تحقيقها من دون التنمية الشاملة والمتكاملة للبلدان النامية، وتأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد هي فكرة غير مقبولة وخاطئة. ومن الأهمية

بمكان بالنسبة للبلدان النامية أن تحترس من إدخال مفاهيم جديدة قادمة من البلدان المتقدمة، ومعايير ومبادئ مثل «الحاجات الأساسية»، وإمكانية الحصول على الإمدادات، والتدرج والانتقائية، والتي يتم اقتراحها كمفاهيم صالحة للتطبيق في تلك البلدان لكنها تتعارض في الواقع مع متطلبات وطموحات البلدان النامية». [1]

هنا يتجلى بوضوح فصل آخر في الدراما الترمينولوجية (أي المتعلقة بالمصطلحات) التي ميزت مسار التنمية عبر السنين. ومن بين الوفرة الهائلة من المفاهيم والعبارات الاصطلاحية المطروحة في المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة لم يلق قبولا واسعا سوى عدد محدود منها. على أن هذه التعابير الاصطلاحية تخضع، بعد أن تحوز هذا القبول الواسع النطاق، لنوع من النقد ينظر إليها بعده بوصفها قناعا أو ستارا دخانيا تختفي خلفه أفكار هي أقل مدعاة للقبول مما تبدو عليه لأول وهلة.

وفي وقت لاحق وبعد فترة يتم فيها نوع من التمحيص النقدي للتمييز بين ما هو مضلل وما هو صحيح يمكن أن يكسب التعبير المعني قبولا عمليا حتى داخل دوائر العالم الثالث. وذلك ما حدث بالنسبة لتعبير «التنمية» نفسه، ففي وقت ما كان التعبير مدانا على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية لصالح «التحرر».[2] وفي الفترة الأخيرة لم تسفر المناقشات المطولة حول الاعتماد العالمي المتبادل عن توضيح ما إذا كان اعتمادا متبادلا بين الحصان وراكبه، أو بين مجذفين متساويين يشتركان في قيادة القارب. فالاعتماد المتبادل يمكن، في الواقع، أن يخفي وراءه ستارا لفظيا، أو مبدأ أخلاقيا جديدا في تبادل العلاقات.

وسيتطلب الأمر منا أن نوضح الافتراضات التي تحدد التعبيرات الأربعة الأساسية المستخدمة ويتطلب في هذه المقالة وهي: «الحاجات الأساسية»، «والنمو القابل للاستمرار»، و«التكنولوجيات» و«أنظمة الدعم العالمي».

الحاجات الإنسانية الأساسية:

مكن تحليل «الحاجات الإنسانية» إما بوصفها متطلبات ذاتية التي بالافتقار إليها يصبح الأشخاص أشخاصا محرومين، وإما بوصفها سلعا موضوعية قادرة على إشباع ضروريات الأفراد. وبالتالي فإن «الغذاء» هو

ما يتعين أن يحصل عليه الكائن الحي، في حين تمثل المواد المغذية الصالحة للأكل «السلع» التي تشبع احتياجات هذه الكائنات من الغذاء. وتمثل الحاجات بوضوح مفهوما مشتقا، وبالتالي يتعين على المرء أن يسأل دائما «حاجات فيما يتعلق بماذا ؟». وأغلب الباحثين في القضايا النظرية للحاجات يفكرون بلغة البقاء، والعمل الفعال، والتحقق الإنساني بصرف النظر عن اختلافهم في تعريف هذا الأخير، ومع ذلك فحتى البقاء نفسه-حسبما ترى دوروثي لي المتخصصة في الدراسات الأنثروبولوجية-لا يمكن افتراضه كسلعة مطلقة. وقد كتبت تقول:

«إن القيمة، وليس سلسلة الحاجات، هي التي تشكل الأساس الذي يصدر عنه السلوك الإنساني.. فإذا ما كانت هناك حاجات فهي مشتقة أو تالية، ولا تشكل الأساس. فإذا مثل البقاء، على سبيل المثال، الهدف النهائي في مجتمع ما فسوف يؤدي إلى ظهور تلك الحاجات التي عدت أساسية للبقاء الإنساني ؛ لكنني لا أعرف ثقافة واحدة يتبدى فيها البقاء المادي للإنسان بوصفه الهدف النهائي، باستثناء افتراضه كحقيقة لا تقبل الشك من جانب العلماء الاجتماعيين».(4)

ومع ذلك، وبرغم تحذير دوروثي لي، فإن الحفاظ على استمرار الحياة هو الخلفية التي لا جدال فيها لمناقشة الحاجات الأساسية: فالحياة هي القيمة الأوسع التي ينبغي أن تقاس كل الحاجات في مواجهتها.

وليس مستغربا أن يختلف خبراء فلسفة الحياة في تعريف وتصنيف الحاجات. على أنهم يتفقون جميعا على أن حدا أدنى معينا من المتطلبات تتعين تلبيته إذا ما أريد للبشر أن يحيوا حياة كريمة-أو إذا أريد لهم، على الأقل، أن تتوفر لهم فرصة السعي لممارسة مثل هذه الحياة. وبالتالي فإحدى أكثر الحاجات عمومية هي الوصول لتفسير ذي مغزى للتجربة الإنسانية. فالبشر يرغبون في إضفاء المعنى على ما يحدث لهم. وتشكل أنظمة المعنى بدورها، وبفاعلية تامة، مجموعة الحاجات التي ستحظى بالشرعية الاجتماعية. لهذا السبب يكتسب التساؤل المتعلق بمن يعرف الحاجات ومن يقيمها، بالنسبة للأفراد في مجتمع بعينه، أهمية بالغة. فالعديد من دارسي التنمية في العالم الثالث لا يبدون حماسا لنماذج الحاجات التي يصوغها العلماء في العالم الأول لأنهم يرغبون في تعريف حاجاتهم الخاصة بأنفسهم

لا أن يكونوا مجرد مستهلكين للحضارة الغربية. ويرى مانويل زاباتا أوليفيلا، عالم الانثروبولوجيا الكولومبي، أن كل جماعة ثقافية تسعى إلى أن تصبح حرة في خلق، أو بمعنى أدق، تعريف حاجاتها الخاصة، وإلى أن تنظم نفسها اجتماعيا وسياسيا من أجل تلبيتها بأفضل الطرائق، وإلى السمو فوق هذه الحاجات ذاتها.[5] وعلى ذلك فإن النظرة الشاملة لقضية التنمية تأخذنا إلى ما هو أبعد كثيرا من مجرد إشباع الحاجات. بل ربما قادتنا إلى ما يسميه الفلاسفة الوجوديون «مجانية»-أي التعبير المجاني (مجاني لأنه غير ضروري وخلاق) عن شيء قيم لدرجة أنه غير متعلق بالمنفعة بصورة مباشرة. ويتذكر المرء هنا تصنيف أرسطو الثلاثي للسلع حيث يمثل النوع الأول السلع التي تنطوي على القيمة، بوصفها عنصرا متأصلا فيها، بينما يمثل النوع الثاني السلع التي هي سلع نافعة لا غير، وأخيرا يمثل النوع الثالث تلك السلع التي تكمن قيمتها في قدرتها على تحقيق المتعة لهؤلاء الذين يلاحظون جمالها. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن هناك استراتيجيات متعددة للحاجات الإنسانية الأساسية. كل منها تخضع لمعيارها الأساسي، ولها مجالها الخاص، وكل منها تحدد تصنيفها الخاص للحاجات النسبية فضلا عن درجة الأهمية التي تنسب إليها في الاستراتيجيات الاقتصادية الإجمالية.

وإجمالا نقول: إن هناك درجة كبيرة من النسبية تقترن حتى بالسلع التي تمثل ضرورة لا غنى عنها للبقاء الشخصي، وللتماسك الاجتماعي، وللتعبير التنموي الكامل. وذلك هو السبب في أنه يتعين على المرء أن يتحدث عن استراتيجيات الحاجات الأساسية بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد.

النمو القابل للاستمرار:

يتسم النمو الفسيولوجي بأنه غير قابل للاستمرار خلال الفترة الإجمالية لحياة الكائنات الحية. بل على العكس، فالنمو يبدأ بصورة متدرجة وبطيئة، ثم يستمر بمعدل سريع خلال فترة المراهقة، ثم يبدأ في التناقص التدريجي بعد ذلك، وفي النهاية يتوقف توقفا تاما. ومن ناحية أخرى فإن النمو الفكري والروحي للأشخاص لا يخضع لهذه التعقيدات الصارمة. فبإمكانهم

مواصلة النمو دون تحديدات للمجال أو للإيقاع. وبرغم ولع أفلاطون بمقارنة الدولة المثالية بالفرد الكامل، فمما لاشك فيه أن من السذاجة أن نستنبط القواعد البيولوجية للنمو من القواعد التي تحكم العمليات الاجتماعية. وفضلا عن ذلك فإن علم الاقتصاد يتعامل مع سلع مادية تعد مقبولة، على الأقل من حيث المبدأ، في الخطاب الاقتصادي.

ولقد أدى التفكير النقدي في مشكلات استنزاف المصادر، وتفسخ الطبيعة من خلال تصريف المخلفات، والمظالم الأخلاقية المتجسدة في الاستهلاك المسرف للأقلية في الوقت الذي تفتقر فبه الأغلبية إلى السلع الأساسية، أدى ذلك كله بالمفكرين المعاصرين إلى أن يسلموا بشرعية السؤال: هل يتعين أن يكون للتقدم حدود ؟.

وتشهد المناقشات الدولية المحيطة بنماذج (MTT)[*] للنمو، والتي ارتبطت بأسماء جاي فورستر، ودنيس ميدوز، ومعهد روما، على أهمية السؤال.

ومع ذلك فإن الافتراضات المحددة لنماذج (MTT) معرضة لنقد جذري، وهو ما أوضحته بصورة مقنعة دراسة مؤسسة بالريلوخ.[6] وفضلا عن ذلك فإن التأكيد غير المتوازن على الحدود البيئية للنمو يمكن أن يفيد بسهولة كغطاء أيديولوجي للموقف التضليلي للأغنياء، أمما وطبقات وأفرادا، إزاء مطالبة الفقراء بالمزيد من المساواة والتكافؤ والعدالة الاجتماعية في الحصول على الموارد. ولأن هذا الخطر حقيقي، فإن الأمر يستلزم تحديد الشروط التي يمكن أن يصبح النمو«القابل للاستمرار» في ظلها موضوعا للنقاش كقضية مبررة. ومن الواضح أن أحد هذه الشروط هو الإجماع حول المبدأ القائل إنه يتعين إنتاج كفاية مقبولة من السلع للجميع على أساس من الحاجة الحقيقية. على أن هذا المبدأ يستلزم ضمنا أن تكون هناك قيود على استخدام الموارد من جانب هؤلاء الذين أشبعت حاجاتهم الأساسية. لكن خلف المقاييس الآلية لإمدادات الحد الأدنى تلوح القضية الأكبر والمتعلقة بالحرمان النسبي.

فليس هناك مجتمع يملك القدرة على تطبيق أنظمة كلية للحوافز-أي مجموع المكافآت المالية والنفسية والروحية، الإيجابية والسلبية، والتي يحشد

(*) معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ببوسطن. (Massachusetts Institute of Technology Boston)

(المجتمع) حولها الجهود ويعين المصداقية-دون اعتبار لألوان التفاوت الاجتماعية الاقتصادية التي سيكون عليه أن يجيزها بين القادرين وغير القادرين، وذلك هو السبب في أن أي نمط مستقبلي للنمو القابل للاستمرار ينبغي أن يختبر الافتراض القائل إن الفوائد التي يعاد توزيعها يمكن أن تذهب لفقراء فقط كحصة من النمو المقبل.

ومن ثم فحتى لو تحدث المرء عن «اقتصاد متقشف» للمستقبل، فمن الواضح أن التقشف يجب أن يعني المزيد من السلع لأغلبية الكائنات البشرية التي تفتقر إليها في الوقت الحاضر بما فيه الكفاية، في الوقت الذي قد تعني فيه سلعا أقل (سواء بصورة مطلقة أو نسبية) لهؤلاء الذين يمثلون الآن الفئة المميزة في هذا العالم. أو بعبارة أخرى ينبغي أن نفكر على نحو نقدي في إمكانية اتفاق النمو القابل للاستمرار مع الأنماط الحالية لاستهلاك الموارد، أو مع البنية الحالية لتوزيع الموجودات الإنتاجية والدخول.

وفضلا عن ذلك فسوف يتطلب الأمر-عند الحديث عن النمو القابل للاستمرار-أن نشير إلى المستويات التي يراد بلوغها فيما يتعلق بالنمو القابل للاستمرار، وأيضا وعلى وجه التخصيص، التي تبدأ عندها الكثافة الديموغرافية واستنزاف الموارد.

ولا يقل عن ذلك أهمية أن نحدد الفروض التي يتعين وضعها فيما يتعلق بأنماط الطموح والاستهلاك. ويتساوى مع ذلك في الأهمية أن يتم اتخاذ موقف محدد فيما يتعلق بقضية «الأجيال المضحى بها» ؛ فهل يعتبر ساكنو الأرض الحاليون أنفسهم ملزمين أخلاقيا بأن يتركوا لمن يأتوا بعدهم ميراثا صحيا، أم أنهم سيبررون لأنفسهم تدميرهم لخيرات هذا الكوكب ؟

وسيتعين على المرء، قبل أي شيء آخر، أن يعرف على وجه التحديد من الذي يضع معايير الاستمرار: هل يضعها عدد محدود من الخبراء أم عموم الناس مسترشدين بقراراتهم ؟

ويرى ماكس ميليكان أن التخطيط يمكن أن ينظر إليه-إذا ما أدير بشكل سليم-على أنه «تقديم أبدال أساسية معينة للمجتمع المحلي بوسائل تساعد على تشكيل تطور النظم القيمية لهذا المجتمع».[7] وعلى ذلك فإن «الاستمرار» يمثل-شأنه شأن «الحاجات الإنسانية الأساسية»-مفهوما نسبيا، فالنمو يصبح

قابلا للاستمرار في ضوء علاقته بأهداف وقيم تفضيلية معينة.

التكنولوجيا:

تشكل هذه المقالة جزءا من دراسة أوسع عن «التكنولوجيات المطلوبة للأنماط القابلة للاستمرار لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية». وبالتالي سيتعين أن نتعرض بالشرح لطبيعة التكنولوجيا وموقعها في الشؤون العامة للحياة المعاصرة. إن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في جهود التنمية من نواح ثلاث: فهي في الوقت ذاته مورد قادر على خلق ثروة جديدة، وهي وسيلة تتيح لمالكيها ممارسة السيطرة الاجتماعية، وهي مشكل مؤثر وفعال لأساليب صنع القرار. وتتيح التكنولوجيا، بوصفها موردا، إمكانية تحقيق طفرات كمية في الإنتاجية المتيسرة. ولهذا السبب وصف يوثانت التكنولوجيا- عند افتتاح عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية عام 1970- بأنها المورد الفريد والأكثر أهمية بين كل الموارد، واللازم لخلق موارد أخرى. وفضلا عن ذلك فإن المشرفين على الأنظمة التكنولوجية يكتسبون آليا نفوذا كبيرا على نظرائهم في المجتمع. ولقد أثر مالكو التكنولوجيا-عبر التاريخ-تأثيرا ملموسا في الأهداف والعمليات التي اكتسبت المشروعية في مجتمعاتهم. وعلاوة على ذلك فإن الخبرة التكنولوجية تمثل جواز المرور لسلطة صنع القرار. وتميل التكنولوجيا الحديثة بقوة إلى «مركزة» القرارات، وزيادة نسبة العمليات الإنسانية التي يرى أنها النمط الأمثل. وهي توصل، فضلا عن ذلك-للميادين المتضمنة لعملية اتخاذ القرارات-أفضلياتها القيمية الخاصة. أي أنماط معينة من العقلانية، الكفاءة، ومن تفكيك الواقع إلى أجزاء «قابلة للتفسير». وبالتالي تستبعد الأساليب الكلية في التقييم والاختيار، أو تحتل مرتبة أقل أهمية.

ويرجع السبب في أن التكنولوجيا تمثل في الوقت ذاته موردا وأداة للسيطرة الاجتماعية، أو أداة تشكيل للقرارات يرجع إلى حقيقة أنها واقع ملتبس: أو هي سيف ذو حدين يخلق ويدمر القيم في وقت معا. ومن ثم فإن إدماجها في الحياة الاجتماعية لا بد من أن يقترن بالخلاف. وفي حقل التنمية الدولية بوجه خاص، علينا أن نلاحظ أن تداول التكنولوجيا ليس نشاطا محايدا فيما يتعلق بالقيمة، بل هو بالأحرى تعامل محمل بالقيمة

وحساس سياسيا. فنظرا لأن التكنولوجيا تعبر الحدود القومية، لذا فإنها تحمل معها بعض القيم السلبية التي تثير الاضطراب في المجتمع والثقافة، جنبا إلى جنب مع بعض القيم الإيجابية التي تحرر الناس من العمل الشاق، وتقلل من احتمال تعرضهم لنزوات الطبيعة، وتحررهم من العديد من المحظورات الاجتماعية المرهقة. وعلاوة على ذلك فإن التكنولوجيا تؤدي، خلال عملية نقلها، إما إلى تقوية وإما إلى إضعاف الاهتمامات الأساسية النوعية. وهذا التأثير لا مفر منه من حيث إن التكنولوجيا لا تنشأ من «فراغ د اجتماعي، بل يتم اختراعها وتطبيقها من قبل عاملين لهم أهدافهم النوعية. ولقد أفادت معظم التكنولوجيات التي ظهرت خلال القرون الأخيرة كأدوات للأفضلية التنافسية في الحرب أو في التجارة. وبفضل التقدم الهائل في مجال المواصلات أمكن للتكنولوجيات الحديثة أن تؤدي أيضا دور المشكل الفعال للتصورات الثقافية لماهية الحياة الطيبة، وللأدوار «الحديثة» التي يمكن أن يتقبلها مختلف الناس، ولماهية عناصر التجربة المعاصرة التي هي أهل لأن تعد «ذات أهمية إخبارية».

إن التفكير في طابع التكنولوجيا الحديثة يعني أن تذكر أنفسنا بأنه لا توجد تكنولوجيا مسبقة تتلاءم بصورة مثالية مع إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية. فكل التكنولوجيات تعكس-إن لم تكن تجسد-أفضليات القيمة المتعلقة بهؤلاء الذين وضعوا هذه التكنولوجيات واستغلوها ونشروها. وفضلا عن ذلك فإن التكنولوجيات تتجسد في أنماط مؤسسة تؤثر في الأهمية النسبية التي تضفي من خلالها على الإدارة التوسع في شؤون المجتمع. وإجمالا نقول: إن التكنولوجيا تمثل في الواقع «نظاما»-أي منظومة نمطية من القيم، والأساليب المفضلة، ومعايير الاختيار-يتفاعل مع أنظمة أخرى في ميادين كثيرة، سياسية واقتصادية وثقافية وشخصية.

أنظمة الدعم الدولي:

يتوقف مفتاح الحل في التنمية السليمة على مجتمعات العالم الثالث نفسها التي يتعين أن يتعهد قادتها بوضع السياسات المؤدية إلى تحسين نصيب جماهيرهم الفقيرة من الثروة الاجتماعية، وتلبية حاجاتهم الإنسانية الأساسية. وهذا الالتزام أو التعهد يحتاج إلى أن تقره جماهير ترغب في

أن تعهد إلى حكومتها بمهمة إجراء التغيير. ويقوم التكافل المرغوب فيه بين القادة المتحمسين لخدمة الشعب والشعب الراغب في التضحية تأييدا وتدعيما للاستراتيجية التي صاغتها قيادته، يقوم على الاتفاق على القيم التي يتعين أن تلهم السياسة الاجتماعية قيما مثل: العدالة، والاعتراف بالاختلافات الإقليمية، والأهمية القصوى لمشاركة الأغلبية في كل مراحل عملية النمو.. . الخ. وهذه القيم بدورها ينبغي أن تترجم إلى استراتيجيات تنمية متماسكة تجسدها. فمثلا، لو أن أمة ما أعلنت عن عزمها تحقيق اعتماد أكبر على الذات فربما تعين عليها أن تقبل إجراءات تقشف معينة نظرا لأن العديد من عمليات الانتقال المحتملة للموارد من مصادر خارجية لن تصبح متاحة إلا «بكثير من الشروط المقيدة». وبالتالي فإن الرغبة في العيش من دون هذه الموارد «المقيدة» هي متطلب أساسي للاعتماد على الذات. كذلك قد يفرض القرار الفعال المتعلق بتوفير أقصى قدر من فرص العمل، قد يفرض الالتزام باستراتيجيات استثمار، وبرامج للبنية الأساسية تتفق مع متطلبات مختلف أقطاب التنمية لا مع بؤرة مركزية واحدة تشتمل على كل التسهيلات الحديثة. وينبغي أن تؤدي القيم الأساسية المختارة واستراتيجيات التغيير المتبعة في النهاية إلى معايير متسقة لحل المشكلات في مختلف الميادين.

على أن الإدارة السياسية والسياسة الاجتماعية المتماسكة لا تكفيان وحدهما، فالبلدان الفقيرة تحتاج أيضا لأن تتمتع بقدر من الحرية في العمل وفي الحصول على الموارد. والبلدان الغنية-الغريبة عن عملية التنمية في البلدان الأقل تطورا-قد تساعد على التقدم أو تعرقله. وأفضل مساعدة يمكنها تقديمها، عادة، هي ألا تمنع التقدم-من خلال تضليل البلد «المتلقي» لأسباب جغرافية سياسية أو تجارية، أو لأسباب تتعلق بالمكانة والنفوذ، أو من خلال توفير موارد طبقا لأولوياتها كدول مانحة لا استجابة للاحتياجات الحقيقية للآخرين. كذلك يمكن للبلدان الغنية أن تعوق التنمية السليمة من خلال فرض أساليب لحل المشكلة تقتضي تكاليف اجتماعية وثقافية باهظة من البلدان المضيفة.[8]

على أن الإحجام عن تعويق التقدم لا يكفي وحده، بل يتعين على البلدان الغنية أن تتبنى مواقف ثنائية وعالمية يمكن أن تدعم جهود التنمية في

البلدان الأقل تطورا. وفي إمكان الأمم الغنية أن تفعل ذلك من خلال قرارات يتم اتخاذها في الميادين العالمية المؤثرة في التجارة والاستثمار، ونظم المحيطات والفضاء، ونزع السلاح... الخ. وأخيرا يتعين على البلدان المتقدمة أن تعترف بأن أنواعا معينة من نقل الموارد هي وحدها التي تفيد التنمية الحقيقية. فأي شكل من أشكال «المعونة» يؤيد التبعية، أو يكون عملا بشروط مقيدة، لا يمثل مساعدة على الإطلاق. وينطبق ذلك بوجه خاص على الحالات التي تتعارض فيها أنماط «المعونة»-من حيث تأثيرها- مع السياسات التجارية الهادفة إلى الحفاظ على وضع منتجي العالم الثالث في موقع الدونية داخل إطار التقسيم الدولي للعمل. كما ينطبق بالمثل على البرامج التي تحمل عنوان «المساعدات التكنولوجية». فهذه البرامج يمكن أن تكون مضادة للتنمية من حيث تأثيرها إذا ما مارست الهياكل الكبرى للحوافز (بما في ذلك فئات المرتبات، وشروط التنقل المهني والتدرج الضريبي) تأثيرا معارضا لصالح التعجيل بـ «استنزاف العقول» في مجال المهنيين المهرة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية. وبطبيعة الحال فإن ذلك يعني أن النظم الدولية المدعمة لاستراتيجية الحاجات الأساسية تحتاج إلى أن توصف (أي تحدد طبيعتها) على عدة مستويات. كما أنها تحتاج إلى أن تصبح منسجمة مع المواقف الأوسع فيما يتعلق بمواصلة المفاوضات من أجل إقامة أنظمة دولية جديدة، في الاقتصاد، والسياسة، والقانون.

والآن، وبعد أن حددنا مفهومنا للتعبيرات المستخدمة في هذه المقالة، نستطيع أن نبدأ في بحث متطلبات الاستراتيجية السليمة لإشباع الحاجات الأساسية في بلدان العالم الثالث.

متطلبات استراتيجيات إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الفقيرة:

قبل أن تحتل استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية موقع الصدارة في الحلبات الدولية بوقت طويل اشتملت على أغلب خطط التنمية على تصريحات طنانة بشأن الضرورة الملحة لتخليص الجماهير من المعاناة والفقر، وحول توفير فرص العمل لهؤلاء الذين فقدوا مصادر الرزق بسبب وطأة الزحام في الأراضي الزراعية أو بسبب إدخال الآلات الحديثة، وتوفير التعليم لكل المواطنين. وعلى ذلك فإن الاهتمام بالحاجات الإنسانية الأساسية

ليس بالأمر الجديد. لكن الجدة تكمن-فيما عدا استثناءات قليلة-في جعل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية الأولوية الأولى لاستراتيجيات التنمية.[9] فالقضاء على الفقر الجماهيري لا يمكن أن يتحقق بوصفه نتاجا ثانويا، أو تأثيرا جانبيا للجهد المبذول لزيادة معدلات التنمية إلى أقصى درجة ممكنة. إذ إن الكفاية اللائقة من السلع لا يمكن أن تسأل قطرة فقطرة إلى هؤلاء الذين يحتاجونها بشدة. ويترتب على الاعتراف بهذه الاستحالة المتطلب الأول لاستراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا، والذي يتمثل على وجه التحديد في القرار السياسي لجعلها الأولية الأولى.

الالتزام السياسي:

لا يتحدث الزعماء الوطنيون بصورة مباشرة، إلا في حالات نادرة، عن الأولوية القصوى للحاجات الإنسانية الأساسية، كما فعل رئيس غينيا بيساو. فقد أعلن كابرال، حتى قبل الحصول على الاستقلال عن البرتغال، أن:

«الشعب لا يقاتل من أجل أفكار أو تصورات داخل رؤوس الرجال، بل يقاتل الشعب، ويتقبل التضحيات التي يفرضها النضال من أجل الحصول على المزايا المادية، بحيث يصبح في مقدوره أن يعيش في سلام وفي ظروف أفضل. ومن أجل أن يروا حياتهم تتحسن، وأن يضمنوا مستقبل أطفالهم. إن التحرر الوطني، والنضال ضد الاستعمار، وبناء السلام والتقدم-كل ذلك لن يمثل بالنسبة للشعب سوى شعارات فارغة من أي معنى إذا لم تترجم إلى تحسن فعلي في ظروفهم المعيشية. ولن يجدي في شيء أن تحرر منطقة إذا ظل شعب هذه المنطقة يفتقر إلى السلع الأساسية التي يحتاجونها ليعيشوا حياتهم».[10]

وكذلك أعلن لويس كابرال شقيق كابرال-بعد أن خلفه في الرئاسة-أن التخطيط يمثل ضرورة لا غنى عنها حتى نتفادى أي انحراف في «توزيع فوائد التنمية».

على أن الإرادة السياسية تمضي إلى ما هو أبعد من مجرد التعبير الخطابي عن الأهداف. فهي تتجسد في أنماط مؤسسية للعمل تدعم تنفيذ هذه الأهداف. ويفرض هذا الالتزام، في الأماكن التي تندر فيها الموارد، إقامة نظام للأجور لموظفي الحكومة الذين لا يشجعون إقامته حتى

يتحولوا إلى طبقة متميزة، مثل ذلك الجيل الأول من البيروقراطيين في العديد من البلدان الإفريقية، والذي شجبه رينيه دومونت في كتابه «بداية زائفة لإفريقيا».[12] وما لم تترجم الإرادة السياسية إلى مكافآت بيروقراطية متواضعة فسوف يكتسب الموظفون اهتماما راسخا بتوسيع المسافة الاجتماعية والاقتصادية التي تفصلهم عن جمهور الشعب الذين يتعين أن تلبى حاجاتهم. وقد دافع جوليوس نيريري، إدراكا منه لهذا الخطر، دافع بإصرار عن مزايا الخدمة الحكومية النزيهة (بلا مصالح شخصية). كذلك أعلن ماو تسي تونج بطريقته الخاصة مبدأ «خدمة الشعب» للسبب نفسه.

وخلاصة القول: إن الإرادة السياسية تمتد إلى جوهر، أو طبيعة أنظمة الحوافز العاملة في المجتمع.

أنظمة الحوافز:

يشير تعبير«أنظمة الحوافز»-كما نستخدمه هنا-إلى الترتيبات الشاملة التي تحفز أفراد مجتمع ما قومي إلى استخدام طاقاتهم وشحذ قدراتهم الإبداعية، وتقديم التضحيات من أجل تحقيق أهداف ذات مغزى. وقد دلل فيدل كاسترو-في خطاب له بمناسبة الاحتفال بذكرى قيام الثورة الكوبية-على الأهمية الحيوية لأنظمة الحوافز بالمنطق التالي:

«صحيح أن العديد من عمالنا يعدون قدوة حقيقية للشيوعيين نظرا لموقفهم تجاه الحياة، ووعيهم المتقدم وتضامنهم الرائع، إنهم طليعة ما سوف يكون عليه المجتمع كله يوما ما. لكننا لو فكرنا ومارسنا عملنا كما لو كان هذا هو سلوك كل فرد من أفراد المجتمع فسوف نقع في خطأ التفكير المثالي، وسيترتب على ذلك أن النصيب الأكبر من الحمل الاجتماعي سيقع على عاتق الأفضل، وبدون إحراز أي نتائج معنوية فيما يتعلق برعي من هم أكثر تخلفا، كما سيكون لذلك تأثيرات سلبية مماثلة بالنسبة للاقتصاد. إن علينا أن نستخدم، إلى جوانب الحوافز المعنوية، حوافز مادية دون أن نسيء استخدام أي منهما، إذ إن الأولى يمكن أن تؤدي بنا إلى النزعة المثالية، في حين قد تؤدي الثانية إلى الأنانية الفردية. إن علينا أن نتصرف على أساس أن الحوافز الاقتصادية لن تكون الدافع الوحيد للإنسان، كما أن الحوافز

المعنوية لن تكون تكأة لكي يؤدي البعض عمل الآخرين».[13]

ومنذ سنوات ذكر كارل مانهايم، عالم الاجتماع المعروف، أن المؤسسات والممارسات المتماثلة يمكن أن تعمل إما بوصفها مبادئ تنظيمية وإما بوصفها آليات منظمة في المجتمع. ويوضح مانهايم ما يلي:

«يمكن النظر إلى المنافسة والتعاون بطريقتين مختلفتين: إما بوصفهما آليات اجتماعية بسيطة وإما بوصفهما مبادئ للبناء الاجتماعي. فالمنافسة (أو التعاون)-بوصفها آلية-يمكن أن توجد، وأن تخدم أهدافا متنوعة في أي مجتمع سواء أكان مجتمعا بروليتاريا أو رأسماليا أو غير رأسمالي. لكن تفكيرنا ينحصر-عند الحديث عن المرحلة الرأسمالية القائمة على الفردية والمنافسة المحتدمة-في المبدأ البنيوي الشامل للتنظيم الاجتماعي.

هذا التمييز يمكن أن يساعد على توضيح السؤال المتعلق بما إذا كانت المنافسة الرأسمالية-التي يزعم أنها أساسية بالنسبة لبنيتنا الاجتماعية-تتطلب أن يتم تحقيقها بوصفها قوة دافعة مفترضة لا غنى عنها. ففي الوقت الحاضر يمكن للمرء أن يلغي المنافسة بوصفها المبدأ المنظم للبنية الاجتماعية، ويحل محلها التخطيط دون أن يلغي المنافسة بوصفها آلية اجتماعية تخدم أهدافا مرغوب فيها. فالاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، جعل التخطيط المبدأ الأساسي تنظيمه الاقتصادي والاجتماعي، لكنه طبق في الوقت ذاته «المنافسة الاجتماعية» في مجال العمل والتعليم».[14]

فإذا ما أردنا أنظمة الحوافز في تطبيقها العملي في مجتمع أو أمة ما، فسوف يتعين علينا أن نحدد أولا المبدأ المنظم الذي تدور حوله الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويتمثل هذا المبدأ المنظم، بالنسبة للعديد من المجتمعات الحديثة، في الحفاظ على توافق معين مع البيئة الطبيعية، مقترنا بالحفاظ على التماسك الاجتماعي القائم على قواعد القرابة واستغلال الملكية والتشارك في السلع. وفي الدول الاشتراكية المركزية الحديثة يمثل المبدأ المنظم المتمثل في العمل والإنتاج خطة محددة سياسيا. وأي استخدام يتم بضوابط مساعدة-حوافز الأسعار، المنافسة الإدارية.. . الخ-يصبح تابعا للحافز الأساسي، أو على وجه التحديد تحقيق أهداف الخطة. والمشكلة الرئيسية هي أن الخطط القائمة على أساس مركزي لا تستجيب جيدا للحاجات الحقيقية للمستهلكين النهائيين. والأسوأ من ذلك أن الخطط قد

تعلن الأهمية القصوى للحاجات الإنسانية الأساسية، بالنسبة للشعب، لكنها تخصص أولوية أعلى للإنتاج العسكري، أو الإنتاج الرأسمالي الضخم.

أما في الدول الرأسمالية-حتى تلك الدول التي تبنت نظما مختلطة، بفضل الجمع بين حوافز السوق ولوائح الدولة ودعمها في مزيج واحد، والجمع بين المكافآت الاقتصادية والاجتماعية-فإن المنتجين يحفزون إلى الإنتاج والعمال إلى العمل من أجل المكاسب المالية. وتضفي هذه المجتمعات الشرعية على النجاح المالي بوصفه هدفا إنسانيا جديرا بالاحترام، وتسوغ عزو المكانة الاجتماعية والاحترام والنجاح إلى هؤلاء الذين نجحوا بهذه الطريقة. ويترتب على تبني هذا النظام التشجيعي أن يفتقر غير المتنافسين (وبخاصة الفقراء الذين لا يملكون القوة الشرائية) إلى القدرة على تلبية حاجاتهم داخل الحلبة المركزية لنظام المكافأة السائد في المجتمع. وقد تعمد الحكومات-كما يحدث في السويد، والولايات المتحدة، وفرنسا، وسويسرا، ودول أخرى عديدة-إلى التدخل لتخفيف حدة التشوهات البنيوية التي يحدثها المبدأ المنظم لنظامهم التشجيعي. وهو ما يمكنها تحقيقه من خلال التأمين الاجتماعي وبرامج الخدمة الاجتماعية، وتوفير المدارس وكوبونات الغذاء وسلع اجتماعية أخرى على أساس الحاجة، وليس على أساس القوة الشرائية. ومع ذلك فإن مثل هذه الإجراءات حتى لو اتخذت جملة فلن تعدو كونها إجراءات مسكنة في الأساس، وبرغم أنها قد تخفف الجوانب الأكثر سوءا للفقر المطلق، فإنها لا تقلل ألوان الحرمان النسبي. والأسوأ من ذلك أن مثل هذه البرامج تجعل المتلقين يشعرون-نفسيا واجتماعيا-بالدونية.

إن كل المجتمعات تحتاج إلى نوع من الجمع المناسب بين الحوافز المالية والمعنوية المصممة بوضوح لمكافأة الجهود الاجتماعية التي تفيد الفئات الأكثر احتياجا من السكان. وقد استخلصت إرما أدلمان، الباحثة الاقتصادية الأمريكية-من دراستها المتعلقة بتوزيع الدخل والنمو-نتيجة مؤداها أن مجرد توزيع الدخل لا يكفي وحده للقضاء على فقر الأغلبية، أو لتقليل الفوارق الاقتصادية الصارخة.[15] وهي ترى أن نوعا من إعادة توزيع إمكانات الحصول على الأصول الإنتاجية-وهو ما يسبق في الأولوية إدخال التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة الإنتاج-يمثل خطوة أساسية إذا ما أريد تحقيق

العدالة الاجتماعية، وبرغم أن التقييم النقدي لفرضية أدلمان يخرج عن مجال هذه الدراسة، فإن هذه الفرضية تلفت نظرنا مع ذلك إلى قرار أساسي يتعين على أي مجتمع اتخاذه إذا ما أراد شن حملة جادة على الفقر، ويتمثل القرار في اختيار أنظمة حوافز بنيوية تعتمد عليها هذه المجتمعات في تنظيم الجهود، وفي استخلاص إسهام عوامل الإنتاج-رأس المال، العمالة، المواد الطبيعية، التعاون الاجتماعي، الخ-بأساليب تعزز تلبية الأهداف ذات الأولوية.

وأغلب البلدان الفقيرة لا يمكنها أن تتحمل أعباء تبني أنظمة حوافز تتسامح مع الإسراف. فالقول إن «حدا أدنى» من السلع الأساسية يتعين أن يتم توفيره للأعداد الكبيرة من الناس، التي تحتاج إليها، يتلازم معه بالضرورة القول إنه يتعين وضع «حد أقصى» لاستخدام المواد لمجرد الاستهلاك الترفي. ولقد كان غاندي مولعا بترديد عبارة تقول: إن «هناك ثروة كافية في الهند لتلبية احتياجات الجميع، لكنها لا تكفي لإشباع نهم كل الأفراد». ويتعين على أنظمة الحوافز أن تعكس-وأن تقنن مؤسسيا-هذا المبدأ المعياري. على أن أنظمة الحوافز لا يمكن أن تصمم على نحو نظري أو تجريدي، فهي تمثل دائما وظيفة لتوفير الموارد المتاحة.

الموارد المتاحة:

منذ عقدين من الزمان لم يكن العديد من خبراء التنمية يميلون إلى التفاؤل. إذ كانوا يخشون من أن بعض البلدان لن تتمكن أبدا من تحقيق النمو الاقتصادي بالنظر إلى مواردها الشحيحة. ومع ذلك فما أن مرت سنوات قليلة حتى اضطروا إلى مراجعة العديد من آرائهم في هذا الصدد. وقد انطبق ذلك بشكل استثنائي على ليبيا في الفترة بين عامي 1958 و 1968 ,[16] كما أن العديد من البلدان الأقل نموا لم تستكشف حتى الآن بشكل كامل ما لديها من رواسب معدنية وبترولية. ومن ثم تظل «المفاجآت السارة» فيما يتعلق بتوافر الموارد محتملة الحدوث. فضلا عن أن قاعدة الأراضي الصالحة للزراعة في هذه البلدان يمكن توسيعها بصورة ملموسة من خلال تطبيق تقنيات الري. وتمثل مصر حالة لافتة للنظر لأمة تغيرت نسبة السكان إلى الموارد فيها (تلك النسبة المنذرة بالخطر) تغيرا كبيرا بعد

تنفيذ مشروع السد العالي في أسوان. والدرس الواضح من ذلك كله هو أن درجة توافر الموارد ليست شيئا ثابتة واستاتيكيا. وكان المرحوم ليبرت يفضل دائما-عند إدارته لعمليات التخطيط-أن يضع التقديرات للموارد المحتملة إلى جانب التقديرات المتعلقة بالموارد الممكنة.[17] فمفتاح تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية هو الاستخدام الرشيد، والمسؤول وغير الاستغلالي للموارد. وقد بسط كتاب «الغذاء أولا»،[18]، الصادر حديثا، الفكرة القائلة إن كل بلد من بلدان العالم، أيا كانت درجة فقره، يستطيع أن يحقق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالغذاء، إذ يرى مؤلفا الكتاب أن العقبات الرئيسية أمام النجاح تكمن في أنماط الملكية والإنتاج المكيفة مع الربح التجاري، وليس مع تلبية الحاجات الأهلية. والحجة نفسها استخدمها-منذ عدة عقود-جوزيه دي كاسترو عالم الجغرافيا البرازيلي، في كتابه «جغرافية الجوع»، كما استخدمها باحثون آخرون قاموا بتحليل التشوهات البنيوية الحادثة حيثما كرست لإنتاج المحاصيل النقدية موارد لا تتناسب مع هذا الإنتاج على حساب المواد الغذائية المطلوبة عليا. على أن سياسة «الغذاء أولا» يمكن أن تتحول بسهولة إلى استراتيجية تقدير أعمى «للغذاء أولا». فحتى البلدان الفقيرة جدا قد تجد من المفيد لها أحيانا أن تستغل أي موارد متاحة لديها بوفرة الاستغلال الأمثل، وتدخل بها الدوائر التجارية بهدف الحصول على العملة الصعبة اللازمة لها لاستيراد بعض ما تحتاجه من غذاء.

على أن ما يبرز كمتطلب أساسي للاستراتيجية السليمة للحاجات الإنسانية الأساسية إنما هو اتخاذ قرار عام بتنشيط استخدام الموارد على أساس الحاجات ذات الأولوية. ومما يدعو للأسف أن البلدان الفقيرة قد ورثت عادة-من ماضيها الاستعماري-أو من حاضرها الاستعماري الجديد-أنماطا لاستخدام الموارد تظل معها معتمدة على الموردين والمشترين الخارجيين. وفي ظل هذه الظروف ستتطلب استراتيجية الحاجات الأساسية عادة قرارا صعبا من الوجهة السياسية بتغيير هذه الأنماط البنيوية.

تؤدي الظروف الجغرافية للعديد من البلدان العربية، ودرجة توافر الموارد فيها، تؤدي بها إلى استغلال مواردها من أرباحها النقدية-أي من البترول، والغاز الطبيعي، ومناطق الجذب السياحي بها-في عملية «تمويل» البنى الإنتاجية الأخرى. ومن بين التجارب الجديرة بالذكر في هذا الصدد

إنشاء «مزارع الصوب» (المستنبتات الزجاجية) في مواقع صحراوية مثل أبو ظبي. ومن الواضح أن الإتجاه العام سليم تماما أي على وجه التحديد العمل على تنويع مصادر الحصول على الثروة في المرحلة القادمة.

وقد حلل دافيد كوليير[19]-الباحث الأمريكي المتخصص في العلوم السياسية-العلاقة بين وفرة المورد ودرجة الإلزام السياسي المطلوبة لشن هجمة فعالة على الفقر الجماهيري. فالأمم ذات الموارد الوفيرة تستطيع أن تتحمل أعباء الانغماس في أوجه متعددة للإسراف الاستهلاكي المفرط دون أن تضطر إلى فرض قواعد توزيعية ممعنة في التقشف. غير أن البلدان التي لا تنعم بهذا القدر من وفرة الموارد لا تستطيع أن تتسامح بهذه السهولة مع الاستهلاك الترفي الزائد من جانب الفئات المتميزة في حين تعاني جماهيرها من الجوع والفقر. وبالرغم من الحكمة المأثورة حول «هوامش الخطأ»، حيث تسود الوفرة، إلا إن الاستغلال المبذر للموارد الطبيعية يؤدي إلى ذلك النمط الأكثر خطورة من التبديد الذي شجبه دانيلو دولكس[20] شجبا شديدا حين قال: إنه «تبديد للكائنات البشرية حين يظلون فقراء، ومرضى، وسيئي التغذية». وبالرغم من أن رأس المال البشري هو المورد الرئيسي الذي تملكه أي أمة إلا أن أمما كثيرة «تبدد» رأسمالها هذا بتركه أرضا خاملة بغير زرع. وهي تواصل مسيرتها في ظل الوهم القائل إن رفع الاستغلال «المريح» للموارد الطبيعية والمادية إلى الحد الأقصى سوف يؤدي للتنمية.

وتقضي الحكمة، على العكس من ذلك، بأن تخضع «تنمية» الثروة الطبيعية للهدف المتمثل في تعزيز الثروة البشرية لأي أمة. وليس في الإمكان تحقيق ذلك إلا إذا تمت تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية لهذه الثروة البشرية، وتم أيضا تجاوزها (بعد إتمام تلبيتها). إن دينامية الحاجة-شأنها شأن درجة توافر الموارد-هي دينامية تطورية. وحتى عندما تركز التنمية على تلبية الحاجات الأساسية، فإنها تمضي إلى ما هو أبعد منها. والواقع أن استخدام الموارد من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية يؤدي أيضا-خلال العملية نفسها-إلى إشباع حاجات أخرى: كالحاجة إلى العدالة الاجتماعية، وإلى الحصول على نصيب في تقدم المجتمع ككل، وإلى تحسين قدرة المرء على السيطرة على بيئته الخاصة.

ولن يتوصل القادة إلى القرارات السليمة فيما يتعلق باستخدام الموارد داخل حدودهم القومية ما لم يقرروا أولا درجة الارتباط التي يسعون إلى تحقيقها بالعالم الخارجي.

الارتباط بالعالم الخارجي:

خلال الخمسينات والستينات أغلقت بورما-بعد أن اختارت نظام الحكم المطلق-حدودها أمام كل التأثيرات الخارجية. ومنعت دخول أي سائح، أو مستثمر، أو عامل فني. وتمثلت أهداف هذه السياسة كما أعلنها زعماؤها في حماية ثقافة بورما البوذية من التأثيرات الأجنبية الهدامة، ولتوفير الوقت للشعب لكي يتعلم كيف يستوعب الأفكار والممارسات الحديثة. ولم تتبع هذا الطريق الذي اختارته بورما سوى أمم محدودة العدد جزئيا لأن هناك قوى خارجية عديدة تنتهك حقوقها بالفعل. والواقع أن نوعا من الحد الأدنى من العزلة عن التأثيرات الأجنبية الضارة يعد بمثابة متطلب أساسي من أجل تنفيذ استراتيجية للحاجات الإنسانية الأساسية داخل حدود المرء. وفي الحالات التي ورثت فيها ارتباطات زائدة عن الحد، ومفتقرة إلى التكافؤ تصبح المشكلة هي «فك الارتباط» الانتقائي. وعلى ذلك فلو كان صحيحا أن سلة السلع الاستهلاكية التي تتنافس على إنتاجها الشركات متعددة الجنسيات تتألف على وجه التحديد من تلك السلع التي لا يقدر على شرائها إلا الفئات الوسطى والعليا، فمن الواضح أن نوعا من فك الارتباط مع هذا المصدر للاستثمار الإنتاجي يصبح ضروريا. ويتخذ فك الارتباط أشكالا متنوعة: كالتأميم، والترحيل، وإعادة التفاوض على العقود. ومن الأمثلة التي توضح ذلك الإجراء الذي اتخذته الحكومة المكسيكية منذ سنوات حين ناقشت مع شركة «نابسكو» (NABISCO)، وهي شركة أمريكية عملاقة تعمل في حقل الإنتاج الغذائي، إمكانية الاتفاق على عقد جديد.[21] فحين طلبت الشركة الحصول على موافقة الحكومة على افتتاح مصنع آخر بالمكسيك، طلب من نابسكو أن تفكر في بديل آخر غير مجرد بناء مصنع تقليدي لإنتاج البسكويت والأغذية المعلبة. واقترحت الحكومة المكسيكية بدلا من ذلك أن تستخدم نابسكو إمكاناتها في بحوث التطوير في تطوير تكنولوجيا تتلاءم مع تلبية إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية: وهي الحاجة

إلى الطعام المغذي. وطلب من نابسكو على وجه التخصيص أن تطور نوعا من البسكويت الغني بالبروتين ليتم إنتاجه على نطاق واسع، وبيعه بأسعار رخيصة للسكان سيئي التغذية المقيمين بالمناطق القريبة من المصنع. وكنوع من الحافز لكي تتولى الشركة تنفيذ هذا العمل الملتزم اجتماعيا، سمح لها برفع أسعار السلع الكمالية التي تنتجها مصانعها الأخرى داخل المكسيك. وبعد عدة شهور من الأخذ والرد رفض مسئولو الشركة خطة الحكومة. على أن المبدأ المطروح للنقاش يتسم بأهمية بالغة من الوجهة الكيفية، وأعني به بحث الحكومة عن أساليب جديدة للارتباط بشيء إيجابي مجلوب من خلال مؤسسة خارجية (في هذه الحالة تكنولوجيا الغذاء من نابسكو) مع فك الارتباط في الوقت ذاته مع تأثير سلبي ملحوظ فيها (الإنتاج الموسع للسلع الكمالية المخصصة لاستهلاك الطبقة الوسطى والعليا).

وفي العديد من الميادين الأخرى-فضلا عن التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات-نجد مجالا خصبا لابتداع أنماط جديدة من «المعونة»، أو المساعدات التكنولوجية من الدول «المانحة» المعروفة. فبعض البلدان (كتنزانيا على سبيل المثال) يمكن أن تختار أن تفرض شروطها الخاصة من أجل استخدام مهنيين أجانب كعنصر من عناصر استراتيجية شاملة لمكافحة «النخبوية» والتمييز داخل حدودها، وأن تزيل حواجز الدخل وأسلوب الحياة التي تفصل بين الأجانب وبين مواطنيها. ويمكن تحقيق شكل آخر من أشكال فك الارتباط من خلال تنويع مصادر التوريد، (وهو أسلوب طبق بنجاح في الجزائر، في السنوات الأخيرة، في تعاملها مع الاستشاريين الأجانب). على أن من الواضح أن هناك حدودا دائما فيما يتعلق بالدرجة الممكنة للارتباط وفك الارتباط. إلا أنه يجدر بنا أن نسلط الضوء على حقيقة أن استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية التي تتبعها البلدان النامية تفترض إجراء تحليل مسبق لروابطها بالعالم الخارجي. والسؤال الذي يتعين طرحه هو: ما إذا كانت هذه الروابط تضيف للتنمية السليمة أم تعوقها ؟ فما يسعى إليه هو «روابط بلا تبعية».

ذهبنا في الفقرات السابقة إلى أنه يتعين تلبية متطلبات متعددة إذا ما أريد إنجاح السياسات التكنولوجية المتعلقة بإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، ويتعين علينا الآن أن ندرس طبيعة هذه السياسات.

السياسة التكنولوجية:

تتضمن السياسة التكنولوجية ما هو أبعد من تحديد الأهداف المتعلقة بالاستثمار، والتدريب، والنشاط التكنولوجي. ومن بين المهمات التي يتعين إنجازها من خلال السياسة التكنولوجية تحديد الطريقة المثلى لتسخير مجموع الإمكانات التكنولوجية لتحقيق أهداف التنمية السليمة. وفي الإطار الحالي، تعني التنمية السليمة، أول ما تعني، إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية للكل. ذلك هو المقوم الأول للجهد الإنمائي الشامل. ونادرا ما يضع المخططون القوميون سياسة تكنولوجية بمثل هذا الاتساع في النظرة. ويرجع ذلك، غالبا، إلى الفهم القاصر لتلك المجموعة الكبيرة من أدوات تنفيذ هذه السياسة التي يمكن استخدامها.[23] على أن الفشل ينجم في معظم الحالات عن افتقار المؤسسات إلى القدرة على توضيح وتنفيذ المتطلبات العينية لمثل هذه السياسة.[24] ويمكن تحقيق تقدم أولي نحو فهم المتطلبات والتحسين الضروري للقدرة من خلال العمل على تأسيس همزة الوصل الرئيسية[24] داخل إطار الأنشطة التنظيمية للسياسة التي تربط بين القيم، واستراتيجية التنمية، والمعايير الموضوعة لحل المشكلات النوعية.

ويفترض تعبير «همزة الوصل الرئيسية» جهدا واعيا لتحديد القيم المركزية التي يسعى أي مجتمع إلى تكريسها والحفاظ عليها. وبالرغم من أن من المستبعد حدوث إجماع على هذه القيم من قبل جماعة متنوعة من المواطنين إلا أن التنمية نفسها تحدد عددا من الأهداف الاجتماعية ليتم تعيينها. واستراتيجيات التنمية بدورها يتعين أن تصمم بحيث تعزز هذه القيم والأهداف. والواقع أن تعدد أساليب التنمية إنما يرجع على وجه التحديد إلى حقيقة أن هناك العديد والعديد من المواريث والأهداف والقيم الاجتماعية فضلا عن تعدد أساليب التنظيم الاجتماعي. ولقد نبهت الأحداث الأخيرة في إيران، وأفغانستان، وباكستان، نبهت البلدان الغربية إلى الحاجة إلى نظرة أكثر جدية للدور الهام الذي يلعبه الإسلام في تشكيل القيم في العديد من البلدان الأقل تطورا، بداية من الغرب ومرورا بالشرق الأوسط حتى آسيا وأفريقيا. على أن القول إن همزة الوصل الرئيسية أو الرابطة الحيوية يتعين أن تربط القيم باستراتيجيات التنمية يظل غير كاف. فالرابطة ينبغي أن تتسع لتشمل صياغة المعايير الخاصة بالسياسة التكنولوجية.

ذلك أن فن صنع السياسات يكمن في ربط معايير حل المشكلات في أي مجال عيني-السياسة التكنولوجية في هذه الحالة-باستراتيجيات التنمية، والتي ينبغي أن تصبح جزءا منها، وأيضا، بصورة أساسية أكثر، بالقيم التي يرغب المجتمع في دعمها في جهوده لدخول العالم الحديث ولقد عبر ماو تسي تونج-خلال الثورة الثقافية-عن المثال المعياري بهذه العبارات:

القيم توجه السياسة، والسياسة توجه الاقتصاد، والاقتصاد يوجه التقنية.

فالقيم مثل: المساواة الاجتماعية، وكرامة العمل اليدوي، والاعتماد على الذات، والتضامن المعنوي حول شعار «خدمة الشعب» هي في موقع القلب من مهمة بناء «وعي ثوري». لكن هذه القيم يتعين أن تترجم إلى استراتيجيات للتنمية، وأن تترجم أيضا-بالمضي خطوة أبعد-إلى معايير للخيارات التقنية.[26] وبالتالي فقد ضمت المصانع العمال غير المهرة-من أجل تعزيز المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات المتعلقة بالإنتاج-إلى برامج صيانة وإصلاح الآلات. وبدلا من استيراد قطع غيار مكلفة من الخارج، ترتجل مواد متوافرة محليا. ولأسباب مشابهة خصصت لتوفير فرص العمل-داخل مجال الصناعات والإنتاج الريفي-أولوية أسبق على زيادة الكفاية الإنتاجية إلى الحد الأقصى. لقد تم، ببساطة شديدة، إقامة صلة حيوية، أو همزة وصل رئيسة بين القيم المستهدفة والاستراتيجية المتبعة والتكنولوجيات المنتقاة.

إن الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيا هي-في واقع الأمر-الخيارات التي تجسد الأساليب والأنظمة والنوعيات التكنولوجية التي تتفق اتفاقا كاملا مع القيم الأساسية المختارة واستراتيجيات التنمية المتبناة لتعزيزها.

وفي المناطق التي تمثل فيها تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية لجماهير تعاني الإفقار الأولوية الأولى في جهود التنمية، يتعين أن تركز الأفضليات العديدة للتكنولوجيا على النمط الذي دافع عنها شوماخر وريدي وآخرين ؛؟ أي التكنولوجيات المستخدمة للمواد المحلية، والقدرات البشرية المحلية (حتى لو كانت أقل مهارة)، والعملة المحلية، والتقاليد المحلية للإبداع. على أن من الواضح أن الأمر قد يتطلب استخدام بعض التكنولوجيات الكبيرة المعتمدة على الكثافة الرأسمالية والمستوردة من مصادر خارجية. والواقع

أن البنية الأساسية المساعدة سيتعين أن تكون من هذا النمط، ولقد أكد مسؤول من هايتي في مقابلة مع الكاتب: أن هايتي كانت في حاجة أيضا- تحديدا بسبب أنها وفرت مجالا خصبا للتكنولوجيات البسيطة مثل المواقد الشمسية، ومواد البناء المحلية المصنوعة من المخلفات المعدنية والعضوية- إلى أجهزة الكومبيوتر بالغة التعقيد. لقد احتاجتها لكي تعرض قصور شبكة النقل بنقل المعلومات الائتمانية والتقنية إلى القرى المعزولة المبعثرة في أنحاء البلاد بأسرع وأكفأ طريقة ممكنة. وتتلخص وجهة نظره في أنه لا يمكن لأسلوب أو نظام واحد للتكنولوجيا أن يلائم كل الأغراض. وقد قدم شوماخر إسهاما كبيرا بإزالته الغموض المحيط بالفكرة المتمثلة في أن الحافز الرأسمالي والتكنولوجيات الغربية الكبيرة يمكن أن تتناسب مع تلبية الحاجات الأساسية لسكان المناطق الريفية في بيئات متعددة للتنمية.

ولا يدخل في مجال هذه الدراسة استعراض القطاعات المختلفة للسياسة التكنولوجية التي يتعين أن تدخلها بلدان العالم الثالث. لكن المجال يسمح بذكر بعض الميادين الهامة لتلك السياسة.

وفي الوقت الحاضر تدخل البلدان النامية بأعداد متزايدة نظم الرقابة التي تستهدف حفز إدخال الأنواع والكميات المناسبة من التكنولوجيا في شبكاتها الإنتاجية، وتشمل الرقابة السلبية القيود والشروط الموضوعة على الواردات التكنولوجية، في حين تشمل الرقابة الإيجابية الحوافز المالية والقانونية لحث تداول مناسب للإمداد التكنولوجي استجابة للطلب الصادر عن كل من مستخدمي ومنتجي السلع. وتوضح تجربة أمم «ميثاق الإنديز» أن من المفيد أن يتم التشاور والتنسيق من حين لآخر بين البلدان النامية، من أجل وضع شروط الاستثمار الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، وإعادة الأرباح إلى أوطانها. وقد وعي مسئولو العالم الثالث الدرس جيدا، إذا كان علينا أن نحكم من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأخير حول التعاون التقني بين البلدان النامية الذي عقد في بيونس أيرس. ويمثل هذا المؤتمر مجالا هاما للاعتماد الجماعي على الذات، والذي تمثل هدفه في إقامة علاقات أفقية بين البلدان الأقل تطورا، والعمل في الوقت نفسه على الحد من اطراد ونطاق وأهمية علاقاتها الرأسية بمؤسسات عالم الأغنياء.

كذلك يمثل مؤتمر التعاون التقني بين البلدان النامية أحد الأشكال

الخاصة للضغط الذي تمارسه البلدان الأقل تطورا على أنظمة التداول العالمي القائمة، والتي تحكم الحركة العالمية للنقود، والكفاءات الإدارية، والتكنولوجيا، والأفكار، وغيرها من الموارد، وتتراوح الأدوات المتوازية للضغط بين المطالبة بتغيير نظام براءات الاختراع مرورا بوضع قواعد للسلوك فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا حتى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. وتنطوي على أهمية مساوية الإجراءات التي تستهدف تزويد البلدان الأقل تطورا بطرائق أفضل وأرخص للحصول على التكنولوجيات غير الخاضعة لحقوق الملكية، إما بفصلها من «الصفات الإجمالية» للتكنولوجيا، وإما بزيادة الخدمات التكنولوجية المعانة ماليا من قبل المنظمات الدولية في مجالات متنوعة مثل بنوك المعلومات، وقوائم وفهارس المصادر البديلة من الاستثمارات.

ويمثل معمل بحوث التنمية (أو التطوير)-على حد تعبير عالم الفيزياء الأرجنتيني جورج ساباتو المثير للتأمل-مصنعا لإنتاج تكنولوجيا جديدة، نظرا لأن أغلب بلدان العالم الثالث أصبحت تدرك بوضوح الأهمية الحيوية للبحوث، ولذا فقد تولدت قوة دفع جديدة في السنوات الأخيرة لدعم إمكانات بحوث التطوير في البلدان الأكثر فقرا. وما لم يتم توفير بعض الإمكانات على الأقل في عدد محدود من القطاعات الأساسية في الاقتصاد فسوف تظل التبعية التكنولوجية مصيرا دائما. ويستطيع المرء أن يفترض تسلسلا معينا للتبعية بىن البلدان الفقيرة والغنية. فالبلدان الفقيرة تحتاج، بداية، إلى رأس المال من الخارج. فإذا ما حصلت في النهاية على مصادر رأس مال خاصة بها فسوف تظل في حاجة إلى تكنولوجيات متجددة في شكل منتجات وعمليات من الأجانب، كما أن تدريب متخصصيها التكنولوجيين لن يخلصها بصورة آلية من التبعية. وستظل البلدان الأقل تطورا تعتمد على الآخرين في تزويدها بالخبرة (تكنولوجيات التنسيق، وتقدير الاحتمالات المستقبلية، والتشخيص). وأخيرا فسوف تظل-حتى بعد اكتسابها للمهارات الإدارية-معرضة للتبعية في ميدان آخر ذي أهمية حاسمة هو الوصول السريع والمنافس للأسواق فيما يتعلق بالمواد الأولية، والمواد الوسيطة، والمنتجات النهائية، ورأس المال. وبالتالي فإن السياسة التكنولوجية الجيدة المتعلقة بالتنمية تجهد من أجل التوفيق بين أربعة أهداف تكنولوجية

متميزة هي:

أ-امتلاك أوسع فرصة ممكنة للحصول على كل أنماط التكنولوجيا القائمة والمحتملة.

ب-العمل في إطار بنية سعرية مقبولة توازن (أو تعوض من) التشوهات الاحتكارية الناشئة عن «أسواق البيع».

جـ-فصل الصفقات التكنولوجية الإجمالية (الشاملة) لإتاحة أفضل استخدام ممكن لرأس المال المحلي، وللمواد والكفاءات المحلية.

د-التقدم نحو تبعية تكنولوجية أقل.

والآن وبعد أن استعرضنا المتطلبات الأساسية لاستراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الفقيرة، سنتناول فيما يلي الأنظمة الدولية الداعمة لمثل هذه الاستراتيجيات.

الدعم الدولي لاستراتيجيات الحاجات الأساسية في البلدان الأقل تطورا:

بإمكان العوامل الخارجية أن تعرقل استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية بسهولة أكبر من أن تقدم التسهيلات لها. والسبب ببساطة هو أن البنى السائدة فيها تخضع لقواعد، وتستجيب لحوافز مختلفة تماما عن القواعد والحوافز المطلوبة لتحقيق النجاح في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية. ولذكرنا جانر ميردال بأن:

«نظرية التجارة العالمية لم توضع لكي تفسر واقع التخلف والحاجة إلى التنمية. ويستطيع المرء أن يقول، بدلا من ذلك، إن هذه البنية المسيطرة من القياس الفكري المجرد انطوت ضمنيا على الهدف العكسي، أي التهوين من أهمية مشكلة المساواة العالمية».[28]

ويخشى زعماء العالم الثالث، ولهم الحق في ذلك، من أن يؤدي تبني استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية من جانب واحد إلى اتسام البرنامج العالمي للرفاهية بالطابع الأبوي وإلى التدخل السافر في شؤونها. وعلى الجانب الآخر يشكو المؤلفون المنتمون إلى البلدان المتقدمة من أن مطالبة العالم الثالث بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد تركز على التساوي في الفرص وفي القدرة على المساومة. وفي حين يركز الحديث

عن الحاجات الإنسانية الأساسية على تحقيق المزيد من العائدات، والخدمات الاجتماعية، ومشاركة الفقراء أفرادا وأسرا فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتعلق أساسا بالبنى الكبيرة التي توجهها الحكومات: أسعار السلع-الجدولة-تخفيف أعباء الديون-الصندوق المشترك-تحرير التجارة-نقل التكنولوجيا. ويتمثل الميكانيزم الأساسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مجموعة من عمليات النقل الآلية أو المنضبطة ذاتيا للموارد، والموضوعة بهدف تصحيح عمليات النقل العكسية الناشئة عن الترتيبات السابقة غير العادلة. وفي المقابل فإن استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية تستلزم عمليات نقل للموارد محددة الهدف تسعى إلى إتاحة الغذاء والصحة والمياه النقية والتعليم والمأوى لمن هم أكثر فقرا في كل مكان. وبالرغم من أن التأكيد في الحالتين يتخذ منحى معاكسا للآخر فليس هناك ما يدعو لأن يكونا متعارضين تعارضا تاما. وتمثل كتابات مؤلفين من أمثال أمين، وستريتن، وهاك، وإجلسياس، وكليفلاند، وجرانت محاولات للتوفيق بين هذين المنحيين في ضوء الفرضية الأوسع القائلة إن نوعا من الجمع التكاملي بين الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو وحده القادر على تشكيل استراتيجية تنمية مقبولة.

والواقع أنه لا يخدم أهداف هذه الدراسة إعادة إيراد الحجج المقدمة في تلك الكتابات. وبدلا من ذلك سنحاول أن نحلل باختصار أنظمة التداول الرئيسة العاملة على مستوى العالم، وأن تحدد أنواع التغيرات المطلوبة فيها إذا ما أريد تحقيق تنمية سليمة (تنمية لا يترتب عليها فقط إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، بل يترتب عليها أيضا المسؤولية البيئية فضلا عن نظام اقتصادي علمي جديد يتسم بالعدالة). ونقصد «بأنظمة التداول الترتيبات النمطية- أو القواعد الإجرائية-التي تتداول السلع المختلفة بموجبها في مختلف أنحاء العالم. فبعض السلع مثل الأفكار والأزياء تتداول بشكل حر-فهي تنتقل من خلال الأفراد والموضوعات والرسائل إلى كل مكان. بينما تخضع أصناف أخرى من السلع-كالنقود، والتكنولوجيا، والأسلحة، والسلع الاستهلاكية-لقواعد تجارية أو سياسية. أو بعبارة أخرى فإن أنظمة التداول التي تحكم حركة هذه السلع تخضع لمبادئ مختلفة عن المبادئ المؤثرة في السلع الحرة. ويمثل البحث عن استراتيجيات للحاجات الإنسانية

الأساسية، وعن نظام اقتصادي عالمي جديد، يمثل إلى حد بعيد محاولة لإقامة أنظمة تداول أكثر انسجاما مع قيمتين عالميتين هما: رفاهية الإنسان والاحترام المتبادل بين كل المجتمعات القائمة. وبالتالي فإن فرضيتي يمكن صياغتها ببساطة على النحو التالي:

إن إقامة أنظمة تداول عالمية أكثر تدعيما لاستراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا، وأكثر مراعاة للاعتبارات البيئية والاعتماد المتبادل، تتطابق في الواقع مع بناء نظام اقتصادي عالمي جديد.

تداول الأفكار:

لا يبدي المتخصصون في شؤون التنمية اهتماما كافيا بالآثار الناجمة عن سريان الأفكار، والتصورات، والنظريات، والنماذج عبر الحدود الثقافية. ويتمثل العامل المحدد للمطالب المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وباستراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية في الانتشار المسبق لقيم معينة (الرخاء الاقتصادي-استقلالية القرار الوطني-تكافؤ القوة التفاوضية-السلامة البيئية-الحاجة لسياسة اجتماعية مدروسة جيدا بوصفها أداة للحكم). ونظرا لأن هذه التصورات قد عرفت طريقها إلى كل المجتمعات بل اكتسبت، خلال ذلك، درجة من المشروعية لذا فقد أتاحت إمكان مناقشة الشروط اللازمة لوضع ترتيبات جديدة يرى أنصارها أنها ضرورية لعملية التنمية وللعدالة الدولية. وتمثل التنمية والعدالة قيمتين يسلم بها كل المتناقشين ويرون فيها قيمة طيبة. وهما قيم يتم التسليم بهما وينظر إليهما على أنهما قيم طيبة نتيجة لأنها تتداول بحرية عبر كل حدود الأيديولوجية، والتجارب التاريخية المختلفة، والمواريث الثقافية. وبالتالي، فهما القيمتان اللتان يتعين أن تشكلا الدعامة التي تقوم عليها أسس ميثاق عالمي، أو اتفاق متبادل حول الحاجات الأساسية.

على أن العديد من القيم لأفكار وتصورات أخرى، خلافا للتنمية والعدالة، فشلت في اكتساب قبول عالمي. وهو ما ينطبق على كل الأيديولوجيات السياسية الرئيسة، ونماذج التنمية، ونظريات التغيير الاجتماعي. فهي تشكل مجموعات خاصة من الأفكار يتم تداولها في إطار من المنافسة مع

القيم والأفكار الأخرى، ولا يسمح بإدخالها إلا في مجالات محدودة من الشرعية. ففكرة مثل «الاعتماد الذاتي الجماعي»-والتي طرحت بقوة في اجتماع دول عدم الانحياز الذي عقد بالجزائر في سبتمبر عام 1973، وأعلن عنها في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في الربيع التالي-ينظر إليها على نطاق واسع على أنها فكرة ابتدعها العالم الثالث. وبالرغم من أن فكرة الاعتماد الذاتي الجماعي نوقشت أيضا في العالم الأول وفي الساحات الدولية إلا أنها تحمل مع ذلك هوية مميزة بوصفها قيمة منتمية للعالم الثالث. وفي العالم الأول بوجه عام ينظر إليها على أنها فكرة يتعين إثبات شرعيتها وجدواها بالنسبة لهم. وفي المقابل فإن فكرة المسؤولية البيئية-بالرغم من تداولها على نطاق واسع في العالم الثالث-لا تزال شرعيتها محل جدل كبير هناك، على أساس أنها تمثل «غطاء مفاهيميا» يخفي وراءه إحجاما منسوبا لعالم الأغنياء عن تغيير الترتيبات الأساسية المتعلقة بالسلطة في العالم.

وينطبق ذلك أيضا على حشد كبير من الأفكار والتصورات: كالثورة، والحكومة العالمية، ووضع حدود للنمو، والإصلاح الزراعي.

وبالرغم من أنه لم يكن هناك ما يدعو للدهشة في أن معظم الأفكار المتعلقة بالتنمية، والتي تتداول الآن في العالم ترجع أصولها إلى البلدان الغنية منذ سنوات مضت إلا أن هذه التصورات تولد أحيانا عندما تدخل حيز الاستعمال في البلدان الفقيرة، تصورات مضادة (مثل: مقاومة «التبعية»). وفي السنوات الأخيرة فحسب، ومع إنشاء «منتدى العالم الثالث»، أصبح العالم الثالث مصدرا معترفا به للتصورات المطروحة للتداول العالمي، والطامحة إلى اكتساب الشرعية الدولية الكاملة. وتواصل جماعات المصالح المسيطرة داخل البلدان الغنية مقاومة الدعوات الضمنية للشرعية التي تنطوي عليها نماذج العالم الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وفضلا عن ذلك فإن القليل من بلدان العالم الثالث هو الذي يفترض على نحو واقعي أن يتم تقبل فرضيته بصورة نقدية، إذ إنها تدرك تماما أن أسبابا بنيوية تتعلق بسوسيولوجيا المصالح هي التي تفسر المقاومة. ويذهب محجوب الحاج، في تعليقه على المفاوضات بين الشمال والجنوب، إلى ما يلي:

«إن عنصر الإحباط الحقيقي في المرحلة الأولى لهذه المفاوضات لا

يتمثل في أن الشمال لم يقبل المقترحات النوعية التي طرحها الجنوب، بل يتمثل بالأحرى في أن الشمال لم يطرح أي مقترحات مضادة يعتبرها أكثر معقولية. واكتفى الشمال بأن يظل متجمدا في وضع دفاعي بصفة أساسية، مثيرا الاعتراضات على جدول الأعمال المقدم من الجنوب، ومساوما على المزيد من الوقت من خلال الموافقة على الآلية الشكلية للتفاوض ليحبط بعد ذلك كل المحاولات المبذولة للوصول إلى نتائج مجدية».[30]

ويدين المراقبون الشماليون، بدورهم، استجابة الجنوب غير المبالية بدفاعهم الخاص عن استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية بتعابير موازية. فزعماء العالم الثالث-حسب رؤيتهم للواقع-سيوافقون على مستوى الخطابة على أن الحاجات الإنسانية الأساسية تتسم بالأهمية، لكن خطوتهم التالية تتمثل في سحب موافقتهم على أي أهمية فعلية لها من خلال الإصرار على الحاجة المسبقة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. على أن إنجاز نظام اقتصادي عالمي جديد سليم وبرامج فعالة للحاجات الإنسانية الأساسية يتعين أن ينظر إليهما بوصفهما عمليتين لا بوصفهما حدثين منفصلين. وبالتالي فسوف يتعين على ممثلي الشمال أن يحددوا البنى الاقتصادية الدولية التي يرغبون في التفاوض بشأنها. وفي المقابل سيتعين على ممثلي الجنوب أن يحددوا الأساليب التي يفضلونها لتلبية الحاجات الأساسية واستغلال عمليات النقل المتوقعة للموارد الكونية.

وإجمالا لما سبق نقول: إن تداول الأفكار المتصلة بالحاجات الإنسانية الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يزال يحدث في ميادين محدودة طابعها الأساسي تعارض الآراء، والتي تلازم مع بنى متنافسة من المصالح. وهذه البنى ذاتها يتعين أن يعاد التفاوض بشأنها قبل أن تتمكن التصورات المحيطة بالحاجات الأساسية وبالنظام الاقتصادي العالمي الجديد من اكتساب الشرعية الكاملة التي ينبغي أن تحظى بها إذا ما أريد لها أن تنتقل إلى حيز التنفيذ. ولن يتيسر إجراء مثل هذه المفاوضات إلا إذا مورست ضغوط من داخل كل جماعة للمصالح، ومن جانب المؤسسات الخارجية القائمة أيضا. وفي داخل البلدان الغنية يمكن أن يأتي هذا الضغط من عدد كبير من الأفراد، ومن الحركات الاجتماعية المتعاطفة مع النماذج التي يطرحها العالم الثالث للنظام العالمي الجديد. ومن ناحية

أخرى فإن هناك العديد من الأفراد والمؤسسات داخل البلدان النامية راضون تماما عن النظام الحالي لأنه يتلاءم مع مصالحهم وأهدافهم، وتشكل استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتطابق معها تحديا سافرا لشرعية فئات معينة من أصحاب الامتيازات. ويصعب أن يتفق الطرفان نظرا لأن الفئات صاحبة الامتيازات تهدد كل منها الأخرى. على أن كلا من الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام العالمي الجديد يقيمان دعاواهما في الشرعية، في النهاية، على أفكار وتصورات متناغمة تتعلق برفاهية الإنسان. ويمكن القول، على وجه التخصيص: أن كلا منهما يفترض أن كل الأفراد وكل المجتمعات القومية يتعين أن يعاملوا لا على أنه مجرد قوى مستهلكة، بل بوصفهم خالقون للمدنيات الحديثة. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو القضاء على نظم السيطرة الاقتصادية والسياسية.

تداول الموارد المادية:

طبقا لدراسة غير رسمية أجراها البنك الدولي سيتطلب الحصول على وجبات غذائية مقبولة، ومياه الشرب النقية، وخدمات الصرف الصحي، لإجراءات الصحة العامة والتعليم، والإسكان المحسن لفقراء العالم خلال الأعوام العشرين الواقعة بين عامي 1980 وعام 2000 ما يقدر من 45 إلى 60 بليون دولار.[30] ويشمل هذا التقدير الاعتمادات المطلوبة لكل من الاستثمارات الجديدة والاتفاقات المتكررة. ويستنتج فريق البنك الدولي أن قسما من هذه المتطلبات الرأسمالية سيتعين أن توفره «المساعدات الرسمية للتنمية» نظرا لأن معدلات الإدخال المحلية في البلدان الأقل تطورا لا يمكنها أن تفي بهذه المتطلبات وحدها. وليس الهدف هنا المجادلة في مدى صحة هذه الأرقام، أو إجراء تقديرات كمية أخرى فيما يتعلق بإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو القضاء عل الجوانب الأكثر سوءا للفقر المطلق بحلول عام 2000، بل أرغب بدلا من ذلك في لفت الأنظار إلى صعوبة الوصول إلى قواعد إجرائية مقبولة بصورة متبادلة لتداول النقود والموارد المادية الأخرى (الغذاء، المعدات) بطرائق تعزز استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية.

ويرى العديد من دارسي التنمية أن «المساعدات» (سواء في ذلك المساعدات الرسمية أو الأنواع الأخرى) هي أسوأ من لا شيء. وهم يقولون: «أصلحوا النظام الجائر للأسعار في التجارة الدولية، وسوف تجد البلدان النامية الموارد الكافية لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية داخل حدودها إذا ما قررت أن تفعل ذلك». في حين يرى المعارضون أنه حتى لو وضعت ترتيبات عادلة للتجارة العالمية فإن ذلك لن يفيد سوى عدد محدود من البلدان الأقل تطورا التي تتميز بموارد مالية أفضل نسبيا، وبقدرة أكبر على المنافسة (كالمكسيك ونيجيريا، والبرازيل، والجزائر، وتايوان.. . الخ). بينما ستظل الأمم الأقل حظا من الموارد تعاني الشدائد. نحن إذا بصدد خلاف غير معلن حول سؤال أساسي هو: ما هو الأساس في تحديد شرعية الدعاوى المطروحة حول الموارد ؟

هل تقوم صحة دعوى ما على وجود نوع من الحاجة الملحة للموارد، أم يتمثل العامل الحاسم في الموقع الفيزيائي للموارد داخل الحدود الجغرافية لبلد ما ؟ أو يتمثل هذا العامل في الطاقة التكنولوجية الأفضل المتوفرة لكيان ما لاستخراج أو معالجة أو توزيع تلك الموارد ؟ الواقع أن هناك افتراضا أخلاقيا هاما يشكل العنصر المحدد لدعاوى كل فريق فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية وبالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. فإذا صغنا هذا الافتراض بعبارات واضحة فسنجد أنه يقول: إن بلدان العالم الثالث لها الحق في الموارد التي تحتاج إليها، أي في نصيب من سلع العالم أكبر مما هو مخصص لها في أنظمة التداول الحالية. وفي كل دفاع من الدفاعات السابقة، يتخذ هذا الحق شكل دعوى يزعم أنها مشروعة فيما يتعلق بالموارد. وفي كل حالة توجه الدعوى إلى هؤلاء الذين، يملكون في الوقت الراهن سلطة تخصيص الموارد لاستخدامات مختلفة عن الاستخدامات التي يطالب بها أصحاب هذه الدعاوى. وعلى وجه التخصيص يرى أنصار استراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية أن حق الفقراء في موارد معينة (أهلية ودولية معا) يسبق حق حكوماتهم أو طبقاتهم المتميزة. ويذهب أنصار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من جانبهم، إلى أن حق حكومات البلدان النامية في موارد معينة يسبق حق حكومات البلدان المتطورة، أو مؤسساتها الغنية ؛ أو طبقاتها المتميزة. وفضلا عن ذلك فإن المدافعين عن النظام الاقتصادي

العالمي الجديد يزعمون أن حق حكومات البلدان الأقل تطورا في موارد معينة يسبق حق حكومات البلدان المتطورة، أو الشركات متعددة الجنسيات، أو الفعاليات التكنولوجية الأعلى مستوى (والأكثر قدرة على المنافسة).

وبعبارة أخرى فإن الآراء المدافعة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحاجات الإنسانية الأساسية تنطلق من فرضية أخلاقية مفادها أن موارد مادية معينة-بغض النظر عن كيفية التعامل القائم معها فعلا-لا تنتمي، شرعيا أو فعليا، إلى الذين يملكونها في الوقت الحاضر، ولا إلى الذين كانوا يسيطرون عليها عادة في ظل قواعد للمشروعية وضعت في أوقات سابقة. وبالرغم من أن دعاة الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام العالمي الجديد يختلفون فيما يتعلق بأولوياتهم، وتحليلاتهم، ومصالحهم ونوع الحلول التي يقترحونها، فإنهم يتفقون مع ذلك-على نحو غير متوقع في العديد من الحالات-على المبدأ القائل إن الدعاوى المشروعة فيما يتعلق بالموارد (أو بعض الموارد على الأقل) تبنى على حقوق قبلية مستقلة عن الموقع الفيزيائي للموارد، وعن القواعد التجارية التي تخصصها للمنافس الأقوى، وعن القواعد السياسية السيكولوجية التي تتحيز لشركاء التفاوض الأقوى نفوذا. إن طرح المشكلة في هذا الضوء يجعلنا نفهم على الفور لماذا تتسم المناقشات المتعلقة بكل من الحاجات الإنسانية الأساسية والنظام العالمي الجديد بهذا القدر من الحدة. فلو أن المبدأ الأخلاقي الراديكالي الذي نحن بصدده تم تطبيقه تطبيقا كاملا من خلال قواعد إجرائية جديدة تحكم تدفق الموارد المادية (أو بعضها) فسوف يؤدي إلى إضعاف خطير لمبدأ السيادة القومية، ولمبدأ الميزة التفضيلية في التجارة. وكل من المبدأين يمثل بوضوح مبدأ لا يستطيع المستفيدون من النظم الحالية الاستغناء عنه. ويعني الاعتراف بهذا المبدأ أن النظام العالمي الجديد المنسجم مع الحاجات الإنسانية الأساسية لا يمكن أن يبنى على التفسير المطلق سواء للسيادة القومية أم لحرمة العقود. وليس واضحا بعد ما يمكن أن يترتب على هذا الإضفاء للطابع النسبي على الصياغات الشكلية العينية لعمليات نقل الموارد، إلا أنه قد اتضحت ملامح عدد محدود من التوجهات العامة.

لقد حقق العديد من البلدان الأقل تطورا استقلاله السياسي منذ فترة لا تزيد على جيل من الزمان. وبالتالي فمن السابق لأوانه من الوجهة

التاريخية كما سيكون من قبيل النفاق السياسي أن يطلب منها أن تتخلى عن جزء من سيادتها الوطنية ما لم-أو حتى-تقبل الأمم القوية (التي امتلكت السيادة لأجيال عديدة، واستغلتها في الحصول على مزايا اقتصادية بنيوية)، بمبدأ التكافؤ في المساومة الجغرافية السياسية على نظام عالمي جديد. ويستتبع ذلك أن عمليات نقل الموارد (المال، الغذاء، الإمدادات والخدمات الصحية، الخ) للأغراض المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية لن يمكن توفيرها للأمم الفقيرة بناء على اتفاقات مشروطة. فحيث إن هناك حاجة فعلية لهذه الموارد، فلا يمكن تخصيصها إلا بصورة غير مشروطة على أساس الحاجة. ويتعين على «المانحين» أن يتقبلوا ببساطة المخاطرة المتمثلة في احتمال أن تقوم حكومات البلدان الأقل تطورا، أو الفئات المميزة في تلك البلدان بتوجيه الموارد المنقولة إلى استخدامات أخرى. فليست هناك طرائق مقبولة بالنسبة «للمانحين» لضمان الاستخدام الملائم دون الانغماس في مستويات من التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين متعذرة سياسيا ومستهجنة أخلاقيا في آن معا. على أن هذا النوع من عمليات النقل يشكل فئة واحدة فقط من تداول الموارد الموجه للتنمية. وهناك عمليات نقل أخرى، موجهة لأغراض إنمائية أخرى، يمكن إسنادها لمن يوفون بشروط معينة. وما يمكن أن تتطلبه هذه العمليات هو اعتماد نظام «السعرين» (التسعير المزدوج) لعمليات نقل المواد القائمة على نظام «الامتياز».[32] ويمكن لنظام التداول الذي يحكم الموارد المادية (وعلى الأخص الموارد المادية المطلوبة لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية) أن يجد فرصته الكبرى للنجاح في القضاء على الفقر المطلق لو تلازم معه تقدم جوهري فيما يتعلق بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ذلك أنه في ظل مناخ الثقة والإسهام المشترك في نظام عالمي عادل، في ظل هذا المناخ على وجه التحديد، ستصبح جماعات المصالح الحاكمة في البلدان التي يسود فيها الفقر على نطاق واسع معرضة لضغوط جماهيرها من أجل ممارسة عدالة داخلية. والواقع أن طرح القضية على هذا النحو إنما يلمح إلى ضخامة العقبات التي يتعين التغلب عليها. ولا ريب في أن العقبة الكبرى هي التي تتمثل في تحول كميات ضخمة من الموارد العالمية من مجال الأسلحة إلى مجال الاستخدامات الإنسانية.[33] وتتمثل ثاني أضخم العقبات في مدى انتشار

وسيطرة أنماط السلوك الاستهلاكي الترفي في مختلف أنحاء العالم. وهناك عقبة ثالثة تتمثل في التضخم الهائل الذي استفحل في الوقت الحاضر في العديد من البلدان الغنية. فمثل هذا التضخم يجعل مواطني البلدان الغنية أكثر تحفظا وأقل تعاطفا فيما يتعلق بإعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي. وخلافا لهذه العقبات فهناك عقبات أخرى كثيرة، لكننا اكتفينا بالعقبات سالفة الذكر لمجرد الإيضاح. وفضلا عن ذلك هناك نظام تداول آخر حيوي الأهمية هو نظام التداول الذي يحكم حركة (تدفق) التكنولوجيا.

حركة (تدفق) التكنولوجيا:

بالرغم من أن أغلب من يكتبون في هذا الموضوع يستخدمون تعبير«انتقال التكنولوجيا» إلا أن هذا التعبير ملتبس وخادع. فالتكنولوجيا تعبر الحدود القومية في أغلب الحالات دون أن تسفر عن أي تغيير، أو «انتقال» ملموس بالنسبة للعميل الذي يتولى تشغيلها، أو-وهو الأهم والأكثر جوهرية-في قدرة «المتلقي» على اختراع المرحلة التالية من التكنولوجيا المطلوبة. وخلافا للعلم أو المعرفة ذات الطابع الإنساني لا تمثل التكنولوجيا سلعة مجانية، بل هي سلعة باهظة الثمن توفر لمالكيها «أفضلية تنافسية» في الحلبات التجارية. وذلك هو السبب في أنه سيتعين في النهاية توفير أبدال لنظم تداول التكنولوجيا تجارية الطابع.

وهذه الضرورة الملحة يعترف بها شارلز وايس مستشار العلم والتكنولوجيا بالبنك الدولي. ففي مقال حديث له كتب وايس يقول:

«إذا ما أريد لنظام الابتكار أن يعمل لصالح البلدان النامية، وبوجه خاص في صالح البلدان الفقيرة في العالم الثالث، فسوف يتعين على البلدان الفردية وعلى المجتمع الدولي أن يستحدثا أبدالا من السوق من أجل ترويج الابتكار في المناطق التي تتوافر فيها الحاجة ولا يتوافر الطلب».[34] ولا يقدم وايس أي اعتذار عن دعوته لتمويل التكنولوجيا للفقراء خارج الدوائر التجارية، بل على العكس، فهو يصر على أنه «يتعين بالتالي إيجاد الوسائل اللازمة لتمويل التكاليف ومخاطر» المرحلة الأولى الأساسية «للابتكارات الموجهة لصالح الفقراء، وهي التكاليف والمخاطر التي يتحملها عادة-في أغلب المجالات التقنية-المستهلكون المدنيون، أو

العسكريون المقتدرون ماليا، والذين لا تحكم أوجه إنفاقهم الدوافع الاقتصادية».[33]

لكن هل يعني هذا أن التكنولوجيا (أو بعض عناصرها) يتعين أن يتم نشرها في المجتمعات الفقيرة المحتاجة على أساس حاجتها، وهو ما سبق أن ذهبنا إليه فيما يتعلق بالنقود والغذاء والخدمات الصحية ؟ إن الإجابة بوضوح تام هي بالإيجاب، إذ إن التكنولوجيا تمثل موردا أساسيا بحيث يتعين ألا يكون حكرا على الأقوياء عسكريا أو الناجحين تجاريا. والواقع أنه من المرجح-وهو ما حاولت البرهنة عليه في دراسة أخرى-أن ميدان التكنولوجيا سيكون الميدان الذي سينشأ داخل إطاره المؤسسي للهيكل الإداري المؤسسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. فإذا ما توصلت أمم العالم إلى اتفاق حول الحد من التكنولوجيا العسكرية لصالح البشرية، وإذا ما أثبتت قدرتها على استحداث نظم حوافز جديدة تعزز الابتكار من أجل مكافآت اجتماعية وليس من أجل مكافآت مادية، وإذا ما اختارت أن تسخر التكنولوجيا للحاجات ذات الأولوية بدلا من السعي إلى القوة أو الريح، فسوت تكون القيم والمؤسسات الأساسية التي ترسخ دعائم النظام العالمي الجديد كيفيا، والذي تحدث عنه كل من مندلوفيتش وفولك ؛[37] قد ظهرت بالفعل إلى حيز الوجود. ومما يدلل على الدور المركزي للميدان التكنولوجي في إعادة تشكيل نظم التداول العالمية ذلك الاهتمام الذي كرسته بلدان العالم الثالث «لدستور التعامل»، ولتغيير الاتفاقيات الدولية في مجال براءات الاختراع خلال استعداداتها لمؤتمر الأمم المتحدة حول-العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية والذي انعقد عام 1979. وتضغط بلدان العالم الثالث من أجل تبني دستور للتعامل يستهدف أن يتيح للأطراف الضعيفة داخل أنظمة تداول التكنولوجيا إمكانية اكتساب درجة من الرقابة على التكنولوجيا، وعلى الصفقات التجارية المالية الشاملة التي ترتبط بها التكنولوجيا عادة. وتستهدف المطالبة بتغيير نظام البراءات العالمي بدورها إلغاء الامتيازات التي يتمتع بها في الوقت الحاضر الذين يبتكرون التكنولوجيا، أو يخصصونها لأغراض تجارية. وفي حين يدعو شارلز وايس، الذي استشهدنا فيما سبق بفقرة من مقاله، إلى تقديم إعانات مالية دولية للبحوث الخاضعة لإشراف دولي، والتي تتصل بحاجات الفقراء، فإن أغلب البلدان النامية تضغط في

الوقت الحاضر من أجل «تفكيك» الصفقة الشاملة أو «الفصل بين أجزائها»، والتي تحصر التكنولوجيا داخل إطار ملحقاتها التجارية. ويتعين تكريس المزيد من الاهتمام-فضلا عن المتطلبات الأساسية لتداول التكنولوجيا المتصلة ببراءات الاختراع وبالصفقات الشاملة-بقناة رئيسة ثالثة يحدث داخلها نوع من التدفق المعاكس للموارد المكلفة والنادرة، وأعني بها استنزاف العقول في مجال التكنولوجيا.

واستنزاف العقول ليس سوى عرض واحد من أعراض نظام التداول الحالي القاصر للتكنولوجيا. وهو يحدث بسبب عدم وجود تكافؤ بين نظم الحوافز المعمول بها داخل البلدان النامية ونظم الحوافز المطبقة داخل البلدان المتطورة. ولن يكون هناك تكافؤ حتى تتوافر مساواة نسبية لموارد تتسنى من خلال توفير الحوافز حيثما تكون الحاجة أكبر. وهو ما ينطوي ضمنا على الحاجة إلى درجة من مساواة الثروة الدولية. فالمساواة بين الفرص الاقتصادية لا تكفي وحدها. وتتعارض الدعائم المعيارية «للقرية العالمية»، التي تصبح مساواة الثروة فيها هدفا، مع المبدأ نافذ المفعول في الوقت الحاضر، وأعني به أن الفوائد التي يحصل عليها الفقراء لا يمكن أن تأتي إلا من مكاسب جديدة يحققها المجتمع ككل من خلال النمو الاقتصادي أو الإنتاجية العليا، على أنه إذا ما أريد تقليل الفجوة التكنولوجية بين الأغنياء والفقراء فسيتعين إدخال إنقطاعات في نظم التداول الحالية. كذلك تمثل الإنقطاعات عنصرا ضروريا إذا ما أريد تقليل الفجوة بين الأمم الفقيرة والغنية، ويتمثل الأساس المنطقي لتضييق الفجوة في إدراك أن الحرمان النسبي هو المصدر الرئيسي للسخط في صفوف الفقراء، بل إنه أقوى حتى من فقرهم المطلق. على أن الإنقطاعات في نظم تداول السلع (بما في ذلك التكنولوجبا) ستكون مطلوبة إذا ما أريد سد الفجوات. ويلمس المرء هنا العصب الحساس-إن جاز التعبير-للحجج المؤيدة للحاجات الإنسانية الأساسية والنظام العالمي الجديد: هل يمكن تلبية الحاجات الأساسية بتقدير حد أدنى للاستهلاك وحسب، وهل توضع هذه الحدود على المستوى القومي، أو على المستوى الدولي أيضا ؟ ولكن كيف يتم فرض حدود إلزامية ؟ وبواسطة من ؟

وتنتهي هذه المناقشة لأنظمة التداول بأسئلة تظل دون إجابة نظرا لأنها

تشكل بذاتها جدول أعمال للتفاوض، بل الأكثر من ذلك أن هذه المقالة يتعين أن تنتهي أيضا بطرح المزيد من الأسئلة التي لا تجد إجابة.

ملاحظة أخيرة-أسئلة من دون إجابة:

إن النظام العالمي الوحيد الذي يدعم بالفعل استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا هو ذلك النظام الذي سيتعين فيه إعادة صياغة القواعد الإجرائية التي تحكم نظم التداول القائمة حاليا، وأساليب حل المشكلات، والموارد المادية الأساسية، والتكنولوجيا ذاتها. والمتطلبات الداخلية للاستراتيجية الناجحة للحاجات الإنسانية في البلدان النامية عديدة، وتحتاج إلى جهود مضنية. والواقع أنها لا تتوافر فعلا إلا في عدد محدود من البلدان. ومن بين الأسئلة التي لم تطرح بعد، والتي لا توجد لها إجابة مقنعة ؛ الأسئلة التالية:

- هل يتعين أن تصبح استراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية الأولوية الأولى في السياسة الاجتماعية للبلدان الغنية تماما كما هو الحال في البلدان النامية ؟

- هل تنسجم أنظمة الحوافز المعمول بها في البلدان الغنية مع متطلبات النمو القابل للاستمرار في البلدان النامية (التي تستخرج منها البلدان الغنية موارد كثيرة جدا) داخل حدودها الخاصة وفي العالم ككل ؟

ومن الأسئلة التي لا تلقى إجابة أيضا ما إذا كان التعاون الإقليمي مطلوبا من أجل إنجاح استراتيجيات الحاجات الأساسية في البلدان الأقل تطورا. وفي مقابلة مع ناقد اجتماعي هندي بارز في العام الماضي، أعرب عن رأيه في أن الاستراتيجية الغاندية للتنمية (التي تركز على الحاجات الأساسية والاعتماد المحلي على الذات، وأنماط الاستهلاك القابلة للاستمرار بيئيا) لن تنجح في الهند إلا «إذا اتبع بقية العالم المسار نفسه، أو على الأقل إذا طبق جيراننا في منطقة جنوب آسيا الاستراتيجية نفسها». فهل كان الناقد محقا في رأيه ؟ هل تستطيع الأمم الفقيرة اتباع استراتيجية للحاجات الأساسية بصورة منعزلة إذا كانت الأنماط السائدة في المناطق المحيطة بها غير مسؤولة بيئيا، ومبذرة اقتصاديا، وتنافسية بشكل مدمر ؟

وهناك أسئلة أخرى بلا حصر تتدافع بحثا عن إجابة شافية عنها: كيف

يمكن معالجة المشكلات البيئية الكونية (النشاط الإشعاعي في الغلاف الجوي، تلوث المحيطات.. . الخ) المعالجة المثل ؟ وكيف يقيس المرء التقدم في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية ؟ هل يتم ذلك من خلال تحليل معدل انخفاض التفاوت في المؤشرات الاجتماعية، كما يقترح البعض، أم من خلال أشكال أخرى ؟[33] وكيف يمكن جعل القرارات التكنولوجية المعقدة مفهومة لغير الخبراء الذين قد تمثل مشاركتهم كمواطنين في هذه القرارات ضرورة سياسية من أجل الديمقراطية ؟ وهل يمثل القضاء على الجوانب الأكثر سوءا من الفقر المطلق بحلول عام 2000 أفضل ما يمكن تحقيقه ؟ هل هو كاف ؟ وأي نوع من الاتفاق العالمي أو الصفقة الكونية يتعين إبرامها إذا ما أريد تحويل استراتيجيات الحاجات الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى واقع فعلي ؟ وهل ستمثل المهمة الصعبة المتمثلة في تحويل النفط إلى مصادر أخرى للطاقة في العقود القادمة أولوية أسبق على استراتيجيات الحاجات الأساسية لتتفاقم بالتالي حدة المنافسة على نحو يحول دون وصول الأمم إلى حد أدنى من الاتفاق حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد ؟ وأخيرا إذا كانت المشاركة الأصيلة في القرارات الهامة تمثل بذاتها حاجة أساسية، فما هي النتائج السياسية المترتبة على استراتيجيات الحاجات الأساسية في البلدان الأقل تطورا؟

إن هذه القائمة الطويلة من الأسئلة التي لا تزال تبحث عن إجابات توضح أنه ليس في الإمكان توصيف حلول جاهزة. فنظم الدعم العالمي المواتية لاستراتيجيات الحاجات الإنسانية الأساسية في البلدان الأقل تطورا لا يزال يتعين استحداثها. إذ إنها لا توجد بشكل مسبق حتى بوصفها نماذج نظرية لما يتعين فعله. وتوفر المناقشات المتعلقة بالحاجات الإنسانية الأساسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد في أفضل الأحوال إطارا تفاوضيا من أجل وضع تدابير تدرجية وتراكمية قادرة على المواجهة المزدوجة للفقر الذي يجرد الإنسان من صفاته الإنسانية، وللعلاقات غير المتكافئة بين الحكومات. وإذا كان لي أن أقتبس عبارة من البروفيسور جان توملير[39] فإنني أقول: إن الصياغة الأكثر انطواء على الأمل لهذه القضية هي أن نقيم نظاما عالميا سليما يتفق مع المصالح القومية للجميع.

المراجع

1. “Arusha programme for collective self-reliance and framework for negotiations”, UNCSTD V, Manila, May 1979, 5th session, 7th May, Un Document TD/236 dated 28 February 1979, p.28.

2. D. Goulet, “Development or liberation”, International Development Review, vol. 13, No.3 (September 1971), pp. 6-10.

3. D. Goulet, “World interdependence: verbal smokescreen or new ethic?”, Development Paper, No. 20 (Washington, D.C., Overseas Development Council, March 1976).

4. D.D. Lee, “Are basic needs ultimate?”, in Freedom and Culture: Essays (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1959), p.72.

5. M. Zapata Olivella, El hombre colombiano (Bogota, Canal Ramirez-Antares, 1974).

6. A.O. Herrera and others, Catastrophe or New Society? A Latin American World Model (Ottawa, International Development Centre, 1976).

7. M.F. Millikan, “The planning process and planning objectives in developing countries”. In Organization, Planning and Programming for Economic Development, U.S. Papers Prepared for the UN Conference on the Application of Science and Technology for the Benefit of the Less Developed Areas, vol. 8 (US Government Printing Office, 1962), p.33.

8. D. Goulet, “The high price of technology transfers”, Interciencia, vol. 2, No.2 (March/April 1977), pp. 81-86. Cf. Goulet, “Pyramids of sacrifice: The high price of social change”, Christianity and Crisis, vol. 35, No. 16 (13 October 1975), pp. 231-237.

9. Grandhi always preached the primacy of basic human needs for the masses. The French “Economy and Humanism” group created in 1942 did likewise. On the latter see Louis Joseph Lebret and Rene Moreux, “Manifeste d’economie et humanisme,” Economic et humanisme (fevrier/ mars 1942).

10. A. Cabral, Palavrase de ordem qerais (Bissau, Guinea-Bissau, PAIGC Secretariado Geral, 1972), p.34 Quotation translated from Portuguese by D.Goulet.

11. In an interview with the author in Bissau, 27 May 1977.

12. R.Dumont, False Start for Africa (New York, Praeger, 1966).

13. Speech by Fidel Castro delivered at Santiago, Cuba on 26 July, 1973, Printed in English in the newspaper Granma (Havana), 5 August 1973, p. 5.

14. K. Mannheim, Freedom, Power and Democratic Planning (London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1951), p.191.

15. I. Adelman, “Redistribuion before growth-a strategy for developing countries”, Working Paper 78-14, Department of Economics, University of Maryland, 1977.

16. On this see Benjamin Higgins, Economic Development, Problems, Principles and Policies (New York, W.W. Norton and Co., 1968), rev. ed., p. 819: "In 1952 Libya seemed to be an almost hopeless case: 'Libya's great merit as a case study is as a prototype of a poor country' ... Today Libya is a prototype once again, but i is no longer a prototype of a poor country. It is rather a prototype of unbalanced growth".

17. On the distinction between possible and potential resources, see L.J. Lebret, Dynamique concrete du developpement (Paris, Les Editions Ouvriers, 1961), p. 195. For Lebret "potentialities" are resources in the raw state; they are utilizable at given present levels of technical knowledge. "Possibilities", in turn, are those which can be expected to become utilizable over a varying time horizon, with the advent of technological and other improvements.

18. F.M. Lappe and J. Collins, Food First: Beyond the Myth of Scarcity (Boston, Houghton Mifflin Comany, 1977).

19. D.Collier, Squatters and Oligarchs (Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 1976).

20. D. Dolci, Waste (New York, Monthly Review Press, 1964).

21. Information obtained by the author in interviews with NABISCO officials.

22. Krishna Kumar, ed., Bonds Without Bondage (Honolulu, East-West Center, 1979).

23. On this see F.R. Sagasti, Technology, Planning, and Self-Reliant Development: A Latin American View (New York, Praeger, 1979).

24. These requirements are examined in P.F. Gonod, Cles pour le transfert technologique (Washington, D.C., Economic Development Institute, World Bank, 1974).

25. The "vital nexus" of social values, development strategies, and policy criteria is analysed and illustrated in Goulet, The Uncertain Promise: Value Conflicts in Technology Transfer (New York, IDOC/North America, 1977), pp. 42-47.

26. H. Heymann, Jr., China's Approach to Technology Acquisition, Part III-Summary Observation, Document R1575, 1975).

27. On this see Goulet, The Uncertain Promise, pp. 167-194.

28. G. Myrdal, The Challenge of World Poverty, (New York, Pantheon, 1970), p.277. Italics are Myrdal's.

29. Mahbub ul Haq. "A view from the South: The second phase of the North-South dialogue", in Martin M. McLaughin, ed., The United States and World Development: Agenda 1979 (New York, Praeger, 1979). p.115.

30. "Global Estimates for Meeting Basic Needs: Background Paper" (Policy Planning Division, Development Policy Staff, IBRD, August 1977).

31. Cf., for example, T.M. Hesburgh and J.P. Grant, "The United States and world developent", in McLaughlin, op.cit., pp. 1-14. Cf. also Grant, Disparity Reduction Rates (see 38, below).

32. For more on this two-tiered system see Goulet, "Notes on the ethics of developmental assistance," in Kumar. op.cit.

33. For a brief summary of the sums involved, see Survey of International Development, vol. 15., Nos. 2&3 (March/June 1978).

34. C. Wesis, Jr., "Mobilizing technology for developing countries", Science, vol. 203 (March 16, 1979), p.1088, Italics mine.

35. Ibid.

36. D. Goulet, The Uncertain Promise, chapter nine, "Technology transfers in context: An evolving world order".

37. S.H.Mendlovitz, ed., On the Creation of a Just World Order (New York, The Free Press, 1975), and R.A. Falk, A Study of the Future World (New York, the Free Press, 1975).

38. J.P. Grant, "Disparity reduction rates in social indicators", Monograph No. 11 (Washington, D.C., Overseas Development Council, 1978).

39. J.Tumlir, "National interest and international order", Trade Policy Research Centre, International Issues, No.4 (London, 1978).

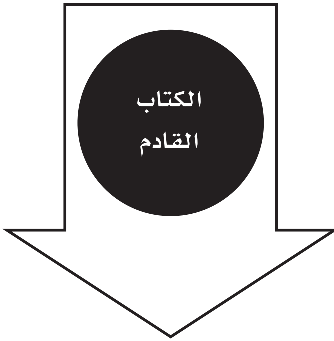
المترجم في سطور:

عبدالسلام رضوان

* خريج آداب عين شمس، قسم فلسفة، عام 1969.
* ترجم عدة كتب منها:

الإخوان المسلمون، لريتشارد ميتشل، مكتبة مدبولي، 1971- مسرح التاريخ في أمريكا، هنري ليسنك، دار الفكر المعاصر، 1979- الأحزاب السياسية في مصر (1919- 1939)، لماريسوس ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985- المتلاعبون بالعقول، لهربرت شيللر، صدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-عالم المعرفة 1986- الإنسان ومراحل حياته.

* يعمل حاليا باحثا في الهيئة العامة للكتاب.



تجارة المحيط الهندي
في عصر السيادة الإسلامية

تألـيف:

د. شوقي عبدالقوي عثمان

هذا الكتاب

بمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية-«أليكسو» (ALECSO)-نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة-«يونيب» (UNEP)-بالتعاون مع معهد أسبن للدراسات الإنسانية و«أليكسو» حلقة بحث ضمت مجموعة من الخبراء البارزين لمناقشة الجوانب البيئية، والتكنولوجيات، والسياسات المطلوبة لتلبية الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والصحة والسكن، وقد تم اختيار المنطقة العربية كدراسة حالة بهدف ربط المناقشة بمشكلات وتجارب ملموسة ومحددة، وقد تمل الهدف الرئيسي لحلقة البحث في دراسة تحديات الإشباع القابل للاستمرار بيئيا للحاجات الأساسية واستخلاص توجه في السياسية القومية، والتعاون الإقليمي. والدولي فيما يتعلق بكيفية الربط بين أساليب معالجة السياسات لإشباع الحاجات الأساسية وبين التحسين البيئي، مستفيدين إلى أقصى درجة من أداة التكنولوجيا.

وتشكل الإطار العام للمناقشة من أبحاث أعدها خبراء من المنطقة العربية، وتناولت هذه الأبحاث بالتفصيل، سواء من وجهة النظر العامة أو الوجهة الإقليمية النوعية، مختلف القضايا والاعتبارات المتعلقة بالموضوع. وتم تناول الجوانب الدولية للإشباع الدائم للحاجات الأساسية من خلال بحث أعده خبير من خارج المنطقة. ويشتمل هذا الكتاب على التقرير الذي أقرته حلقة البحث والأبحاث المقدمة إليها.

وإننا لنرجو أن يشجع نشر هذا الكتاب على القيام بالمزيد من الأبحاث حول القضايا المتعلقة بالجوانب البيئية لإشباع الحاجات الأساسية.